المُسْتقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعاتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه تكلفة البريد الجوي):**

□ **120 دولاراً أمريكياً** للمؤسسات في أقطار الوطن العربي.

□ **80 دولاراً أمريكياً** للأفراد في أقطار الوطن العربي.

□ **150 دولاراً أمريكياً** للمؤسسات خارج الوطن العربي.

□ **120 دولاراً أمريكياً** للأفراد خارج الوطن العربي.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد الجوي).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 900 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** لا تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الحادية والأربعون | الرابع والسبعون والأربعمئة | آب/أغسطس 2018

المحتويات

■ دراسات

□ **الشباب الفلسطيني كفاعل ثوري: قراءة في التحول من الالتزام الجماعي إلى الالتزام الفردي** ..... أحمد عز الدين أسعد وعايدة الحجار 7

تقدم هذه الدراسة قراءة أولية لتحوُّل الشباب الفلسطيني من حالة الالتزام الوطني الجمعي تجاه القضية الفلسطينية، إلى حالة الالتزام الفردي تجاه قضايا وطنية، كالمقاومة والدفاع عن الحقوق الفلسطينية. تنطلق الدراسة من افتراض أن الشباب الفلسطيني في مرحلة ما قبل أوسلو (الانتفاضة الشعبية 1987ـ1993) كان نموذجاً للشباب الملتزم جماعياً تجاه قضيته الوطنية وقضاياه المجتمعية، أما الشباب الفلسطيني في مرحلة ما بعد أوسلو، وخصوصاً بعد انتهاء انتفاضة الأقصى، فقد تحول إلى ملتزم فردي تجاه قضيته الوطنية وقضاياه المجتمعية.

□ **الذاكرة والهوية: إضاءة إبستيمولوجية** .....عبد الرحيم الحسناوي 25

تحاول هذه الدراسة البحثية تعقُّب إشكالية الذاكرة ودورها في تحديد الهوية الثقافية والتاريخية للمجتمعات. وهي تبين ذلك من خلال عرض أهم الأفكار والقضايا التي أوردها بهذا الخصوص جويل كوندو في كتابه **الذاكرة والهوية**. تأتي أهمية هذا الدراسة من كونها تطرح إشكالية العلاقة بين الذاكرة والهوية، ولا سيّما صعوبة أو كيفية الانتقال من أشكال فردية للذاكرة والهوية إلى أشكال جمعية وبخاصة على مستوى التمثلات.

رئيسة التحرير: لونا أبو سويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

□ **منعطفات التسامح وسياقات التبرير في التجربة الغربية .....** عزيز الهلالي 38

عرفت الحروب الدينية في أوروبا خلال العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة، نزيفاً بشرياً وأخلاقياً، بحيث امتدت على مساحة زمنية طويلة تصارعت خلالها قناعات دينية كاثوليكية وأخرى بروتستانتية على تجسيد مبدأ الشرعية الإلهية فوق الأرض. ولم يكن الخروج من هذا الصراع الديني، إلا عبر رؤية متنورة ساهمت في نقل المجتمعات الأوروبية من معيار إكراهي موحد إلى معيار تعددي، يسمح ببلورة أرضية لتسامح القناعات الدينية وفق مبدأ حرية الاختيار وحرية تحويل المعتقد. تقدم هذه الدراسة قراءة تحليلية لأهم الأفكار التنويرية التي شكلت منعطفات تاريخية في مجال التسامح الديني؟

■ الحراك الشعبي وأزمة المشاركة السياسية في المغرب (ملف)

□ **حركة 20 فبراير بالمغرب:**

دراسة في سياقات التحرك وبنية الحركة ..... توفيق عبد الصادق 52

تأتي أهمية هذه الدراسة نظراً إلى ملحاحية التساؤلات البحثية التي ما زالت تطرحها ظاهرة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية بوجه عام على الدارسين والمتخصصين الأكاديميين، وتكمن راهنيتها وطابعها الخاص، نظراً إلى ما مثّلته حركة 20 فبراير من علامة فارقة في مسار تطور الحركة الاحتجاجية في المغرب، على الرغم من مرور أكثر من سبع سنوات على انطلاقتها، وبخاصة أمام استمرار الاحتجاجات الشعبية في عدة مدن ومناطق في الآونة الأخيرة، فضلاً عن ظهور أشكال وتعبيرات احتجاجية جديدة، تحمل في ثناياها الشعارات والمطالب نفسها.

□ **الدينامية الاحتجاجية وأزمة الوساطة السياسية والنقابية:**

الشارع بديل المؤسسات في المغرب .....الحبيب استاتي زين الدين 70

ترصد الدراسة، أهم تجليات تطور وتيرة الحركات الاحتجاجية في المغرب، وهي تعمل على تحديد أوجه أزمة التنظيمات السياسية والنقابية وعجزها عن تأدية دور الوساطة، وبخاصة في ظل بروز هوّة شاسعة بين هذه التنظيمات السياسية والنقابية من جهة والحركات الاحتجاجية الناشئة عن نبض المجتمع وتحولاته من جهة أخرى، علاوة على الإشارة إلى أبعاد آلية التوافق بين الفرقاء السياسيين والاجتماعيين في ظل محاولة السلطة السياسية تحقيق نوع من الاستقرار الداخلي والتوازن السياسي في أفق ضمان استمراريتها وحضورها المكثف.

□ **سلمية الحراك وعدوانية السلطة والمقاولة:**

نحو قراءة سوسيولوجية لحراك المقاطعة.....محمد امباركي 87

مثلت مقاطعة بعض العلامات التجارية في المغرب واحداً من أساليب التعبير عن الغضب الاجتماعي وعن الاحتجاج على أداء السلطة وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية في البلاد، بما فيها غلاء الأسعار التي شملت سلعاً أساسية. فماذا تعني مقاطعة كبرى العلامات التجارية الثلاث (غاز أفريقيا، سونطرال دانون، ماء سيدي علي) في السياق المغربي؟ من زاوية المقاربة السوسيولوجية، من يقاطع من؟ وأي دلالات يحملها هذا السلوك الاحتجاجي القوي؟ وكيف يمكن قراءة رد فعل الشركات المستهدفة والمسؤولين الحكوميين بالمقاطعة؟

□ **الشباب المغربي والمشاركة السياسية** .....جميل حمداوي 95

لا يمكن الحديث عن الديمقراطية والتنمية السياسية إلا إذا ما تم قياسها بنسبة المشاركة السياسية في بلد من البلدان، وبمدى تمتع المواطنين بالحريات الطبيعية والمكتسبة، ومدى انتشار ثقافة حقوق الإنسان في البلد نظريةً وخطاباً وممارسة، ومدى السماح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم بكل حرية من دون خوف أو عنف، أو ضغط أو محاسبة. هذا ما تحاول هذه الدراسة قياسه في حدود المشاركة السياسية في المغرب.

■ الإعلام العربي والتحديات في ظل التطورات الإقليمية (حلقة نقاشية)

□ **كلمة الافتتاح** ..... طلال سلمان 111

□ **تقديم** ..... لونا أبو سويرح 113

□ **المناقشات** 114

الياس فرحات ـ جميل مطر ـ سركيس أبو زيد ـ سمير السعداوي ـ طلال سلمان ـ عصام نعمان ـ فارس أبي صعب ـ قاسم عز الدين ـ كابي الخوري ـ لونا أبو سويرح ـ معن بشور ـ منى سكرية ـ نصري الصايغ ـ وليد نويهض ـ يوسف الصواني

■ مقالات وآراء

□ **الخان الأحمر: استعلاء «الأبارتايد» الإسرائيلي على مرأى من العالم** ..... حسام شاكر 129

■ كتب وقراءات

□ **حداثيون مكتومون: الصراع على السياسات الشرعية في المملكة العربية السعودية** (مضاوي الرشيد) ..... منى سكرية 141

□ **دولة الإرهاب: كيف قامت إسرائيل الحديثة على الإرهاب** (توماس سواريز) ..... أحمد التلاوي 146

□ **الجبر: ولادته وتطوّره في التقليد الرياضي العربي** (نقولا فارس) ..... أحمد الحاج دياب 152

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... كابي خوري 161

الكتب العربية: منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الأمر؛ مقاربات عربية لحل النزعات: الوساطة والتفاوض وتسوية الصراعات السياسية؛ إعادة النظر في العلمانية؛ انتخابات لبنان 2018 ـ أبجدية التغيير؛ غزة: التاريخ الاجتماعي تحت الاستعمار البريطاني.

الكتب الأجنبية: Rentier Islamism: The Influence of the Muslim Brotherhood in Gulf Monarchies; Against Charity; The Peacemaker's Paradox: Pursuing Justice in the Shadow of Conflict; Revolts and the Military in the Arab Spring; The Future of Human Rights.

التقارير البحثية: The End of the Iran Deal Will Strengthen the Hand of Tehran's Hardliners; Erdogan Takes Total Control of "New Turkey"; Neutralizing the Gaza Powder Keg.

■ الملف الإحصائي الرقم (139)

□ **الاقتصاد الفلسطيني: مؤشرات مختارة** ..... كابي الخوري 169

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

صورة الغلاف: مشهد لعمود رباعي من آثار المدينة الأموية في عنجر ـ لبنان (القرن الثامن الميلادي).

الشباب الفلسطيني كفاعل ثوري: قراءة في التحول من الالتزام الجماعي إلى الالتزام الفردي

أحمد عز الدين أسعد (*)

باحث في الدراسات العربية والإسرائيلية، جامعة بيرزيت ـ فلسطين.

عايدة الحجار (**)

باحثة في مشروع الذاكرة الفلسطينية، وماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت.

مقدمة

تنشغل هذه الدراسة في تقديم قراءة أولية لتحوُّل الشباب الفلسطيني من حالة الالتزام الوطني الجماعي تجاه القضية الفلسطينية، إلى حالة الالتزام الفردي تجاه القضايا الوطنية الفلسطينية كالمقاومة والدفاع عن الحقوق الفلسطينية. تنطلق هذه الدراسة من افتراض أن الشباب الفلسطيني في مرحلة ما قبل أوسلو (الانتفاضة الشعبية 1987 ـ 1993) كانوا نموذجاً للشباب الملتزم جماعياً تجاه قضيتهم الوطنية وقضاياهم المجتمعية، أما الشباب الفلسطيني في مرحلة ما بعد أوسلو، وخصوصاً بعد انتهاء انتفاضة الأقصى قرابة عام 2005، فقد تحول إلى ملتزم فردي تجاه قضيتهم الوطنية وقضاياهم المجتمعية؛ وقد تجلى هذا التزام الفردي في انتفاضة/هبّة القدس 2014 ـ 2017 بتنفيذ الشباب عمليات مقاومة فردية كالطعن والدهس. وفي فرضية فرعية أخرى ترى الدراسة أن هناك تفسيرات سوسيو-ثقافية وسياسية واقتصادية أدت إلى عملية التحول المركزية لدى الفاعل الشبابي الفلسطيني من الالتزام الجماعي إلى الالتزام الفردي في انتفاضة القدس المعاصرة؛ إلى جانب ذلك تفترض الدراسة أن البنية الحزبية والمؤسسية والبيئة الحاضنة الفلسطينية لم تولِ الشباب مكانة وموقعية قيادية في بناها المتعددة، وهذا خلق حالة من الاغتراب بين المؤسسات والأحزاب والشباب، وقد تفاعل هذا الاغتراب على نحوٍ متبادل؛ فلم تلبِّ المؤسسات الفلسطينية طموحات الشباب، ولم يعد الشباب يثقون في البنية المؤسسية والحزبية الرسمية وغير الرسمية أحياناً.

(*) البريد الإلكتروني: ahmadasad200@hotmail.com.

(**) البريد الإلكتروني: tabeebet_aklam@hotmail.com.

لا بد من الإشارة إلى عدد من الملاحظات المنهجية التي تتبناها هذه الدراسة، أهمها: أن منهج الدراسة هو منهج عابر للمنهجيات يشمل السرد التاريخي والبحث الميداني، والمنهج المقارن والتحليلي. كما لا تتبنى الدراسة فكرة المقارنة الكربونية (الاستنساخية) بين الانتفاضتين؛ وإنما تهدف المقارنة إلى قراءة طبيعة التحول الذي طرأ على المجتمع الفلسطيني وتشكيلاته التنظيمية والمؤسسية عبر فحص التزام الشباب الفلسطيني كفاعل مقاوم إبان الانتفاضة الشعبية لعام 1987 وانتفاضة القدس 2014ـ2017، أما الملاحظة المنهجية الأخيرة فهي استخدام الدراسة مصطلح انتفاضة وأحياناً هبّة، وذلك وفق استخدام المبحوثين أو السياسيين أو السياق الذي ترد خلاله. إن المصطلحين كرديفين يشيران إلى فعل المقاومة والمواجهة والتمرد في وجه الاحتلال الصهيوني، وهناك شبه إجماع على إطلاق مصطلح الانتفاضة على النشاط الشعبي الواقع ما بين 1987 و1993، لكن هناك خلاف في وسم النشاط الشبابي والشعبي الواقع ما بين 2014 و2017 وهو ما زال مستمراً، فلا يوجد إجماع على التسمية حيث وسم ذلك الحدث بـ: انتفاضة، هبّة، هبّة انتفاضية وغيرها من التسميات؛ التي لا تعبِّر إلا عن موقف سياسي وأيديولوجي من اتجاه ذلك النشاط المقاوم.

أولاً: الشباب الفلسطيني كملتزم ثوري جماعي: حالة الانتفاضة الشعبية 1987 ـ 1993

1 ـ بنية الانتفاضة الشعبية 1987 وتشكيلاتها وأنشطتها وسماتها

حشدت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة[1] مجمل الأطر الوطنية والتنظيمية في الأرض المحتلة بقيادة منظمة التحرير في بنيتها. وتركز دور القيادة الموحدة إلى جانب البرنامج النضالي، في العمل على بناء المؤسسات والأطر الجماهيرية المنظمة، بحيث يشعر كل مواطن في الأرض المحتلة أن له دوراً في الانتفاضة، وتشكلت هيئات قيادية وطنية، على مستوى المدن والقرى الكبيرة والمخيمات، ارتبطت سياسياً وتنظيمياً بالقيادة الموحدة للانتفاضة[2]. ولقد تشكلت البنية الانتفاضية من القيادة الوطنية الموحدة إلى جانب عدد من اللجان الشعبية والأطر المهنية والنقابية والاتحادية، والمؤسسات الأهلية والشعبية، إلى جانب الأحزاب السياسية خارج المنظمة كحماس والجهاد الإسلامي، والأحزاب خارج القيادة الموحدة كالصاعقة والجبهة الفلسطينية والعربية.

أما مميزات الانتفاضة وسماتها فقد وصفتها زهيرة كمال بثلاث سمات، هي: سعة حجم القاعدة المشاركة في الانتفاضة، من كل الشرائح الاجتماعية من العمال والتجار والطلاب، وفئات أخرى من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة، وانخراط المرأة على نحوٍ متميز فيها، كذلك

(1) تشكلت القيادة الوطنية الموحدة من: حركة التحرير الوطني الفلسطيني- فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية، حزب الشعب الفلسطيني، وتم اختصار اسم القيادة الموحدة برمز (ق. و. م) أو (قاوم).

(2) نظام العباسي، «البنى الأولية لمؤسسات الدولة الفلسطينية في ظل الانتفاضة،» **صامد الاقتصادي**، العدد 8 (أيار/مايو- حزيران/يونيو 1990)، ص 11ـ12.

سمة الديمقراطية التي ميّزت حياة ولجان وأطر الانتفاضة، وتمتعها بمستوى جديد من الوعي السياسي والاجتماعي تميز بالجمع بين الروح الواقعية الوطنية السياسية من جانب، والروح الكفاحية العالية من جانب آخر[3].

إن البنية الحزبية والمؤسسية والبيئة الحاضنة الفلسطينية لم تولِ الشباب مكانة وموقعية قيادية في بناها المتعددة، وهذا خلق حالة من الاغتراب بين المؤسسات والأحزاب والشباب، [...] ولم يعد الشباب يثقون في البنية المؤسسية والحزبية الرسمية وغير الرسمية أحياناً.

بينما يرى عزمي بشارة أن أهم ما يميز الانتفاضة من عناصر القوة هو: «جماهيرية الانتفاضة وشعبيتها؛ شمولية الانتفاضة كحالة تلازم نواحي الحياة الفلسطينية كافة؛ الصدامية مع الاحتلال، ورفض الوضع القائم، والوضوح في هدف التخلص من الاحتلال؛ تسييس الجماهير الفلسطينية في الداخل، ونشوء جيل جديد فولذته عملية الصدام مع الاحتلال؛ وجود برنامج سياسي واضح تتبناه الانتفاضة منذ الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. أما أهم نقاط الضعف في الانتفاضة، التي قد تهدد استمراريتها، فهي: عدم توافر بنية تحتية قطرية منظمة للانتفاضة؛ عدم توافر توازن بين المبادرة المحلية والمصلحة القومية في العمل الانتفاضي؛ عدم قيام قيادة علنية في الأرض المحتلة تتمتع باحترام أغلبية الشعب الفلسطيني، وتكون جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية؛ حالة التسيب في عملية اتخاذ القرار بشأن كيفية التعامل مع الجماهير والأساليب التي يجب اتباعها لتجنيد كل فئات الشعب في العمل الانتفاضي؛ عدم توافر رؤية اجتماعية شاملة، أو حتى عقد اجتماعي ينظم مجالات الحياة الاقتصادية والتربوية والصحية والحقوقية، والفصل في النزاعات الداخلية»[4].

كما يشير بشير البرغوثي إلى الدور الجمعي للشباب في الانتفاضة وجماهيريتها كفعل وحدث، فالانتفاضة «أعطت الجماهير مشاعر احترام لنفسها، وأعادت الاعتبار للدور الجماهيري في مواجهة دور الأفراد، وأبرزت أهمية العمل الشعبي... إن تشكيل اللجان الشعبية واتساعها واشتراك المواطنين في تقرير أمور حياتهم اليومية، هو مظهر ديمقراطي كبير جداً... وقد كانت اللجان الشعبية برلمان الانتفاضة وقيادتها وروحها المتدفقة باستمرار للعطاء»[5]. وقد بيَّن نظام العباسي كيف تخصصت لجان الانتفاضة في عملها من أجل سد حاجات الشعب الفلسطيني إلى ضمان استمرار الانتفاضة، ولمزاحمة المؤسسات الصهيونية. وقد تعددت لجان الانتفاضة الجماعية، منها: اللجان الضاربة، لجان التجار، لجان التموين، لجان أصحاب

(3) ربى الحصري (محاورة)، «آراء سياسيين ومثقفين من الضفة والقطاع دروس الانتفاضة وآفاقها،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 5 (شتاء 1991)، ص 200.

(4) عزمي بشارة، «القضية الفلسطينية في المرحلة الراهنة: بعد حرب الخليج،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 6 (ربيع 1991)، ص 43ـ44.

(5) الحصري (محاورة)، المصدر نفسه، ص 201ـ202.

رؤوس الأموال الوطنية والمغتربين وميسوري الحال، لجان سائقي وسائط النقل العام، لجان المثقفين والمعلمين والكتاب والمبدعين والصحافيين، لجان الأطباء والخدمات الصحية، لجان أصحاب مستودعات ومصانع الأدوية والصيدليات، لجان إنتاجية مختصة صناعية وزراعية[6]. إن أغلبية هذه اللجان مشكلة من فئة الشباب وهذا يؤكد فرضية الالتزام الجماعي للشباب في الانتفاضة الشعبية، ودور المؤسسات واللجان والأطر في تفعيل دور الشباب وطاقاتهم الوطنية والنضالية.

إن عملية التراكم الشعبي والوطني التي قامت بها المؤسسات الفلسطينية [...] قد مثلت من خلال الشباب البنية الجمعية للحدث الانتفاضي المقاوم ضمن إطار الالتزام الجماعي.

في سياق آخر يبيّن سمير حليحلة دور القيادة الموحدة للانتفاضة في طرح برنامج نضالي شامل. يقول حليلة: «استطاعت القيادة الموحدة أن تبادر وحدها وبدون بناء قواعد مهنية متخصصة إلى طرح شعارات في كل المجالات. فمثلاً شعار المقاطعة، كشعار منظم اقتصادياً لكل فترة الانتفاضة ومراحلها، هو شعار صحيح كفاحياً واقتصادياً، وعكس قراراً صائباً لم يكن الاقتصاديون واعين أنه الأصح في تلك الفترة لتأطير النضال الوطني اقتصادياً. ومن الأمثلة الأخرى، شعار تخفيض إيجارات البيوت والعقارات من أجل تخفيف العبء عن الناس وزيادة العدالة الاجتماعية في لظمة سياسية واقتصادية صعبة»[7]. كما يصف سري نسيبة طبيعة نشاط الانتفاضة الجماعي الذي تمثل بـ: حملة مقاطعة البضائع الإسرائيلية، مجموعة من الإضرابات الجزئية والشاملة، تغذية وتنمية اللجان الشعبية المكونة للبنية السرية وغير الرسمية للقيادة الموحدة، وتنشيط المؤسسات الشعبية الاتحادية والنقابية[8].

إن عملية التراكم الشعبي والوطني التي قامت بها المؤسسات الفلسطينية (الاتحادات، النقابات، لجان الشبيبة، لجان المرأة، الجمعيات... إلخ) قد مثلت من خلال الشباب البنية الجمعية للحدث الانتفاضي المقاوم ضمن إطار الالتزام الجماعي، فالانتفاضة وقعت على نحوٍ مفاجئ لكن حالة الاختمار الشعبي والوطني كانت تراكمية، وكان الشباب الفلسطيني ينشطون في المجالات الاجتماعية والثقافية والتنموية وغيرها لتشكيل أدوات مقاومة وصمود للمجتمع الفلسطيني قبل الانتفاضة، وكان هذا الالتزام الجماعي عاملاً مهماً في ديمومة الانتفاضة واستمراريتها منذ انطلاقها حتى انتهائها.

---

(6) العباسي، المصدر نفسه، ص 13.

(7) المصدر نفسه، ص 203.

(8) سري نسيبة، «تقويم عامين من الانتفاضة،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 2 (ربيع 1990)، ص 106.

2 ـ الشباب والانتفاضة: سردية الالتزام الجماعي

روى الشباب في حي الياسمينة/مدينة نابلس (إبان الانتفاضة) لربى الحصري قصة مقاومة الشباب في ذلك الحي بقولهم: «الياسمينة اشتهرت لأن كافة الشباب كان لهم اتصال معها خلال الانتفاضة. فهي فُرزت فرزاً جيداً، بمعنى أنه لا يوجد فيها (متعاونون) كثيرون. والذين كانوا فيها إما انسحبوا أو أجرى الشباب تحقيقاً معهم أو تمت تصفيتهم على يد مجموعات «الفهد الأسود» و«النسر الأحمر». أما الشباب فيعيشون حياتهم فيها «على أعصابهم»، إذ قد يقتحم الجيش في أية لحظة، يهرب من يهرب وقد يصاب خلال هروبه. ولكن ميزة الحارة أن جميع الشباب يد واحدة، لا يجرؤ أحدهم على سبّ الآخر فتخلوا عن المشاكل. الكل متفاهم وقناعتهم أن الله واحد لا يوجد غيره، والموت واحد كذلك. واشتهرت الياسمينة لأن أحداث الانتفاضة كانت تتركز فيها، الملثمون جاؤوا، الملثمون ذهبوا، المتعاونون سحبوا إليها، التحقيق معهم تم فيها، الاشتباكات فيها والشهداء فيها. «الفهد الأسود» مقره كان في الياسمينة»[9]. إن روايات الشباب السابقة يمكن اعتبارها مؤشراً إلى طبيعة العمل والالتزام الجماعي إبان الانتفاضة الشعبية.

كما تبيّن لنا رواية الحصري على لسان شباب حي الياسمينة التشكيلة العمرية لشباب الانتفاضة. يقول شباب حي الياسمينة: «استشهد عماد الناصر (٢٤ عاماً) ورفيقاه هاني (١٩ عاماً) وعمر (٢٨ عاماً) في الأول من كانون الأول/ديسمبر الماضي [1989]. واستشهد شاب رابع يدعى مسعود بتيري (٢٠ عاماً) كان أمام المكان الذي اقتحمه الجنود متخفّين بثياب نسائية، ويغطون رؤوسهم بالكوفية الفلسطينية. ويروي سكان المنطقة التي دار الاشتباك فيها، أن جنوداً إسرائيليين أُصيبوا خلال تبادل إطلاق النار بينهم وبين مجموعة «الفهد الأسود»[10] يتبين من أعمار مجموعات الفهد الأسود إبان انتفاضة الحجارة أن معدل أعمار أفراد تلك المجموعات المقاومة نحو 23 عاماً وهذه الفئة العمرية تصنف ضمن فئة الشباب.

كما يتجلى الالتزام الجماعي لدى فئة الشباب المقاوم إبان الانتفاضة الشعبية، وفق رواية الشباب أنفسهم (لربى الحصري) حيث يقولون عن التنسيق بين القوات الضاربة: «هناك فريق يدعى «الأمن الداخلي» ومهمته مراقبة المتعاونين وتقديم تقاريرهم قبل أن يصدر أي قرار بشأنهم. وهناك فريق يدعى «الأمن الثوري» وهو الوحيد المخول بقتل المتعاونين عندما يصدر أمر بذلك. وهناك "الشرطة العسكرية» التي حلت محل أفراد الشرطة العادية الذين استقالوا بناء على طلب قيادة الانتفاضة. وهناك أيضاً فريق يدعى «الحرس الوطني» ومهمته حراسة المطاردين من قبل سلطات الاحتلال»[11]. يتبين من هذا التقسيم للعمل الانتفاضي النضالي طبيعة البنية النضالية المقاومة الجمعية التي شكلها الشباب من خلال التزامهم الجماعي، فلولا وجود إرادة نضالية جماعية لما تمكن الشباب من بناء كل ذلك الجسم الانتفاضي المقاوم.

---

(9) ربى الحصري، «رسالة الأرض المحتلة 1967: أساطير في انتفاضة نابلس،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 2 (ربيع 1990)، ص 195.

(10) المصدر نفسه، ص 196.

(11) المصدر نفسه، ص 197.

كما تجلت رؤية فيصل الحسيني في إعادة بناء الانتفاضة من خلال «إعادة تأليف لجان الأحياء واللجان الشعبية. وعندما أقول لجان أحياء [القول للحسيني] لا أقصد القوى الضاربة وإنما أقصد تلك اللجان التي عملت في بداية الانتفاضة على خدمة الهيئة الاجتماعية الموجودة في ذلك المكان، إنْ كان مخيماً أو قرية أو حياً أو مدينة. المطلوب لجان شعبية تعمل على تغطية الحاجات الاجتماعية لأهالي ذلك الحي؛ أن تعمل على تطوير أساليب الاقتصادَين المنزلي والمحلي، في الزراعة والحدائق وخطوات من هذا القبيل التي عمل الاحتلال على إحباطها، ونحن أيضاً تورطنا في موضوع معيّن عندما خلطنا ولم نفرّق بين شيء اسمه اللجان الشعبية وشيء اسمه اللجان الضاربة»[12]. تنطلق رؤية الحسيني من فرضية أن العمل الانتفاضي والنضالي لا بد له من بنية جماعية والتزام جماعي ونضال جماعي تشاركي، لذلك انطلقت رؤيته من تأليف لجان لتعزز الروح الجماعية في المجتمع والانتفاضة. كذلك بيَّن عبد الباقي شناق أن حركات المنظمات الشبيبية هي من شكّل القاعدة الصلدة والصلبة للجان الشعبية المختلفة إلى جانب مختلف المنظمات والاتجاهات والهيئات الاجتماعية والنقابية المهنية [13]. لقد عززت البنى الاجتماعية والثقافية والمؤسسية الروح الجماعية ونمّت العمل الجماعي، وخلقت شبكات اجتماعية وسياسية وثقافية غير وجاهية وغير عصبوية، أي أنها تجاوزت المؤسسات التقليدية ونمت ما يمكن تسميته المجتمع المدني الطوعي المقاوم، وهذا المجتمع الطوعي فسح في المجال لوجود حيز ومكان للتثقيف والتدريب والتعارف، وتبادل الأفكار وتطويرها، وخلق صداقات وعضويات واستقطابات ومنافسات سياسية وثقافية وحزبية ووطنية بين الشباب الفلسطيني.

كما بيَّنت بعض أغاني الانتفاضة الشعبية طبيعة الالتزام الجمعي ضد الاستعمار الإسرائيلي، حيث تجلى ذلك في أغنية ثائر البرغوثي «نزلوا صبايا وشبان يتحدّوا للدورية/شعلانة الضفة بنيران الانتفاضة الشعبية... نزلوا ما معهم رصاص يتحدوا للدبابة/عملوا بالشارع متراس وتصدوا للعصابة/وسلاحهم كلوا حجارة/علغاصب شنّوا الغارة/وحرروا للمنارة/بالزنود القوية... عملوا بوسط الشارع سد بالإطارات الشعلانة/وعلدورية كان الرد كبسية بالقناني/دوّا هتاف الشباب: بالدم منروي التراب/ومنتحدى للأرهاب الشب بحد الصبية... الحرية مطلبنا عنها لا يمكن نحيد/من أول يوم ولدنا اتغذينا بفكر جديد/وعلمحتل انتفضنا/وكل المعارك خضنا/وقضيتنا فرضنا/علهيئات الدولية... منشور بيتبع منشور والبرنامج متكامل/وبيوت الجرحى منزور يوم الإضراب الشامل/مظاهرات وصدام/وكتابة وتعليق أعلام/الانتفاضة للأمام مستمرة وقوية... الشوارع مدارس والحصص انتفاضة/والرياضة منمارس وضرب الحجر رياضة/مهما تمارس إسرائيل/من سياسات التجهيل/جيل بيتعلم من جيل/باللجان الشعبية... مطلب تقرير المصير وحق العودة والدولة/بالانتفاضة منسير للمؤتمر الدولي/صار الفيتو الأمريكي/يقول الصهيوني شريكي/وغني معي يا رفيقي: لا للإمبريالية... صبايا مثل الورود بتنزل وسط المعارك/تتحدى بطش

(12) فيصل الحسيني، «الانتفاضة في مرحلة إعادة التقويم والبناء،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 6 (ربيع 1991)، ص 91.

(13) عبد الباقي شناق، «اللجان الشعبية ذراع الانتفاضة في الأرضي الفلسطينية المحتلة،» **صامد الاقتصادي**، العدد 80 (أيار/مايو ـ حزيران/يونيو 1990)، ص 24.

الجنود وبالكبسية بتشارك/صبية وحج وختيار/للشباب يجيبوا حجار/وكل ما زاد إطلاق النار/ارتفعت المعنوية»[14].

تشير دلالات الأغنية ومعانيها إلى حالة الالتزام الجماعي، والمشاركة الجماعية في فعاليات الانتفاضة من كل التشكيلات الطبقية والاجتماعية الفلسطينية، وتبين طبيعة العمل الجمعي خلال الانتفاضة من أداوت العمل الجماعية المتمثلة بـ: إلقاء الحجارة والمولوتوف والبيانات والأعلام، ودور اللجان الشعبية في التثقيف والتوعية الوطنية ودور كل الأطر المجتمعية في عملية الالتزام الجماعي الوطني، كما توضح الأغنية طبيعة المشاركة من الشباب والصبايا الذين كانوا معاً في الميدان، وهذه مؤشرات ميدانية وتاريخية تؤكد صحة الافتراض بوجود التزام جماعي لدى الشباب إبان الانتفاضة الشعبية 1987، ووجود برنامج عمل جماعي ومتكامل تشارك فيه كل فئات المجتمع ضمن حالة التزام جماعي يقودها شباب الانتفاضة آنذاك.

ثانياً: الشباب الفلسطيني كملتزم ثوري فردي: حالة انتفاضة القدس 2014ـ2017

1 ـ بنية انتفاضة القدس 2014ـ2017 وتشكيلاتها وأنشطتها وسماتها

تعود أسباب انتفاضة القدس ودوافعها إلى الاعتداءات التي يقوم بها المستوطنون ضد الفلسطينيين، واقتحام المسجد الأقصى المتكرر، وإحراق الطفل محمد أبو خضير، وإحراق عائلة دوابشة في دوما، لكن الأسباب والدوافع الأكثر عمقاً هي:

ـ ثقل وقسوة الاحتلال الإسرائيلي وممارساته على الشعب الفلسطيني (الاستيلاء على الأرض، طرد السكان، بناء المستوطنات، الاعتقال، تقطيع أوصال الضفة الغربية وعرقلة حركة سكانها، وضم مدينة القدس إلى الكيان الصهيوني).

ـ تحدي إسرائيل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، ورفضها للقرارات بدعم ومساندة علنية من الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ فشل المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

ـ سياسة التطهير العرقي الصهيونية التي تمارس في فلسطين المحتلة (الإجراءات الإدارية، هدم البيوت، طرد السكان، الحرب على غزة ومخيمات الضفة الغربية).

ـ التجاهل الرسمي العربي للقضية الفلسطينية خلال السنوات الخمس الأخيرة في ظل الثورات واضطراب الوطن العربي.

ـ حالة الانقسام الفلسطيني والفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية التي ولدت غضباً وغلياناً في أوساط الشعب الفلسطيني وأفقدت الثقة بإدارة السلطة والقيادة الفلسطينية

(14) <https://soundcloud.com/wafaa-kabha/vdjvxnqanm02> (accessed on 26 February 2018).

الحالية، وهذا دفع الشباب المتمرد على القيادة إلى الرد على الاعتداءات الإسرائيلية اليومية[15].

كما أكدت بعض استطلاعات الرأي (استطلاع مركز أوراد) صحة التحليلات السابقة حول أسباب الهبّة الشبابية ودوافعها، حيث يرى 97 بالمئة من المستطلعين أن التهديدات الإسرائيلية لوضع الأماكن المقدسة في مدينة القدس والتوسع الاستيطاني والإغلاقات كانت السبب الرئيسي لاندلاع الانتفاضة[16]. وفي استطلاع رأي آخر (لمركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت) تتقاطع نتائجه مع نتائج استطلاع مركز أوراد السابقة، فالاستطلاع يشير إلى أن المبحوثين في أربعة تجمعات فلسطينية (الضفة الغربية، قطاع غزة، فلسطين المحتلة عام 1948، وفلسطينيو لبنان) يرون أن هبّة القدس كانت نتيجة الرفض ومقاومة القمع الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي من مصادرة أراضي وقتل وتشريد للفلسطينيين بنسبة 94.3 بالمئة[17].

في سياق آخر؛ أثرت إشكاليات الأحزاب السياسية في خطاب الفصائل والأحزاب في توصيف الهبّة الشعبية، حيث وضح خليل شاهين (مدير البحوث في مركز مسارات) تباين خطاب الفصائل «بين فصائل اعتبرتها انتفاضة، وما تزال تعتبرها انتفاضة، مثل: الجهاد الإسلامي وحركة حماس ومنهم بعض الكتاب والمفكرين الفلسطينيين مثل منير شفيق... وكان هناك فصائل اعتبرتها هبّة شعبية وتبنت في خطابها تحويلها إلى انتفاضة شاملة من دون أن توفر على أرض الواقع مقومات لتوجيهها إلى انتفاضة شاملة، وكان هذا خطابياً مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية... وقد كان هناك الخطاب المركزي والمتمثل بخطاب السلطة وخطاب حركة فتح وكان خطاباً مضللاً يدعي تأييد الهبّة الشعبية، ولكن دون دعم مع انتظار انتهائها، والعمل ضدها»[18].

في حين يصف إلياس خوري شباب الانتفاضة بقوله إن «طليعة المرحلة الجديدة تتميز بأنها ليست طليعية بالمعنى القديم. فهي لا تحمل مشروعاً جاهزاً أو أيديولوجيا مقفلة. تقول للناس أن يفتحوا أعينهم ويبدأوا باستخلاص الدروس»[19]. أما الطليعة القديمة والنخبة السياسية فيشخص أحمد عزم (أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة بيرزيت) تراجع دورها في الهبّة بقوله: «قادة الفصائل حاولت توجيه الشارع والهبّة، بما في ذلك حركة فتح، واكتشفت

---

(15) انظر ورقة عمل: علي محافظة، «انتفاضة القدس، 2015ـ2016،» في الحلقة النقاشية بعنوان: «الانتفاضة الفلسطينية، 2015ـ2016،» شارك في الحلقة أبو عماد رامز [وآخرون]؛ أدار الحوار زياد حافظ، **المستقبل العربي**، السنة 38، العدد 445 (آذار/مارس 2016)، ص 89ـ91.

(16) أوراد (مركز العالم العربي للبحوث والتنمية)، «الهبة الفلسطينية وتداعياتها: استطلاع لآراء قادة الرأي العام الفلسطيني،» 9 كانون الثاني/يناير 2016، ص 2.

(17) جميل هلال، محرر، **الشباب الفلسطيني: دراسة عن الهوية والمكان والمشاركة السياسية** (بيرزيت: جامعة بيرزيت، مركز دراسات التنمية، 2017)، ص 189.

(18) خليل شاهين، مقابلة شخصية، البيرة، 2016/5/31.

(19) الياس خوري، «بلاغة الصمت الفلسطيني،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 105 (شتاء 2016)، ص 10.

أنها لم تعد تمتلك بنى تنظيمية وأدوات قادرة على حمل عبء نضال جماهيري واسع. كما اكتفت الفصائل بالمراقبة عن بعد»[20]. كما يؤكد جمال زقوت (عضو في المجلس الوطني الفلسطيني، ورئيس مركز الأرض) أن دور النخبة السياسية «اكتفى بتوصيف ما يجري، وظل منشغلاً في هذا التوصيف... وظهر على نحوٍ قاطع مدى الاغتراب من قبل هذه النخبة عن المجتمع وحاجاته وتطلعاته...»[21]. ويقول بكر أبو بكر (عضو مجلس ثوري في حركة فتح سابقاً) إن «النخبة والقيادات السياسية كان موقفهم لأحق بالهبّة وإلحاقي متأخر وما كانوا مؤيدين أي فعل»[22] وهذا أيضاً ما يشير إليه فراس جابر (باحث مؤسس لمرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية) حين يقول إن «النخبة السياسية هم لحقوا الهبّة، وغير مؤثرين، ومتواطئون لقتل الهبّة لأنها بتعارض مصالحهم السياسية»[23].

بسبب اغتراب الأحزاب ونخبها والمؤسسات الفلسطينية عن انتفاضة القدس، برزت نخبة جديدة؛ تشكلت في أغلبيتها من أبناء الطبقة الوسطى، وتميزّ دور النخبة الجديدة بأنه بعيد من النخبة التقليدية، لكن دورها وخطابها مؤقت.

كما يبيّن أحمد عز الدين أسعد عدداً من المؤشرات على اغتراب النخبة عن الهبّة وكان أهمها: «عدم المشاركة في الهبّة والانعزال عنها، وعدم قدرة النخبة على قيادة الهبّة، وتكيف النخبة مع نتائج المشروع الصهيوني، عدم القدرة على بناء أطر مساندة لدعم الهبّة، وعدم وجود برنامج يوحد الهبّة ويوجهها»[24]. وهذا ما حدا بهذه الانتفاضة إلى أن تكون متباينة ومختلفة عن الانتفاضة الشعبية لعام 1987.

في حين يبيّن جميل هلال التباين بين الانتفاضة الشعبية لعام 1978 وانتفاضة 2014 ـ 2017 الحالية، فيقول «في الانتفاضة الأولى برز دور واتساع القاعدة الجماهيرية للتنظيمات السياسية الفلسطينية، ودرجة الصدقية التي حظيت بها بين الناس وخصوصاً بين الشباب (مقارنة بافتقادها هذه القدرة حالياً).

وغياب قيادة موحدة للمواجهات الأخيرة مؤشر إلى أن التنظيمات السياسية الرئيسية في الضفة وفي قطاع غزة (ليست بصدد تفجير انتفاضة ثالثة، وليست على استعداد) أو لا قدرة لتحمل مسؤولية اتخاذ خطوة استراتيجية من هذا القبيل. واستمرار سيطرة حركة «فتح» على سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية، وسيطرة حركة «حماس» على قطاع غزة، يشكل أحد الشروط المعطلة

(20) أحمد جميل عزم، مقابلة شخصية، رام الله، 2016/6/5.
(21) جمال زقوت، مقابلة شخصية، رام الله، 2016/6/7.
(22) بكر أبو بكر، مقابلة شخصية، رام الله، 2016/6/11.
(23) فراس جابر، مقابلة شخصية، رام الله، 2016/6/11.
(24) أحمد عز الدين أسعد. «هل النخبة الفلسطينية مغتربة عن الهبّة الشعبية الفلسطينية، 2015ـ 2016؟،» بحث مقدم إلى الندوة الدولية في تونس «النخب والانتقال الديمقراطي في العالم العربي،» ص 16. (دراسة ستنشر في كتاب محرر قريباً).

لإشعال انتفاضة شعبية جديدة، لأن هذا يستدعي الاتفاق بين التنظيمين، وهو أمر لا يبدو أنه يوشك أن يتحقق»[25].

بسبب اغتراب الأحزاب ونخبها والمؤسسات الفلسطينية عن انتفاضة القدس، برزت نخبة جديدة؛ تشكلت في أغلبيتها من أبناء الطبقة الوسطى، وتميُّز دور النخبة الجديدة بأنه بعيد من النخبة التقليدية، لكن دورها وخطابها مؤقت. يذكر أيمن عبد المجيد (باحث في مركز دراسات التنمية ـ جامعة بيرزيت) مبادرات مجتمعية هامة قامت بها النخبة الجديدة مثل «مبادرة إعادة بناء بيوت الشهداء، ومبادرة استعادة جثامين الشهداء وليكونوا من خلالها مجتمع لدعم بيوت الشهداء. هاي مبادرات بتطلع لسد ثغرات تقصير الحركة الوطنية والأحزاب، جزء كبير من الناشطين فيها أبناء التنظيمات والحركة الوطنية، لكن نتيجة أزمة الأحزاب هم ابتعدوا عنها... أما تأطير هذه النخبة سوسيولوجياً فهم أسرى محررون، جزء من الحركة النسوية، وجزء من أطر شبابية، لكن خطابها مؤقت مرتبط بالحالة»[26]. ويصفهم سمير عبد الله (باحث في معهد ماس) من ناحية سوسيولوجية بأنهم «كلهم من أبناء الطبقات المسحوقة والطبقات الوسطى»[27]، بينما يصفهم فراس جابر بأنهم «نخبة ملامحها غير واضحة ... بتتحرك خارج القنوات التقليدية أي السلطة والأحزاب، لديهم قيادة مباشرة للهبّة... وهم من الطبقة الوسطى والشرائح العليا من الطبقة الفقيرة»[28]. إن ملامح هذه النخبة تبين لنا وجود الشباب فيها، لكن الإشكالية المركزية أن هذه النخبة الجديدة والشبابية منها لم تشكل بنية مجتمعية، فهي كانت مرحلية وموسمية وتعمل ضمن هدف محدد تنتهي بانتهائه، بمعنى آخر؛ إنها لم تراكم رصيداً لتشكيل بنية شبابية جمعية تأخذ على عاتقها مهمات مجتمعية ووطنية.

في سياق آخر؛ تأخذ الروايات والقصص حول الهبّة الشبابية وشهدائها أبعاداً رمزية وجمالية وملحمية وتراجيدية أحياناً، وتبين البعد الفردي والتزام الشباب الفردي أو شبه الجماعي ولا تعكس التزاماً جماعياً مثل الانتفاضة الشعبية لعام 1987؛ إن «قصة محمد عطا، وشبان قباطية الثلاثة...، وكل الشباب، تكسر أساطير وأكاذيب، بقدر ما تكسر القلب برحيلهم. تماماً مثل أمجد سكري، الشرطي الفلسطيني الذي نفذ عملية حاجز «بيت إيل»... هؤلاء الشبان لا ينتمون لأي تنظيم، وإذا انتموا فإنهم لم يحصلوا على أي شيء مادي، بل تدبروا أمرهم، وقرروا وحدهم، وخططوا كيف يصلون لمكان عمليتهم، وماذا سيفعلون، وكيف سيحصلون بتمويل وجهد ذاتيين على السلاح»[29]. إن الرواية السابقة توضح تسامي الشهداء على الفصائل والتنظيمات بخطابها وبرامجها وأموالها، فالشهداء

(25) جميل هلال، «شباب فلسطين يطرقون الجدران،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 105 (شتاء 2016)، ص 28.

(26) أيمن عبد المجيد، مقابلة شخصية، بيرزيت، 2016/5/30.

(27) سمير عبد الله، مقابلة شخصية، رام الله، 2016/6/8.

(28) فراس جابر، مقابلة شخصية، رام الله، 2016/6/11.

(29) أحمد جميل عزم. «أنثروبولوجيا شهداء «VIP»،» **الغد**، 2016/2/5. <http://www.alghad.com/articles/918665-%D8%A3%D9%86%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%B4%D9%87%D8%AF%D8%A7%D8%A1-VIP> (accessed on 2 March 2016).

الشباب تجاوزوا بإرادتهم ودمائهم كل الفواعل غير الفاعلة، وأسقطوا فرضية الارتهان لقبيلة الحزب وطائفية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية؛ وتجاوزوها في الإرادة والفعل المقاوم وحققوا نماذج بطولة فوق حزبية يمكن وسمهم بفواعل ضمن اللاحركات الاجتماعية التي تطورت لاحقاً في صيف 2017 إبان إغلاق المسجد الأقصى المبارك من قبل الجيش الصهيوني الاستعماري[30].

أما إحدى القصص المعبرة فحدثت في جامعة بيرزيت وقد برع أحمد عزم في وصف حيثياتها بقوله: «عندما تتحدث الفتاة، لراديو بيت لحم، شريطة عدم ذكر اسمها، فلا يكون الأمر فقط أنّ بنت بيت لحم المسيحية (جنوباً) تبرعت في بيرزيت (شمالاً) لابن جامعة القدس (وسطاً)، ابن الجهاد (الإسلامي)، ابن يافا (غرباً)، الذي شُيع من مسجد عبد الناصر (القومي العروبي المصري)، وحسب، بل تخبرنا: بحثتُ في حقيبتي فلم أجد سوى 33 شيكلاً، بالكاد تكفي لطريق العودة، ولم أجد سوى القلادة التي أهداني إياها أبي قبل وفاته، في يوم عيد ميلادي؛ «صحيح الصليب غالي علي لأنه هدية من أبوي الله يرحمه، بس مش رح يغلى على البطل مهند وعائلته». وتتابع: «لأنه كتير غالي على قلبي، قررت أصوره حتى تضل صورته الذكرى الوحيدة عندي». لا ينتهي الأمر هنا، إذ تقول للراديو «وبالنسبة إلي... مثل ما المسيح أول شهيد فلسطيني.. أكيد السنسال الذهب الصليب راح يكون بغلاوة بيت الشهيد»[31]. إن ما كشفه عزم في الفقرة السابقة يدلل على الفكر المتنور والتحرري الذي يتمتع به جيل الشباب، حيث يتقدم الوطن والشهيد والحرية على كل الخطابات والأيديولوجيات والمعتقدات؛ وهذه إحدى سمات الهبّة الشبابية 2014ـ2017.

أما رسالة الانتفاضة الراهنة فقد وجهت ضد أربع قوى نشأت في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال السنوات العشرين الأخيرة. وهذه القوى ليست نقيضاً للشباب المتحرك، وليست بالضرورة من دون مشاريع ودوافع نبيلة ووطنية، ولكنّ هناك نمط تفكير جديد (قد) يتجاوزها. **أولى** هذه القوى، هي السلطة الفلسطينية؛ القوة **الثانية**، هي بُنى ما بعد «أوسلو» الاقتصادية والاجتماعية؛ من مشاريع اقتصادية وشركات، والمنظمات غير الحكومية (NGOs). القوة **الثالثة**، هي الحراكات الشبابية التي برزت مطلع العام 2011، أمّا القوة **الرابعة**، فهي لجان المقاومة الشعبية التي عملت في الريف الفلسطيني لمناهضة الجدار والاستيطان[32]. إن هذا التجاوز الذي بيَّنه عزم ينبع من

---

(30) للاطلاع على الفرق بين الحركات الاجتماعية واللاحركات الاجتماعية، انظر: آصف بيات، **الحياة سياسة: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط**، ترجمة أحمد زايد (القاهرة: المجلس القومي للترجمة، 2013). وحول المقاومة في القدس، انظر: أحمد عز الدين أسعد، **سوسيولوجيا المقاومة والحراك في فضاءات مدينة القدس المستعمَرة**، تقديم فيصل درّاج (رام الله: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 2018).

(31) أحمد جميل عزم، «قلادة والدها في صندوق مهند،» **الغد**، 2016/1/15، <http://www.alghad.com/articles/914677-%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D9%85%D9%87%D9%86%D8%AF> (accessed on 2 March 2016).

(32) أحمد جميل عزم، ««الانتفاضة» تتجاوز أربع قوى فلسطينية،» **الغد**، 2015/11/11، <http://www.alghad.com/articles/902940-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9-=

عدم تسيُّس أو تحزب انتفاضة القدس وإنما تشكلها كظاهرة مقاومة عابرة للأحزاب ومتجاوزة لها كون الشباب مغتربين عن الأحزاب والمؤسسات الرسمية والأهلية؛ كونها لم تقدم للمجتمع والقضية جديداً رغم كل السياسات الإسرائيلية ضد المجتمع الفلسطيني والمواطنين. وهذا التحليل يتفق مع تشخيص جورج جقمان الذي وصف الشباب المنتفضين؛ بأنهم رافضون للواقع الراهن بمختلف جوانبه، وغير مؤطرين حزبياً في الغالب، أو مغتربون عن برامج أحزابهم[33]. بينما أشارت التقارير الإسرائيلية إلى أبشع من ذلك؛ حيث «أكدت المصادر الإسرائيلية في بداية الانتفاضة أنها ستنتهي بسرعة، لأن كلاً من السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة حماس تكبحان بشدة امتداد الانتفاضة. والواقع أن الانتفاضة كانت تمرداً على كل من السلطة وحماس، ولا صلة لهما بها»[34]. وهذا ما يؤكد الفصام بين الشباب وأحزابهم.

كما تشير نتائج بعض استطلاعات الرأي إلى طبيعة العلاقة بين الهبّة الشبابية والمؤسسات المختلفة، حيث تفيد النتائج ما يلي: اعتبر 90 بالمئة من المستطلعين أن الاحتجاجات الانتفاضية غير منظمة من قبل القوى السياسية، واعتقد 56 بالمئة أن هذه الاحتجاجات قد تؤدي إلى ظهور أحزاب وقيادات جديدة، وتقاطع ذلك مع رؤية المستطلعين الذي لا يرى 58 بالمئة منهم تأثيراً حقيقياً للأحزاب السياسية في الهبّة. كما عبر 70 بالمئة عن إحباطهم من دور القيادات الفلسطينية في الاحتجاجات،[35] وجزء من النتائج يتقاطع مع استطلاع جامعة بيرزيت الذي أشار أن 62.2 بالمئة من المبحوثين يرون أن الهبّة يقودها الشباب[36].

في دراسة استطلاعية حول انتفاضة القدس قام بها أحمد عز الدين أسعد استنتج أن سمات الهبّة الشبابية: «عفوية، فجائية، غير منظمة، عشوائية، فردية، واستخدامها للأدوات المتاحة مثل السكاكين والمفكات والسيارات. البعض وصفها بالقوية والبعض الآخر بالضعيفة بسبب غياب الأحزاب السياسية عنها. أحد أبرز سمات هذه الهبّة اغتراب الأحزاب السياسية عنها، التي كانت دوماً تتصدر الانتفاضات الفلسطينية السابقة، ومن سماتها غياب التنظيم والعفوية وعدم التخطيط، وهي من عوامل قوة وضعف هذه الهبّة في آن، وهذا قد يعني أن وتيرتها تشتد وتعود تنخفض ثم تشتد من جديد بصورة مفاجئة»[37].

%D9%82%D9%88%D9%89-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8 =
%A9> (accessed on 2 March 2015).

(33) جورج جقمان، «كيف تصبح انتفاضة ثالثة،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي الرابع: القضية الفلسطينية والبعد الدولي الفرص والمتطلبات الاستراتيجية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، البيرة، 15-16 تشرين الأول/أكتوبر 2015، ص 221.

(34) محافظة، «انتفاضة القدس، 2015-2016،» ص 92.

(35) أوراد (مركز العالم العربي للبحوث والتنمية)، «الهبة الفلسطينية وتداعياتها: استطلاع لآراء قادة الرأي العام الفلسطيني،» ص 3.

(36) هلال، محرر، **الشباب الفلسطيني: دراسة عن الهوية والمكان والمشاركة السياسية**، ص 190.

(37) أحمد عز الدين أسعد، «مدلاوت الهبة الشبابية سياسياً واجتماعياً في جنوب الضفة الغربية (بيت لحم والخليل)،» في: جميل هلال، محرر، **الشباب الفلسطيني: المصير الوطني ومتطلبات التغيير** (رام الله: مركز الأرض للأبحاث والدراسات والسياسات، 2016)، ص 87.

2 ـ الشباب والانتفاضة: سردية الالتزام الفردي وشبه الجماعي

يجيب أحمد عزم عن سؤال لماذا هي عمليات فردية؟ بقوله: تُشخص الانتفاضة بأنها من أعمال «ذئب منفرد»، بسبب عدم تبني القيادة والفصائل، والاتحادات والنقابات والهيئات الشعبية، مواقف عملية، كما لم تقم بأي فعل للمشاركة في الانتفاضة وأحداثها أو القيام بخطوات إسناد[38]. إلى جانب ذلك لم ينفذ الاحتلال عمليات مستفزة تكون شرارة عمل جماعي، بذلك أصبح لدى كل شاب فلسطيني أو شابة قصصهم الشخصية، التي تؤثر فيهم وتحفزهم، من خلال حالات عاشوها وشاهدوها تمس أقارب وأحبة، بما أدى إلى انتفاضات فردية متتالية قام بها الشباب، على شكل عمليات منفردة، ومواجهات مع الجنود والمستوطنين، بمجموعات صغيرة جداً، بشكل وحد أدنى من التنظيم[39]. وهذا ينسجم مع رواية أم مهند الحلبي، حيث قالت: «نقطة التحول في شخصية مهند كان باستشهاد ضياء التلاحمة، زميله في الجامعة ورفيقه في الرابطة الإسلامية الذراع الطلابي لحركة الجهاد الإسلامي في جامعة القدس ـ أبو ديس حيث يدرس»، كما تقول الوالدة، وأمام كل زملائه بالجامعة، هنأ والد ضياء بشهادته قبل أيام من استشهاده وهمس في أذنه بكلمات «سنثأر له إن شاء الله»[40]، وقد روى صديقان تلك الحادثة التي روتها أم مهند الحلبي من زاوية أخرى كونهما كانا شاهدين على الواقعة، في حفل تأبين الشهيد ضياء التلاحمة صديق مهند في جامعة القدس- أبو ديس، صعد مهند الحلبي إلى منصة التأبين دون أن يكون له كلمة ولم يكن اسمه مدرجاً في برنامج التأبين لإلقاء كلمة؛ كونه قد حسم قراره في إدراج اسمه في برنامج وسجل آخر، وارتجل الحلبي بلغة عفوية وعاطفية غير منمقة؛ لأنه لا يتقن فن الكلام بمقدار ما يتقن فن الفعل والمواجهة، تحدث في الكلمة عن القدس والاعتداءات على النساء وقال لكل الحفل والحشد «أنتم ابقوا هنا.. أما أنا فسأذهب إلى القدس،» لم يعِ الجمهور تلك البلاغة، بلاغة الصدق غير المنمقة، فكانت بلاغة المقاومة أصدق أنباءً من بلاغة السياسة وفن الخطابة، وبعد أقل من ساعتين من ترجل الحلبي

---

(38) أحمد جميل عزم. «ذئب وحيد» فلسطيني أم «مجال عام»؟،» **الغد**، 2016/2/10، <http://www.alghad.com/articles/919656-%D8%B0%D8%A6%D8%A8-%D9%88%D8%AD%D9%8A%D8%AF-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D9%85-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%9F> (accessed on 2 March 2016).

(39) أحمد جميل عزم، «هبّة من دون شرارة.. انتفاضة «طفح الكيل»،» **الغد** 2015/12/8، <http://alghad.com/articles/907810-%D9%87%D8%A8%D9%91%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9-%D8%B7%D9%81%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D9%84?search=%22%20%D9%87%D8%A8%D9%91%D8%A9%20%D9%85%D9%86%20%D8%AF%D9%88%D9%86%20%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A9..%20%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9%20%22%D8%B7%D9%81%D8%AD%20%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D9%84%22> (accessed on 2 March 2016).

(40) وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، «مُفجر «انتفاضة القدس».. مهند الحلبي الهادئ ببطولته،» تقرير، 17 تموز/يوليو 2015، <https://paltoday.ps> (استرجع بتاريخ 2018/2/12).

عن المنصة وبأدائه البطولي فجر انتفاضة القدس. إن هذه الروايات والتحليلات تبين أن لانتفاضة القدس سمات وسرديات جديدة على مشهد المقاومة الفلسطينية.

كما حاجج خليل شاهين بأن أداوت التحليل التي أنتجها الفكر السياسي التقليدي، وما أفرزه من بنية سياسية ومؤسسية وممارسة سياسية ضمن منظومة أوسلو، عاجزة عن تفسير سياق واتجاه الفعل المقاوم الذي يتصدره جيل الشباب الذي يعمل خارج المنظومة التقليدية وبل متمرد عليها. لقد سعى الحراك الشعبي إلى تغيير الوضع القائم بالخروج من نفق العلاقات الاستعمارية باستخدام أشكال جديدة من الاشتباك مع الاحتلال[41].

وعند مقارنة الانتفاضة الحالية بالانتفاضات السابقة يوضح لنا وليد سالم تميز الانتفاضة الفلسطينية **الأولى** عام 1987 بسعة شمولها جغرافياً (مدن وقرى ومخيمات)، وقطاعياً (تعليم، صحة، سياحة، وكل القطاعات الأخرى)، وفئات اجتماعية (ذكور إناث، مثقفون، تجار، وكل الفئات الأخرى)، بينما الانتفاضة **الثانية** بدأت بمشاركة شاملة، لكنها سرعان ما تحولت إلى صراع مسلح مباشر، أما الانتفاضة الحالية فإن المشاركة المباشرة في فعالياتها قد اقتصرت على الشباب ولم يتعدَّ دور الفئات والقطاعات الاجتماعية الأخرى موقف التعاطف والإسناد[42]. وهذا مؤشر يثبت الادعاء المركزي للدراسة أن هناك حالة التزام جماعي في الانتفاضة الشعبية 1987، في حين هناك غياب وأفول لهذا الالتزام الجماعي في حالة انتفاضة القدس، وقد تجلى فيها التزام فرد والتزام شبه جماعي أحياناً لكنه فاتر وضعيف.

في السياق ذاته؛ تبين المعطيات الميدانية طبيعة الالتزم الفردي أو شبه الجماعي في انتفاضة القدس، يشير الطالب الجامعي أيمن عبد ربه (مخيم الدهيشة/بيت لحم)[43] إلى: «فقدان الثقة، لأن دور السلطة الفلسطينية كان واضحاً في عدم النضال وهي ضد العمليات الفردية، وهي مستمرة في عدم الاستماع إلى الشعب والاستمرار في المفاوضات العبثية غير المنتجة، ولم يكن (هناك) أي جهة رسمية داعمة للانتفاضة بشكل حقيقي، كل الأحزاب السياسية الفلسطينية لم تدعم بالشكل الحقيقي والكافي خطاب الشعب نحو مواجهة العدو».

كذلك؛ تقول الطالبة الجامعية دالية لهاليه (سعير/الخليل)[44]؛ «فُقدت الثقة بدرجة عالية والدليل على ذلك ما في ولا عملية تم تنفيذها كانت تحت إطار رسمي أو غير رسمي، المسيرات لي بتطلع هي ضد السلطة، في احتكاك بين السلطة والشباب، والشباب (هم) المحرك للانتفاضة خصوصاً ما في دعم من الجهات الرسمية وغير الرسمية عشان ما تتحول الهبّة إلى انتفاضة على مستوى كامل، على مستوى الشهداء بعضهم رفضوا أن يتم تبنيهم من قبل أي حزب سياسي وهذا مؤشر على فقدان الثقة بالأحزاب السياسية». في السياق ذاته يقول الطالب الجامعي إبراهيم أبو لبن

---

(41) خليل شاهين، **سياق الموجة الانتفاضية وآفاقها** (البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، 2015)، ص 3ـ4.

(42) انظر تعقيب وليد سالم، تعقيب على ورقة علي محافظة، «انتفاضة القدس 2015ـ2016،» ص 97.

(43) أيمن عبد ربه، مقابلة شخصية، بيت لحم، 2016/3/14.

(44) دالية لهاليه، مقابلة شخصية، بيت لحم، 2016/3/18.

(مخيم الدهيشة)[45] «فئة الشباب فقدت الثقة بالقيادات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والدليل على هذا الأشي أن الهبّة الشعبية كانت مستقلة عن المؤسسات من خلال العلميات الفردية التي لا تنتمِي للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية».

بينما بينت الفتاة «د.أ» (22 عاماً) خريجة جامعة بيرزيت، ومعطلة من العمل، من مخيم قلنديا)، أن شهداء مخيم قلنديا ومن نفذوا عمليات طعن ودهس من فئات عمرية مختلفة، تعتبر أن دوافعهم أغلبها وطنية والدفاع عن فلسطين، وتشير إلى أن أغلبهم كان له تجربة سابقة بالأسر أو أحد أفراد عائلته أو أصدقائه شهداء أو أسرى، وبالتالى هذا يفضي إلى القول إن هؤلاء الشباب من أسر لها تاريخ نضالي وبخاصة في مخيم قلنديا[46]. كما توصف عايدة الحجار الهبّة الشبابية بأنها «تعبر عن حالة من فردانية العمل النضالي، وتتركز ضمن فئة معينة من الشباب، وأيضاً تنحسر في مناطق محددة. وهذه الشباب خرجت لهذه المواجهة بدون تنظيم أو تخطيط أو حتى دعم من المؤسسات الرسمية»[47].

كذلك، تبين بعض أغاني انتفاضة/هبّة القدس طبيعة الالتزام الفردي وشبه الجماعي لدى الشباب الفاعل المقاوم. فمثلاً أغنية عشاق الطعن لفرقة الغرباء تبين ذلك من خلال كلماتها: «بالروح يا أقصى أفديك بمالي/بالدم يا أقصى يرخصلك الغالي/من قدسنا الأحرار طلوا الأبطالي/من ضفة الثوار قالوا الشرف غالي/يا أمجد الجندي دلهم أنا بسكين/يضرب بها زندي أقوى من البراكين/اطعن بها جندي زلزل بها الميادين/هادا العهد عهدي ما أخونك فلسطين/يا هديل الهشلمون ارعبتي بنقابك/برصاص ابن صهيون الخوف ما انتابك/يا حرة لا ما يهون دمك على حجابك/منا العهد ما نخون يا اختنا ترابك/ثائر أبوغزالة لما القدس ناداك/كملت الرسالة ونحرت من عاداك/يا شعب الأصالة والبدية حرة معاك/عنوان البسالة ربي السما حياك/محمد علي المقدام يا كوماندوز السكاكين/صوت جنود البسام بالقدس كالمجاميم/يا فخر الإسلام يشهدلك الملايين/سكينك الأقزام هاربين مشتتين/يا فادي يا علون طعم العدا ما أحلاه/سكينك المسموم يثأر لدين الله/يا بطل يا مزيون يوم النذل تلقاه/اسمك يهز الكون والحر ما ننساه/يا بلال يا بهاء يا مزلزين الباص/ما أحلى ضرب الجبناء بالطعن والرصاص/يا ابن الجبل يا علاء يا شعلة مع إخلاص/يا مشرد الأعداء سكينك القصاص/يا محمد الفارس يا الجعبري المغوار/راس العدا دايس ما يهمك الأخطار/صدر النذل غارس سكينك الأحرار/للأقصى يا حارس يا زينة الثوار/يا مهند الحلبي روحي فدا ناديت/قلت القدس شرفي سيف المجد زليت/قلت النصر طلقي راس اعدا ذليت/بسلاح مغتصبي قاومت واستوليت/اسحق يا بدران دربك درب أحرار/يا مزلزل العدوان بسكينك الفجار/بتحاصر الجثمان وصبوه عليه النار/يبقى البطل عنوان والخيبة للأشرار/من قدسنا الأحرار طلوا الأبطالي من ضفة الثوار قالوا الشرف غالي»[48].

---

(45) إبراهيم أبو لبن، مقابلة شخصية، بيت لحم، 2016/3/18.

(46) عايدة الحجار، «الهبة الشبابية ومدلولاتها السياسية والاجتماعية: بحث ميداني في منطقة رام الله،» في: هلال، محرر، **الشباب الفلسطيني: المصير الوطني ومتطلبات التغيير**، ص 95.

(47) المصدر نفسه، ص 105.

(48) <https://www.muhtwa.com/104586/%D8%A3%D8%BA%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%B4%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B9%D9%86/> (accessed

تبين دلالات الأغنية السابقة، التي اشتهرت إبان انتفاضة القدس 2014ـ2017، طبيعة الالتزام الفردي وشبه الجماعي للشباب الفلسطيني، فالمقاوم الفلسطيني يقاتل بأدوات فردية، وهذا برز في كلمات الأغنية التي أشارت إلى أدوات الكفاح والمقاومة الفردية مثل السكاكين، أما في حالة مهند الحلبي فكانت أداته الأولى السكين لكنها لم تكن الأخيرة؛ فالتقط سلاح المستعمر الإسرائيلي وقاتل به حتى الرمق الأخير، ما نريد توضيحه هو طبيعة البنية الخطابية والتعبيرية في هذا النمط من الأغاني الذي ساد إبان انتفاضة القدس، بأنه يتغنى بالنموذج الفردي للمقاومة، وهذا ما يؤكد طبيعة الالتزام الفردي والتركيز على الفرد الفاعل المقاوم وذكر اسمه كونه هو الفاعل في غياب الفاعل الجماعي (التنظيمات، الأحزاب، اللجان... إلخ)، وذلك على عكس أغنية البرغوثي التي تغنت ووصفت حالة المقاومة والالتزام الجماعي إبان الانتفاضة الشعبية 1987.

اختلفت طبيعة المجتمع الفلسطيني وتشكيلاته المجتمعية والثقافية والاقتصادية إبان الانتفاضة الشعبية عن واقع المجتمع الحالي، ففئات المجتمع في عهد الانتفاضة الشعبية كانوا متحررين من كثير من الالتزمات التي تكبلهم إبان الانتفاضة الحالية.

إن سمات انتفاضة القدس ونتائج استطلاعات الرأي السابقة وتصريحات السياسيين وآراء الباحثين وتحليلات الدراسة تكاد تؤكد أن الشباب كفاعل ثوري في انتفاضة القدس كانوا أقرب إلى حالة الالتزام الفردي منه إلى حالة الالتزام الجماعي كما هو الحالة في الانتفاضة الشعبية لعام 1978.

ثالثاً: قراءة تحليلية في عملية التحول من الالتزم الجمعي إلى الالتزام الفردي

تبين الروايات والأحداث والقصص التي تم استجلابها من التاريخ الفلسطيني للانتفاضة الشعبية الفلسطينية عام 1987؛ وجود العديد من التسميات لطبيعة الالتزام الجماعي لدى الشباب كفاعل ثوري؛ فمثلاً التسميات لهم هم الشباب كصيغة جمع، والألقاب مثل الفهد الأسود أو النسر الأحمر؛ وهي تسميات لمجموعات من شباب القوة الضاربة التي ظهرت إبان الانتفاضة في شمال الضفة الغربية، لكن الدلالة الرمزية والتنظيمية لهذه المجموعات مؤشر على طبيعة العمل الشبابي الجماعي المقاوم.

كما كان للمؤسسات الفلسطينية الشعبية والأهلية دور محوري في تشكيل رافعة بنيوية لفولذة دور الشباب كفاعل مقاوم جمعي ملتزم اتجاه قضيته الوطنية، فكانت الحركة الطلابية في الجامعات والحركات الشبيبية للأحزاب الفلسطينية دور في تثقيف وتوعية وتثوير الشباب ضمن خلايا ومجموعات شبابية. إلى جانب دور الأطر الشعبية والأهلية والمؤسسات والنقابات والاتحادات

on 26 February 2018).

واللجان الشعبية في تفعيل دور الشباب كفاعل جمعي في الانتفاضة، وكان الشباب الفلسطيني هو من يقود ويبني تلك المؤسسات، ويمكن إرجاع ذلك إلى الطبيعة التوافقية على برنامج الانتفاضة بين كل الفواعل الفلسطينية التنظيمية والحزبية والشعبية والأهلية، إلى جانب دعم منظمة التحرير آنذاك للانتفاضة وتبني برنامجها والعمل على توجيهها وقيادتها، فقد تم تشكيل القيادة الموحدة كرافعة وطنية وحدوية تفعّل دور كل الفئات المجتمعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يمكن الاستدلال على ترابط وتبني منظمة التحرير للانتفاضة من استشهاد الرجل الثاني في المنظمة (خليل الوزير ـ أبو جهاد) وهو يوجه رسالته من مكتبه في تونس إلى الانتفاضة وقيادتها الموحدة، ولغة الرسالة وخطابيتها تدل على طبيعة عمل الشباب كفاعل ثوري جمعي آنذاك «إلى أخوتنا المناضلين في قيادة المنظمة وإلى كافة لجان العمل الوطني في اللجان الشعبية في المخيمات والمدن والقرى والأحياء...»

تؤكد لنا أحداث صيف 2017 أن هناك قضايا وأماكن مركزية مثل القدس تمثّل مكاناً ورمزاً وتاريخاً ومكانةً عصية على الغزاة ولها فرادتها في إنتاج نماذج المقاومة والصمود، وهي بمنزلة لاهوت المقاومة.

في سياق متصل؛ اختلفت طبيعة المجتمع الفلسطيني وتشكيلاته المجتمعية والثقافية والاقتصادية إبان الانتفاضة الشعبية عن واقع المجتمع الحالي، ففئات المجتمع في عهد الانتفاضة الشعبية كانوا متحررين من كثير من الالتزمات التي تكبلهم إبان الانتفاضة الحالية من التزامات مالية أو مادية أو وظيفية حدت من انخراط شرائح مجتمعية كبيرة في انتفاضة القدس، وجاءت تلك الالتزامات بعد لحظة أوسلو السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتصعدت حمى تلك الالتزامات مع انتهاج سياسات نيوليبرالية في ظل حكومة سلام فياض 2007ـ2012.

إلى جانب ذلك، تتمركز فكرة التحول من الالتزام الشبابي الجماعي إلى الالتزام الشبابي الفردي، بعلاقتها بفكرة تراجع دور المؤسسات الفلسطينية الرسمية والشعبية وشبه الرسمية، فلم يعد للأحزاب والاتحادات والنقابات والمؤسسات والمنظمة دور في تنظيم الشباب وتثقيفه، أو بالأدق تراجع الدور الوطني والتنظيمي لتلك المؤسسات كرافعة وطنية مقاومة، وهذا يعود إلى طبيعة التحول الذي طرأ على المجتمع الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو أواخر عام 1993 وزاد الأمر تعقيداً وإرباكاً السياسيات الحكومية الفلسطينية بعد انتهاء انتفاضة الأقصى، وخصوصاً مع خطط التنمية الفلسطينية منذ عام 2007.

كما لا يمكن إهمال عامل الانقسام في زيادة تعصب وتحزب فئات كبيرة من الشباب ضمن استقطابات محلية وإقليمية ظهرت بعد عام 2011. فهذا التحزب والتعصب أنهك الطاقات الشبابية وأعاق تطورها وتبلورها كمبادرات جماعية فلسطينية شبابية. إلى جانب ذلك برزت بنى جماعية شبابية وغير شبابية توصف إسرائيل كمنظومة استعمار استيطاني مثل ملتقى نبض الشبابي، ملتقى نحت المعرفي، ملتقى همم، ودائرة سليمان الحلبي للدراسات الاستعمارية التي تثقف

مجموعات شبابية ثقافياً ومعرفياً وسياسياً لكن دورها يختلف عن دور اللجان الشعبية والأحزاب والاتحادات في الانتفاضة الشعبية.

إلى جانب كل ذلك؛ أسهمت التحولات البنيوية في المجتمع الفلسطيني إلى تعزيز الروح الفردية والانشغال بالهموم اليومية ومتطلبات الحياة، كما برزت مظاهر استهلاك استعراضي جعلت بعض الشباب الفلسطيني يخوض غمار المنافسات الاجتماعية والاقتصادية من أجل بناء المكانة الاجتماعية وكسب موقعية مجتمعية، في حين كانت المكانة الاجتماعية تنتزع سابقاً من المكانة التنظيمية والحزبية والعمل المقاوم.

إن الخيط الفاصل الذي عمل على خلق حالة التحول في المجتمع الفلسطيني يتمثل بلحظة أوسلو 1993ـ1994، وتأسيس نظام سياسي فلسطيني منكشف سياسياً واقتصادياً وبنيوياً [...] عمل على خلق ثقافة جديدة

خاتمة لن تنتهي

لا يمكن الجزم أن هناك خطين متوازيين من الالتزام في المجتمع الفلسطيني **أحدهما** الجماعي **والآخر** الفردي، وإنما هذان الخطان متوازيان حيناً ويتقاطعان حيناً آخر؛ إما في المكان وإما في الزمان وإما في كليهما، والدليل على هذا الإمكان من التحقق الفعلي ما وقع من عمل مقاوم في القدس في صيف العام الماضي 2017، فحالة المقاومة كانت لا هي فردية ولا جماعية؛ أي أن الأفراد كانوا يقاومون ويصمدون ويعتصمون بالتزام فردي، في حين حالة الصمود الجماعية لكل الحشد الشعبي هي تعبير عن حالة التزام جماعي أو شبه جماعي لكل المحتشدين والمعتصمين؛ وهذا ما يؤكد عدم جزم قضية الالتزام لدى الشباب الفلسطيني، لكن المؤشرات الثقافية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية تشير إلى نمو حالة الالتزام الفردي في انتفاضة القدس 2014 ـ 2017 وتؤكد لنا أحداث صيف 2017 أن هناك قضايا وأماكن مركزية مثل القدس تمثّل مكاناً ورمزاً وتاريخاً ومكانةً عصية على الغزاة ولها فرادتها في إنتاج نماذج المقاومة والصمود، وهي بمنزلة لاهوت المقاومة.

إن الخيط الفاصل الذي عمل على خلق حالة التحول في المجتمع الفلسطيني يتمثل بلحظة أوسلو 1993ـ1994، وتأسيس نظام سياسي فلسطيني منكشف سياسياً واقتصادياً وبنيوياً، وهذا النظام السياسي المتمثل بالسلطة الفلسطينة ومؤسساتها، ونمو مؤسسات أخرى محلية ودولية، عمل على خلق ثقافة جديدة. وتبدلت منظومة القيم الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لا سلباً أو إيجاباً، بقدر ما هي تحول جذري في مفهوم القيمة، فاختفت ثقافة التطوع لصالح التوظيف الحكومي أو في المجتمع المدني، وتبدل مصطلح المناضل بالناشط، وغيرها من التبدلات الطويلة، إن هذه التبدلات أخفت في طياتها النزعة الجماعية لصالح النزعة الفردية. من الطبيعي أن تجري تبدلات مجتمعية لكن الخطر في تحول العمل المقاوم من هم جماعي إلى هم فردي ملقى على عاتق أفراد، يقاتلون لوحدهم ويستشهدون لوحدهم، وينشغل الجميع بعد استشهادهم بنشر صورهم وأقوالهم ويتغنون ببطولاتهم الفردية على وسائل التواصل الاجتماعي أفواجاً أفواجاً... □

الذاكرة والهوية: إضاءة إبستيمولوجية

عبد الرحيم الحسناوي(*)

كاتب من المغرب.

مقدمة

من العوامل الأساسية التي يمكن اعتمادها في كل الأحوال لتدعيم أي مشروع مجتمعي، الثقافة التي تعتبر كلاً معقداً يشمل جميع الأنشطة التي ينتجها مجتمع ما في فترة من فترات تطوره لمواجهة المحيطين الطبيعي والإنساني قصْدَ فهمهما وتفسيرهما، وكذلك التحكم فيهما وتسخيرهما لصالح المجتمع. فالثقافة على هذا النحو هي تراث يحتوي على قيم وعادات تطبع الوجدان ويبنى عليها سلوك عن وعي أو غير وعي. فهي الممارسات العادية ومجموع السلوكات والتصورات التي تعبِّر عن الطريقة التي تعيش بها جماعة ما وتفكر بها وتنظم بواسطتها علاقات بالعالم وبذواتها وبالآخرين. الثقافة بهذا المعنى تعكس الهوية، وهي تؤدي أدواراً اجتماعية في خطة تحليلية قد توضع في إطار برنامج عمل قابل للتطبيق.

وفي سياق الحديث عن مفهوم الثقافة دائماً، تنبع ضرورة التمييز بين مستويات ومجالات للثقافة، التي تفرز بالضرورة أنماط إنتاج ثقافية (الفنون والآداب...). بدءاً من نقطة الارتكاز هاته فإن مقالتنا سوف تخصص ما هو عام بتناولها أحد أوجه الثقافة، ويتعلق الأمر هنا بالجانب الاجتماعي (التقاليد، الأفكار، اللغة...) وهي كلها عناصر تعكس سلوك الأفراد، وسنبين ذلك من خلال عرض لكتاب **الذاكرة والهوية** لمؤلفه جويل كوندو[1]، الذي يعتبر ثمرة مجهود لدراسة أنثروبولوجية جعلت الإنسان محور اهتمامها في خصوصيته ككائن اجتماعي وثقافي. وتأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تطرح إشكالية العلاقة بين الذاكرة والهوية ومن ثم صعوبة الانتقال من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي بالنسبة إليهما ولا سيَّما على مستوى التمثلات. وفي محاولة للإجابة عن الإشكال المطروح قسَّم كوندو كتابه إلى ستة فصول: **الأول** منه خصصه المؤلف لتقديم المفاهيم الأساس لمعالجة مشاكل أنطولوجية. بينما ارتبط الفصل **الثاني** بمعالجة بناء وتغييرات الذاكرة والهوية لدى الفرد والجماعة. وفي الفصل **الثالث** يوضح فيه الكاتب مسألة تذكر العالم التي تفترض في نظره عملية مسبقة تتمثل بترتيبه وتنظيمه من طريق تدجين أو هيكلة الزمن؛ ذلك أنه من دون معالم وإشارات زمنية وهي أصل الحدث يستحيل أي تحديد. أما الفصول **الثلاثة**

(*) البريد الإلكتروني: lhasnaoui@hotmail.com.

(1) Joël Candau, *Mémoire et Identité* (Paris: Presses universitaires de France, 1998).

الأخيرة فيحاول الكاتب من خلالها معالجة الإطار الاجتماعي للذاكرة والهوية من خلال العناصر التالية: **أولاً** رصد أشكال النقل واستقبال الذاكرة من طرف الأفراد والجماعات؛ **ثانياً**: تحديد أسلوب دعم وتقوية الذاكرة بالاستناد إلى عاملي الذكرى والنسيان؛ **ثالثاً**: ملامسة ما سمي الحداثة وأزمة الهويات؛ **رابعاً**، استخلاص ما يميز الذاكرة عن التاريخ.

العلاقة الجدلية بين الذاكرة والهوية

يؤكد جويل كاندو أهمية الذاكرة، انطلاقاً من ارتباطها بالزمن. هذا الأخير الذي يعتبر جارفاً للإنسان، وبالتالي فهو يهدد كيان الأفراد والمجتمعات ويسير بهم نحو الزوال. ومن هنا تأتي أهمية الذاكرة في استرجاع الذكريات والأحداث الماضية لوضعها في خدمة عملية التكيف مع البيئة المحيطة. كما يؤكد كاندو الترابط العضوي بين الذاكرة والهوية، هذه الأخيرة التي يعرِّفها إيزاك تشيفا[2] بأنها القدرة التي يمتلكها كل واحد منّا للبقاء واعياً باستمراريته في الحياة. فهذا الترابط العضوي بين الذاكرة والهوية، يشكل موضوع أعمال متعددة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، التي أكدت الروابط التشاركية والتعايشية بين الذاكرة والهوية على أساس أن الذاكرة هي القاعدة الأولية التي تغذي الهوية، سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي. فتشغيل الذاكرة هو إنعاش وبناء لهوية الذات وهو العمل الذي يوصي به الكاتب كل فرد منا تجاه ماضيه قصد منع النسيان.

وإذا كانت الذاكرة هي القاعدة الأولية للهوية كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن هذه الأخيرة بدورها تحدد نشاط الذاكرة والاختبارات التذكرية، وهذه هي حالة بناء الهوية اليهودية التي تعمل على كل ما يشكل هذه الذاكرة من خلال عدة طرائق: إحياء اللغة، خلق تخصصات في التعليم مرتبطة باللغة اليهودية، نشر الكتب والمجلات....

وبالرغم من أن الذاكرة تطورياً وتكوينياً هي الأولى فإنه يصعب إعطاء الأولوية لأحدهما على الآخر؛ ذلك أنهما مندمجان في بعضهما يتبادلان التأثير والتأثر ومن ثم يصعب فك ترابطهما وتشابكهما منذ ظهورهما إلى نهايتهما المحتمة.

أولاً: الإطار المفاهيمي للذاكرة والهوية

1 ـ مدلول الذاكرة

تصنف الذاكرة من الناحية الأنثروبولوجية إلى ثلاثة مستويات:

الذاكرة الأولية: وهي مختلف أشكال التعلمات المكتسبة خلال التنشئة الاجتماعية المبكرة بما فيها الحياة الرحمية. وتسمى أيضاً التعلمات الأولية؛ أي رواسب التفكير المختلفة وكل ما يتعلق بالكلام، المشي، الإحساس، التفكير... وهي بذلك ذاكرة بدون وعي، أي أن الذات في غير علمها.

(2) Isaac Chiva, «Le Patrimoine ethnologique: L'exemple de la France,» *Encyclopædia Universalis*, vol. 24 (Symposium) (1990).

الذاكرة الفعلية: هي ذاكرة للتذكر أو لإعادة التعرف، وكذلك هي استدعاء اختياري أو غير اختياري للذكريات المتعلقة بالسيرة الذاتية أو الخاصة بالذاكرة الموسوعية (معتقدات، معارف...) وهي مكونة أيضاً من النسيان.

المـاوراء الذاكـرة: ترتبط من جهة بالتمثلات والتصورات التي يكونها كل فرد عن ذاكرته الشخصية ومعرفته حولها. ومن جهة أخرى الأبعاد التي تحيل على طريقة ارتباط الفرد بماضيه وبناء الهوية.

بعد عملية التعرف إلى هذه المستويات للذاكرة، يرى جويل كاندو أن المستويين الأول والثاني يرتبطان بملكة الذاكرة، في حين يحسب المستوى الثالث تمثلاً لهذه الملكة. ولا يصح هذا التصنيف إلا في حالة الذاكرة الفردية، فالذاكرة الجماعية تبقى مرتبطة بخصائص سائدة أو غالبة مشتركة، أما ملكة الذاكرة فهي خاصية الذاكرة الفردية، وبذلك تعتبر الذاكرة الجماعية تمثلاً يمكن إدراجها في ما وراء الذاكرة، غير أنها تختلف عن مثيلتها في الذاكرة الفردية فما وراء الذاكرة في الذاكرة الجماعية يبقى متعلقاً بوصف الاشتراك الافتراضي للذكريات.

2 ـ مدلول الهوية

في حالة الهوية يكون التحديد المفاهيمي أمراً صعباً جداً، فعلى المستوى الفردي: توظف الهوية هنا في ثلاثة مستويات: الهوية كحالة: مثلاً البطاقة الشخصية؛ والهوية كتمثل: الفكرة التي يكونها الفرد عن ذاته؛ وأخيراً الهوية كمفهوم يعني الهوية الفردية، وهو مفهوم متداول في العلوم الإنسانية والاجتماعية. أما على المستوى الجماعي، يعَدّ مصطلح الهوية غير ملائم لعدم تماثل الأشخاص، وبالتالي فإن الهوية الجماعية هي تمثلٌ ليس إلا. فأفراد جماعة ما ينتجون تمثلات عن كونهم أعضاء في هذه الجماعة من حيث الأصل والتاريخ... فالهوية إذاً لا تتكون انطلاقاً من مجموعة مستقرة أو محددة في إطار ثقافي ولكن تنتج أيضاً في إطار علاقات تفاعلية اجتماعية حيث يبرز الشعور بالانتماء.

ثانياً: الذاكرة والهوية من خلال البلاغات الشمولية

1 ـ الهوية والذاكرة الجماعية

تعد البلاغة تقنية للإقناع تهدف إلى نقل الذاكرة والهوية من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي. ولقد استعملت الهوية الجماعية باسم البلاغات الشمولية على أساس بعض الشعارات الكولونيالية الكبرى (موت الأشخاص نتيجة الصراعات العرقية) وذلك استناداً إلى فرضية أن الكائنات البشرية ذوات قابلة للتواصل فيما بينها والانخراط في اشتراك جماعي، سواء في المعرفة أو المعتقدات والتمثلات والمعلومات... كما أن مصطلح الذاكرة الجماعية المطبقة على جماعة معينة بقدر ما يكون ملائماً حيث يشترك أعضاء الجماعة في عدد محدد من التمثلات التي تم إيصالها إليهم مسبقاً بأنماط محددة اجتماعياً وثقافياً، بقدر ما يثير غموضاً على ثلاثة مستويات:

ـ غموض بين الذكريات المتداولة والذكريات المخزونة في الذاكرة؛ حيث لا ينبغي الخلط بين سرد الحدث والذكرى التي كوّنها الأشخاص حوله.

ـ غموض بين ما وراء الذاكرة والذاكرة الجماعية، أي الخلط بين الحدث الموصوف وما تتم كتابته وقوله عنه، إذ ترتكز جماعة ما على نفس المعالم التذكارية (الاحتفال بالذكريات، إنشاء المتاحف...) لكن أعضاءها لا يقتسمون نفس التمثلات حول الماضي، الأمر الذي يستحيل معه الحديث عن ذاكرة مشتركة، حيث تتدخل فردانية العقل البشري في نهج طرق مختلفة للتذكر رغم كون الذكريات تتغذى من نفس المصدر.

إن تكوين الذاكرة الجماعية هو في واقع الأمر رهين بإنتاج الذكريات الفردية والسعي نحو هدف مشترك، فهناك إذاً إطارات اجتماعية تغذي كل عملية تذكر، وبالتالي تشغيل الذاكرة الجماعية كضابط للذاكرة الفردية.

غموض ما بين الذاكرة ومضمون هذا الفعل، إذ لا شيء يؤكد وجود شخصين ينتجان نفس التأويل لحدث معين. وفي هذا الإطار اهتم دان سبيرْبر[3] بسيرورة توزيع التمثلات حيث ميَّز بين مستويين: **الأول** يهم سيرورة التمثلات الداخل ـ فردية في الذاكرة، حيث يدخل ضمنها المعتقدات والاهتمامات والاختبارات ويطلق عليها «التمثلات الذهنية». بينما يتعلق المستوى **الثاني** بسيرورة التمثلات البينفردية في الذاكرة، ويدخل ضمنها الإشارات واللافتات والصور... ويطلق عليها «التمثلات العمومية». ويوضح دان سبيربر أنه عندما يتم نقل التمثل الذهني (Représentations mentale) من شخص إلى آخر يتحول إلى تمثل عمومي (Représentations publiques)، هذا الأخير يتحول إلى تمثل ذهني بواسطة المرسل إليه، الأمر الذي ينعكس على درجة التطابق بين التمثلات. وبالتالي يمكن اعتبار الذاكرة الجماعية عبارة عن عملية الذكريات بصفة متكررة إلى عدد كبير من الأشخاص. تتكون هذه الذاكرة من تمثلات عمومية وذهنية، وبالتالي فإن هذا يحول في نظر دان سبيرْبر دون صياغة نظرية موحدة للتمثلات مثل: الأساطير والأشكال الفنية... ويضيف إليها جويل كاندو الذكريات.

2 ـ معايير تقويم البلاغات الشمولية

رغم أن التمييز بين التمثلات الذهنية والعمومية التي قام بها دان سبيربر لها أهمية كبرى من الناحية النظرية، فإن مدى اشتراك الأفراد في التمثلات العمومية ظل غامضاً، لذلك تم وضع عدة معايير لإزالة هذا الغموض وهي كالتالي:

المعيار الأول: يميز بين التمثلات الوقائعية التي هي تمثلات ترتبط بوجود الحدث (الأحداث الطبيعية) والتمثلات الدلالية (الأحداث القصدية) المرتبطة بدلالة هذه الأحداث. ولتقويم درجة وثوقية هذه البلاغات الشمولية، فإن **الأولى** تعتبر إثباتا وبالتالي درجة الوثوقية بالنسبة للاشتراك مرتفعة. أما **الثانية** فهي عبارة عن خطابات ودلالات ومن ثم فقدرة الوثوقية منخفضة.

المعيار الثاني: يتمثل بمفهوم الشك أو التشكك الذي يرتبط بالأحداث القصدية التي هي تمثلات فردية، وعليه فكلما كان الحدث يحتمل الشك فإن درجة الوثوقية منخفضة.

(3) Dan Sperber, *La Contagion des idées* (Paris: Odile Jabob, 1996), p. 8.

المعيار الثالث: يهتم بحجم الجماعة، حيث يتم نقل الأفكار بكيفية سهلة وكذلك مراقبة حقيقة الاشتراك الجماعي في التمثلات والمعتقدات بسهولة كلما قلَّ عدد الجماعة.

المعيار الرابع: يميز بين الذاكرة القوية والمنسجمة والمنظمة التي تفرض نفسها على الأغلبية وبالتالي تهيكل الجماعة، والذاكرة الضعيفة السطحية غير المنظمة التي تؤدي إلى هدم الجماعة وتفكيكها. وبالتالي فدرجة الوثوقية للبلاغات الشمولية أكثر ارتفاعاً في الذاكرة الأولى والعكس صحيح بالنسبة إلى الذاكرة الثانية.

إن تكوين الذاكرة الجماعية هو في واقع الأمر رهين بإنتاج الذكريات الفردية والسعي نحو هدف مشترك، فهناك إذاً إطارات اجتماعية تغذي كل عملية تذكر، وبالتالي تشغيل الذاكرة الجماعية كضابط للذاكرة الفردية. فالإطارات الاجتماعية تسهل عملية التذكر أو النسيان، وبالتالي فإن الذاكرة هي اجتماعية وليست بالضرورة جماعية.

ثالثاً: الذاكرة الفردية والوعي

إن فقدان الذاكرة يعني فقدان الهوية، فالذكرى شرط مهم للوعي ومعرفة الذات، وتتم عملية اشتغال الذاكرة في ثلاثة اتجاهات مختلفة نعرض لها كما يلي:

ـ ذاكرة الماضي: ترتبط بالنتائج والتقويمات.

ـ ذاكرة الفعل: تشتغل بحاضر متلاشٍ.

ـ ذاكرة التوقع: ويدخل ضمنها المشاريع والوعود وهي موجهة نحو المستقبل.

ومن طريق الإحساس المتكرر بالاستمرار الزمني يتولد الوعي بالذات الذي يفترض القدرة التذكرية. والتذكر حسب إيمانويل كانط[4] يسمح بربط العلاقة بين ما حدث في الماضي وما لم يحدث بعد بواسطة ما هو حاضر، ذلك أن زمن الذكرى يختلف عن الزمان المعاش، ومن ثم فالتذكر هو شيء آخر غير الماضي، ما دامت الذكرى هي صورة حول الحدث الماضي من دون الاهتمام والتساؤل عن الزمن.

1 ـ الذاكرة والهوية من خلال التسمية

يمثل الاسم رهان الذاكرة والهوية، وهو يعد شكلاً من أشكال المراقبة الاجتماعية للغيرية الأنطولوجية للذات أو الغيرية المتمثلة لجماعة ما. إن محو اسم شخص هو إنكار لوجوده، وإيجاد اسم شخص معين هو إخراجه من النسيان وبالتالي إثبات هويته. ولا يكفي أيضاً أن نسمي لكي نحدد الهوية، ولكن ينبغي الحفاظ على ذاكرة هذه التسمية. وهذا ما يفسر وجود الذاكرة الإدارية المدونة في أوراق أو سجلات الحالة المدنية. وعموماً قد يؤدي تغيير الاسم إلى تهديد الهوية للذات نظراً إلى أن الاسم يعتبر مادة حقيقية حسب هذه الأخيرة.

---

(4) Emmanuel Kant, Anthropologie d'un point de vue pragmatique, 1ér partie, I, 34, dans: *Œuvres philosophiques* (Paris: Gallimard, 1986), tome III, p. 1000.

2 ـ تجميع الأحداث الوجودية

قد يطرح متذكر لحياته الخاصة التساؤل التالي: كيف نعطي معنى لمتتاليات حياة ذات سلسلة من الأفعال المفككة، وعدم تماسك الواقع وشذرات الأحداث الشخصية؟ كل تقديم للذات يرتكز على حبكة واستحضار الماضي من طريق جملة معبِّرة تكون أو تسعى لتكون تامة وشاملة. عملية الحكي إذاً تعتبر توضيحاً لما تبقى من الماضي، ذلك أن الراوي يجمع الأحداث ويرتبها ويجعلها منسجمة من خلال تعديلات وإضافات واختصارات ورقابات ومسكوت عنه... وهي تكون لحمة الذاكرة؛ فالسرد يُعد أساس تجميع الأحداث الوجودية. ومع ذلك فإن العديد من الحكايات عن الذات يشوبها الغموض نتيجة عدة عوامل؛ كالاعتلال الذي يصيب الذاكرة نتيجة التقدم في السن، والإعجاب بالنفس، والنسق الأسطوري...

إن نقطة الأصل لا تكفي لكي تكون الذاكرة أداة لتنظيم الهوية، فالواجب هو أن يكون لها زمن محدد متمثل بالأحداث؛ مثلاً ذكرى تجربة شخصية ترجع إلى سيرورة اختيار رمز يساعد على التذكر لعدد من الأشياء حقيقية أو وهمية.

من الخطأ تماماً أن نقيِّم سرد الأحداث انطلاقاً من معيار صدقية الذكريات هل هي صحيحة أم غير صحيحة، لأن هناك ما يتم إخفاؤه وهو أيضاً حقيقة. وحقيقة الإنسان توجد في ما يتم إخفاؤه كما أن النسيان الذي لا يرى فيه أغلبنا سوى جانبه السيئ المتعلق بعدم التواصل مع الذات نفسها، فهو في تجميع الأحداث الوجودية يسمح للذات بأن تؤمن استمرارية هذا التواصل نتيجة فرز دقيق بين الذكريات المقبولة والأخرى غير المقبولة، فهذه طريقة سردية لاشعورية.

ويمكن أن نضيف بأن الإطار الاجتماعي للذاكرة يوجه عملية الاستحضار. فالشخص الذي يريد أن يحكي حدثاً ماضياً بأمانة يفترض فيه أن يكون قادراً على نسيان كل تجاربه اللاحقة، بما فيها تلك التي يعيشها أثناء السرد؛ الشيء الذي يعتبر مستحيلاً؛ فاشتغال الذاكرة هو توليد للهوية بشكل متجدد وباستمرار في كل عملية سردية. وانطلاقاً من هذا يمكن تعريف تجميع الأحداث الوجودية (La totalisation existentielle) بأنها فعل الذاكرة الذي يستثمر الآثار المتروكة من طرف الماضي فيوحدها ويجعلها منسجمة لكي تتمكن من تأسيس صورة كافية عن الذات.

رابعاً: علاقة الذاكرة والهوية بالزمن

1 ـ تقسيم الزمن

لتمثيل هذه القاعدة يجب الأخذ بعين الاعتبار أن العملية الفكرية هي أساس ما نريد أن نقسّمه، وبذلك نميز بين الماضي والحاضر والمستقبل. هذا هو التمييز الذي ينفرد به المجتمع الإنساني عن باقي الكائنات الحية. وفي مستوى آخر فإن لكل مجتمع أدوات وعناصر لتنظيم الزمن وقياسه؛ يوميات، شهريات، ساعات، وكل أدوات تسجيل الزمن الماضي؛ وذلك لتسهيل توجيه الذاكرة وتنظيم وجود الجماعة وبالتالي تمثيل هوية الأفراد والجماعات.

أ ـ تقلص وتمدد الزمن في الذاكرة وعلاقته بالهوية

يرى جويل كاندو أن الذاكرة يمكن أن تعطي للماضي وقتاً أكبر، كالطقوس والشعائر، وهذا ممثل عند اليهود الذين يبنون هويتهم بإعطاء قيمة للزمن الذهبي الخيالي. من هنا فإعادة بناء الهوية هي وظيفة اجتماعية، والمجتمع الذي تكون فيه الذاكرة ممثلة دائرياً هي ذاكرة قوية وبالتالي هوية قوية، والمجتمع الذي تكون فيه ذاكرة سهمية فهي ضعيفة وهذا ينعكس سلباً على الهوية.

ب ـ الزمن الخاص والمجهول

الزمن الخاص هو الزمن الذي يرتبط بأحداث يتم تذكرها في وقت خاص ومحدود. فالمجتمعات القروية مثلاً تعاملها مع الزمن لا يتماشى مع سلم تقسيم الزمن المحدد (الأيام والشهور والسنوات) بل يتم ربطه باللحظات الرئيسية كالزواج، الولادة، الموت... أو اللحظات الثانوية كالسفر... أما الزمن المجهول فهو موجود في الوسط العائلي، وأحداثه بلا تاريخ محدد، حيث يتم ربطه بالعلاقات الإنسانية العائلية؛ فمثلاً عندما يسأل طبيب مريضه منذ متى أنت تعاني من دوار؟ يجيب المريض منذ أن تركتني زوجتي. ومنذ متى تركتك زوجتك؟ منذ أن رسب ابني في امتحانات الباكالوريا فلا يوجد أبداً رقم ولا تاريخ سوى الأحداث الشخصية.

إن قوة الذاكرة تتغير بحسب الانسجام العام للحقل التذكري، يعني البناء انطلاقاً من تجانس مجموعة من الذكريات، أي انطلاقاً من اللحظة الأصلية وتتابع الأحداث.

ج ـ الزمن الحقيقي والحاضر الحقيقي

الحاضر الحقيقي يذوب في البساطة المفترضة واللاوقتية للزمن الحقيقي، وهذا الحاضر هو تنسيق بارع بين الماضي اللامتناهي والمستقبل اللاحق، عكس الزمن الحقيقي المجرد وغير المحدود، الذي يتلاعب بكل أحداث التفكير بحيث يدمر البنية الزمنية الكرونولوجية للذاكرة، وبالتالي فالحاضر الواقعي غني بذاكرة الأحداث، أما الزمن الحقيقي فلا يحتوي إلا على حدث بدون ذاكرة.

2 ـ حقل المتذكر

حقيقة الزمن لا تكون إلا إذا كان له مضمون، أي أحداث يتم التفكير فيها، حيث إن عملية بناء الهوية لا تتأسس حول ما هو مخزون في الذاكرة، بل يتم الانتقاء من هذا المخزون وفق ما يناسب صيانة التقاليد. فحقل المتذكر متحرك في إطار تنظيم الهوية ويتأسس من خلال مستويين:

أ ـ ذاكرة الأصول

أي المرجعية الأصل، وهي تبنى على اللحظة الأولى التي هي رهان للهوية والذاكرة. إلا أن هناك تغيرات ثقافية تؤدي إلى وضع لحظة جديدة مكان اللحظة القديمة قصد تأسيس هوية جديدة. كما أن للخطابات حول الأصول في الزمن دور كبير في إعطاء تعريف لهوية الأفراد والمجتمعات؛ فاليهود مثلاً يرجعون أصلهم إلى أبناء يوسف بن يعقوب بن إسحاق ابن إبراهيم، وذلك بهدف جعل هويتهم خالصة، وهي ذات طابع عنصري لأن صفاء العرق المتأصل شرط لتمثيل هويتهم.

ب ـ ذاكرة الأحداث

إن نقطة الأصل لا تكفي لكي تكون الذاكرة أداة لتنظيم الهوية، فالواجب هو أن يكون لها زمن محدد متمثل بالأحداث؛ مثلاً ذكرى تجربة شخصية ترجع إلى سيرورة اختيار رمز يساعد على التذكر لعدد من الأشياء حقيقية أو وهمية، وهذا أساس التنظيم الإدراكي للتجربة الزمنية.

أما من وجهة نظر المجموعة فنجد أن صنع الهوية يكون عبر الأحداث أو بقايا الأحداث التي لها نصب تذكارية تعمل على إخراجها من طي النسيان. إن قوة الذاكرة تتغير بحسب الانسجام العام للحقل التذكري، يعني البناء انطلاقاً من تجانس مجموعة من الذكريات، أي انطلاقاً من اللحظة الأصلية وتتابع الأحداث. فالحدث المتذكر له علاقة وطيدة بحاضر السارد، على عكس البناء التاريخي فالحدث يؤسس المحور الزمني بالنسبة للمؤرخ.

تأسيساً على ما سبق يؤكد جويل كاندو، من خلال المعطيات النظرية التي أوردها في الفصول الثلاثة الأولى، العلاقة العضوية بين الذاكرة والهوية، وكذا صعوبة الانتقال من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي بالنسبة إليهما، وبخاصة على مستوى التمثلات، الأمر الذي يؤشر إلى فردانية العقل البشري في التعامل مع الذاكرة، مبيناً مدى ارتفاع درجة وثوقية البلاغات الشمولية، وذلك بالتمييز بين التمثلات الوقائعية والتمثلات الدلالية معتمداً في ذلك على معايير مختلفة.

وفي إطار حديثه عن الهوية والذاكرة يجد قياس الزمن أهميته الكبرى في تأسيس وتوجيه الذاكرة، وبالتالي تنظيم الجماعة وتمثيل هويتها، وكذا التخطيط لمواجهة الحياة الراهنة والمستقبلية. كما أن الحديث عن الذاكرة والهوية هو من المواضيع المهمة والضرورية لإثبات الوجود الفعلي للإنسان والتمييز عن الآخر، وترسيخهما واجب ومشروع قصْد مواجهة الضياع، وبخاصة ونحن في زمن العولمة وصراع الحضارات والثقافات.

وإذا كان جويل كاندو منذ البداية يعلن ويقر بأهمية الذاكرة وعلاقتها الجدلية بالهوية، انطلاقاً من ارتباطهما بالزمن والتفكير اللذين يعطيان للهوية بعدها المحدد، ويرسمان معاً إطارها المرجعي؛ إذ تأتي الذاكرة لأحياء الماضي عن طريق لم بقاياه وأنقاضه لبناء صورة جديدة قد تساعد على مواجهة الحياة الراهنة. وفق هذا المستوى الأخير سيحاول كاندو من خلال الفصول الثلاثة الأخيرة من كتابه معالجة الإطار الاجتماعي للذاكرة والهوية وذلك من خلال العناصر التالية: 1 ـ رصد أشكال نقل واستقبال الذاكرة من طرف الأفراد والجماعات؛ 2 ـ تحديد أسلوب دعم وتقوية الذاكرة بالاستناد إلى عاملي الذكرى والنسيان؛ 3 ـ ملامسة ما سمِّي الحداثة وأزمة الهويات؛ 4 ـ استخلاص ما يميز الذاكرة عن التاريخ كدراسة.

خامساً: الذاكرة بين النقل والاستقبال

1 ـ أشكال نقل الذاكرة

ثمة فائدة في تأكيد أن للذاكرة الإنسانية إمكانيات مهمة لتخزين المعلومات، ورغم ذلك لم يقتنع الإنسان بعقله كأداة واحدة؛ ذلك أن الذاكرة الشفوية من سماتها النسيان، هذا الوضع

دفع الإنسان إلى البحث عن إمكانيات ووسائل لتمديد ذاكرته وبالتالي العمل على نقلها (الاهتمام بتسجيل المعلومات وترك الآثار وكتابة الأحداث...).

ويمكن التمييز في ما يخص أشكال نقل الذاكرة بين ثلاثة مستويات:

أ ـ المجتمعات ذات التقاليد الشفوية

تخزين المعلومات ونشرها يتم هنا بلا وسائط بالاتصال المباشر مع الأشخاص (ذاكرة أسرية، قبلية). فالذاكرة الأسرية تنظم هوية الفرد من خلال مستويين: **الأول**، يجعل الأفراد يشتركون في تذكر بعض الأحداث؛ أما **الثاني**، فهو يبنى في ضوء التصور الخاص لكل فرد عن ماضيه العائلي، الذي يمكن أن يختلف عن باقي تصورات أفراد الأسرة.

إن إحياء الذكرى هو في حد ذاته إنعاش للهوية، والإحياء هنا يتم بالشكل المرغوب فيه من طرف الأفراد والجماعات. وفي هذا السياق تأتي الاحتفالات لتسهم بشكل أو بآخر في تنظيم الذاكرة ومن ثم بناء الهوية.

ب ـ المجتمعات ذات التقاليد المكتوبة

ما يميز هذا النوع من المجتمعات هو أن كمية المعلومات تصبح وفيرة، ومعها يرتفع إمكان التخزين ونشر المعرفة. ويعد استقبال الذاكرة المنقولة هنا أمراً صعباً وغير مضمون لاعتبارين هما: **أولاً**، محدودية قدرة الفرد في تحصيل المعلومات؛ و**ثانياً**، الكم أو الزخم المعلوماتي الهائل، وهو الأمر الذي قد يحول دون الوصول إلى مصدر المعلومة. ويفرض هذا الوضع القبول بالاختيار والانتقاء للمعلومات مع عدم إخفاء إمكان نسيان جزء منها.

ج ـ المجتمعات العصرية

هنا يتم تفضيل الصيغ التقنية للاتصال، كما أن جزءاً كبيراً من الذاكرة يخضع لهذه الوسائل (الكتب، الحاسوب...). والحال هنا هو أن المجموعات والأفراد لديهم قدرة أكبر على صناعة وترك الآثار والحفاظ عليها من خلال الأرشيف، البصمات، الأطلال... تجدر الإشارة هنا إلى أن العالم العصري ينتج آثاراً وصوراً (التلفزيون) جعلت الذاكرة الإنسانية تمتد إلى درجة لم تعد فيه أي ذاكرة فردية قادرة على الإدعاء بالإحاطة بمضمونه (كل لحظة تتسم بإنتاج كبير للمعلومات آثار وصوراً).

2 ـ الاستقبال أو التلقي

تعمل الجماعات على إرسال الذاكرة/الإرث الثقافي، لأنه يترك لها الفرصة للاختراع والتأويل. وإذا كان تعدد أشكال نقل الذاكرة لا يسمح بنوع محدد من الاستقبال، فإن التقاليد تقتضي نوعاً من الانخراط الجماعي الذي يضفي الشرعية على الهوية (دينية، سياسية، ثقافية) والتي سترسم معالمها في الحاضر، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التقاليد: التقاليد الأصلية وهي تشكل ثوابت هدفها الحفاظ على القيم؛ والتقاليد الوهمية وهي تمثل أعرافاً وهي مشكلة بمناسبة تغيرات كبرى؛ وأخيراً التقاليد القطعية التي تمثل متغيرات وهي تستعمل أشكالاً محتفظاً بها في المضمون الذي تم تعديله. التقاليد إذاً هي نقل الذاكرة أكثر مما هي استقبال، وتجدر

الإشارة أيضاً إلى أن أشكال الاستقبال هي التي تحدد شروط الاستقبال التي يمكن أن تنطلق من الاستمرار إلى القطيعة. وكخلاصة يمكن القول إن فعالية الإرسالية تقتضي وجود منتجين للذاكرة التي سيتم إنتاجها أو إرسالها (الأجداد، الأسر، المحاربون...)، وهؤلاء يعدّون من طرف المستقبلين كواضعي الذاكرة الحقيقية، وفي هذه الحالة فإن الإرسالية الاجتماعية ستضمن إنتاج الذاكرة. في المقابل، حينما يصبح داركو الذاكرة وأماكن الذاكرة متعددين (الإرسال المنقول هنا غير محدد) فإن ما يتم نقله يكون غير واضح وهذا ما يفتح المجال أمام المستقبلين إمكان التصرف الذي تمكنهم من التذكر أو النسيان.

تعد ذاكرة المآسي مورداً أساسياً للهوية، وهي ذاكرة قوية تترك علامات تجعل الأفراد الذين عاشوا نفس المآسي يتقاسمونها.

سادساً: الذاكرة والنسيان موردان أساسيان للهوية

1 ـ إحياء الذكرى والشعور بالاستمرارية

لعل من نافلة القول التذكير بأهمية إحياء الماضي لأنه يساعد على بلورة الانتماء التاريخي للأجيال الحالية والإحساس بالاستمرارية. وكل متذكر يكثف الماضي ويدمجه ويبصمه ببصماته، ويتم التركيز هنا على الأحداث المفعمة وجدانياً، وفي المقابل العمل على توجيه النسيان في ما يخص السيئ منها.

واضح أن إحياء الذكرى هو في حد ذاته إنعاش للهوية، والإحياء هنا يتم بالشكل المرغوب فيه من طرف الأفراد والجماعات. وفي هذا السياق تأتي الاحتفالات لتسهم بشكل أو بآخر في تنظيم الذاكرة ومن ثم بناء الهوية (مثلاً يوم تقديم عريضة الاستقلال بالنسبة إلى المغرب...). ولهذا فالمجتمعات تسعى دائماً نحو إعطاء صورة مشرقة عن ماضيها المجيد حتى تكون في مستوى التحديات الحالية للهوية.

وإذا كانت الذكرى في بعض الأحيان قد تجمع بين تصورين متناقضين، مثال على ذلك (الاحتفال بالحرب العالمية الثانية في فرنسا وصعوبة محو ذكرى المشاركة في التهجير) فإن بعثها يعد عملية توافقية على حد تعبير تييري غازنييه [5] وهو كذلك عملية لفصل أو لطمس جزء من الذاكرة Lobotomie) (mémorielle. تجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أن التوحد حول الحدث المحتفى به يبقى وهمياً، من هنا يفسر كاندو ظاهرة حمى الاحتفالات التي ترجع إلى أزمة هوية نتيجة التخوف من الماضي وعدم تقبل الحاضر (اليهود). كما يرى كاندو أيضاً أن النظر إلى يوم الاحتفال كعطلة فقط يعبر كذلك عن أزمة هوية تجاه الأمة (عيد الشغل).

يتضح مما سبق أن الحاجة إلى إحياء الذكرى باتت ملحة، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بأزمة هوية، فالذاكرة على حد تعبير هنري برغسون هي الماضي المباشر والمستقبل الوشيك، فعلى هذا الماضي نحن متكئون وعلى المستقبل نحن منعطفون؛ الذاكرة بهذا المعنى هي جسر الملتقى بين الماضي والحاضر والمستقبل.

(5) Thierry Gasnier, «La France commémorante,» *Le Débat*, no. 78 (janvier-février 1994), pp. 89-98.

2 ـ ذاكرة المآسي بوصفها مصدراً للهوية

تعد ذاكرة المآسي مورداً أساسياً للهوية، وهي ذاكرة قوية تترك علامات تجعل الأفراد الذين عاشوا نفس المآسي يتقاسمونها، ويؤكد إرنست رينان [6] أن الآلام المشتركة توحد الأفراد والجماعات أكثر من الأفراح (ذاكرة الحروب)، ومن ثم فإن الهوية التاريخية تنبني أساساً على ذاكرة المآسي (ذاكرة اليهود الألمان الذين تم نفيهم) التي تلاحق باستمرار الأفراد والجماعات والذين يعتبرون أنفسهم هم حماة لها من أجل الحفاظ على هويتهم. وإذا كانت الأفراح والمآسي كبورصتي قيم الذاكرة يضمنان إنعاشها واستمراريتها، فإن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: ما العمل حينما تتعثر الذاكرة؟

3 ـ صناعة النسيان والحاجة إليه

يأتي النسيان هنا لكي يجيب عن السؤال، ففي كل تعثر للذاكرة يشكل النسيان وسيلة للتغلب على الذكريات الأليمة، وهنا يجب ألّا نفهم النسيان على أنه محاولة للتخلص من المآسي لصعوبة حملها من طرف الجماعات، لأن ذلك يؤدي بالضرورة إلى فقدانهم هويتهم. بل يعتبر النسيان مجالاً للبناء والتواصل وتفعيل الروابط الاجتماعية وتأكيد الهوية. جدير بالإشارة أن النسيان قد ينتقل إلى الحركة الثقافية؛ مثلاً التلفزيون كل صورة تطرد الأخرى والأحداث تصبح عبارة عن تتابع للأشياء بلا زمن ولا استقبال، وبالتالي يضيع أكثرها في ذهن المتفرج. وأخيراً يمكن القول إن النسيان هو شيء دائم يسعى إليه أعضاء المجتمع حينما يفكرون في التخلص من الماضي قبل نقل الذاكرة لنشر هوية جديدة، وفي هذا الإطار وجب التمييز بين نوعين من النسيان: **الأول** تقليدي، يرمي إلى إعادة إدماج الفرد في المستقبل ويؤدي إلى تفكيك الهوية؛ بينما **الثاني** فهو عصري (المخدرات...) يؤدي إلى تفكيك المجتمع وفقدان الهوية. وكيفما كان الحال، فإن الحاجة إلى النسيان تبدو ضرورية للذاكرة. يقول فرويد في هذا السياق: «من الواجب أن نهتم بالنسيان أكثر من التذكر، فلكي نتعرف إلى مجتمع ما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ما لا يخلد».

سابعاً: الذاكرة والهوية تأسيس وبناء/نضوب وانهيار

1 ـ ذاكرة الموروث

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ننكر أهمية التراث في بناء الهوية، إذ يعمل الموروث هنا كآلة أيديولوجية بالنسبة للذاكرة. والتراث هنا مبدئياً هو نتاج فترة زمنية تقع في الماضي وتفصلها عن الحاضر مسافة زمنية معينة. وفي سياق الحديث عن الموروث، يميز جويل كاندو بين نوعين من التراث: **الأول** قديم وهو مرتبط بالإرث، والذي يشكل مرجعية هدفها هو الحفاظ على مشروعية العائلة؛ أما النوع **الثاني**، فيتأسس على منظور حديث للتراث سماته الأساسية هي التنوع والشمولية والانتقائية والارتباط بكل ما هو وطني وقومي. إن الحرص على جمع التراث يبقى مطلباً ضرورياً لتثبيت الهوية، وهو الأمر الذي يزداد خصوصاً بالنسبة للمجتمعات التي لها علاقات ضعيفة بأصولها. من هنا تفسر لهفة الأفراد

(6) Ernest Renan, *Qu'est-ce qu'une nation?* (Paris: Presses-Pocket, 1992).

على جمع الآثار وتشبثهم به مهما كان بسيطاً. وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن التراث هو تعبير طبيعي لعمل الذاكرة؛ هذه الأخيرة تعددها يضمن اتساع حقل التراث، كما أن تشكيلها هو في حد ذاته تشكيل للهوية وإرساء لها.

إن الذاكرة هي تأسيس للهوية، ولكن هذا القول لا ينبغي أن يحجب عنا حقيقة مفادها أن الذاكرة قد تصيبها بعض التلاعبات المقصودة التي تهدف إما إلى خلق هويات جماعية جديدة، وإما إلى جعلها طريقة لطمس حقائق تشكل نوعاً من التهديد للهويات.

2 ـ الحداثة وأزمة الهويات

سبق لنا أن أشرنا إلى أن الذاكرة هي تأسيس للهوية (الذاكرة التراثية)، ولكن هذا القول لا ينبغي أن يحجب عنا حقيقة مفادها أن الذاكرة قد تصيبها بعض التلاعبات المقصودة التي تهدف إما إلى خلق هويات جماعية جديدة من خلال ماض يعاد تشكيله ويتم توظيفه في خدمة أهداف وطنية وعرقية... وإما إلى جعلها طريقة لطمس حقائق تشكل نوعاً من التهديد للهويات (النازية كمثال). هناك إذاً مجموعة من الأحداث التي تتضارب فيها الذاكرات، وفي هذا الإطار يُبرز جويل كاندو أهمية امتلاك المجتمعات بنية تيماتها الأساسية هي العقائد، الأسطورة، الرواية، الحكي التي تشكل حجر الزاوية في الذاكرات ذات البنى القوية، وبالتالي تسهم في توجيه التمثلات والمعتقدات داخل المجتمع، كما أنها تفرض تقاسمها (أوساط الذاكرة: المدرسة، الكنيسة، الدولة). إلا أن هاجس تراجع الذاكرات والهويات جاء كنتيجة لما يصطلح عليه بالحداثة؛ ذلك أن بنى الذاكرة لدى المجتمعات المعاصرة أصبحت متعددة وأكثر ضبابية وتعقيداً، والحالة هاته تؤدي بشكل أو بآخر إلى فقدان كثافة الذاكرة، أو نهاية الذاكرات الاحتكارية الكبرى المنظمة لصالح الذاكرات المشوشة (brouillés)؛ وهذا ما أدى إلى أزمة هويات (انهيار المتتاليات الكبرى/فوكوياما ونهاية التاريخ)[7]. ويعبر بيير نورا [8] عن هذا الوضع بتراجع الذاكرات الوحيدة وتفكك الذاكرات العامة إلى ذاكرة خاصة، وهذا التحول يفسر بالعناصر التي تعد بمثابة مذيبات (dissolvants) للذاكرات والهويات الجماعية.

إن خطاب ما بعد الذاكرة/الحداثة أصبح يقبل عن مضض فكرة اختفاء الذاكرات الجماعية الكبرى لصالح بلقنة الذاكرات، ويتعلق الأمر هنا بذاكرات فوضوية بلا ماضٍ ولا رابط على حد تعبير جيرارد نامر (Gérard Namer) وهي ذاكرات صاعدة أقل امتداداً وأكثر خصوصية وغزارة (ذاكرة العمل الجمعوي، الرياضي...) وفي هذا الصدد يرى جرار نامر أن الذاكرات المعاصرة قد أصبحت كفسيفساء يتكون من حطام الذاكرات الكبرى المنظمة [9]. هذا الصعود والفقدان للذاكرات في نظر كاندو كذلك يعَدّ معطى أنثروبولوجياً وفي ذلك يقول: «نفقد شبابنا وصحتنا لذا وجب القبول بفقدان القديم وإتاحة الفرصة لصعود الجديد، كما أنه من الضروري القبول بالاختيار في موروثنا»[10].

(7) Francis Fukuyama, *La Fin de l'histoire et le Dernier Homme* (Paris: Flammarion, 1992).

(8) Pierre Nora, «La Loi de la mémoire,» *Le Débat*, vol. 1, no. 78 (1994), pp. 178-182.

(9) Gérard Namer, *Mémoire et société* (Paris: Méridiens Klincksieck, 1987).

(10) Candau, *Mémoire et Identité*.

ثامناً: النقل التاريخي والنقل الذاكراتي

تمثل الذاكرة مكوناً أساسياً من مكونات نقل الماضي في تجلياته المختلفة (الآلام والأفراح)، وهي وإن كانت تشترك مع التاريخ أو بمعنى أدق وأصح التاريخ المنقول في تمثل الماضي (الكتب المدرسية، تاريخ العامة...)، فإنهما يختلف بعضهما عن بعض، وهذا الاختلاف يمكن أن نفهمه في ضوء التقابلات التالية:

الذاكـرة	التاريـخ
منقولة ومتعددة ولا تأخذ إلا بطابعها التشبيهي.	التاريخ دراسة على مقاس علمي.
ترمي إلى إقرار الماضي.	يهدف إلى توضيح وتصحيح تمثلات الماضي.
فوضوية (الشعور، العواطف، الانطباعات...)	يحكمه منطق النظام (الوازع العلمي).
تبحث عن النماذج مثلما تفعل التقاليد.	التاريخ يبحث لإجلاء أشكال الماضي.
الاندماج في الماضي.	يحاول قدر الإمكان الابتعاد من الماضي.
قادرة على الاختفاء والظهور المفاجئ.	عملية ثقافية تستدعي التحليل والنقد.
تتغذى بالذكريات الغامضة.	يحاول التاريخ قدر الإمكان الإحاطة بذلك الغموض.
الذاكرة تعني الحكم المباشر.	التاريخ يعني التفسير والتأويل.

على سبيل الختام

بناءً على ما تقدم من أفكار في هذه الدراسة البحثية، أمكن لنا الخروج بالاستنتاجات التالية:

ـ عدم الفصل بين الذاكرة والهوية، فالعلاقة بينهما جدلية أو تكاد تكون كذلك.

ـ استناد الذاكرة الجماعية إلى الشروط الاجتماعية وارتباطها بالمقولات الكبرى (الزمن/البراديغم).

ـ للزمن دور مهم في توجيه الذاكرة من خلال النسيان أو التذكر.

ـ يعد كل من الموروث والنسيان خزانين مهمين للذاكرة.

ـ صعود هويات متعددة على حساب مرجعيات كبرى (الذاكرة المنظمة/الذاكرة الضبابية).

مهما يكن من أمر، فإن عملية الخوض في تفاصيل وملابسات موضوع كمثل هذه المواضيع الملغزة، يستدعي في واقع الأمر مهاداً من الاحتراسات المنهجية التي من شأنها أن تصلح كمؤشرات قرائية قد تساعد على ضبط مختلف التشعبات التي تحيط بالمفهومين معاً، أي الذاكرة والهوية. ولعل **أول** احتراس منهجي يمكن أن نبادر إلى تسجيله هو أن مفهوم الذاكرة مفهوم غير بريء، فهو مشكل يجب استعماله بحذر، وبخاصة عندما يتعلق الأمر هنا بالمبالغة في ربطه بالهوية. أما الاحتراس **الثاني** فينبني أساساً على أن المفهومين معاً قد يصلحان كأداة للتحليل السياسي والتاريخي والثقافي عموماً.

في ضوء كل ما سبق ندرك جيداً أهمية هذا العمل الأنثروبولوجي الخالص الذي يتناول أحد المواضيع الملغزة وهي الذاكرة والهوية كعنصرين ضروريين لإثبات الوجود الفعلي للإنسان والتميز عن الآخر، وترسيخهما واجب ومشروع قصْد مواجهة الضياع وبخاصة أننا في زمن العولمة وصراع الثقافات والحضارات □

منعطفات التسامح وسياقات التبرير في التجربة الغربية

عزيز الهلالي(*)

باحث من المغرب.

عرفت الحروب الدينية في أوروبا خلال العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة، نزيفاً بشرياً وأخلاقياً، بحيث امتدت هذه الحروب على مساحة زمنية طويلة تصارعت خلالها قناعات دينية كاثوليكية وأخرى بروتستانتية على تجسيد مبدأ الشرعية الإلهية فوق الأرض، أو تجسيد شرعية التحرر من قبضة التعصب. مارست الكنيسة سلطتها على الحياة المجتمعية لتشكيل قناعات وطقوس تحت وصايتها ومراقبتها باستعمال أساليب التعذيب النفسي والجسماني، بحيث سعت إلى خلق نموذج روحي قابل للتوظيف والتطويع وفق غايات استراتيجية محددة.

لم يكن الخروج من هذا الصراع الديني، إلا عبر رؤية متنورة ساهمت في نقل المجتمعات الأوروبية من معيار إكراهي موحد إلى معيار تعددي، يسمح ببلورة أرضية لتسامح القناعات الدينية وفق مبدأ حرية الاختيار وحرية التحويل المعتقد. لكن، ما هي أهم الأفكار التنويرية التي شكلت منعطفات تاريخية في مجال التسامح الديني؟

أولاً: منعطفات التسامح التاريخية

يمكن اعتبار كتاب **رسالة في التسامح** للفيلسوف الإنكليزي جون لوك (1632 ـ 1704) مفتاحاً مهماً لدرء خطر العنف الديني. لقد برر لوك مخارج الأزمة من خلال ترسيم الحدود بين الإيمان والمعرفة أو بين الدين والعقل، حيث اعتبر الفصل بين الديني والمدني بمثابة تنوير للقيم الروحية والعقلية. فالمجتمعات لا يمكن أن تنعم بالقيم الدينية الكبرى، كالحق والعدالة والمساواة والتضامن... إلا من خلال «التمييز بدقة ووضوح بين مهام الحكم المدني وبين الدين، وتأسيس الحدود الفاصلة بينهما. وإذا لم نفعل هذا فلن تكون هناك نهاية للخلافات التي ستنشأ على الدوام بين من يملكون الاهتمام بصالح نفوس البشر من جهة، ومن يهتمون بصالح الدولة من جهة أخرى»[1].

(*) البريد الإلكتروني: azizhilali2005@gmail.com.

(1) جون لوك، **رسالة في التسامح**، ترجمة منى أبوسنة (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 1997)، ص 23.

يدافع لوك عن ما يسمى «دين الحق» في مقابل «دين الباطل». هذا التقابل يدعو إلى إعادة النظر من جديد في المكون الديني لاستنباط مقاصده الإنسانية الكبرى التي تقوم على الفضائل والأحكام الخيرة. فغايات دين الحق هو السمو بالإنسان إلى مراتب الصداقة والتقوى والخير. أما دين الباطل فتحركه الشهوات الرذيلة والنزوعات الشريرة، لممارسة فائض السلطة القهرية للحصول على منافع وحاجات شخصية باسم الخلاص الروحي. وفي هذا الصدد، يشدد لوك على أنه «من الصعب على إنسان لا يكترث بخلاصه الروحي أن يقنعني باهتمامه البالغ بخلاصي»[2]. تلك هي المفارقة التي لا ينتبه إليها أصحاب الدين الباطل.

لا يقوم دين الحق على الإكراه لإرغام الآخر على تبني قناعات خارج اهتمامه واختياره، فالتبرير واجب عقلي لتشكيل قناعات أو استمالتها [...] فالتعذيب والإكراه لا مبرر لهما في إطار العلاقات الإنسانية.

لا يقوم دين الحق على الإكراه لإرغام الآخر على تبني قناعات خارج اهتمامه واختياره، فالتبرير واجب عقلي لتشكيل قناعات أو استمالتها، وإن «تغير آراء البشر لا يتم إلا من خلال نور الأدلة والبراهين، وهذا النور لن يبزغ أبداً من جراء العذاب الجسماني أو توقيع العقوبات البرانية»[3]. فالتعذيب والإكراه لا مبرر لهما في إطار العلاقات الإنسانية. فلا «الأفراد ولا الكنائس ولا الدولة لديهم مبرر للاعتداء على الحقوق المدنية والخيرات الدنيوية بدعوى الدين»[4]. فما هو مبرَّر ومسموحٌ به، هو سيادة الحجة والتبرير العقلي.

هذا الهامش من التسامح الذي يدافع عنه لوك في كتابه، لا يعني التسامح مع قناعات تختار لنفسها قناعات الإنكار والجحود، لأن اللحمة التي تشد النسيج الاجتماعي تعود إلى قواعد أخلاقية دينية. فالدين مكوِّن أساسي «للمحافظة على المجتمع المدني»[5]. إن الفصل بين الدين والمجتمع المدني، هو فصل من حيث الوظائف والأهداف، وليس من حيث سلب القيم الروحية أو تدميرها.

ووعياً منه بأهمية الخطاب الديني في بناء القواعد الأخلاقية للمجتمع، يوجه لوك دعوة إلى الحاكم لممارسة الحزم في سياسته إزاء «آراء مضادة للمجتمع الإنساني»[6] التي تمارس التخريب لبنيته العقائدية. وعلى هذا الأساس، «لا يمكن التسامح على الإطلاق مع الذين ينكرون وجود الله»[7].

---

(2) المصدر نفسه، ص 119.
(3) المصدر نفسه، ص 26.
(4) المصدر نفسه، ص 35.
(5) المصدر نفسه، ص 55.
(6) المصدر نفسه، ص 55.
(7) المصدر نفسه، ص 57.

يُعد نكران الذات الإلهية، من وجهة نظر لوك، تعدياً على الإنسانية. فطالما يُقرن لوك بين الإنسانية والمسيحية، كقوله مثلاً إن «سلطة الحكم لا تفرض على الحاكم أن يتغاضى عن إنسانيته أو عن مسيحيته»[8]. فالعلمانية التي ينشدها لوك، تُبقي على المُثل المسيحية الكبرى وتدمِّر، في نفس الوقت، النسخ التأويلية الشعائرية التحريفية التي أنتجها الباباوات، لكونها تتعارض مع مبادئ العقل. ويعزو لوك هذا التعارض إلى أن المؤول للكتاب المقدس «يساوي بين صياغة لبنود الإيمان كما يتخيلها وبين سلطة الكتاب المقدس»[9].

أما صاحب المنعطف الثاني الذي سجل تحولاً مهماً اتسعت دائرته أكبر في حقل التسامح، هو الفيلسوف بيير بايل (1647 ـ 1706) ممثل حركة التنوير الفرنسية. تميزت أعماله بنقد لاذع للعقيدة المسيحية. كما تهكم أكثر فأكثر على الطقوس المسيحية التي تجبر المؤمن على دفع الإتاوة لحماية مصيره من الغدر المسيحي، حيث يُجبر «الناس كل يوم على توقيع صكوك الإيمان ضد حرية ضمائرهم من أجل حماية ثرواتهم أو تجنب المنفى والسجن والموت أو ما شابه ذلك»[10].

إن الحق في حرية الاعتقاد أمر مرفوض من وجهة نظر المذهب الكاثوليكي. وما أقلق بايل هو أن فرنسا تحولت بأكملها إلى بنية موحدة منسجمة على مستوى اعتناق المذهب الكاثوليكي في عهد لويس الأكبر. وما زاد في منسوب القلق، هو أن لويس الرابع عشر قد ألغى مرسوم نانت الذي أقره هنري الرابع عشر كشكل من أشكال التسامح الديني، وأرغم بمقتضاه جميع البروتستانتيين على الهجرة إلى هولندا. أما وأن يرفض يعقوب بايل (أخ بايل) التحول من البروتستانتية إلى الكاثوليكية، فذلك قمة الغضب الذي استشعره بايل، وخصوصاً أن يعقوب كلفه رفض الارتداد مصيراً مؤلماً انتهى به موتاً في أحد السجون الفرنسية. فهذه العوامل وغيرها مكنت بايل من بناء تصور حول التسامح المدني يدين بموجبه التعصب الديني الذي كبل إرادة الفرد وسحب منه حرية الاعتقاد، وبخاصة في تعليقه الفلسفي حول كلام يسوع المسيح «لنجبرهم على الدخول». الأمر الذي دفع بايل إلى صياغة أطروحة تنويرية تدافع، ليس فقط على حرية المعتقد الديني، بل كذلك على حرية الملحد بوصفه ضميراً حراً مندمجاً تربوياً وأخلاقياً وقانونياً وشعورياً... في البنية الاجتماعية. لم يكن الدين، من وجهة نظر بايل، مكوناً أساسياً في بناء التماسك الاجتماعي، لأن أطرافاً مذهبية وأخرى خارج الفضاءات الدينية تبحث لنفسها عن شرعية تعددية خارج منطق الوحدة والتماسك الاجتماعي.

يسلط بايل الضوء على منطقة محظورة دينياً واجتماعياً، الأمر يتعلق ببلورة وعي خارج مناطق الصراع الديني. هناك أناس لا تستهويهم العقائد والمشاعر الدينية، ومع ذلك فهم يختزنون في دواخلهم مشاعر المحبة والفضيلة والخير. على عكس أناس «مقتنعين بحقائق

(8) المصدر نفسه، ص 25.

(9) المصدر نفسه، ص 68.

(10) Pierre Bayle, *Historical and Critical Dictionary*, translated by Richard H. Popkin (New York: The Bobs-Merrill Company, Inc.,1965), p. 400.

الدين وهم منغمسون، حتى الآن، في الجريمة»[11]. ولذلك فهم «مخادعون، أناس غيورون، زناة، فاسقون، شواذ...»[12] فعالم الملحدين لا يختلف عن عالم الوثنيين أو المسيحيين. فالملحد قد يتصرف وفق مبادئ الخير الأسمى والصالح العام، وهذه الاستقامة الأخلاقية لا تعكس بالضرورة خوفه من النار أو نزوعه الإيماني نحو محبة الله وتبجيله أو تعظيم لجلاله. قد يبدي الملحد تعاطفاً مع الإنسانية بدون العودة إلى الضوابط الدينية، وقد يترفع عن الشهوات والملذات بدون الارتباط بالوازع الديني، وقد يسمو عن حب الذات بدون الانغماس في توجيه مرجعي ديني، كما أن الملحد لا ينخرط دينياً في الحروب والتعذيب والقتل، كما حصل، لأنه لا يمتلك مرجعية دينية يدافع عنها انفعالياً.

يضع باييل مسافة بين «الوعي الحر» و«الوعي التائه». **الأول** وعي «أمام الله» لا يمتلك الإنسان معه القدرة على وعيه الخاص. فالوعي يتحدد بارتباطه بالله ولا شيء آخر غير الله. عندما «تصحح معرفة الله الميولات الآثمة للإنسان[13] «حينها يعتنق الخير والجمال والفضيلة. لكن باييل وضع لهذا النوع من الوعي حداً، لأن الإنسان يقع في الحزن والغضب وينطفئ نور وعيه. ففي «هذا العالم لا نتصرف وفق أنوار الوعي»[14] بل نتصرف وفق وعي ضال يبحث عن الحقيقة. فالوعي الضال ليس له مرفأ يرسو فيه، إنه آثم وتائه على الدوام. وفي هذه السيرورة من البحث عن اليقين، يتهدد الوعي الخطأ والزلل. لم يعرف وعي باييل استقراراً، فقد تحول من الكالفينية إلى المسيحية، ومن المسيحية إلى البروتستانتية. وهذه السلسلة من تحولات لوعي تائه، كان غرضها البحث عن الاطمئنان الروحي. ولهذا السبب، فالتسامح ضروري، ولأنه ضروري فيجب أن يصاحب حركة الوعي وتحولاته، بدل أن يُعتقل الوعي في حضرة الله أو «أمام الله».

لقد سجلت أعمال لوك وباييل تنويراً للوعي والدين، وارتفع مقام التسامح إلى واجب أخلاقي عام، يخول لكل إنسان الحق في التسامح. ولم يعد التسامح كقيمة دينية يبنى على فكرة الخلاص. لقد استُبعد من دائرة علاقة الفصل بين الإيمان والمعرفة نموذج «التسامح الكنسي»[15]. أو لنقل تمت عملية «رسم حدود التسامح على أسس سياسية وليست دينية»[16]. وأصبح التسامح يقوم على معايير الاحترام المتبادل بين مختلف الاعتقادات الدينية، بما فيها الملاحدة. وإذا كانت المعايير ذات الصلاحية تتطلب تبريراً عقلياً يقطع مع الإيمان وفكرة

---

(11) المصدر نفسه، ص 400.

(12) المصدر نفسه، ص 400.

(13) Pierre Bayle, *Œuvres diverses de M. Pierre Bayle* (A la Haye par la compagnie des Libraires), tome III, Première Partie, §. CXXXIV, p. 37.

(14) المصدر نفسه، ص 37.

(15) Elisabeth Labrousse, *Pierre Bayle: Hétérodoxie et Rigorisme* (La Haye: Martinus Nijhoff, 1964), tome II, p. 544.

(16) Rainer Forst, "Pierre Bayle's Reflexive Theory of Toleration," in: Melissa S. Williams and Jeremy Waldron, eds., *Toleration and its Limits* (New York: University Press, 2008), p. 103.

الخلاص، فإن المطلوب هو انخراط «ممارسة السلطة السياسية [في إطار] التبرير التبادلي»[17]. وهذا الانخراط في إطار علاقات تُبرر تبادلياً مبدأ التسامح، قد يمكن من تجاوز ما أسماه راينر فورست (1964 ـ) «خوف لوك». يعتقد لوك أن مفكري الأنوار يقعون تحت تصور أنه «ليس هناك أخلاق على وجه الأرض بدون حب وخوف من الله»[18]. فسلطة الله كإلزام أخلاقي يضفي على العدالة الإلهية في الأرض قوتها، والإنسان لا يمكن أن ينجز فعلاً أخلاقياً إلا من خلال استحضار فكرة الله. إن حضور الفهم الأوغستيني في المجال الديني المسيحي لدى مفكري الأنوار يشكل عقبة أمام تبلور أفق تسامحي يقوم على مفهوم الاحترام المتبادل. تلك هي المخاوف التي كانت تسكن لوك.

لكن ما كان يشكل هاجساً ويثير مخاوف لدى لوك، قد تجاوزه بايبل. لا يرى بايبل وجود علاقة بين أفعال الإنسان والخوف من الله. فهل الخوف من الله يجعل الإنسان ينأى عن تصرفاته اللاأخلاقية؟ إذ ماذا يمكننا أن نقول عن مذبحة سان بارتيليمي (Bartholomew's Eve Massacre) التي حدثت في فرنسا سنة 1572، وذُبح فيها ما يقرب من 30 إلى 60 ألف بروتستانتي على يد السلطات الكاثوليكية تحت أوامر الملك شارل التاسع ووالدته، خوفاً من انتشار البروتستانتية؟ ماذا يمكننا أن نقول عن حرب دامت ثلاثين سنة بين الكاثوليك والبروتستانت مزقت أوروبا بين 1618 و1648؟ فهل هذا القدر الكبير من التعصب والقتل يسمح بالدفاع عن أطروحة الخوف من العدالة الإلهية كأساس لمنع الأشخاص من السقوط في بحر الآثام والمعاصي؟ يبدو أن هذه الأطروحة لا تقوم على أي أساس، شأنها شأن أطروحة الإلحاد بوصفه جريمة أو أسوأ الشرور التي تمس بشكل مباشر الذات الإلهية. وهذا ما يسميه فورست «بمفارقة بايبل». إذ كيف نقبل بربط الفعل بالعقاب الإلهي، وهو ربط لا يفضي إلا إلى المزيد من التقتيل والحروب، وفي نفس الوقت نرفض قبول عضوية الملاحدة في المجتمع، وهو رفض لا يمكن أن يفضي إلا إلى قتل الحب والصداقة والفضيلة؟ معنى هذا، إذا استحضرنا «تخوف لوك» فإنه يجب التخلص من مجتمع الملحدين. وهذا يتنافى مع مبدأ التسامح الأخلاقي ويطعن في مبدأ فردية الإيمان والخلاص. ثم إذا كان لوك يوازن بين اعتقادات مفكري الأنوار ورسالته في التسامح، فإنه بذلك يربط بين منطلقات المسيحية والقيم الأخلاقية المدنية.

صحيح أن مساحة التسامح الديني عند لوك شملت المسيحيين واليهود والمسلمين، لكن بالرغم من هذا الامتداد، فإن بايبل وضع في المقابل حدوداً في وجه عضوية انضمام الملاحدة إلى البنية المجتمعية، إذ لا مكانة لهم وسط تسامح يخص فقط عقائد دينية توحيدية. فأمام محاولة لوك التي تسعى إلى «تقييد الأخلاق على أرضية مسيحية»[19] نجد بايبل يدفع بالتسامح إلى حدوده القصوى، بالرغم من كونه رجلاً مؤمناً، ليشمل مجتمع الملاحدة. وبهذا تكون زاوية الانعطاف التي سجلها بايبل تنفرج درجات عن ما أنجزه لوك. ويمكن القول، إن

(17) المصدر نفسه، ص 78.
(18) المصدر نفسه، ص 92.
(19) المصدر نفسه، ص 92.

«مقاربة [بايل] تتميز بكونها تضيف بعداً انعكاسياً لسؤال تبرير التسامح لا نجده عند لوك أو اسبينوزا»[20].

نلاحظ، من خلال هذا التقابل بين لوك وبايل، أن التسامح عند لوك يحرص على مسك معادلة التوازن بين الإيمان والمعرفة من الوسط، لكنه وسط يفتقد إلى توازن، لكونه مائلاً إلى جهة الأسس المسيحية. ولذلك كان تسامحه جزئياً يفتقر إلى الشمولية، على عكس تسامح بايل فهو عام وشامل يجمع، في إطار تعدد مجتمعي، بين المؤمنين والوثنيين وغير المؤمنين... إن هذا البعد الشمولي في بناء التسامح «لا يعني أن أسسه المعيارية والإبستمولوجية تختلف عن الحجة الكلاسيكية لحرية الوعي وتتفوق عليها أو تجيب عن نقاط ضعفها الرئيسية، بل يعني أيضاً الاعتراف بالدينامية والتوترات داخل تفكير بايل وسط هذه التبريرات المختلفة»[21].

نعود إلى الإنجاز الكبير الذي حققه الملك هنري الرابع عشر، الأمر يتعلق بمرسوم نانت (Edit of Nantes). فبعد خمسين سنة من الاقتتال والتطاحن الديني، وقع هنري الرابع عشر سنة 1598 أول اعتراف رسمي بالتسامح الديني. حيث سمح لكالفينيين بروتستانت، الذين يعرفون باسم الهوغونوت (Huguenot) بممارسة شعائرهم الدينية وحقوقهم السياسية والمدنية في بعض المناطق من المملكة في إطار الأغلبية الرومانية الكاثوليكية. ويعتبر هذا الإنجاز تاريخياً غير مسبوق، حيث حقق بموجبه البروتستانت مكاسب كبيرة، كما أن هذا المرسوم فتح أفقاً جديداً للتفكير في الشأن العلماني وممارسة التسامح الديني وترسيم حرية الوعي الفردي. لكن لويس الرابع عشر قام سنة 1685 بإلغاء مفعول هذا المرسوم من خلال مرسوم فونتينبلو (Edit of Fontainebleau)، وهذا النقض يدخل في إطار إجراءات جديدة/ قديمة (*) تسعى إلى توحيد فرنسا كاثوليكيا عبر ممارسة كل أشكال الاضطهاد والقوة ضد الهوغونوت كهدم معابدهم ومدارسهم واختطاف أطفالهم وطردهم خارج الحدود...

اعتبر بايل أن ما أنجزه هنري خطوة مرجعية مهمة في اتجاه بناء دعائم التسامح، وهي خطوة يمكن أن تضع حداً لعقود من الحروب الدينية ذهب ضحيتها أناس يعتقدون فقط ما لا يعتقده الآخرون. عندما يتعلق الأمر بمعتقدات الإنسان، فإنه من الصعب «كبح عيوبهم وفضائلهم»[22]. بمعنى آخر، ليس لأحد الحق «في تمثيل الناس كما يجب أن يكونوا، بل يجب [ت]مثيلهم كما هم»[23]. يعتقد بايل أن التسامح كما تم ترسيمه من خلال مرسوم نانت، على يد هنري الرابع عشر، يعطي إمكانية الثقة في أبطال سيعرفهم التاريخ لحمل هذه المهمة إلى إطارها الإنساني المتنور بنور الوعي. فالتاريخ يعاد بناؤه على أيدي أبطال متنورين يتمتعون

(20) المصدر نفسه، ص 91.

(21) المصدر نفسه، ص 99.

(*) هذا الإجراء الاضطهادي للويس الرابع عشر، سبقته إجراءات لا تقل اضطهاداً، الأمر يتعلق بطرد اليهود من إسبانيا، وطرد الموريسكيين خلال الحقبة ما بين 1606 ـ 1648.

(22) Bayle, *Historical and Critical Dictionary*, p. 402.

(23) المصدر نفسه، ص 402.

بإرادة مستقلة تمكنهم من وضع حد للصراعات الدينية. هذه الغاية التي يجسدها بايل في التاريخ من خلال نموذج متنور كهنري الرابع عشر، ترفع التسامح إلى نقطة أعلى في الهرم السياسي، ويصبح التسامح موضوع مصادفة تاريخية ينسجها المخيال الاجتماعي كأسطورة وخلاص. وفي هذا الصدد، فإن بايل يغيِّب التسامح كفعل اجتماعي أفقي يمتد عبر مسارب المؤسسات والفضاءات العمومية ويستحضر في المقابل تسامحاً عمودياً يقع في أعلى قمة البناء السياسي، تجسده إرادة ديمقراطية، وفي هذا السياق يمكن القول، إن بايل كان «قريباً من هوبز أكثر من قربه من لوك أو من الكالفينيين المعارضين للملك»[24].

ما يمكن استخلاصه هو أن رسالة التسامح الديني كما بلورها لوك تعتبر مرجعاً أساسياً في تبرير التسامح، بالرغم من ثغراتها المتشبعة بقيم مسيحية عالقة بأطرافها. ومع ذلك، فإنها رسالة تحمل قيم التعايش إلى الفضاء السلمي العام.

أما أطروحة التسامح، كما بلورها بايل، بوصفها واجباً عاماً يقوم على أسس معيارية تبادلية، تبقى بالرغم من مسافتها الفاصلة عن «التسامح على مستوى الاجتماعي وبنية الحكومة السياسية، نظرية تقدم معلماً بارزاً في الخطاب التاريخي للتسامح»[25].

أمام هذين المنعطفين المهمَّين في تاريخ التسامح، هل يمكن بناء نظرية معاصرة تقوم على تبرير نقدي للتسامح الأخلاقي؟

1 ـ نظرية التسامح عند فورست

أ ـ تحديد مفهوم التسامح

ما معنى أن تكون متسامحاً؟ وما معنى أن يكون الآخر موضوعاً للتسامح؟ ثم ما معنى التسامح في ذاته؟ وهل يكتسي التسامح قيمة في ذاته؟

يشير فورست في كتابه **التسامح في صراع** إلى أن مفهوم التسامح غامض وشديد التعقيد وشديد التعارض، إذ لا يمكن تعريفه، فهو منفلت من أسر التحديدات، حيث يتعذر رصد خاصيته. ولذلك فكل المحاولات التي تسعى لتقييد مفهوم التسامح تسقط في العمومية والتشويش، فمثلاً هذا تعريف **قاموس حقوق الإنسان** الذي يعتبر أن التسامح هو «إحدى الفضائل التي تسير بالتساوي مع احترام الحقوق. وبالرغم من ذلك، فإنه نادراً ما اعتُبر واجباً متلازماً مع حق ما في أن يتسامح في شأنه»[26]. أما **قاموس التفكير السياسي** فإنه يشير إلى أنه «يوجد تسامح حيث توجد أشياء يتم رفضها. وإذا كان الناس مثاليين، فإن التسامح لن

(24) Forst, «Pierre Bayle's Reflexive Theory of Toleration,» p. 104.

(25) المصدر نفسه، ص 104.

(26) David Roberston, *A Dictionary of Human Right* (New York: Europa Publication, 1997), p. 216.

يكون ضرورياً ولا ممكناً[27]. وإذا تفحصنا أيضاً **قاموس العلوم السياسية** فإنه يعتبر أن «التسامح قيمة أساسية للنظرية الديمقراطية»[28]...

ما يمكن ملاحظته هو أن القاموس السياسي والفلسفي لا يستوعب في جوفه مظاهر تعدد المعاني التي تسكن سياقات التسامح. فالتسامح يفتقر إلى ماهية تحدد شكله ومعالمه. لأن خاصيته غير مستقرة تتلون حسب سياقات التبرير. لهذا السبب، يصعب الحديث عن معيار للتسامح. فلا معيار لخاصيته إلا من حيث المعنى الذي يتشكل بواسطته. يتغذى التسامح من المعيار بوصفه تعدداً. لذلك يمكن القول إن «مفهوم التسامح تابع معيارياً، بحيث يعتمد على تبريرات مختلفة»[29]. وأمام هذا التعدد لتبريرات التسامح، ينتهي الأمر بالتسامح إلى صراع وتنازع ويغيب معه المفهوم بوصفه قيمة في ذاته. أما الحديث عن القيمة المرتبطة بالتسامح فذلك أمر مستحيل، لأن «التسامح لا يمتلك قيمة في ذاته، ولا يمكن أن تكون له أبداً»[30]. بمعنى آخر، ليس «للتسامح فضيلة في ذاته»[31].

تتنازع تأويلات التسامح – طبعاً ليس المفهوم في ذاته – في سياقات متعددة، بحيث يكون منّة من الحاكم، وقد يكون تعاطفاً انفعالياً، وقد يكون سلطة قمعية، وقد يكون ضعفاً، وقد يكون تعبيراً عن حب واحترام، وقد يكون فضيلة أخلاقية، وقد يكون تعبيراً عن أنانية أو عن ثقة الشخصية وقوتها.. يمكن «للتسامح أن يمارس بمحبة، أو لأسباب براغماتية أو لأسباب تقوم على احترام متبادل»[32]. يتحدد التسامح من خلال العلاقات والمؤسسات والتعاقدات، أو إذا شئنا قلنا من خلال الجماعة أو المجتمع أو الدولة. وهذه المظاهر من الاختلاف لفعل التسامح تعطي انطباعاً بأن «هناك صراعاً داخل مفهوم التسامح ذاته»[33]. أن يحدث تسامح بين طرفين غير متعادلين على مستوى موازين السلطة المادية والرمزية، يعني أن المفهوم يكتسي بعداً خاصاً. وقد تنقلب الموازين في سياقات أخرى، فيتوارى المفهوم ليكتسي معنى آخر. إذاً، لا يمكن فهم التسامح إلا بوصفه ممارسة للسلطة. وسلطة التسامح لا تمتلكها إلا الأغلبية لكونها مدعمة بسلطة الإكراه، في حين أن تسامح الأقلية لا يندرج ضمن «منظومة القيم المهيمنة»[34].

---

(27) Roger Scruton, *Dictionary of Political Thought* (New York: The Palgrave Macmillan, 2007), p. 692.

(28) Frank Bealey, *Dictionary of the Political Science* (London: Blackwell Publishing Ltd., 1999), p. 322.

(29) Rainer Forst, *Toleration in Conflict, Past and Present*, translated by Ciaran Cronin (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003), p. 34.

(30) Rainer Forst and Wendy Brown, *The Power of Toleration* (New York: Columbia University Press, 2014), p. 43.

(31) المصدر نفسه، ص 34.

(32) Forst, *Toleration in Conflict, Past and Present*, p. 18.

(33) المصدر نفسه، ص 3.

(34) المصدر نفسه، ص 27.

وفي إطار هذه الموازين المختلة لفعل التسامح، فإن التعايش يظل جزئياً، إذ لا يمكن للتسامح أن ينزع فتيل الصراع، لأن «الوعد بالتسامح هو تعايش في خلاف ممكن»[35]. فالحياد ليس صفة ملازمة للتسامح. لا لشيء سوى لأن «التسامح نفسه متورط في صراع»[36].

إن أي أيقونة، [...] لا تشكل منسوباً ثقافياً وجنسياً متقدماً عن باقي الظواهر الثقافية والجنسية الأخرى.. فالآخر يجب أن يحظى بنفس الاحترام والاستقلالية الأخلاقية والحق في التبرير شأنه شأن الجميع.

ب ـ إشكالات التسامح

سنحاول هنا أن نستحضر بعض حالات اجتماعية متفرقة، لنختبر قوة التسامح أو هشاشته على مستوى التبرير الأخلاقي:

(1) في سنة 1995 حاول مسؤول بمؤسسة مدرسية للقانون بألمانيا، أن يعلق أيقونة الصليب المسيح فوق جدران الأقسام العمومية، فاعتُبر هذا السلوك منافياً، بموجب قرار المحكمة الدستورية الفدرالية، للقيم العلمانية الألمانية.

(2) في يوم 30 أيلول/سبتمبر 2003 اعتبرت المحكمة الدستورية الألمانية أن سلوك فيريشطا لودا (Fereshta Ludin)، وهي مُدرِّسة ومواطنة ألمانية من أصول أفغانية، يتعارض مع فصول من القانون الألماني المتعلق بالمساواة داخل المؤسسات العمومية. والسلوك المقصود هنا، هو أن لودا قررت أن تُدرس داخل الفصل الدراسي مرتدية الحجاب.

(3) في 1 آب/أغسطس 2001 سمحت الحكومة الألمانية باتحاد مدني للمثليين، يوفر هذا الاتحاد قانوناً لحماية المساواة القانونية والسياسية. وقد أصدرت المحكمة الدستورية الألمانية أحكاماً لفائدة المساواة في الحقوق بين الأزواج من نفس الجنس، لكن تم تغيير هذا القانون من قبل الائتلاف الحاكم.

(4) في يوم 14 آذار/مارس 2017 صدر قرار من قبل محكمة العدل الأوروبية يقضي بإعطاء الحق للمؤسسات في أن تحظر ضمن قانونها الداخلي، للحفاظ على حيادها، ارتداء أي رمز سياسي أو فلسفي أو ديني.

أمام هذه الظواهر الاجتماعية، تتنازع المواقف. هناك من يدافع عن قيم التسامح إزاء الحجاب والأيقونات الدينية وحقوق المثليين... وهناك من يعارض هذه الظواهر من خلال إبداء مظاهر العنف والتعصب... فالتسامح ربما لا يحتاج إلى مساواة قانونية، هناك إذاً حدود للتسامح. ومن ثم نتساءل: على أي أساس يجب أن يقوم التسامح؟ وما تبريراته؟ وهل إشكالات التسامح يمكن أن تفضي إلى تعايش أخلاقي؟

(35) المصدر نفسه، ص 1.
(36) المصدر نفسه، ص 2.

سنتناول الظواهر الاجتماعية التي رصدناها سابقاً، من خلال مفاهيم للتسامح كما حددها فورست وهي كما يلي:

(1) مفهوم الترخيص: أن ترخص سلطة الأغلبية للأقلية المقهورة رخصة ممارسة هامش من الحرية، تجسد في إثرها قناعاتها الدينية والشعائرية وحقها المدني. فحالات الحجاب أو تعليق أيقونة المسيح أو وضع اليارمولكه(*) أو الكبة فوق الرأس أو مرسوم نانت... هو إبداء نوع من المرونة على مستوى التسامح من جانب واحد تجاه أقلية منزوعة السلطة. مفهوم الترخيص، مفهوم كلاسيكي ما زال سائداً منذ القرن السادس عشر إلى اليوم. وهو أسلوب يجمع بين المرونة والقمع.

لا يقف التسامح عند حدود المساواة والاحترام وسيادة القانون، ولكن يقوم كذلك على تقدير معتقدات الآخرين وممارساتهم كقيمة أخلاقية. ولا يتوقف الأمر على احترام ثقافات ومعتقدات الآخرين، بل على مبدأ تقدير هذه الثقافات.

(2) مفهوم التعايش: يجب على القضايا الاجتماعية، في إطار هذا المفهوم، ألا تشكل مستوى من الصراع، إذ تحاول الأغلبية كما الأقلية الحرص على تفادي الصراع وتبني السلم الاجتماعي وفق قواعد التسوية المؤقتة (Modus Vivendi).

(3) مفهوم الاحترام: يقوم هذا المفهوم على أساس مقولة «المساواة للجميع». لكن المساواة يجب أن تتلازم تفاعلياً مع مبدأ الاحترام بين الأطراف المتسامحة التي تشكلت تحت سيادة القانون والمعايير المشتركة والمقبولة من طرف الجميع. وهذا المستوى من التقدم يعتبر قفزة نوعية عن مفهوم التعايش، لأن التسامح ينبثق من علاقات الاحترام التبادلية ومن الأساس القانوني الأخلاقي ومن مبدأ المساواة. لذلك فإن أي أيقونة، أكانت حجاباً أو اليارمولكه أو نزوعاً مثلياً... لا تشكل منسوباً ثقافياً وجنسياً متقدماً عن باقي الظواهر الثقافية والجنسية الأخرى.. فالآخر يجب أن يحظى بنفس الاحترام والاستقلالية الأخلاقية والحق في التبرير شأنه شأن الجميع. إن «شخصية الآخر محترمة كما أن قناعته وأفعاله موضوع للتسامح»[37]. ففي إطار مفهوم الاحترام، يميز فورست بين «المساواة الشكلية» و«المساواة النوعية»:

يقصد بـ «المساواة الشكلية» ذلك الفصل بين الخاص والعام. فالاختلافات بين المواطنين يجب أن تنحصر في دائرة الفضاء الخاص، وأما الفضاء العمومي فيجب أن يكون خالياً من هذه الصراعات. أما «المساواة النوعية» فهي على عكس نموذج «المساواة الشكلية»، فيقصد به أن الفضاء العمومي يعرف حضوراً لسلوكات وممارسات صراعية وتعصبية وعنصرية لامتسامحة تجاه الاختلاف الثقافي والجنسي... فهذا النموذج يقاوم قواعد الفصل بين الخاص والعام. ويحاول مد الجسور بينهما لتسريب التعصب والعنصرية إلى الفضاءين معاً.

(*) غطاء بحجم صغير ومستدير الشكل يضعه اليهود الأرثوذكس فوق الرأس، احتراماً لله.

(37) المصدر نفسه، ص 30.

(4)مفهوم التقدير: لا يقف التسامح عند حدود المساواة والاحترام وسيادة القانون، ولكن يقوم كذلك على تقدير معتقدات الآخرين وممارساتهم كقيمة أخلاقية. ولا يتوقف الأمر على احترام ثقافات ومعتقدات الآخرين، بل على مبدأ تقدير هذه الثقافات.

لقد حاولنا من خلال هذه التصورات الأربعة أن نختبر دعائم تبرير التسامح، ولاحظنا كيف أن التسامح يتلون تبعاً لسياقات تاريخية ويتخذ مظاهر مختلفة. وإذا كنا قد ركزنا على مكوِّن القبول للتسامح، فإن هذا المبدأ بدوره ينقلنا إلى إمكان رفض التسامح. مكوِّن القبول يتطلب البحث عن الأسباب التي تقود إلى الاعتقاد بأن الأمور الخاطئة تستحق التسامح. أما إذا كانت هذه الاعتقادات أو الممارسات تبلغ حداً من القبح لا يمكن قبولها، فإنها تندرج في إطار مكوِّن الرفض.

إن مكوِّن القبول ومكون الرفض، بدورهما يتطبعان بمضامين سياقات التبرير. أما تقبّل مسامحة فعل اجتماعي، فإن الأمر يتخذ صيغة تمكين الأقلية بما هو مسموح به. فالقبول في هذه الحالة، يجعل من التسامح علامة الإذلال. وقد يندرج مكون القبول في إطار علاقات أخلاقية تبريرية، تنسج علاقات حوارية أفقية وبينذاتية. أما مكون الرفض، فينطلق من موقف صارم «لا تسامح مع التعصب». لا يمكن التسامح مع أعداء الإنسانية. من الخطأ أن يشمل التسامح نزوعات عنصرية. والتسامح لا يمكن أن يشمل الجميع. إذا امتد التسامح إلى احتضان أعداء التسامح، يمكن السقوط في تناقض ذاتي.

يتخذ مكون الرفض في سياق التبرير صوراً أخرى أقل حدة. ففي إطار التبرير الإتيكي (*) قد تبدي جماعة رفضها مثلاً لسماح زواج المثليين، ولكن في إطار التبرير الأخلاقي يتحول الرفض إلى صيغة القبول، إذ في سياق التبرير الأخلاقي يتم رفض القناعات الإتيكية الخاصة. ويمكن كذلك أن نطلب من العنصري، بعد موقف الرفض القاطع بشأن مسامحة نزوعه العنصري، يمكن إقناعه بنبذ سلوك التحامل ضد الآخر.

يقع بين مكوِّن القبول ومكوِّن الرفض، حد ثالث يسمى مكون الاعتراض. أن تعترض على فعل ما، لا يعني سوى جمع معطيات تمكِّن المعترض من تعميق معارفه حول ذلك الفعل. والاعتراض خاصية إيجابية وحرة تمكِّن المتسامح من التعبير عن فعل لا يراه مقنعاً أو واضحاً.

ج ـ عدالة تبرير التسامح

تحاول النظرية النقدية لدى فورست، ترسيم منعطف جديد للتسامح، يستوعب المنعطفات التاريخية ويتجاوزه في ذات الوقت. يستوعب الثغرات التصورية، ويعيد إنتاج تصور نقدي معاصر. يحاول فورست تحرير تصورات التسامح من قبضة الأغلبية، ومن سلطة الإكراه. ليؤسس مشروعه النظري على بؤرة التبرير التبادلي والعمومي. لا يمكن من منظور فورست بلورة قيم أخلاقية للتسامح، إلا من خلال عدالة ديمقراطية متشبعة بمفهومَي التبرير التبادلي والعمومي.

صحيح أن الانتقال من مفهوم الترخيص للتسامح إلى مفهوم الاحترام، جسّد نقلة نوعية إزاء عدالة تبرير التسامح. إن أحد الأطراف الرئيسية للتبادل التبريري يجب أن يقوم على فكرة المساواة، إذ لا تسامح إلا مع المتسامحين. هذا التبادل على مستوى المنطلقات التبريرية، يعكس صلاحية المعيار ومشروعيته. لأن الصراع بين المتسامح والمتعصب يجهز على مبدأ التبرير التبادلي. ولهذا فإن رسم

الحدود بين المتسامح والمتعصب، يفضي إلى «تسامح مقيد تبريرياً»[38] لا لشيء سوى لأن التسامح «مسألة تبادلية»[39].

إن تفعيل مبدأ التبادلية على مستوى دعاوى صلاحية المعيار، يتوقف على فكرة تقاسم القناعات المشتركة تفاعلياً، أي تبادل المبررات بين الأطراف المعنية في حوار خطابي. ولا يجوز لأي طرف الحق في صوغ دعاوى بمعزل عن الطرف الآخر تحت أي سبب من الأسباب ولو بحسن نية. أو رفض مقترحاته وطلباته أو فرض اعتقادات خاصة. يدعو مبدأ التبادلية إلى بناء قواسم مشتركة مستقلة على نحوٍ متوازن خال من سلطة الإكراه. يعني مبدأ «التبادلية أنه لا يجوز لأحد إعمال دعاوى معينة (صلاحية المعايير، الحقوق أو الموارد) وينفيها عن الآخرين (تبادلية المضامين) ولا يجوز للمرء أن يفترض ببساطة أن الآخرين يتقاسمون معه أفقه وقيمه وقناعاته ومصالحه وحاجاته (تبادلية الأسباب) مدعياً الحديث عن مصالحهم «الواقعية»»[40].

أما العمومية فتشمل جميع الأعضاء بدون تراتبية هرمية أو سلطة إجبارية، أكانت دينية أو سياسية. فلا يمكن للأطراف القوية عددياً أو رمزياً أن تستحضر قوتها من أجل احتواء الحلقات الضعيفة على مستوى التبرير المعياري. فالحق في التبرير وإبداء الرأي مكفول للجميع. ووفقاً لذلك، فإن ممارسة «حق الفيتو» ضد المعايير أو الإجراءات أو ضد كل ما يمكن أن يكون غير مبرر أمر مطلوب. لكل «شخص حق الفيتو الأخلاقي للاعتراض التبادلي والعمومي»[41]. والعمومية تعني بوجه عام، تلك «الأسباب ذات صلاحية معايير مشتركة بين كل المتضررين»[42].

نفهم من هنا، أن معيارَي التبادلية والعمومية، معياران ضروريان لإعادة صلاحية وممارسة الواجب، بالمعنى الكانطي، التبريري الأخلاقي في إطار صراعات دينية وسياسية واجتماعية... كما أن «مبدأ التبادلية والعمومية يتناقض مع النظرية التوافقية الخالصة»[43]. لأنه يتطلع إلى عرض كل القضايا، التي تفتقر إلى تبرير، على مبدأي التبرير التبادلي والعمومي. إن تجسيد معيار التبادلية والعمومية، هو تجسيد لبعد أساسي في العدالة بوصفها بنية محايدة ومستقلة. وسياق العدالة، هو سياق للتبرير التبادلي والعمومي ضد المعايير والأفعال غير المبررة أخلاقياً. ويجب فهم العدالة بوصفها «نهاية

(38) المصدر نفسه، ص 24.

(39) المصدر نفسه، ص 24.

(40) Rainer Forst, *Contexts of Justification, Political Philosophy Beyond Liberalism and Communitarianism*, translated by John M. M. Farrell (Berkeley, CA: University California Press, 2002), p. 454.

(41) Rainer Forst, *The Right to Justification: Elements of a Constructivist Theory of Justice*, translated by Teffrey Flynn (New York: Columbia University Press, 2007), p. 6.

(42) Forst, *Contexts of Justification, Political Philosophy Beyond Liberalism and Communitarianism*, p. 455.

(43) Forst, *The Right to Justification: Elements of a Constructivist Theory of Justice*, p. 5.

لسيطرة تعسفية وغير مبررة»[44]. تتطلب العدالة توزيع «سلطة المعيار» ضد «نظام المعيار» السائد في المجتمع.

تمثل النظرية النقدية للعدالة من حيث كونها ممارسة نقدية للتبرير، منعطفاً سياسياً لدى فورست. فالعدالة قاعدتها تبرير المعايير وفق قاعدة «أحسن سبب». يمكن فهم عدالة التبرير في إطار سياقاتها المختلفة والمتكاملة. وتمثل هذه السياقات دوائر مفتوحة ومتداخلة تتكامل من حيث الارتقاء إلى مستوى التبرير. يرسم فورست دائرة تبرير أولية تنطلق من مستوى علاقة الذات بالجماعة. وتتشكل هوية الذات من خلال علاقة الفرد بجماعته. وبالرغم من أن الذات تتفرد بحكايتها الخاصة، كذات تعي وتدرك وتنظم وترتب وتجرب... إلا أن حكاية الذات جزئية ولا تكتمل صورتها إلا من خلال الجماعة. والجماعة هي التي تضفي على الذات اعترافاً خاصاً. صحيح أن الشخص الإتيكي يتحدد كخاصية ذاتية، لكنها لا تعني شيئاً بدون العودة إلى قيم تشكل أساس الهوية الجماعية. بهذا المعنى، فإن التبرير الإتيكي يشمل المشترك الجماعي، طالما أن هذا المشترك يقوم على أرضية الخير للجميع. ولهذا فإن الذات الفردية لا يمكن لها أن تصوغ سؤالاً حول مبدأ الخير بالمعنى الحصري. إذ لا بد للسؤال من أن ينتقل من صيغة «الخير بالنسبة إليّ» إلى صيغة منفتحة على الجماعة «الخير بالنسبة إلينا». وفي هذا السياق، فإن التبرير الإتيكي فعل جماعي يتطلع إلى سؤال يخص الخير للجميع. فالذات مطالبة بأن تخاطب نفسها بالقول «يجب علي أن أكون قادرة على المواجهة وشرح نفسي. أبرر ذاتي لذاتي وللآخرين على خلفية قيم مهمة بالنسبة إلينا جميعاً»[45]. ففي إطار التبرير الإتيكي يجب ربط أفق الفرد بأفق الجماعة من خلال قيم وقناعات مشتركة.

يتداخل التبرير الإتيكي مع التبرير الأخلاقي، يقع التداخل بين الحياة الجماعية الخاصة والحياة الجماعية الكونية. وعلى هذا المستوى، فهل يستوجب سؤال التبرير هوية جماعية أم يستوجب ادعاءً تبريرياً يشمل جميع المتضررين؟

تعتبر دائرة التبرير الأخلاقي، دائرة أكثر اتساعاً من دائرة الإتيكا. إن فعل التسامح بوصفه مبرراً أخلاقياً، يتطلب إنتاج مواقف وأفعال إنسانية. أن نبرر معياراً للتسامح الأخلاقي حول الحجاب أو الأيقونات الدينية أو الزواج المثلي... يعني أننا بصدد ادعاءات ذات صلاحية كونية. وسياق التبرير الأخلاقي سياق مشترك إنساني، يقوم على احترام كل أعضاء الجماعة الكونية. أن تكون إنساناً يعني «أن تكون عضواً في جماعة ثنتمي إليها كل الكائنات الإنسانية بوصفهم أشخاصاً أخلاقيين»[46].

صحيح أن فورست تحدث عن مسافة الفصل بين الإتيكا والأخلاق. لكنها مسافة تكاد تكون وهمية، إذ بالرغم من الاعتراضات التي قد تحدث أو قد تفشل في مجال الإتيكي، فإن الفضاء السياسي العمومي، مجال لنبذ الإقصاء والتهميش ومفتوح على نقاشات واسعة تستعيد القضايا المركبة وتعيد النظر فيها،

---

(44) Rainer Forst, «First Things First: Redistribution, Recognition and Justification,» in: Kevin Olson, ed., *Adding to Injury: Nancy Fraser Debates Her Critics* (London: Verso, 2008), p. 315.

(45) Forst, *Contexts of Justification, Political Philosophy Beyond Liberalism and Communitarianism*, p. 259.

(46) المصدر نفسه، ص 289.

على اعتبار أن «القيم الإتيكية جزء من النقاش العمومي والخطاب السياسي»[47]. وهذا يعني، أن القضايا الإتيكية ليست قضايا خاصة، أو لا تكتسي أية أهمية في الفضاء العمومي والسياسي. وفي إطار الفضاء الخطابي العمومي، يصبح المعيار ذا صلاحية عمومية إلزامية. لكن هل الإلزام فعل أخلاقي فقط أم قانوني؟

تتأسس نظرية التسامح على مبدأ التبرير في إطار سياق سياسي عمومي، ولكن يجب فهم التبرير كذلك في إطار تشريع ذاتي. فالتبرير القانوني كما يقول فورست لا يسقط على الرؤوس من الأعلى ليثني المتلقي عن القبول والخضوع. ما يشكل خطراً هو أن يكون «التصور الهرمي الرسمي للتسامح هو الإمكانية الوحيدة الممكنة»[48]. يتطلب مفهوم التسامح النظر إلى مبدأ المواطنة بوصفها قوة مدنية تشرّع قوانين لذاتها وفاعلة في ترسيخها واحترامها. فالمواطن من حيث إنه فاعل قانوني يجد نفسه في حالة من التطابق مع مبدأ احترام القانون وفي كيفية أجرأته وتطبيقه. إن «الأشخاص القانونيين ملزمون بتحمل المسؤولية القانونية عن أفعالهم وتبريرها. أما كمواطنين فيجب عليهم تبرير لبعضهم البعض معايير قانونية التي يعيشون تحت ظلها»[49].

نفهم من هنا، أن الأفراد يتموقعون في سياقات مختلفة للتبرير، أكان سياقاً إتيكياً أو أخلاقياً أو قانونياً. إنها سياقات الاعتراف التبادلي أو سياقات عدالة التبرير. أما المجتمع الذي يوجد في كل هذه الأبعاد السياقية، فهو مجتمع يمكن أن يحظى بتسميته «مجتمعاً عادلاً ومنصفاً»[50]؟

على سبيل الختم

إن محاولة القيام بمسح طبوغرافي لسؤال التسامح كما تصورته النظرية النقدية لفيلسوف الجيل الرابع لمدرسة فرانكفورت، يمثل منعطفاً سياسياً مهماً لنظرية التبرير. لكن هذا التصميم لا يكتمل انسجامه النظري، إلا من خلال التزام الدولة بموقف حيادي دون اتخاذ أي موقف مائل لأي جهة أو قناعة. إن مسافة الحياد عن أي صراع ممكن أن يرفع منسوب تفعيل الأجهزة المفاهيمية الحاملة للتسامح. إن انخراط الدولة في موضوع التسامح يعتبر مأزقاً في وجه التسامح. إذا كان مفهوم التسامح يتطلب نظرية في التبرير، فإنه في المقابل يتطلب نظرية في تبرير الموقف المحايد للدولة □

(47) Forst, *Toleration in Conflict, Past and Present*, p. 461.

(48) المصدر نفسه، ص 520.

(49) Forst, *Contexts of Justification, Political Philosophy Beyond Liberalism and Communitarianism*, p. 267.

(50) المصدر نفسه، ص 292.

حركة 20 فبراير بالمغرب: دراسة في سياقات التحرك وبنية الحركة(*)

توفيق عبد الصادق(**)

باحث في العلوم السياسية – المغرب.

مقدمة

تأتي هذه الدراسة بعد مرور أزيد من سبع سنوات على انطلاق حركة 20 فبراير، وهي تسعى بالدرجة الأولى لفتح باب النقاش والبحث حول وضع الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في نسق البحث السياسي والاجتماعي، وبخاصة بعد ظهور مزيد من الحركات الاحتجاجية المماثلة، على مستوى اهتماماتها وأشكالها التعبيرية، كان أبرزها، الاحتجاجات القوية التي شهدتها مدينة الحسيمة ونواحيها بشمال المغرب لشهور عديدة منذ تشرين الأول/أكتوبر عام 2016، والمعروفة بأحداث الريف، على خلفية مقتل شاب داخل شاحنة لنقل النفايات وهو يحاول استرجاع بضاعته المصادرة بشكل تعسفي من قبل السلطات. إضافة إلى ما عرفته مؤخراً مدينة جرادة في شرق المغرب في شهر كانون الأول/ديسمبر2017 من احتجاج للساكنة، نتيجة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي يعيشون فيها منذ عقود، ولما تسببه قلة فرص الشغل من مآسٍ للشباب المجبرين على العمل في مناجم بدائية لاستخراج مادة الفحم، غالباً ما تؤدي بحياتهم نتيجة الاختناق بداخلها.

ستتناول الدراسة كنقطة **أولى**، سياق تحرك حركة 20 فبراير عام 2011، في ظل الوضع الذي كان سائداً وقتها بالمغرب، سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وكنقطة **ثانية** سنناقش بنية الحركة. فرغم أن حركة 20 فبراير، هي حركة جماهيرية وليست تنظيماً يتحرك وفق قنوات وهياكل مؤسسة، فإنها ملزمة بوضع تصورات سياسية وبرامج نضالية تتحرك وفقها وتحشد الأنصار على أرضيتها، كما أنها تحتاج إلى حد أدنى من التنظيم، بغية تنسيق حركتها وضبط طرق اشتغالها. وهي الترتيبات التي اتخذتها الحركة عبر أوراقها التأسيسية ومنشوراتها،

(*) الدراسة جزء من أطروحة للدكتوراه بعنوان: «الحركات الاحتجاجية في ظل الربيع العربي وفرص الانتقال الديمقراطي: المغرب وتونس نموذجاً» نوقشت يوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- سلا، جامعة محمد الخامس، في الرباط – المغرب.

(**) البريد الإلكتروني: taoufik.1818@gmail.com.

وترجمه نشطاؤها وأنصارها تنظيمياً في حدود دنيا على صعيد كل مدينة تحت مسمى «مجالس تنسيقيات المدن».

أولاً: سياقات التحرك على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي

لا يمكن الحديث عن أي حركة احتجاجية اجتماعية أو سياسية من دون أن تكون لها بيئة حاضنة، تشكل الأساس الموضوعي لعملية التفاعل العلائقي مع البناء الذاتي للحركة، تكون نتيجته تبلوراً وإفرازاً لديناميات جديدة محدثة أو مكنسة لما هو قديم[1].

دفع حدث وصول الملك محمد السادس للحكم عام 1999، ودخول المغرب قبل ذلك بعام في تجربة سياسية عرفت أو سميت تجربة «التناوب التوافقي»، أو كما يراها البعض بتجربة «التناوب الديمقراطي»، الكثير من المغاربة لعقد الآمال بقطع البلاد مع عهد الاستبداد والتحكم السائد إبان حكم الراحل الحسن الثاني، والسير نحو إرساء دعائم بناء المجتمع الديمقراطي وقيام الدولة المؤسساتية[2].

لا يمكن الحديث عن أي حركة احتجاجية اجتماعية أو سياسية من دون أن تكون لها بيئة حاضنة، تشكل الأساس الموضوعي لعملية التفاعل العلائقي مع البناء الذاتي للحركة، تكون نتيجته تبلوراً وإفرازاً لديناميات جديدة محدثة أو مكنسة لما هو قديم.

وقد جاءت تجربة التناوب عبر المشاركة الأولى لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في الحكم، وتنصيب أمينه العام عبد الرحمان اليوسفي، لقيادة الحكومة في 4 شباط/فبراير 1998، كأبرز الأحزاب المعارضة لنظام الحكم، في نهاية حقبة حكم الملك الحسن الثاني، وقبل بداية عهد الملك محمد السادس بقليل، كتصور جديد للمؤسسة الملكية لتوازنات الحقل الحزبي والسياسي[3]، الذي يُبني أو مفروض فيه أن يبنى كدرجة أولى، على تجاوز وضعيات الجمود والخيارات التصادمية، التي سادت لعدة عقود في عهد مغرب الاستقلال[4].

ساهمت عدة عوامل داخلية وخارجية في انعطاف المغرب نحو ما سمي تجربة التناوب؛ فعلى المستوى الداخلي، أتى ذلك في إطار توافق أو تراضٍ تم التمهيد له منذ بداية التسعينيات بين نظام الحكم والمعارضة، والذي عجَّلت به مجموعة من المعطيات والظروف الداخلية، إذ إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتفاقم للمغرب في ذلك الوقت، لم يعد يسمح باستمرار أنماط التسيير السابقة، التي

(1) Gaston Lavergne, «La Démocratie dans l'histoire,» p. 31, <http://www.esplanade.org/democratie>.

(2) Hassan Zouain, «Changement institutionnel et transition politique: La Démocratisation au Maroc,» (Résumé de Thèse de Doctorat en Science Politiques, Université (Paris 1) - Panthéon-Sorbonne, 2009).

(3) Fouad Abdelmoumni, «Le Maroc et Le Printemps Arabe,» *Pouvoirs*, vol. 2, no. 145 (2013), p. 125.

(4) Laurent Beurdeley, *Le Maroc: Un royaume en ébullition entre audaces, conservatisme et zone d'ombre* (Paris: Non-Lieu-A.A.P.M, 2014), pp. 23-25.

أجمع الكل على أنها أدخلت المغرب في «غرفة الإنعاش»، أو «السكتة القلبية» كما وصفها الحسن الثاني وقتها[5].

على المستوى الخارجي، مثَّل سقوط جدار برلين، المعلن عن نهاية زمن الاستقطاب الدولي بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، دافعاً لأصدقاء المغرب الغربيين وبخاصة الفرنسيين، لحثه على الانفتاح على الإصلاح السياسي والديمقراطي، بعدما كانوا يغمضون أعينهم عن سلطوية نظام الحسن الثاني في مواجهة خصومه السياسيين من المعارضة الاشتراكية، في إطار دعم الأنظمة السلطوية بالمنطقة المدافعة والمنخرطة في مصلحة النظام الرأسمالي وشركاته العابرة للقارات[6].

1 ـ الوضع على المستوى السياسي: مأزق تجربة التناوب وإشكالية التحول الديمقراطي

قبل انطلاق حركة 20 فبراير 2011، وأثناء المرحلة الممتدة تقريباً منذ بدء تجربة حكومة عبد الرحمان اليوسفي التوافقية وحتى انتخابات 2007 التشريعية، سيشهد المغرب تغييراً ملموساً وإن بشكل نسبي في جميع المستويات، سياسياً وحقوقياً، كما أن الفترة عرفت تحسناً اقتصادياً، عززته مجموعة من المؤشرات والأرقام، إضافة إلى إطلاق مجموعة من المشاريع والمبادرات (مدوّنة الأسرة 2003، إطلاق مسلسل العدالة الانتقالية 2004، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005)[7].

الأمر هذا جعل المغرب، وإن لحين، يتجاوز سكتته القلبية، حيث استطاع النظام السياسي تحت قيادة محمد السادس تقديم نفسه بصورة جديدة للشعب، الباحث والداعم للإصلاح بعيداً من الصورة القاتمة المرسومة عنه أثناء سنوات الجمر والرصاص[8]، وبدأ ينظر إلى الملك كحاكم قريب من نبض وهموم شعبه، حتى صوِّر «كملك للفقراء»[9].

غير أن فرصة تحقيق التحول نحو مسار بناء الديمقراطية، انحرف عن المسار مرة أخرى، نتيجة إهمال الأطراف لأهمية تحديد الفهم الصحيح لموضوع التناوب، ذلك أن موضوعه لم يكن السلطة كما هو شأن التناوب أو الانتقال السياسي في الدول الديمقراطية، لأن هذا الموضوع حسمت فيه المؤسسة

(5) عبد اللطيف بكور، «دور المؤسسة الملكية في إحلال التوازن السياسي في المغرب،» (أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2001ـ2002)، ص 381.

(6) Abdelmoumni, «Le Maroc et Le Printemps Arabe,» pp. 125-126.

(7) للمزيد من التفاصيل، انظر: مدونة الأسرة، إصدار وزارة العدل والحريات، كتاب بصيغة PDF؛ مسلسل العدالة الانتقالية عبر إنشاء هيئة للإنصاف والمصالحة <http://www.ier.ma>؛ والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية <http://www.indh.ma>.

(8) عبد الله الحريف، «السيرورات الثورية بالعالم العربي والوضع بالمغرب،» مجلة **التَّحَرر** (الدار البيضاء)، العدد 1 (شتاء 2014)، ص 12.

(9) Myriam Catuse, «Le «Social": Une affaire d'Etat dans la Maroc de Mohamed VI,» *Confluences Méditerranée*, vol. 3, no. 78 (2011), p. 63.

الملكية مبكراً بعد الاستقلال وصراعها المحتدم مع المعارضين، حين احتكرت جميع السلط، بل الموضوع تعلق فقط بتحمل مسؤولية الحكومة فقط وفي إطار إشراف الملك[10].

أ ـ مأزق تجربة التناوب

كان حديث أحد أبرز المعارضين لنظام الحكم، الوزير الأول السابق عبد الرحمان اليوسفي، قائد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ومهندس تجربة التناوب التوافقي مع المؤسسة الملكية في السنوات الاخيرة لحكم الملك الراحل الحسن الثاني، في العام 2003 بالعاصمة البلجيكية بروكسيل، اثناء دعوته من طرف الحكومة ومجلس الشيوخ البلجيكيين، لتقييم تجربته الحكومية، وعرض وجهة نظره عن مسار الانتقال الديمقراطي بالمغرب، دالّاً وحاملاً لعدة رسائل، من رجل خبر معترك السياسة ودهاليز صنع القرار بالمغرب لعدة عقود، عندما قال «إن تجربة التناوب التوافقي التي قادها مع حزبه وبعض من المعارضين السياسيين السابقين، وعلق عليها جزء من الطبقات والفئات الشعبية أمالاً كبيرة، لم تؤدِّ إلى التناوب الديمقراطي الذي كان مرجواً منها»[11].

خيبة الأمل هذه الممزوجة بالغضب، التي عبَّر عنها اليوسفي، إنما تعكس المأزق الذي وجدت نفسها فيه الأحزاب السياسية ومكونات من النخبة السياسية المغربية، المؤمنة بأطروحة الإصلاح المتدرج أو «الإصلاح في ظل الاستقرار»، المتعاون مع المؤسسة الملكية، بعد تعيين الملك محمد السادس لإدريس جطو بعد انتخابات 27 أيلول/سبتمبر 2002 التشريعية، وهو غير المنتمي حزبياً، رغم حصول حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على الرتبة الأولى[12]، وهذا ما يسمح له وفقاً للمنهجية الديمقراطية، وأسس التوافق السياسي مع الملكية، باستمراره في الحكومة لولاية ثانية، ممثلاً بكاتبه العام اليوسفي أو شخص آخر من داخل الحزب[13].

هذا الشعور ربما لا تتقاسمه بالضرورة المؤسسة الملكية الحاكمة مع شركاء الحكم المفترضين، حيث كانت لها حساباتها المختلفة بلا شك عن رؤية ومتمنيات الأحزاب السياسية، وهي المؤسسة التي أبانت على مر تاريخها، أنها تنفر من مبدأ مشاركتها في الحكم وتقاسم السلطة[14]، فهي شبيهة في رسمها لحدود العلاقة مع التنظيمات والحركات المستقلة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الدينية،

---

(10) مريم الناصر، «إشكالية التجاذب بين الاستمرارية والتغير في النسق السياسي في المغرب: دراسة حول التوجهات الجديدة للإصلاح السياسي في المغرب من دستور 1999 إلى دستور 2011،» (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق أكدال، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2010ـ2011)، ص 85.

(11) منتدى الحوار السياسي الحضاري، تم تنظيمه بالعاصمة البلجيكية بروكسيل بتاريخ 24ـ26 شباط/فبراير 2003.

(12) نتائج انتخابات 2002 التشريعية، أفرزت حصول حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على المركز الأول بـ 50 مقعد.

(13) حسن قرنفل، «عوامل نجاح وإخفاق بعض الأحزاب المغربية،» في كتاب حول: **الانتخابات التشريعية 7 شتنبر 2007، النتائج الكاملة: قراءة وتحليل** (الرباط: مركز الأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية، كلية الحقوق السويسي، 2007)، ص 61ـ63.

(14) حميد برادة، «محمد السادس في عامه السادس الشارع والملك والبلاط،» مجلة **جون أفريك** بالعربية، العدد 3 (تشرين الأول/أكتوبر 2004)، ص 18.

لشروحات كارل ويتفوكل لبنية المجتمعات الرعوية[15]، حيث تكون فيها السلطة تتغذى على شعور بأحقية الهيمنة والسيطرة على الجميع، والنظر لأطراف المجتمع كتوابع.

يمكن القول إن مسار الإصلاح الذي روّج منذ أواخر حكم الحسن الثاني، كان التحول الديمقراطي الزائف، حيث أسس لمرحلة التناوب المسدود مع حكومة عبد الرحمان اليوسفي، لتيسير انتقال العرش للوريث الجديد.

ب ـ إشكالية التحول الديمقراطي

الوضع السياسي بالمملكة خلال عهد محمد السادس، الذي تجاوز عقداً من الزمن قبل بروز حركة 20 فبراير الاحتجاجية، بمطالبها المنادية بالإصلاح الديمقراطي، وباستثناء السنوات الأولى التي عرفت عدة خطوات ومبادرات في طريق التصالح مع ماضي مغرب الجمر والرصاص وانتهاك حقوق الإنسان، والمتمثلة بالسماح بعودة ورفع الإقامة عن بعض السياسيين المعارضين[16]، وإعفاء وزير داخلية الحسن الثاني إدريس البصري، الذي كان يعَدّ الفاعل السياسي الثاني في النظام السياسي[17]، إضافة إلى تأسيس هيئة للإنصاف والمصالحة 2004 [18]، وإعطاء مفهوم جديد للسلطة[19] سيعرف تراجعاً ملحوظاً باتجاه عودة أساليب الهيمنة والتحكم في الحياة السياسية، حيث سنشهد اتجاهاً نحو إضعاف الأحزاب السياسية والتشكيك في وظيفتها، وإفراغ قيمة الانتخابات من أي مضمون أو محتوى دال على آلياتها الاختيارية[20].

---

(15) Karl A. Wittfogel, *Le Despotisme Oriental: Etude comparative du pouvoir total*, traduit de l'anglais par Anne Marchand (Paris: Edition Minuit, 1964), p. 111.

(16) عودة أبرهام السرفاتي أحد المؤسسين وزعماء منظمة «إلى الأمام» الماركسية اللينينية، من منفاه الخارجي في أيلول/سبتمبر 1999، وهو كان قد اعتقل في عام 1975 في ظل ما عرف بسنوات الجمر والرصاص أبان حكم الملك الحسن الثاني، وتم الحكم عليه بالمؤبد، ليتم إطلاق سراحه في عام 1991، وأبعد إلى فرنسا بعد ضغط عدة منظمات وهيئات حقوقية دولية، وقد توفي أبرهام يوم 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

رفع الإقامة الإجبارية عن عبد السلام ياسين، مؤسس ومرشد جماعة العدل والإحسان الإسلامية، أواسط شهر أيار/مايو في سنة 2000، وهي الإقامة التي تم فرضها عليه في عهد الملك الراحل الحسن الثاني في كانون الأول/ديسمبر من العام 1989، وقد توفي ياسين في 13 كانون الأول/ديسمبر 2012.

(17) تم إعفاء الرجل الثاني في عهد الحسن الثاني، يوم 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1999، وهو الذي ارتبط اسمه بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، حين كان وزير الداخلية منذ العام 1979.

(18) تم الإعلان عن تأسيس الهيئة لمعالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والممتدة منذ 1956 ـ 1999، يوم 7 كانون الثاني/يناير 2004، خلال استقبال الملك لرئيسها الراحل إدريس بنزكري و17 عضو آخرين.

(19) تم الإعلان عن هذا المفهوم، يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر 1999، خلال خطاب للملك بمدينة الدار البيضاء، كتوجه وسلوك جديد في تعاطي وتعامل مسؤولي الإدارة الترابية وأطر الإدارة المركزية وممثلي الهيئات المنتخبة مع المواطنين.

(20) انظر تقديم محمد دوخة، في: **الانتخابات التشريعية 7 شتنبر 2007، النتائج الكاملة: قراءة وتحليل**، ص 8.

ذلك أن رهان السلطات من الانتخابات وبخاصة في عهد محمد السادس، كان خارجياً بالحفاظ على صورة ديمقراطية تعمل وفق المعايير الغربية مع ملاءمتها الألوان المحلية، وداخلياً بضمان نسبة مشاركة مقبولة، وإن كانت المشاركة ليست مطلوبة في حد ذاتها، أو من أجل تحسين نوعي للمجال السياسي، ولكن بالأساس من أجل شرعنة بناء سياسي متحكم فيه، غير أن نتائج اقتراع 2007، ونسبة المشاركة الضعيفة بخرت هذا الحلم[21].

وإذا كان هذا الوضع السياسي المتردّي تتحمل فيه المؤسسة الملكية الجزء الأكبر، باعتبارها هي صاحبة الحل والعقد، والركيزة الأساس في النسق السياسي برمته، فإن هذا لا ينفي تحمل الأطراف الأخرى ـ من أحزاب سياسية ونخب سياسية وفكرية وباقي الفاعلين المجتمعيين، من نقابات وجمعيات مدنية ـ جزءاً من المسؤولية، من جراء تفويتها لعدة فرص للتحول الديمقراطي، وهو ما عبَّر عنه محمد بنسعيد آيت إيدر أحد رموز الحركة الوطنية[22].

ويمكن القول إن مسار الإصلاح الذي روّج منذ أواخر حكم الحسن الثاني، كان التحول الديمقراطي الزائف، حيث أسس لمرحلة التناوب المسدود مع حكومة عبد الرحمان اليوسفي، لتيسير انتقال العرش للوريث الجديد، قبل أن ينطلق عهد التحول الديمقراطي المجمد مع حكم محمد السادس، وكلها نماذج لوصف دايفيد هيلد (David Held) لأبعاد التحول الديمقراطي، عندما تكون سيرورات الانتقال ملتبسة من نظام سلطوي إلى آخر ديمقراطي[23].

وقد ظهرت مؤشرات هذا المسار أكثر فأكثر بعد انتخابات 7 أيلول/سبتمبر2007 التشريعية والانتخابات الجماعية 12 حزيران/يونيو 2009، سواء في حجم العزوف أو في ظهور حزب وليد من رحم السلطة (الأصالة والمعاصرة 2008)، واحتلاله الرتبة الأولى في الانتخابات الجماعية 2009 [24]. انعكس هذا الوضع على صورة المغرب في جدول تصنيفات المنظمات الدولية المهتمة بالديمقراطية لعام 2010؛ فوفق «مبادرة تصنيف الديمقراطية العالمية» (Global Democracy Ranking) التي يوجد مقرها بالعاصمة فيينا، كان المغرب في الرتبة 90 خلف دولة كينيا والموزمبيق، بمجموع 43 نقطة من أصل 104 دول توافرت فيها معطيات وسمحت السلطات فيها بالبحث، بينما كانت تونس تحت حكم نظام زين العابدين بن علي قبل سقوطه، تحتل الرتبة 85 متقدمة 5 مراتب على المغرب وبمجموع 45.8 نقطة. وهو التصنيف الذي تبنيه المنظمة على مجموعة من المؤشرات: سياسية مرتبطة بطبيعة النظام السياسي الحاكم ودرجة قبوله بتنظيم انتخابات حرة ومستوى احترامه للحريات والحقوق، إضافة إلى

---

(21) عبد المغيث بنمسعود اطريدنو، «اقتراع 7 شتنبر بين إرادة الشفافية وواقع العزوف: لماذا الانتخابات؟،» في: المصدر نفسه، ص 14.

(22) محمد بنسعيد آيت إيدر، «في الحركة الوطنية والفرص المهدورة،» مجلة **الربيع** (الدار البيضاء)، العددان 2ـ3 (صيف 2015)، ص 60ـ70.

(23) غيورغ سورنسن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير**، ترجمة عفاف البطاينة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 43.

(24) عبد العزيز قراقي، «الأحزاب السياسية المغربية والانتخابات المحلية،» مقال ضمن كتاب الانتخابات المحلية لـ 12 حزيران/يونيو 2009 والمسألة السياسية والديمقراطية، مركز الأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية، كلية الحقوق السويسي، الرباط، 2010، ص 55ـ56.

مؤشرات أخرى متعلقة بالمساواة وشفافية النظام الاقتصادي وجودة التعليم والخدمات الصحية وتوافر بيئة سليمة[25].

كما أن تصنيف المغرب وفق مؤسسة «ذي إيكونوميست إنتيليجنت يونيت»(The Economist Intelligence Unit) البريطانية المعروفة، كان في الرتبة 116 بمعدل 10/3.79 نقطة، من أصل 167 دولة، خلف موريتانيا في الرتبة 115 وقبل الأردن الرتبة 117، بينما وضعت تونس في الرتبة 144 بمعدل 10/2.79 نقطة، وهي الرتب التي تضع كافة أنظمة هذه الدول العربية الأربع في خانة الأنظمة السلطوية، قياساً على عدد من المؤشرات (نسبة الانفتاح، مسار الانتخابات وتوافر التعددية، تفعيل دور الحكومات، نسبة المشاركة السياسية، انتشار الثقافة السياسية، احترام الحريات المدنية)[26].

وإذا كانت ملحاحية مطلب الإصلاح السياسي لبنية نظام الحكم، ولتموقع المؤسسة الملكية في النسق السياسي المغربي، محور الصراع الذي طبع مرحلة حكم الحسن الثاني بعقودها التي قاربت الأربعة مع الأحزاب السياسية المعارضة، فإن عهد الملك محمد السادس شهد خفوت هذا المطلب مقابل صعود الاحتجاجات، المرتبطة بغلاء الأسعار ومشاكل التعليم والصحة. فطوال عشر سنين أو أكثر من حكمه، تجنب في خطاباته المتعددة والمتنوعة، الخوض مباشرة في موضوع الإصلاح السياسي والدستوري[27].

لكن مطلب الإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي سيكون العنوان الأبرز والفارق لحركة 20 فبراير، التي استطاعت لأول مرة، وعلى غرار معظم الحركات الاجتماعية التي اجتاحت عدة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن تضم مزيجاً من التوجهات الأيديولوجية والسياسية المختلفة، التي توحدت فقط في معارضتها للحكم السلطوي بمختلف تجلياته، إذ إلى جانب الشعارت والمطالب المنادية بالعدالة الاجتماعية وبحق الحصول على خدمات في مجال الصحة والتعليم والسكن، كان مطلبهم الأول والجوهري مرتبطاً بالمسألة السياسية وبضرورة وضع دستور ديمقراطي، يستند في أساسه إلى الشعب وإلى استقلال القضاء وفصل السلطات. فقد ردد المتظاهرون شعار «الملك يسود وما يحكم»، كما طالبوا بالفصل الواقع بين قطاع الأعمال والسلطة[28].

2 ـ الوضع الاقتصادي والاجتماعي: اجتماع المال بالسلطة وغياب التنمية

تراجع المغرب، أو بالأحرى عدم إحرازه أي تقدم، على مستوى القطع مع ماضي دولة غياب القانون والمحاسبة، تجلت أيضاً في حجم انتشار ظاهرة الفساد، المتجلي في أرقام الرشوة والمحسوبية وعدم الشفافية في تدبير الموارد الاقتصادية والمالية؛ فعشية انطلاق الحراك الشعبي، وحسب مؤشرات منظمة الشفافية العالمية، لعام 2010، كان المغرب يحتل الرتبة 85 من أصل 187 بلداً، وبمعدل ضعيف نسبته

(25) Global Democracy Ranking, <http://democracyranking.org/wordpress/rank/2012-2/>.

(26) *Democracy Index 2010 Democracy in Retreat: A Report from the Economist Intelligence Unit*, <http://graphics.eiu.com/PDF/Democracy_Index_2010_web.pdf>.

(27) إدريس المغروي [وآخرون]، **دراسة نقدية للدستور المغربي للعام 2011** (ستوكهولم، السويد: منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات باللغة العربية، 2012)، ص 14.

(28) المصدر نفسه، ص 10ـ11.

10/3.4 [29]. على الرغم من أن الملك محمد السادس، ومنذ اعتلائه العرش عام 1999 وحتى خطابه في 9 آذار/مارس 2011، ما انفك يطالب بتخليق الحياة العامة[30].

أ ـ اقتصاد المغرب وإشكالية الجمع بين المال والسلطة

كانت معادلة التخلص من شبح السكتة القلبية في العقد الأخير من حكم الملك الراحل الحسن الثاني (1989ـ1999)، مرتبطة بممارسة الدولة المغربية بنزعة الانتقال من ليبرالية مقنعة إلى ليبرالية أكثر وضوحاً، عبر نهج سياسة الخوصصة عام 1993، كخيار يؤطر السياسة الاقتصادية للبلاد وتوجه يرسم نموذجها التنموي، إلى حد أضحت معه هذه السياسة مكوِّناً أساسياً للفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي[31].

سياسة تفويت القطاعات والمؤسسات العمومية للقطاع الخاص، التي رُوّجت رسمياً ومن جانب المؤيدين، باعتبارها الإجابة والحاجة الضرورية لحفظ التوازنات الماكرو اقتصادية للاقتصاد المغربي، بعد بروز جملة من المؤشرات الاقتصادية لفشل سياسة برنامج التكيُّف الهيكلي (1983ـ1993) في تحقيق النمو، وهو الفشل الذي اعترفت به المؤسسات المالية الدولية الحاثة عليه، قبل أن يؤكده الملك الحسن الثاني كرئيس للدولة والمسؤول الأول عن سياسة البلاد وقتها، في خطابه أمام البرلمان عام 1995 [32]، مرت بمرحلتين من حيث الصعود والنزول، وإن أخذت منحى واحداً سمته الأبرز: بقاء الاقتصاد المغربي حبيس منوال تنمية يخلط بين السلطة وتحقيق المنافع الاقتصادية، في مقابل تهميش الأغلبية.

(1) مرحلة الصعود: تمكنت الدولة المغربية بفضل سياسة الخوصصة والانفتاح على رأس المال الوطني والدولي، من تحقيق مجموعة من المكاسب الاقتصادية، وبخاصة بعد وصول الملك محمد السادس إلى الحكم عام 1999، وهو ما ترافق ونهجه في سياسة فتح وتسريع تجهيز البلاد ببنى تحتية حديثة واستقطاب للخبرات والتكنولوجيا المتقدمة، عبر وضع عدة مخططات ومبادرات استراتيجية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، التي بلغت مستوى قياسياً عام 2001 (33267.8 مليون درهم)، مقارنة بالتسعينيات الموالية لإطلاق سياسة الخوصصة، احتل المغرب بموجبها الرتبة الثانية بالقارة الأفريقية من حيث نسبة استقبال الاستثمارات الأجنبية، وفق أرقام تقرير للأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالقارة الأفريقية[33].

---

(29) Transparencymaroc.ma, <http://transparencymaroc.ma/TM/sites/default/files/Revue%20de%20presse%20annelle%202010_0.pdf>.

(30) المغروي [وآخرون]، المصدر نفسه، ص 14ـ15.

(31) جواد النوحي، «مقاربة سياسية للاستثمارات الأجنبية بالمغرب،» (أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق أكدال، جامعة محمد الخامس الرباط، 2007ـ2008). نشرت في كتاب ضمن منشورات مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء 2009، ص 50.

(32) عبد اللطيف زروال، «النيوليبرالية والتحولات الطبقية بالمغرب،» مجلة **التَّحَرر**، العدد 2 (صيف ـ خريف 2014)، ص 100.

(33) النوحي، المصدر نفسه، ص 226.

استمر جنْي الاقتصاد المغربي للمكاسب حتى حدود عام 2009، أي بعد عام من الأزمة الاقتصادية العالمية 2008، التي هزت الأسواق الدولية، وبخاصة السوق الأوروبية الشريك التجاري الأول والرئيسي للمغرب، إذ سجل الاقتصاد خلال هذه السنوات 1998ـ2008 نسبة نمو بلغت في المتوسط 4.4 بالمئة بعد أن كانت لا تتجاوز نسبة 2.4 بالمئة، في فترة العشرية السابقة 1988ـ1998، وارتفع الطلب الداخلي بمتوسط بلغ 5.1 بالمئة عوضاً من 2.4 بالمئة، كما انتقل معدل الاستثمار العام من 24.8 بالمئة عام 1999 إلى 32.6 بالمئة عام 2009، وسجلت نفقات الاستهلاك للأسر ارتفاعاً بـ 4.3 بالمئة كمتوسط سنوي، كتعبير عن تحسن القدرة الشرائية[34].

أمام الأزمات الاقتصادية والمالية التي عرفها المغرب تاريخياً، واستمراراً لمنوال التنمية نفسه، المتماهي مع شروط المانحين الدوليين [...] لجأت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى مزيد من السياسات الليبرالية وحزمة من الإجراءات التقشفية، مستهدفة الطبقات الاجتماعية الأكثر فقراً وهشاشة.

ساهم النمو في الاستثمارات الأجنبية وارتفاع مداخيل الدولة من بيع الفوسفات، الذي تضاعف ثمنه أكثر من ثلاث مرات في الفترة 2003ـ2009، في قدرة الدولة على رفع نسبة الاستثمار العمومي، وهو ما أثر في تطور وتيرة ولوج السكان إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، حيث تم تعميم الولوج لخدمات الكهرباء والماء في الوسط الحضري، إذ انتقلت النسبة من 9.7 بالمئة عام 1994 إلى 83.9 بالمئة عام 2009 عن الكهرباء، ومن 14 بالمئة إلى 90 بالمئة عن الماء الصالح للشرب. وفي مجال التعليم انتقل المعدل الصافي لتمدرس الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 6 و11 عاماً من 52.4 بالمئة إلى 90.5 بالمئة عام 2009 على المستوى الوطني، وانتقل معدل الفقر النسبي من 16.3 بالمئة عام 1998 إلى 8.8 بالمئة، في هذه الأعوام عرفت نسبة البطالة انخفاضاً كذلك من 13.4 بالمئة إلى ما يقرب من 9 بالمئة وإن بقيت مرتفعة في صفوف حاملي الشهادات الجامعية العليا بمعدل تجاوز 16 بالمئة في عام 2008 [35].

(2) مرحلة النزول: هذه المعطيات والأرقام الإيجابية نسبياً للوضع الاقتصادي بالمغرب، مقارنة بالثمانينيات والتسعينيات، وهي العقود التي عاشت فيها البلاد على وقع الانتفاضات والحركات الاحتجاجية ذات المطالب الاجتماعية، كانت قد جعلت من البعض يظن أن المغرب في طريقه إلى التحول إلى بلد بازغ، متجاوزاً أزمته الاقتصادية البنيوية كما هي اقتصادات البلدان المرتبطة بالدوائر المالية العالمية[36]. لكن انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، سرعان ما أسقط هذه الأوهام[37]، وكشف عن هشاشة الوضع الاقتصادي، حيث انخفض الطلب الخارجي على المواد الأولية ونصف المصنعة،

(34) المندوبية السامية للتخطيط، التقرير الوطني لأهداف الألفية من أجل التنمية، إحصاءات وأرقام 2009.

(35) المصدر نفسه.

(36) للمزيد انظر: جون بركنز، **الاغتيال الاقتصادي للأمم: اعترافات قرصان اقتصاد**، ترجمة مصطفى الطناني (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012).

(37) ظل الخطاب الرسمي منذ الأزمة المالية يتحدث عن صمود الاقتصاد المغربي، بالرغم من أرقام المندوبية السامية للتخطيط وهي مؤسسة رسمية، التي كشفت عن فقدان المغرب لـ 0.9 نقطة من نمو الناتج

وتراجعت الاستثمارات الأجنبية ومداخيل السياحة وتحويلات المغاربة بالخارج، الوضع الذي عمَّق العجز في ميزان الأداءات وزاد عجز الميزانية العامة، أمام ارتفاع مصاريف صندوق المقاصة وتغطية فوائد الدين العام الخارجي، الذي بلغ نسبة 15 بالمئة من الناتج الوطني الخام عام 2010 [38]. كل هذا في ظل اقتصاد يفتقر إلى شروط المنافسة والشفافية، وذلك لاعتبارين:

الأول، هيمنة القطاع الفلاحي ذي الارتباط بتساقط الأمطار، وتضخم في نسبة الأنشطة غير المنتجة والأعمال المضاربية والقطاعات الضعيفة التحويل، حيث بلغت نسبة قطاع الفلاحة والخدمات والبناء والأشغال العمومية ما مجموعه 69.2 بالمئة من حجم الناتج الداخلي الخام كمتوسط خلال الفترة 1999ـ2014، مقابل تسجيل تراجع في القطاعات ذات المردودية كقطاع الصناعة والمناجم والطاقة بنسبة 21 بالمئة خلال نفس الفترة[39].

الثاني، التداخل بين مواقع السلطة والمال، فإذا كان الاقتصاد التونسي في عهد بن علي يوصف باقتصاد رأسمالية النسايب والأقارب (Capitalisme de Copinage)[40]، فإن اقتصاد المغرب يمكن تسميته رأسمالية البلاط (Capitalisme de cour)[41] فمنذ انتصار مشروع القصر الملكي لمغرب ما بعد الاستقلال، بعد إسقاط تجربة حكومة عبد الله إبراهيم في عام 1960، وما تلاها من هيمنة للمؤسسة الملكية على الاقتصاد والسياسة، أصبحت هذه الأخيرة الفاعل الاقتصادي الرقم واحد في البلاد[42]، مع ما رافق هذه الهيمنة من ضرر على الاقتصاد ودرجة تدبيره للقطاعات الاستراتيجية ومن سيادة لروح التنافس والشفافية، بعيداً من سياسة الاحتكار وتبذير الموارد والإمكانيات لفائدة شركات ومجموعات اقتصادية جنت الأرباح الخيالية [43]. فقد كشفت سياسة الخوصصة للدولة وخلافاً لهدفها المعلن بالحد من الاحتكارات وخلق شروط المنافسة، أن العديد من الشركات والمقاولات التي تعود للأسرة الملكية وللمقربين منها، كمجموعة أونا (ONA) التي أصبحت تحمل اسم الشركة الوطنية للاستثمار (SNI) منذ عام 2010 والبنك التجاري المغربي الذي أصبح اسمه منذ عام 2003 التجاري وفا بنك، والبنك المغربي للتجارة الخارجية لصاحبه الملياردير عثمان بنجلون وبتحالف مع الرساميل الأجنبية، هي التي استفادت من تفويت معظم المقاولات والمؤسسات العمومية المحورية في الاقتصاد الوطني[44].

الاجمالي سنة 2008 و2.4 نقطة سنة 2009. هذا الوضع كان سيسوء أكثر لولا الموسم الفلاحي الجيد خلال سنوات 2008 ـ 2010 نتيجة لتساقط الأمطار.

(38) **التقرير الاستراتيجي المغربي، 2006ـ2010** (الدار البيضاء: مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية؛ مطبعة النجاح الجديدة، 2010)، ص 475.

(39) التقرير الوطني للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2015، ص 10.

(40) Isabelle Berry-Chikhaoui, «Les Comités de quartier en Tunisie: Une illusion démocratique,» *Revue Mouvements*, vol. 2, no. 66 (2011).

(41) Elias Norbert, *La Société de cour*, coll. Champs/essais (Paris: Editions Flammarion, 1985).

(42) Béatrice Hibou, «Le Mouvement du 20 février et l'antipolitique: L'impensé des réformes au Maroc,» (mai 2011), <http://www.ceri-science-po.org>.

(43) زروال، «النيوليبرالية والتحولات الطبقية بالمغرب،» ص 103.

(44) النوحي، المصدر نفسه، ص 52.

ب ـ الوضع الاجتماعي ومؤشرات التنمية الغائبة

أمام الأزمات الاقتصادية والمالية التي عرفها المغرب تاريخياً، واسمراراً لمنوال التنمية نفسه، المتماهي مع شروط المانحين الدوليين (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، باعتبارهم من الادوات الحقيقية لسيطرة رأس المال الصامتة حسب تعبير نورينا هيرتس (Nourina Hertz)، على سياسة الدول المنخرطة في السوق الدولية وعولمة التجارة[45]، لجأت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى مزيد من السياسات الليبرالية وحزمة من الإجراءات التقشفية، مستهدفة الطبقات الاجتماعية الأكثر فقراً وهشاشة (أكثر من 5 ملايين مغربي يعانون الفقر المدقع والهشاشة حسب الأرقام الرسمية أواخر عام 2010 والأول من عام 2011)[46]، والفئات والأسر المتوسطة الدخل (حسب أرقام المندوبية السامية للتخطيط لعام 2007، تبلغ هذه الفئات اكثر من 50 بالمئة من السكان، وهي تضم كل من يفوق دخله 3500 درهم).

كل هذا في مقابل ازدياد في نسبة الفئات والأسر الغنية والأكثر غنى (تبلغ نحو 13 بالمئة من السكان)، نتيجة ارتباطها وقربها من مراكز القرار ودوائر الحكم، وهذا ما يؤكده ارتفاع مؤشر جيني للفوارق في توزيع نفقات استهلاك الأسر الذي انتقل من 0.397 عام 1985 إلى 0.407 عام 2007، وفي ارتفاع حصة الـ10 بالمئة الأكثر يسراً في مجموع نفقات الأسر من 31.7 بالمئة إلى 33.2 بالمئة من نفس الفترة، بينما ظلت حصة الـ10 بالمئة الأقل يسراً في حدود 2.6 بالمئة، كما ارتفعت نسبة الأسر التي تقل نفقاتها عن المعدل الوطني من 65.4 بالمئة إلى 68 بالمئة من الفترة ذاتها[47].

هذه الأرقام حول استهلاك وتوزيع الأسر، ربما لا تعطي الصورة الكلية عن حجم التفاوت الاجتماعي وما عرفته من اتساع بين الأغنياء والفقراء، خلال السنوات السابقة على ظهور حركة 20 شباط/فبراير، ومن قبلها من تفجر لحركات احتجاجية ذات المطالب في تحسين المعيشة وإيجاد فرص للشغل بمدينة صفرو عام 2007 وسيدي إفني عام 2008، وعدة مناطق أخرى خلال عامي 2009 و2010 [48]، في غياب معطيات عن توزيع الدخول (Revenus) والأصول (Patrimoines)[49]، أو بالنظر إلى أرقام ومعطيات المنظمات والهيئات الدولية بعيداً من الأرقام الحكومية الرسمية.

فحسب دليل التنمية البشرية وعناصره، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2010، جاء المغرب في الرتبة 114 من أصل 163، وضمن خانة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، مقارنة مع تونس التي جاءت في الرتبة 81 والجزائر في الرتبة 84 والمصنفين في خانة البلدان ذات التنمية

---

(45) نورينا هيرتس، **السيطرة الصامتة... الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية**، ترجمة صدقي حطاب، عالم المعرفة؛ 336 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007)، ص 228ـ229.

(46) التقرير الوطني للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2015، ص 27.

(47) Haut Commissariat au Plan, Dépenses des ménages, inégalités, pauvreté et vulnérabilité 1960-2007.

(48) للمزيد، انظر: **تقرير عن حالة المغرب 2009ـ2010**، كراسات استراتيجية؛ 6 (الدار البيضاء: منشورات وجهة نظر، 2010)، ص 132.

(49) زروال، «النيوليبرالية والتحولات الطبقية بالمغرب،» ص 105.

البشرية المرتفعة، حيث كان نصيب الفرد في المغرب من الدخل القومي 4628 دولاراً مقابل 7979 دولاراً و8320 دولاراً في تونس والجزائر تواليا[50].

ودائماً مع أرقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعتبر أكثر صدقية مقارنة بغيره من المؤسسات والهيئات الدولية، في بحث نشره حول دليل الفقر المتعدد الأبعاد في الحقبة 2000ـ2008، كانت نسبة المغاربة الذين يعانون فقراً متعدد الأبعاد تناهز 28.5 بالمئة من مجموع السكان مقابل 2.8 بالمئة في تونس، ونسبة الذين يعانون شدة الحرمان 48.8 بالمئة مقابل 37.1 بالمئة بتونس، 36.4 بالمئة من الحرمان في مرفق التعليم و31.5 بالمئة في مرفق الصحة و21.4 بالمئة في مستوى المعيشة، مقارنة بأرقام 1.1 بالمئة و13.1 بالمئة و6.9 بالمئة من الحرمان في ذات المرافق بالنسبة إلى التونسيين[51].

إن إصرار حركة 20 فبراير على التحرك خارج الأطر الحزبية والنقابية السائدة، هو ما يميزها عن مختلف الحركات الاحتجاجية والانتفاضات الحضرية التي عرفها المغرب الحديث.

تتبع مسار المخططات الاقتصادية بالمغرب والمنطلقة منذ أواسط التسعينيات مع سياسة الخوصصة، التي أخذت منحى تصاعدياً وأكثر انفتاحاً على رأس المال الخاص الدولي والمحلي، وبمقاربة جديدة في عهد حكم الملك محمد السادس، باستهدافها خلق البنى التحتية لاقتصاد تنافسي وجاذب للاستثمارات، القادر على تحسين الوضعية الاجتماعية للفئات والطبقات العريضة من الشعب المغربي، وبخاصة الفئات الأكثر فقراً وحرماناً، يوضح وبالأرقام والمعطيات، أن ثمارها كانت مؤقتة ومحدودة في تحسين مستويات التنمية البشرية، من جودة في التعليم والخدمات الصحية وفي القضاء على مدن الصفيح وخلق مناصب شغل جديدة، مقارنة باتساع قاعدة الساكنة النشيطة والحد من التفاوت الطبقي الذي اتسع أكثر، بالرغم من الأموال الضخمة المخصصة لمشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية[52].

تشريحنا للوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب قبل الحراك الشعبي الذي أطلقته حركة 20 فبراير، والذي كان سيئاً، لا يعني تجاوز التحسن الملحوظ في البنية التحتية للمغرب، وفي نسبة انتشار الأمية وهي التي انخفضت حسب الأرقام الرسمية، من نحو 50 بالمئة عام 1998 لحدود 28 بالمئة عام 2009، وفي نسبة تزويد السكان بالكهرباء والماء سواء في المدن أو البوادي، إذ انتقلت النسبة من 9.7 بالمئة في العام 1994 إلى 83.9 بالمئة عام 2009 للكهرباء، ومن 14 بالمئة إلى 90 بالمئة للماء الصالح للشرب[53].

---

(50) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقة للأمم: مقررات تمهيدية للتنمية البشرية** (نيويورك: البرنامج، 2010)، <http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr10.shtml>.

(51) المصدر نفسه.

(52) **التقرير الاستراتيجي المغربي، 2006ـ2010**، ص 500.

(53) المندوبية السامية للتخطيط، التقرير الوطني لأهداف الألفية من أجل التنمية، إحصائيات وأرقام 2009.

ثانياً: حركة 20 فبراير: التشكيل والحشد والتنظيم

أخذت حركة 20 فبراير مساراً تسلسلياً وزمنياً في تشكلها، انطلق **بداية** بمرحلة طرحت فيها مجموعات شبابية على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة الفيسبوك، مجموعة من التصورات والمطالب للحركة المزمع إطلاقها[54]، **تلاها** مرحلة التشكل التي تمت فيها عملية فرز بين القوى والتنظيمات المجتمعية الملتحقة والداعمة للحركة، وبين نظيراتها المشككة أو المناهضة للحركة. هذه المرحلة كانت مثلت المدخل لمعرفة وقياس حجم التفاعل الشعبي مع الحركة المحتجة ومطالبها المرفوعة، وكمرحلة **ثالثة** تمت صياغة هذه التصورات والمطالب في شكل وثائق وأوراق[55].

1 ـ التشكل والحشد

أ ـ مرحلة التشكل

بعد ظهور مجموعات الشباب الداعي لإطلاق الحركة الاحتجاجية 20 فبراير، أسوة بنظرائهم في تونس ومصر، ومع اتساع تداول الوثائق ونقاشها في المجال الافتراضي، التحقت مجموعات شبابية تنتمي إلى منظمات سياسية وحقوقية مهيكلة بالدعوة للتظاهر[56]، إضافة إلى ضم الحركة طلبةً وخريجين جامعيين[57]، وبعض من الشباب المنتسب إلى حزبي العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بالرغم من موقف قيادة حزبيهما المناهض للحركة الاحتجاجية[58].

كل هذا كان بعيداً وبمعزل عن المؤسسات التقليدية، مثل الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، وهذا ما يفسر انتقاد شباب الحركة لأغلبية الأحزاب والتنظيمات النقابية والمدنية ورفض وصايتهم، في العديد من مسيراتهم وشعاراتهم المرفوعة، باعتبارهم مساهمين ومشاركين للنظام السياسي في الوصول بالمجتمع لحالة التردي المعاشة[59].

---

(54) حركة 20 فبراير محاولة في التوثيق، منشورات منظمة الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، الرباط، 20 شباط/فبراير 2015

(55) كان من أبرزها: وثيقة «من أجل الكرامة – الانتفاضة هي الحل»، بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير 2011، حملت توقيع المدون فتح الله الحمداني باسمه المستعار سليم ماضي؛ وثيقة «حركة حرية وديمقراطية الآن»، ظهرت يوم 27 كانون الثاني/يناير 2011، بمبادرة من مجموعة من الشباب على موقع التواصل الاجتماعي «الفايسبوك»؛ وثيقة الأرضية التأسيسية لحركة «الشعب يريد التغيير»؛ وثيقة بعنوان، «مطالب الشعب المغربي- النقاط 20 الملحة»، وحملت توقيع مجموعة فايسبوكية تسمى حركة التغيير.

(56) هذه المجموعات الشبابية كانت تنتمي إلى أحزاب اليسار المعارض، النهج الديمقراطي، واليسار الاشتراكي الموحد، والطليعة الديمقراطي الاشتراكي، إضافة إلى المنتمين إلى جماعة العدل والإحسان الإسلامية، وللجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهي التنظيمات التي أعلنت منذ بداية انطلاق الحركة عن الدعوة لتأييدها والانخراط فيها.

(57) انخرط في الحركة عدد الطلبة الجامعيين، إضافة إلى بعض الشباب خريجي الجامعات المعطلين من العمل، وقد كانت نسبهم تختلف بين مدينة وأخرى.

(58) وهم الذين كانوا يسمون شباب حركة باراكا، واتحاديو 20 فبراير.

(59) عبد الرحمن رشيق، **الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر** (تقرير بالفرنسية، ترجمه إلى العربية، الحسين سحبان، منشورات منتدى بدائل المغرب، بدعم من الاتحاد الأوروبي، أيار/مايو 2014)، ص 50ـ51.

إن إصرار حركة 20 فبراير على التحرك خارج الأطر الحزبية والنقابية السائدة، هو ما يميزها عن مختلف الحركات الاحتجاجية والانتفاضات الحضرية التي عرفها المغرب الحديث، (1965، 1981، 1984، 1991)[60]، ويضعها ضمن الأطر النظرية المفسرة للحركات الاجتماعية، كما أن تأطير المطلب السياسي لما هو اجتماعي واقتصادي، هو ما يجعلها متقدمة على الحركات الاحتجاجية المطلبية العديدة التي ظهرت في شوارع المدن وساحاتها بعد التسعينيات من القرن الماضي[61]، ممثلة بحركة المعطلين أصحاب الشهادات الجامعية، وكذلك في حركات الاحتجاج الاجتماعية المنتشرة بعدة مدن وقرى، المطالبة برفع الحكرة والتهميش، وتحسين الولوج للخدمات الصحية والتعليمية والحصول على سكن لائق[62].

إن حركة 20 فبراير جاءت نتيجة عجز وضعف الأحزاب السياسية ونخب المجتمع التقليدية، وبعد إدراك كثير من الفاعلين والنخب أن تحقيق مهام التحول الديمقراطي، هو رهين بخلق ميزان قوى جديد من داخل المجتمع.

وقد كانت أعمق وأقوى موجات الاحتجاجات هاته، ما شهدته مدينة صفرو عام 2007 وسيدي أفني عام 2008، ومن قبلها الاحتجاجات المناهضة لغلاء الأسعار وفواتير استهلاك الماء والكهرباء، التي نظمت تحت مسمى التنسيقيات المحلية لمناهضة غلاء الأسعار منذ عام 2006 [63]، والتي كانت بدايتها عام 2005، بمدينة بوعرفة بالجنوب الشرقي للمملكة، حيث رفض السكان تأدية فواتير الماء والكهرباء، وهددوا أكثر من مرة برحيل جماعي نحو الجزائر المحاذية لحدود المنطقة[64].

ب ـ مرحلة الحشد

من خلال التتبع لمسار حركة 20 فبراير، منذ انطلاقتها وعلى مر التموجات والمحطات التي مرت بها لأزيد من سنتين من عمرها الاحتجاجي، وبخاصة في المدن التي كانت فيها الحركة أكثر دينامية واستمرارية (طنجة، الدار البيضاء، بني بوعياش...)، نلاحظ أن الحركة عاشت ومرت بمرحلتين بارزتين:

---

(60) عزيز خليش، **الانتفاضات الحضرية بالمغرب: دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2005)، ص 52.

(61) Myriam Catusse, «La Question sociale aux Marges des soulèvements Arabes: Leçons Libanaise et Marocaine,» *Critique international*, vol. 4, no. 61 (2014), p. 22.

(62) Catuse, «Le «Social»: Une affaire d'Etat dans la Maroc de Mohamed VI,» pp. 65-66.

(63) المصطفى بوعزيز، «الحركات الاجتماعية ومعيقات الدمقرطة بالمغرب،» ورقة تحليلية لندوة نقاش تناولت تقارير لجان التقصي قامت بها المنظمة المغربية لحقوق الإنسان عن الحركات الاحتجاجية بالمغرب خلال فترة 2004ـ2008.

(64) Myriam Catusse et Frédéric Vairel, «Question Sociale et Développement: Les Territoires De L'action Publique Et de la contestation au Maroc,» *Revue politique africaine*, vol. 4, no. 120 (2010), p. 6.

المرحلة الأولى، يمكن تسميتها بمرحلة جذب الانتباه، وقد بدأت هذه المرحلة في اليوم الأول من الاحتجاج، حيث خرج أزيد من 120 ألف مغربي في مسيرات جابت 53 مدينة وقرية[65]، ليتسع جذب وانتشار حركة 20 فبراير، بخروجها في أكثر من 100 مدينة وقرية مغربية أسبوعياً ولعدة أشهر، مع ما سجلته الحركة من فارق في النسب بين المدن وفي مختلف المحطات[66].

المرحلة الثانية التي تسمى مرحلة الحشد، فهي تلك المرحلة أو المحطة التي دخلت فيها حركة 20 فبراير، عبر نشطائها على صعيد كل مدينة في وضع البرامج النضالية الأسبوعية، مع ما يستلزمه هذا العمل من ترتيبات تنظيمية وجهود تعبوية وطرق للحشد في أحياء المدن وساحاتها، وهذا ما جعل من دينامية الحشد والتعبئة تنعكس على حجم التظاهرات والمسيرات تبعاً لكل مدينة ووفقاً لكل محطة نضالية، ذلك أن مدناً معينة كمدينة طنجة وبني بوعياش في الشمال ومدينة الدار البيضاء كبرى مدن المغرب، سجلت أعداداً كبرى للمتظاهرين (أزيد من 150 ألف متظاهر)، مقارنة بالمدن الأخرى، وبخاصة في محطات 20 شباط/فبراير (في 53 مدينة) و20 آذار/مارس (في 63 مدينة) و24 نيسان/أبريل (في 110 مدن) و15 أيار/مايو (في 30 مدينة) و22 أيار/مايو (في 100 مدينة) و5 حزيران/يونيو (في 80 مدينة) و12 حزيران/يونيو (في 40 مدينة) من العام 2011[67].

إن قراءة أولية للأرقام أعلاه تكشف أن اتجاه تطور التظاهرات والاحتجاجات حصل على نحوٍ تصاعدي منذ أول يوم احتجاج وحتى يوم 15 أيار/مايو، حيث إن عدد المدن التي نظمت مسيرات بدأ في النزول إلى حدود 30، ثم عاود الصعود من جديد إلى 100 مدينة في 22 أيار/مايو، قبل أن تعاود النزول من جديد إلى 80 مسيرة يوم 5 حزيران/يونيو، وإلى نحو 40 مدينة يوم 12 يونيو، وهي المحطة التي كانت معبأة بدعوة «رفض الدستور الذي كان يطبخ في دهاليز القصر الملكي»، ولمطالبتها «بمجلس تأسيسي لوضع دستور جديد»[68].

2 ـ قراءة في بعض تجارب الحركة على المستوى التنظيمي

استكمالاً للبحث حول حركة 20 فبراير، وبعد أن قمنا بدراسة الجوانب النظرية والسياسية، كان لزاماً علينا أن نتطرق إلى الجانب التنظيمي للحركة، كعمل يهدف إلى معرفة طرائق اشتغال وتحرك الناشطين للتحضير للفعل الاحتجاجي، هذا العمل الذي وجدنا فيه صعوبة في الحقيقة،

---

(65) هذه الأرقام حسب تصريحات بعض الناشطين لقنوات إخبارية مثل (فرنس ـ24 BBC عربية)، تجاوزت 200000 متظاهر، بينما وزارة الداخلية صرحت بأن العدد لم يتجاوز 4000 متظاهر بمدينة الرباط و2000 بمدينة الدار البيضاء، وبأن جميع من خرج في كل المدن والقرى وصل قرابة 37000 متظاهر فقط.

(66) Abdelmoumni, «Le Maroc et Le Printemps Arabe,» p. 131.

(67) أشرف أولاد الفقيه، «ورقة حول حركة 20 فبراير بالمغرب»، منشور في كراسة بمجلة **أنفاس** بمناسبة الذكرى الرابعة للحركة بعنوان «20 فبراير مسار ومال لحراك مغربي من أجل الحرية والكرامة»، ص 78.

(68) استعملنا الجملتين أعلاه، كما تم كتابتهما في منشور حركة 20 فبراير، الداعي للتظاهر يوم 12 حزيران/يونيو 2011.

نظراً إلى أن الحركة ليست تنظيماً يتحرك وفق قنوات وهياكل مؤسسة، بل هي حركة جماهيرية، وديناميةمجتمعية، تسمح لكل فرد أو جماعة الانخراط والنضال من داخلها، بما يتمشى مع أهدافها.

ما تقدم جعلنا نلجأ إلى طرائق البحث الميداني[69]، عبر إجراء مقابلات نصف موجهة مع بعض الناشطين والمتتبعين لمسار الحركة منذ انطلاقاتها، إضافة إلى التواصل الإلكتروني مع بعض نشطاء الحركة في كل من مدينة الدار البيضاء وطنجة، عبر إرسال استبيان مكون من أسئلة تغطي مختلف جوانب اشتغال الحركة داخل هذه المدن[70].

وقد اخترنا أن نعمل على دراسة تجربة الحركة على المستوى التنظيمي، بالتعاطي مع تنسيقية الرباط، ومع تنسيقية الحركة بمدينة الدار البيضاء، وتنسيقية مدينة طنجة، ولعل السبب في اختيار هذه النماذج، يعود إلى الأسباب التالية:

تنسيقية الرباط، كونها تشتغل في عاصمة البلاد، حيث المركز السياسي، والحضور الإعلامي والمؤسسي، لجهة تخاطب الحركة مع صناع القرار.

تنسيقية الدار البيضاء، لتحركها وسط أكبر الحواضر ديمغرافياً واقتصادياً في البلاد، ومن هذه المدينة خرجت مجمل الانتفاضات، التي عرفها المغرب في تاريخه المعاصر.

تنسيقية الحركة بمدينة طنجة، كانت هذه المدينة وعلى مر تاريخ المحطات الاحتجاجية لحركة 20 فبراير، تعرف أكبر حضور من حيث أعداد المشاركين.

حركة 20 فبراير والحد الأدنى من التنظيم

بهدف مواكبة حركية الجماهير وضبط ممارسة النشطاء والمتعاطفين، وبما يميزها من الإطارات التنظيمية كالأحزاب والنقابات من جهة، وبما يجعلها تختلف عن الحركات الاحتجاجية والاجتماعية التي عرفها المغرب في السابق، العفوية والقصيرة الأمد، أو ذات المطالب الفئوية والمحدودة مناطقياً وجغرافياً، لجأت حركة 20 فبراير إلى ما يسمى **الجمع العام**، وهو يمثل هيئة أو برلماناً للحركة، يحضر فيه كل النشطاء والمناضلين المؤمنين بمطالب الحركة، وفيه يتم رسم التوجهات والمبادرات وتتخذ فيه كل البرامج والخطط النضالية عبر التوافق، وفق برنامج غالباً ما يكون أسبوعياً يبدأ من يوم الاثنين وينتهي يوم الأحد[71].

شكلت حركة 20 فبراير، من أجل تفعيل المبادرات والبرامج النضالية للحركة، مجموعة من اللجان الوظيفية، اختلفت من تنسيقية لأخرى، لكنها في أغلبها كانت تتمحور حول خمس لجان، هي:

---

(69) شافاز فرانكفورت ـ ناشمياز ودافيد ناشمياز، **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية**، ترجمة ليلى الطويل (دمشق: بترا للنشر والتوزيع، 2004)، ص 236.

(70) الاستبيانات تضمنت أجوبة كل من الناشط بمدينة الدار البيضاء عسو محمد، ومصطفى الزعيمي الناشط بالحركة بمدينة الرباط، إضافة إلى الناشطين بمدينة طنجة، محمد المساوي وحميد عمري. جميعها تمت تقريباً في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس سنة 2016.

(71) قمنا بأخذ شهادات مجموعة من نشطاء الحركة بمدينة الرباط، عبر إجراء مقابلات مع الناشط محمد المسير يوم 18 كانون الثاني/يناير 2016، والناشط مراد لمخنتر يوم 22 شباط/فبراير 2016.

لجنة المالية: مهمتها كما يدل اسمها هي جمع المال وضبط الحسابات، والموافقة والإشراف على نفقات مختلف اللجان، ومتابعة كل ممتلكات الحركة. اللجنة ملزمة بتقديم تقاريرها المالية للجمع العام للحركة بهدف مراقبة المالية والموافقة عليها[72].

لجنة اللوجيستيك: تهتم بإعداد وطباعة كل اللافتات والمطبوعات الدعائية التي تحتاج الحركة إليها، إضافة إلى شراء وصيانة مكبرات الصوت وجميع الأدوات والمعدات الكفيلة بإنجاح سير التظاهرات وتغطية حسن سير اشتغال الحركة ونشطائها.

لجنة الشعارات: تقوم هذه اللجنة بتلقي الشعارات المقترحة من طرف المناضلين ومختلف الناشطين والمتعاطفين مع الحركة، ومن بعد يتم نقاشها وتحسينها وضبطها كتابياً، بهدف انتقاء المناسب والمتوافق منها مع الأرضية التأسيسية لحركة 20 فبراير وبما يصب في أهدافها ومطالبها، على أن تتم المصادقة على المقبول منها وتقديم المختلف بشأنها للجمع العام لمناقشتها. ويحق للجنة الشعارات رفض كل الشعارات التي لم يتم المصادقة والقبول بها أثناء سير المسيرات وخلال مختلف تجمعات الحركة، كما أنها تلزم كل من يريد أن يرفع الشعارات خلال التظاهرات، أن يقدم شعاراته مكتوبة قبل السماح له برفعها. وفي حال توافرت لدى أي متظاهر اقتراحات لشعارات جديدة، فالحركة في نهاية المطاف حركة جماهيرية وهي ملك لكل من يدافع عن مطالبها وأهدافها.

لجنة الإعلام: تسهر هذه اللجنة على نشر كل ما يقرره أو يوصي بنشره الجمع العام للحركة، لنقله للجماهير وللرأي العام، وذلك عبر كل الوسائل المتاحة، من بيانات وبلاغات، وعبر شبكات التواصل الاجتماعي، ومختلف المواقع الإلكترونية والجرائد والمجلات الورقية.

لجنة اليقظة: تحرص هذه اللجنة على حسن التنظيم وسلامة المشاركين في مختلف أنشطة وتجمعات وتظاهرات الحركة، وتضم هذه اللجنة مجموعة من الفرق والمجموعات لا تتجاوز في الغالب خمسة أفراد من نشطاء الحركة، يتوزعون على مختلف جنبات المسيرات والتجمعات الجماهيرية حرصاً على سلامة المتظاهرين، وتفادياً لدخول بعض المندسين الذين يريدون إثارة الشغب والإساءة إلى صورة الناشطين والمتظاهرين، وهم في الغالب يتحركون وفق أجندة تابعة لأجهزة الاستخبارات أو بعض الأطراف المعادية لحركة 20 فبراير[73].

---

(72) حسب النشطاء كانت الأموال التي تجمعها حركة 20 فبراير، تأتي في جزء منها من المجلس الوطني لدعم الحركة، الذي يضم مختلف التنظيمات السياسية والنقابية والمدنية التي تساند وتدعم الحركة، عبر مساهمات مالية شهرية تراوحت بين 500 و1000 درهم لكل تنظيم، كما أن الجزء الآخر من الدعم كان بواسطة تبرعات ومساهمات مختلف الناشطين والمتعاطفين مع الحركة، حيث كان يشاهد خلال مسيرات الحركة أشخاص يجمعون التبرعات. هذه الشهادة تم تزكيتها من قبل الناشط بالحركة بمدينة الرباط نجيب شوقي، والصادرة في كتاب: **حركة 20 فبراير محاولة في التوثيق** (الرباط: منشورات منظمة الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، 2015)، ص 110.

(73) ظهرت هذه العناصر بشكل مثير في تنسيقية الحركة بالدار البيضاء، للمزيد انظر عبد الرحمن النوضة، «نقد مجموعة غريبة تعرقل حركة 20 فبراير»، وثيقة، <https://livreschauds.files.wordpress.com/2015/03/

لجنة الابداع: كانت هذه اللجنة تواكب مختلف الأفكار والمبادرات التي تبتكر أشكالاً تعبيرية وفنية، أو تأتي باقتراحات وأساليب نضالية جديدة ومعبرة، قصد النهوض بها وتقديم الدعم والتشجيع لها، بهدف تقديمها في مختلف أنشطة الحركة سواء في التظاهرات أو في الساحات العمومية، وقد برزت هذه الأشكال الإبداعية التعبيرية أكثر بمدينة الرباط والدار البيضاء[74].

لجنة التنسيق: ومسؤوليتها هي التنسيق بين المجلس الوطني لدعم الحركة، ومختلف اللجان التابعة للحركة، وكذلك السهر على نقل قرارات الجمع العام لأعضاء المجلس الوطني لدعم الحركة، بهدف الاطلاع على التوجهات العامة لسير الحركة وللالتزام والامتثال ببرامجها النضالية، والحرص على توفير كل وسائل الدعم لإنجاح أنشطة ومسيرات الحركة[75].

خاتمة

إن حركة 20 فبراير جاءت نتيجة عجز وضعف الأحزاب السياسية ونخب المجتمع التقليدية، وبعد إدراك كثير من الفاعلين والنخب أن تحقيق مهام التحول الديمقراطي، هو رهين بخلق ميزان قوى جديد من داخل المجتمع، كعامل ضاغط وداعم لجعل النظام السياسي يقدم على تلبية مطالب المحتجين ويحقق تطلعاتهم.

ترى هذه الدراسة أن مخرجات النظام السياسي الدستورية والسياسية (الإصلاح الدستوري لفاتح يوليوز2011، انتخابات تشريعية مبكرة يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام)، صحيح أنها استطاعت تحقيق نجاح نسبي، تمثل بلجم وكبح تطور الحركة الاحتجاجية، وتدبير موجة الربيع العربي بأقل الخسائر، كخطوات تفاعلية منه مع مدخلات البيئة المجتمعية، التي أفرزها الشارع المحتج والمتمثلة بالمطالب المرفوعة من حركة 20 فبراير. لكنها تؤكد أن هذا النجاح سرعان ما سوف يتبدد أمام ظهور مزيد من الحركات الاحتجاجية، ذات المطالب المتعلقة بالتنمية والعدالة الاجتماعية والمناطقية، أو تلك الساعية لتحقيق مطلب الإصلاح السياسي والبناء الديمقراطي، ما دامت نفس الشروط الموضوعية المرتبطة بالمحددات الاقتصادية والاجتماعية للظاهرة متوافرة، وما دامت قضايا الإصلاح السياسي وتحقيق التحول الديمقراطي تجري بعيداً من قناعات واهتمامات الممسكين بالسلطة □

---

d988d8abd98ad982d8a9-d986d982d8af-d985d8acd985d988d8b9d8a9-d8bad8b1d98ad8a8d8a9-d8aad8b9d8b1d982d984-d8add8b1d983d8a9-20-d981d8a8d8b1.pdf>.

(74) كما جاء في شهادة النشطاء بمدينة الدار البيضاء والرباط، لجنة الإبداع لم تستمر طويلاً بتنسيقية الحركة بالرباط على عكس تنسيقية الحركة بمدينة الدار البيضاء.

(75) استقينا هذه المعلومات من المنسق بين المجلس الوطني للدعم وتنسيقية حركة 20 فبراير بمدينة الرباط، الناشط التهامي حمداش.

الدينامية الاحتجاجية وأزمة الوساطة السياسية والنقابية: الشارع بديل المؤسسات في المغرب

الحبيب استاتي زين الدين(*)

باحث في العلوم السياسية – المغرب.

مقدمة

يعد الاحتجاج ممارسة تعيد إنتاج نفسها باستمرار، رغم مظاهر التحديث التي شملت أشكاله وموضوعاته، كخطاب وكفعل يتكرر في الزمان والمكان بسبب وجود خلل وعائق أو اختلالات وأعطاب ينبغي تجاوزها والبحث عن السبل الكفيلة بحلها وإصلاحها والحد منها أو التخفيف من آثارها. ينفي عدد من الباحثين وجود تقليد في المغرب للاحتجاجات المنظمة[1]، لكنهم يُجمعون على استمرار بعض تجليات الثبات التي طبعت هذه الممارسة على المدى الطويل. إن الانتقال من مجتمع كانت فيه للدولة تقريباً سلطة شبه مطلقة على جميع المستويات، إلى سلطة سياسية تعلن تبنّيها للديمقراطية، والحوار، واحترام حقوق الإنسان، وحرية التعبير، وحرية السوق ليس بالأمر السهل. فالتدبير السياسي لمجتمع متغيِّر بسرعة فائقة، ومتعطش للحرية وللتعبير عن آرائه ومصالحه، جعل السلوك الحالي للدولة خاضعاً للتحول ومحتفظاً بعناصر الثبات في الوقت ذاته.

إن الفشل في تدبير الأزمة الاجتماعية، يُبقي الخط مفتوحاً على التوتر بين الساكنة والدولة، كمؤشر سلبي على استمرار تعارض مصالح الفاعلين فيه داخل النسق، وفي الوقت نفسه كعلامة إيجابية تعمل على تطوير عناصره وإعادة إنتاج آليات التأقلم الدائم مع ديناميته. هكذا، يبقى الاحتجاج كنزاع أو صراع اجتماعي[2] سلوكاً ثابتاً يسعى من خلاله المحتجون، على الدوام، إلى فرض تنازلات على السلطة القائمة[3]، وبخاصة على المستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي، الذي أضحى

(*) البريد الإلكتروني: stati_elhabib@homail.fr.

(1) حوار لطيفة بوسعدن مع الباحث عبد الرحمن رشيق حول تعامل الدولة مع الاحتجاج، في: **وجهة نظر**، العددان 19ـ20 (ربيع – صيف 2003)، ص 32.

(2) Yves Michaud, *Violence et Politique* (Paris: Gallimard, 1978), p. 80.

(3) عبد الرحيم العطري، **الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي**، قدّم له إدريس بنسعيد، دفاتر وجهة نظر؛ العدد 14 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2008)، ص 136.

المحرك الأساسي لهذا الصراع [4]. هذا التوتر بقدر ما يفضح «الاختلالات»، فهو يعكس أيضاً وجود «أزمة ثقة» بين الفاعلين، تؤدي حتماً الى أزمة تواصل تفتح المجال نحو المزيد من الصراع، في ظل فتح الباب أمام الإشاعات والاتهامات، من دون الوعي التام بالنتائج المحتملة والممكنة ومدى تأثيراتها المتنوعة في الجماهير.

اليوم، هناك اتفاق شبه تام بين الباحثين المغاربة، بمن فيهم أولئك الذي ينتمون إلى هيئات سياسية ونقابية، حول بروز هوّة شاسعة بين هذه التنظيمات والحركات الاحتجاجية الناشئة عن نبض المجتمع وتحولاته. وهي مسألة ليست باليسيرة في مشهد يثير قلقاً مزدوجاً؛ يتعلق **الأول** بوجود تعددية حزبية على مستوى الواقع، ووحدة مستفزة بخصوص «البرامج السياسية» التي ترادف، في معظم الأوقات، «البرامج الانتخابية» المحكومة بأفق المشاركة في العملية السياسية وفق قواعد اللعبة القائمة طمعاً في الوصول إلى السلطة، أو لنقل، بتعبير أدق، التقرب منها كأبعد تقدير، أي حصر «البرنامج السياسي» في زاوية الحصول على أكبر قدر ممكن من أصوات الناخبين التي هي، بدورها، مجرد أداة لانتزاع أكبر عدد ممكن من الحقائب الوزارية. بطبيعة الحال، تختفي وراء هذا التقدير مسببات كثيرة، سنأتي على ذكرها، لكن دعونا نشير، من باب التذكير، إلى أن الانتقال من مفهوم «البرنامج السياسي» الحامل لطبيعة الحزب ورهاناته وتصوراته الفكرية المؤطرة لاختياراته في الحاضر والمستقبل، إلى مفهوم «البرنامج الانتخابي بغطاء سياسي» للمشاركة، ينبئنا بوجود نزوعات سياسوية أضحت تعطي الانطباع إلى عموم الناس والمهتمين بالشأن السياسي المغربي بعجز الفاعلين السياسيين عن توليد الأفكار الخلاقة والاختباء وراء أسطورة «الواقعية» الأقرب إلى البراغماتية السلبية. ويرتبط **الثاني** بالتنصل من المسؤولية الملقاة على عاتقها تحت ذريعة وجود قوى ظاهرة أو خفية تتحكم فيها، رغم أن خطابها اليومي يكاد يجزم باستقلالية قراراتها وقانونية مؤتمراتها وفعالية تحركاتها؛ بل وهي التي تخرج، بين الفينة والأخرى، لتدافع عن صدقية اختياراتها تبعاً للموقع الذي تشغله (أغلبية أو معارضة)، سواءٌ للحزب أو النقابة. كيف ذلك؟

إن الفشل في تدبير الأزمة الاجتماعية، يُبْقي الخط مفتوحاً على التوتر بين الساكنة والدولة، كمؤشر سلبي على استمرار تعارض مصالح الفاعلين فيه داخل النسق، وفي الوقت نفسه كعلامة إيجابية تعمل على تطوير عناصره وإعادة إنتاج آليات التأقلم الدائم مع ديناميته.

يفرض الجواب عن هذا السؤال نوعاً من الحذر الإبستمولوجي في مقاربة وضع الأحزاب السياسية ومختلف التنظيمات النقابية لفهم مدى محدودية دورها في الوساطة بين المجتمع والدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات الجارية على المستويين الوطني والدولي، ولا سيَّما أن الوساطة

(4) عبد الرحيم المنار السليمي، «السلوك الاحتجاجي والموت التواصلي في الفضاء السياسي المغربي،» **وجهة نظر**، العددان 19ـ20 (ربيع – صيف 2003)، ص 17.

كلمة يظهر معناها الحقيقي في كونها حركة مثلثة الأضلاع، بين طرف محايد يكون، في العادة، غير متورط في الصراع كمنازع ومتخاصمَين، ليأخذ مفهوم الوساطة المجتمعية، في هذه الدراسة، المسعى النبيل الذي تقوم به التنظيمات الحزبية والنقابية والمدنية للحد من الاحتقان أو التخفيف من حدته لنزع فتيل السخط والغضب الاجتماعي في إطار ما يمكن تسميته المساعي الحميدة، بغية التوفيق بين الدولة والمحتجين، لإيجاد تسوية لخلاف ونزاع أو سوء فهم قائم بينهما. فهل يمكن تحقيق ذلك؟ ينبع هذا السؤال من هامش الحرية لدى الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والمدنيين، وكذلك درجة استقلاليتهم وقربهم من الفئات المهمشة، فضلاً عن طبيعة الحركات الاحتجاجية، وحجم التنامي الذي تشهده شكلاً ومضموناً، كما هو حال حراك الريف الذي بدأ يشكل، مع مرور الوقت، وخزة حادة في ضمير الدولة والنخب، ونداء الكرامة الصاعد مباشرة من قلب المجتمع؛ رغم الإشاعات التي تحول دون الفهم الصحيح والأنسب لصرخة ألم وأمل، يشير تراكم الوقائع إلى أنها مزيج غريب بين التاريخ والجغرافيا والسياسة والسيكولوجيا... إلخ، أضف إلى ذلك أن مفهوم الوساطة، بحد ذاته، يبدو جديداً في بلد يسير تدريجياً نحو الديمقراطية، ويسعى إلى الخروج من المنطقة الرمادية. لإدراك ذلك، تحاول هذه الدراسة، في **مقام أول**، رصد أهم تجليات تطور وتنامي وتيرة الحركات الاحتجاجية في المغرب، ثم تحديد أوجه أزمة الأحزاب السياسية والنقابات وعجزها عن تأدية دور الوساطة في **مستوى ثان**، علاوة على الإشارة إلى أبعاد آلية التوافق بين الفرقاء السياسيين والاجتماعيين في ظل محاولة السلطة السياسية تحقيق نوع من الاستقرار الداخلي والتوازن السياسي في أفق ضمان استمراريتها وحضورها المكثف **كنقطة ثالثة** وأخيرة.

أولاً: تجليات تنامي الحركات الاحتجاجية

يرى المؤرِّخون أن الهجوم على «الباستيل»، أثناء الثورة الفرنسية، هو الدخول الفعلي لـ«الشعب» في الحياة السياسية؛ حيث اتضح بعد ذلك أن النزول إلى الشارع هو الشكل الوحيد الذي تجد الجماعة عن طريقه وسيلتها للتعبير عن مطالبها كجماعة موحدة. هذا النزول إلى الفضاء العمومي أصبح في التاريخ المعاصر من أكثر وسائل التعبير مباشرة، ليس لأنه يظهر للعيان طابع وحدة هذه الجماعة، وإنما بتأكيده أنها مصدر كل معيار، وكل سيادة[5]. من هنا، لم تشكّل أحداث التاريخ المعاصر استثناءً في الحضور المكثف للفكر الاحتجاجي، بل جعلته سمة لا تنفصل عن تغيراته المجتمعية، وإنْ بدرجات وخلفيات ونتائج متفاوتة، سيجد الباحث داخلها أدلة كثيرة على الاضطرابات والسخط في أي مجتمع تقريباً[6]، كما هو شأن المجتمعات العربية.

إن تنامي الحركات الاحتجاجية وتنوّعها خلال السنوات الأخيرة، ولا سيَّما في المنطقة العربية، يعكس نوعاً من التطور والنضج في اعتماد الناس طرقاً مؤثرة في مواجهة ما يعترضهم

(5) عبد السلام بنعبد العالي، **الفلسفة فناً للعيش** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2012)، ص 117 وما بعدها.

(6) للاستزادة، انظر: كرين برينتن، **تشريح الثورة**، ترجمة سميرة الجلبي؛ مراجعة غازي برو (بيروت: دار الفارابي؛ أبو ظبي: كلمة، 2009)، ص 51 وما بعدها.

من مشكلات[7]، ومن السعي الدائم أيضاً إلى إيجاد الحلول الكفيلة بتجاوزها جزئياً أو كلياً. يجد هذا الاعتماد حجته في ما حققته الاحتجاجات الاجتماعية، في تجارب خارجية، من خلخلة للبنى التقليدية، في أفق دمقرطة الحياة السياسية والتحرر الاجتماعي والاقتصادي، وفي ما مارسته تحركات شعبية داخلية من ضغوط على السلطات العمومية من أجل تلبية مطالبها المختلفة.

لم يكن المغرب، بحكم جغرافيته الاستراتيجية وسوسيولوجيته البشرية المتنوعة، بمنأى عن هذه الفاعلية الاحتجاجية التي أصبحت موجودة في صلب التحول، الذي يسم طبيعة المجتمع المغربي، بالنظر إلى كون الاتساع الكمي والكيفي للاحتجاجات الجماعية صار لازمة للفضاءات العامة في مجالات مختلفة، حضرية أكانت أم قروية أم شبه حضرية[8]. لذلك، يجد الباحث نفسه ملزماً بالبحث عن إجابات دقيقة عن التغييرات التي خضع لها السلوك الاحتجاجي في السياق المغربي منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي، بهدف استجلاء مسبباتها ونتائجها وامتداداتها، وخصوصاً أن اللجوء إلى الشارع بات استراتيجية أساسية للحركات الاحتجاجية. والشاهد على الحضور المكثف لهذه الاستراتيجية هو تصاعد دينامية الاحتجاج، في السنوات الأخيرة، نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وتحوُّلها من الاحتجاج على «الاجتماع» إلى الاحتجاج على «السياسة»، وهو ما يعني إعادة انتشار السياسة من داخل المؤسسات التقليدية نحو الشارع، ومن داخل الفضاء الإعلامي العمومي في اتجاه فضاء الإنترنت المفتوح.

إن الاحتجاج بالمغرب، في الزمن الراهن، تجاوز كونه مجرد فعل دوري يُحسب الفارق بين محطاته بالشهور أو السنوات، وإنما صار حركة دائمة متواترة في الزمان والمكان؛ اعتبرها المغاربة في السابق السلاح الأمثل للدفاع عن استقلالهم وهويتهم الوطنية في مواجهة الاستعمار، ثم شكلاً من أشكال الاعتراض السياسي على السلطة الحاكمة بعد الاستقلال، وكذلك مؤشّراً على تحرير الفضاء العام وضعف السياسات الاجتماعية مع بداية التسعينيات، قبل أن تصبح وسيلة للمطالبة بالإصلاح السياسي، تزامناً مع موجة الاحتجاجات في المنطقة العربية، بفعل تطور وسائل الاتصال الجديدة، بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي، وأزمة الديمقراطية وهشاشة التنمية المحلية.

هذا الانتقال من الاحتجاج التحرري بقيادة الحركة الوطنية، إلى الاحتجاج المسيَّس التصادمي بقيادة الهيئات النقابية والسياسية، ثم بروز احتجاجات سلمية سوسيو-اقتصادية تنهجس بالزيادة في الأجور ومقاومة الغلاء وترسيم المياومين والمطالبة بتوفير فرص الشغل وخفض الرسوم والضرائب وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية[9]، إلى الاحتجاج السياسي الشبابي، الذي طالب بإصلاح سياسي ودستور حقيقي، غير منفصل عن الملف الاجتماعي، يحيل على خصوصية

---

(7) ربيع وهبة، «الحركات الاجتماعية: تجارب ورؤى،» في: ربيع وهبة [وآخرون]، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر ـ المغرب – لبنان ـ البحرين**، تحرير عمرو الشوبكي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 37 (بتصرف).

(8) للمزيد حول تجليات وأبعاد تحول الحركات الاحتجاجية، انظر: الحبيب استاتي زين الدين، «الممارسة الاحتجاجية بالمغرب: دينامية الصراع والتحول،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، السنة 5، العدد 19 (شتاء 2017)، ص 141 – 162.

(9) العطري، **الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي**، ص 184.

النموذج المغربي. وتأتي سنة 2011 لتُبرز التطور الحقيقي الذي حدث على مستويات شكل الحركات الاحتجاجية ومضمونها ومجالها، بالنظر إلى الدلالات التي أضْفتها حركة 20 فبراير على قوة الشارع «الناعمة»، بعيداً من المعارضة التقليدية، في إحداث التغيير، وأيضاً بسبب قدرة النظام السياسي على التقاط إشارات «الإرادة الشعبية» المطالِبة بضرورة القيام بالإصلاحات الدستورية والمؤسسية اللازمة لبناء «دولة الإنسان».

تعرّف حركة 20 فبراير نفسها كحركة احتجاجية سياسية، تفاعلت مع موجة التحولات الإقليمية التي أحدثها الحراك العربي مطلع سنة 2011، وتأثرت بخصوصية الدولة والمجتمع، وأثّرت فيهما في الوقت ذاته، للتنديد بثنائية الفساد والاستبداد بالشارع العام. ورغم أن الحركة لم تفلح في التحول إلى حركة جماهيرية لها امتداد شعبي، فإن احتجاجاتها شكّلت، مقارنة بالتحركات الحزبية، المحك الحقيقي لمدى جدية الإصلاحات التي باشرها المغرب في السنوات الأخيرة. كما أنها أثبتت، على خلاف ما هو رائج، درجة الوعي السياسي لدى فئة الشباب، ومدى استعداده لممارسة دور مؤثر في صناعة المستقبل وصوغ خطوطه ومساراته[10]، وإن كان الفارق كبيراً بين الاستعداد لإحداث التغيير وتوجيه مساره في الاتجاه الذي يخدم المصالح المتضاربة للقائمين عليه، في عهد نظام سياسي يُجِيد إعادة إنتاج نفسه، بفضل قدرته على تدبير الأزمات والتكيّف مع مختلف التقلبات الاجتماعية والسياسية، لتجذّره وفاعليته ومكانته في الثقافة السياسية.

لكن ما يستحق الذكر هو أنه على الرغم من تراجع الحركة بنسبة كبيرة منذ سنة 2012، أو حتى ربما لم يعد لها تأثير واضح منذ التصويت على الدستور[11]، يمكن التأكيد أن ديناميتها، بعد أزيد من ست سنوات ونصف السنة على نشأتها، ما زالت حاضرة في الفضاء العام، بصيغ جديدة، تستثمر التراكمات والتجارب الحاصلة في مجال الممارسة الاحتجاجية بالمغرب.

ويلاحظ في هذا السياق أن أربع مناسبات، على سبيل المثال (احتجاج سكان طنجة ضد شركة التدبير المفوَّض «أمانديس»؛ وتشبث الطلاب الأطباء بعدم العودة إلى مُدرَّجات ومختبرات الدراسة والتكوين إلى حين تراجع وزارة الصحة عن مسودة مشروع قانون «الخدمة الصحية الوطنية»؛ ومسيرة الأساتذة المتدربين الضخمة التي تجاوز عدد المحتجين فيها عشرات الآلاف، وهو ما لم تَقْدِر

(10) لذلك، فإن تفسير تراجع الحركة وفهمه رهين باستحضار مجموعة من العوامل، جزء منها خارجي مرتبط بتطور الحراك الإقليمي على المستوى العربي والمغاربي، وجزء آخر محلي صرف، يتوزع هو الآخر على قسمين، أحدهما داخلي يتعلّق بطبيعة تركيبة الحركة نفسها، والآخر خارجي يتصل بخصوصية النظام السياسي المغربي. ففي مقابل خبرة هذا الأخير وذكائه وحُسن تدبيره، وما نجم عن ذلك من قدرة على الأخذ بزمام المبادرة، كانت الحركة أسيرة هشاشتها التنظيمية والسياسية، التي تجلّت في عدم قدرتها على تدبير الخلافات الأيديولوجية بين مكوناتها.

(11) في الحوار الذي أجراه منير عبد المعالي مع عبد الرحمن رشيق، الباحث في السوسيولوجيا الحضرية، حول الأخطاء الأساسية التي حدّت من تأثيرات 20 فبراير. انظر: «رشيق: هذه أسباب فشل الحراك المغربي، موقع «اليوم24»، 2015/2/21، <http://www.alyaoum24.com/267031.html> (شوهد في 22 شباط/فبراير 2015).

النقابات ولا الأحزاب على جمعه في مسيرات مماثلة، رفضاً لمرسومي وزارة التربية الوطنية؛ وأخيراً مجموع المسيرات التضامنية مع أسرة محسن فكري[12]، وما رافقها وتلاها من احتجاجات متواصلة بمنطقة الريف تعبيراً عن الرفض الصريح لثنائية الفساد و«الحُكْرَة»[13]، على اختلاف مضامينها وسياقاتها والفاعلين فيها ودرجة التفاعل معها، تكشف وجود مجموعة من القواسم المشتركة بينها: **أولاً**، شكّل الإنترنت الحاضن الرئيسي لهذه الاحتجاجات، لأن التعبئة جرت على «فيسبوك» و«تويتر» و«واتسآب» و«يوتيوب»؛ فداخل هذه العوالم الافتراضية ناقش المحتجون مطالبهم، وتداولوا في مشروعيتها، وهيأوا المشاركين فيها على المستوى النفسي لتعزيز حماستهم، بمعنى أنه تم إرجاء قرار النزول إلى أرض الواقع إلى أن نضجت فكرة الاحتجاج وعدالة هذه المطالب. **ثانياً**، استعارت هذه الاحتجاجات من الحركة شعارها المركزي المتمثل بالمطالبة بـ«إسقاط» كل ما هو مرفوض وغير مرغوب فيه[14]. **ثالثاً**، تغيب عن هذه الحركات زعامة الفاعل السياسي أو النقابي، وهذا الأمر أتاح للشباب المتعلّم التخلص من الخوف والتمرس على التفاوض والحوار مع ممثلي الحكومة من دون وسطاء.

ثانياً: أزمة الوساطة السياسية والنقابية

بالرغم من التصادم والعنف والعفوية التي كانت تتميز بها الحركات الجماعية، وخروج الأمور عن السيطرة، زمن الستينيات والثمانينيات والتسعينيات، في غياب التأطير الكافي، كان قرار الإعلان عن الإضراب وقتها يخيف ويربك حسابات الجهات المعنية، ويشل الحياة داخل البلاد، ويرفع من درجة التأهب داخلها[15].

---

(12) شاب مغربي لم يكن يتجاوز عمره 32 سنة عندما علق مساء يوم الجمعة 28 تشرين الأول/أكتوبر 2016 في مطحنة شاحنة لنقل النفايات، بينما كان يحاول منع قوات الأمن من مصادرة بضاعته من سمك «أبو سيف» غير المرخص بيعه في هذه الفترة من السنة في ميناء مدينة الحسيمة. وقد خلّف هذا الحادث المأسوي احتجاجات عارمة في المدينة، سرعان ما انتقلت عدواها إلى مجموعة من المدن المغربية، للتعبير عن الطريقة المهينة التي توفي بها، ورفْض كل أشكال الحكرة وتجبّر السلطة.

(13) لا توجد في اللغة العربية كلمة مرادفة لكلمة «الحُكْرَة» لها حمولة الكلمة ذاتها، كما تستخدمها وتفهمها شعوب المغرب العربي في تعاملاتها اليومية، لذا احتفظتُ بها كما هي. في المقابل، ترمز الكلمة في المعجم العربي، عموماً، إلى الاحتقار والاستعلاء، وأصبحت تتخذ في الوقت الحاضر معنى «اللامساواة الاجتماعية» و«الظلم والإقصاء والتهميش الاجتماعي». في المغرب، استُعمل المفهوم سنة 2004 للتعبير عن حالة المنع التي تعرضت لها بعض الجرائد الجهوية، مثل *Ici et maintenant* في مدينة ورزازت، أو «منبر بني ملال» في جهة تادلا أزيلال. وفي 22 كانون الثاني/يناير 2007 دعت الحركة الأمازيغية إلى وقفة احتجاجية ضد «الحُكْرَة» أمام مبنى البرلمان في الرباط تضامناً مع الضحايا الثلاثين لأنفكو وأنمزي وتونفيت. وفي سنة 2011، شكّل مفهوم «الحُكْرَة» الكلمة المفتاح لحركة شباب 20 فبراير في الفضاءين الافتراضي والواقعي.

(14) للاستزادة بشأن هذه الدينامية، يمكن الرجوع إلى الحوار الذي أجريته مع جريدة **الوطن الآن** المغربية، بتاريخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، ص 10.

(15) مثّل الإضراب آنذاك الشكل الوحيد للاحتجاج العلني، ووسيلته المثلى للضغط على الدولة في الانتفاضات الحضرية الكبرى التي شهدها المغرب سنوات 1981 و1984 و1990. كان ظاهره يستنكر التهميش =

أما في اللحظة الراهنة، فيبدو أنه صار مجرد تمرين عادي، فقد تأثيره وثقله، لدرجة أنه بات يكشف عن ارتباك وضعف العمل النقابي وتماهيه المطلق مع التوجهات الحزبية وموقعها [16]. أكثر من ذلك ترسخت لدى الدولة والمجتمع نظرة دونية للإضراب، تختزله في يوم عطلة للخروج من روتين العمل. تعود هذه النظرة إلى عوامل داخلية وخارجية كثيرة، يرتبط بعضها بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من جهة، ويتعلق الجزء الأكبر منها بهويتها وتركيبتها وتنظيمها وتسييرها وطريقة اشتغالها من جهة ثانية. منذ أكثر من ستين سنة على استقلال المغرب، توصّل أحد الباحثين الأجانب إلى أن الأحزاب بالمغرب سميت مجاناً بهذا الاسم، لأنها لا يمكن تصورها مجردة عن الذاتية، ويفسر ذلك بكون تاريخها هو تاريخ بعض الرجالات أكثر منه تاريخ التنظيمات[17]. ورغم كل هذه المدة، لا يخفي أحد الباحثين المغاربة أن «فكرة الزعيم» أصبحت «ظاهرة ممأسسة»[18]، ويؤكد آخر أن الحزب بزعمائه ظل خاضعاً لآليات النسق الثقافي العام. لقد حمل قيم هذا النسق ورسخها داخل الحقل السياسي، فأضفى على الأخير طابعاً سياسياً جعل الحزب السياسي امتداداً للمؤسسات الدينية، وعلى رأسها الزاوية[19]. ما لم تتعالَ على مستوى الزاوية أو العشيرة أو النادي أو النقابة، ستظل الأحزاب السياسية، في نظر العروي، مسلوبة الإرادة، مسيرة دون وعيها، خاضعة لمنطق المبايعة، رديفة لنفوذ البطانة[20].

على الرغم من الإنجازات المحققة في مغرب التسعينيات من القرن الماضي، لا يمكن القول إن رهان الديمقراطية قد تَمّ ربحه، إذ ما زالت تشوب سيرورة الإصلاح مجموعة من النقائص، إن على المستوى الدستوري أو المؤسسي أو الاجتماعي.

وبالنظر إلى الترابط الوثيق بين العمل السياسي والنقابي، وبحكم أن النقابات الأكثر تمثيلية اليوم خرجت كلها من رحم الأحزاب السياسية، ولربما نسخة منها، يخلص صاحب

= الاجتماعي، وباطنه يضمر الإقصاء السياسي. كان السلاح الذي تشهره المركزيات النقابية، ومن خلفها الأحزاب السياسية المعارضة، في وجه السلطة الحاكمة، هو الإضراب باعتباره الوسيلة الأنجع للضغط عليها من ناحية، واستعراض قدرتها على التعبئة الجماهيرية من جهة أخرى.

(16) إما داعمة للحكومة إذا كان الحزب ينتمي للائتلاف الحكومي، وإما رافضة ومعرقلة ومبخّسة لكل القرارات الحكومية في حالة وجود الحزب في صفوف المعارضة. وتكاد هذه الصورة تتعاقب في معظم التجارب الحكومية بالمغرب إلا في ما ندر.

(17) Robert Rézette, *Les Partis politiques marocains*, 2ème éd. (Paris: A. Colin, 1955), p. 245 sqq.

(18) محمد شقير، **الديمقراطية الحزبية في المغرب: بين الزعامات السياسية والتكريس القانوني** (الدار البيضاء: منشورات أفريقيا الشرق، 2003)، ص 117.

(19) نور الدين الزاهي، **الزاوية والحزب الإسلام والسياسة في المجتمع المغربي**، ط 3 (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2011)، ص 254.

(20) عبد الله العروي، **من ديوان السياسة** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2010)، ص 149.

كتاب **في غمار السياسة** إلى أن فكرة الزاوية أصبحت تنطبق على النقابة والحزب في ذات الوقت، فكلاهما تكوّن فيهما نوع من الزاوية (شيخ ومريدون)[21]، لم يؤثر فقط في صورة النقابة ببلادنا، بل أساء للوظيفة النبيلة التي حددها الفصل الثامن من دستور 2011، والمتمثلة بمساهمة المنظمات النقابية للأجراء، والغرف المهنية، والمنظمات المهنية للمشغلين، في «الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها، وفي النهوض بها»، وحصرها الفصل الأول من ظهير 16 تموز/يوليو 1957 [22] في قصد وحيد هو: «الدرس والدفاع عن المصالح الاقتصادية والصناعية والتجارية والفلاحية الخاصة بالمنخرطين فيها»، وتعززت بالمادة 396 من مدوَّنة الشغل التي تنص على أن النقابات المهنية تهدف، بالإضافة إلى ما تنص عليه مقتضيات الفصل الثامن من الدستور، إلى «الدفاع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية والمعنوية والمهنية، الفردية منها والجماعية، للفئات التي تؤطرها وإلى دراسة وتنمية هذه المصالح وتطوير المستوى الثقافي للمنخرطين بها. كما تساهم في التحضير للسياسة الوطنية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وتستشار في جميع الخلافات والقضايا التي لها ارتباط بمجال تخصصه»[23].

وبحسب الخلاصات التي انتهى إليها المشاركون في حوار «سيناريوهات المغرب في أفق 2025»[24]، فإنه على الرغم من الإنجازات المحققة في مغرب التسعينيات من القرن الماضي، لا يمكن القول إن رهان الديمقراطية قد تَمّ ربحه، إذ ما زالت تشوب سيرورة الإصلاح مجموعة من النقائص[25]، إن على المستوى الدستوري أو المؤسسي أو الاجتماعي. ما فتئت المؤسسة الملكية تحتفظ بهيمنتها، وتشكل الأساس في المنظومة السياسية المغربية. فغالباً ما تُتخذ القرارات السياسية على المستوى المركزي، أما الحكومة والبرلمان، فلا يتجاوز عملهما تنفيذ التوجيهات الملكية[26]. فبعد حصول المغرب على الاستقلال، بينما استمرت الحركة الوطنية في التشديد على أن الاشتراك في المسؤولية يفضي إلى اشتراك في اقتسام السلطة، اختارت الملكية

---

(21) محمد عابد الجابري، **في غمار السياسة: فكراً وممارسة**، الكتاب الأول، سلسلة مواقف، الأعداد 1ـ4 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009)، ص 24.

(22) ظهير شريف رقم 1.57.119 بشأن النقابات المهنية.

(23) القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل.

(24) بالموازاة مع تقرير الخمسينية، أطلقت مؤسسة «فريديريش إيبرت الألمانية» بالرباط مشروعاً حول «سيناريوهات المغرب في أفق 2025»، حيث نظمت سلسلة من اللقاءات، قصد ملامسة الإمكانات والتغيرات المستقبلية، انطلاقاً من تحليل الأوضاع الراهنة. أشرفت عليه سلوى زرهوني، وشارك فيه، ما بين شباط/فبراير 2004 وحزيران/يونيو 2005، ما يناهز ثمانين مفكراً، من اليمين واليسار والوسط، ومن الحركة الأمازيغية والحركة الإسلامية.

(25) سعيد خمري، **روح الدستور: الإصلاح، السلطة والشرعية بالمغرب**، سلسلة نقد السياسة (الرباط: منشورات دفاتر سياسية، 2012)، ص 183.

(26) نص التقرير المنشور تحت عنوان: **سؤال المستقبل: مناقشة حول سيناريوهات المغرب في أفق 2025** (الرباط: مؤسسة فريديريش إيبرت، 2006)، ص 15.

لنفسها منطقاً آخر[27]، هو منطق الدولة[28]. بتعبير عميق ممزوج بقدر واضح من النقد الذاتي في «ذاكرة ملك»، يقول الملك الراحل الحسن الثاني: «لم تكن هناك قوتان، وإنما كان تياران، أحدهما صبور وكان يمثله والدي الذي كان يعتقد أن الطريقة المثلى المُؤدِّية إلى محمود النتائج هي عامل الزمن. والتيار الآخر كان عديم الصبر ...كانت مطالبهم في مستوى درجة إدراكهم للأشياء، كان لديهم ميل طبيعي لإضفاء أبعاد ضخمة على الجزئيات، كانوا يهتمون بما هو ثانوي على حساب ما هو جوهري، وفي بعض الأوقات كان الحوار لا يسوده أي تَفهُّم، إذ كان كل منا يحلّق على ارتفاع يختلف عن ارتفاع الآخر. لقد كانت حقاً مأساة بالنسبة للمغرب»[29]. ليست إذاً مصادفة أن يظل الدستور مشروعاً معلّقاً أكثر من أربعين سنة (1956 ـ 1996)، وهو الذي يؤسس السلطة ويبني المؤسسات، وليس من الصدفة أن تستمر هذه الأخيرة عرضة للنقد، وتبرز حاجة الدولة والمجتمع إلى جيل جديد من العلاقات، تجسدت في إشراك «خصوم الأمس» في الحكم، في إطار حكومة التناوب. غير أنه إذا كان الهدف المعلن للتناوب التوافقي هو فسح المجال لتنافس القوى السياسية، فسرعان ما يتضح أن وصول هذه القوى إلى مواقع التدبير لا يعني الوصول إلى سلطة القرار[30] في نظام سياسي له خصوصياته التاريخية ونمطه التثقيفي[31]، تُشكِّل فيه الحكومة الطابق الثاني داخل الجهاز القراري المغربي الذي يحتل فيه الملك المكانة الأساسية[32].

إن وصول هذه القوى إلى مواقع التدبير لا يعني الوصول إلى سلطة القرار في نظام سياسي له خصوصياته التاريخية ونمطه التثقيفي، تُشكِّل فيه الحكومة الطابق الثاني داخل الجهاز القراري المغربي الذي يحتل فيه الملك المكانة الأساسية.

(27) بمقدار ما تمتعت الملكية بمشروعيات متعددة، كان نصيب الحركة الوطنية من المشروعية التاريخية وافراً، ومن ثم شكّل الطرفان معاً رقمين غير سهلين في إعادة بناء الدولة بعد الاستقلال. انظر: امحمد مالكي، «تقديم الإطار النظري لأشغال الندوة المنظمة من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة بمراكش»، حول موضوع: «عنف الدولة»، يومي 11 و12 حزيران/يونيو 2004، منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سلسلة دراسات وندوات هيئة الإنصاف والمصالحة، ص 17.

(28) المصدر نفسه.

(29) للاستزادة، انظر: الحسن الثاني (ملك المغرب)، **ذاكرة ملك**، أجرى الحوارات إيريك لوران، ط 2 (الرياض: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، 1992)، ص 24.

(30) عبد الأحد السبتي، «الشعوب العربية وعودة الحدث،» في: عبد الحي المودن، عبد الأحد السبتي وإدريس كسيكس، **أسئلة حول انطلاق الربيع العربي**، تقديم الطيب بن الغازي، بحوث ودراسات؛ 49 (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011)، ص 49 وما بعدها.

(31) عبد الله ساعف، «كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: الحالة المغربية،» في: أحمد يوسف أحمد [وآخرون]، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، دراسة حالة: الأردن ـ الجزائر ـ السعودية ـ السودان ـ سورية ـ العراق ـ الكويت ـ لبنان ـ مصر ـ المغرب ـ اليمن**، تحرير وتنسيق نيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 511.

(32) المصدر نفسه، ص 528.

وهو ما يفسّر عدم توصل الحقل السياسي إلى إقرار التقاطب المفترض في البرامج والتصورات، وإنتاج الانتخابات لائتلاف حكومي ينقصه الانسجام التام، وفرق معارضة تُصوّت أحياناً لصالح الحكومات، وأحزاباً تزاوج بين لغة الموقع الحكومي ولغة موقع المعارضة[33]، وغيرها من الظواهر السياسية المسيئة للمسار الإصلاحي الذي اختاره المغرب، كامتداد لإصلاحات التسعينيات.

قبل 2011، ظهر اهتمام أكبر بالبحث عن وسائل معالجة المشاكل الاجتماعية، فكُثفت المبادرات الرامية إلى تخفيف الاحتقان الاجتماعي، وأُجريت تغييرات كبيرة في طاقم الوجوه التي تتولى المناصب السامية، والتحق فريق من الطاقات الشابة بالقصر الملكي[34]، وأعفي وزير الداخلية إدريس البصري، وسُمح بعودة إبراهيم السرفاتي وعائلة المهدي بنبركة، وبلورة مفهوم جديد للسلطة[35]، مع مرونة أكبر في تدبير الاحتجاج الاجتماعي، والتوسيع النسبي لمساحة حرية التعبير، والانخراط في ورش ومشاريع تنموية كبرى في مجال البنى التحتية ومحاربة الهشاشة الاجتماعية، وغيرها من القرارات والمبادرات الجريئة والإيجابية ذات الوقع السياسي والاجتماعي الحسن، سيكون من الإجحاف نفي وجودها في المغرب. لكن في المقابل، بعد 15 سنة على تعديلات 1996، وما تبعها من استحقاقات انتخابية (الانتخابات التشريعية لـ1997 و2002 و2007 والانتخابات الجماعية لـ2003 و2009 وانتخابات ثلث مجلس المستشارين)، وما انبثق عنها من مؤسسات تشريعية وتنفيذية وجماعية، وانطلاقاً من النقاشات وردود الفعل التي أعقبت حكومة عبد الرحمان اليوسفي وإدريس جطو وعباس الفاسي، سُجِّل العديد من الاختلالات التي وفّرت الأساس القانوني والدستوري لعرقلة مسار التطور الديمقراطي والتنمية السياسية[36]. والحركة الإصلاحية ببلادنا انطلقت مع تعيين وزير أول تكنوقراطي بعد انتخابات 27 أيلول/سبتمبر2002 [37]، وتفاقمت بعد أحداث 16 أيار/

---

(33) المصدر نفسه.

(34) انظر: الجابري، **في غمار السياسة: فكراً وممارسة**، ص 9.

(35) أشار الملك محمد السادس، في خطابه الموجه إلى المسؤولين عن الجهات والولايات والعملات والأقاليم من رجال الإدارة وممثلي المواطنين، يوم الثلاثاء 12 تشرين الأول/أكتوبر 1999، إلى أن هذا المفهوم: «مبني على رعاية المصالح العمومية والشؤون المحلية وتدبير الشأن المحلي والمحافظة على السلم الاجتماعي. وهي مسؤولية لا يمكن النهوض بها داخل المكاتب الإدارية التي يجب أن تكون مفتوحة في وجه المواطنين ولكن تتطلب احتكاكاً مباشراً بهم و ملامسة ميدانية لمشاكلهم في عين المكان وإشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة والملائمة». وجاء في خطابه، بمناسبة ترؤسه لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الثامنة، أنه «ليس إجراء ظرفياً لمرحلة عابرة، أو مقولة للاستهلاك، وإنما هو مذهب في الحكم، مطبوع بالتفعيل المستمر، والالتزام الدائم بروحه ومنطوقه. كما أنه ليس تصوراً جزئياً، يقتصر على الإدارة الترابية، وإنما هو مفهوم شامل وملزم لكل سلطات الدولة وأجهزتها، تنفيذية كانت أو نيابية أو قضائية».

(36) عبد العلي حامي الدين، «دستور 2011 السياقات السياسية ومضامين الإصلاح الدستور المأمول،» مجلة **الفرقان**، العدد 67 (2011)، ص 13 .

(37) يعتبر هذا التعيين خروجاً عن المنهجية الديمقراطية التي تم تكريسها سنة 1998، حيث تم الرجوع إلى الحزب الحائز المرتبة الأولى في الانتخابات لاختيار الوزير الأول.

مايو 2003. إضافة إلى هذا المتغير، فالهيئة التي باشرت أكبر عملية مصالحة لإنصاف ضحايا الأمس، وزرع الأمل في نفوس جيل الحاضر والغد، احتفظت بتوصياتها لنفسها. كما أن محاربة المفسدين وناهبي المال العام ظلت تخضع لثقافة «الخطوط الحمر»[38].

إن الانشغال بالاحتواء السياسي، إلى جانب حَجْبِه عمق المشاكل الاجتماعية وانحصار التفكير فيها أثناء «تدبير الأزمة»، انعكس سلباً إلى حد ما، على وظيفة الأحزاب السياسية، التي أصبحت رهينة للتحالفات التوافقية.

بالموازاة مع ذلك، نسجل وجود اختلالات حادة[39]، وظواهر اجتماعية وسياسية مقلقة تهدد التماسك الاجتماعي، نقرأ أهم مظاهرها في خلاصات الدراسة التي أعدها المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية في مجال قياس مستوى التماسك الاجتماعي بالمغرب: في الوقت الذي تستمر فيه الروابط الأسرية في تصدّر مصادر إحساس المغربي بالأمان والثقة[40]. فإن التحولات التي شهدها المجتمع المغربي أدت إلى إضعاف العلاقات داخل الأسر، ومن ثم، إضعاف الرابط الاجتماعي والعيش المشترك. كما تتسم الثقة بالضعف، سواء بين الأشخاص أو تجاه المؤسسات[41]. يرتبط هذا الضعف بانعدام الحس المدني في الفضاءات العمومية والطرق والفضاءات الجماعية، كالملكيات المشتركة، وازدياد مظاهر عدم احترام القانون، والممتلكات العمومية، وممتلكات الغير، والمساس بحقوق الأشخاص، وسلامتهم المدنية والمعنوية، وهو ما يوضح أن المغاربة يعيشون أزمة وساطة اجتماعية وسياسية تشكّل أحد مظاهر هشاشة الرابط الاجتماعي. تتفاقم هذه الأزمة بسبب تدنّي مستوى الثقة، الذي من تجلياته من الناحية السياسية أزمة العلاقات القديمة التي محورها الأعيان وأطر الوساطة التقليديين، فضلاً عن تشتت الحقل السياسي، وبطالة شباب حضري يكاد يدير ظهره للسياسة[42]. وهي الوضعية التي أنتجت، حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مشاعر ظلم وحالات قلق، بسبب سوء التفاهم متعدد الاتجاهات: بين الشباب والأسر، وبالخصوص في الأوساط الاجتماعية التي تعاني الفقر، والأمية، وانعدام السكن اللائق، كما أنتجت مظاهر تمرد على الشرخ الاجتماعي والاقتصادي، وواقع الفساد والزبونية، والإحساس المتنامي بحرية محجوزة من جراء الصعوبات الاقتصادية. وهو ما يؤدي بأعداد لا بأس بها إلى الضياع، والهشاشة والصراعات العائلية وانهيار القيم،

(38) السبتي، «الشعوب العربية وعودة الحدث،» ص 50.

(39) محمد نعيمي، «الربيع العربي في المغرب: الإرهاصات والتفاعلات – حركة 20 فبراير نموذجاً،» مجلة **أبحاث**، العددان 61ـ62 (2015)، ص 25.

(40) تعتبر الدراسة قيمة الثقة هي المعيار الذي نقيس به قوة أو ضعف نظام مجتمعي ما، وقدرته على مقاومة عوامل التفكك.

(41) جريدة **أخبار اليوم**، 2015/6/9، ص 5.

(42) المصدر نفسه.

ومشاعر اللاجدوى والاحتقار الذاتي، واستبطان الإحساس بكونهم ضحايا مجتمع غير قادر على الإنصات إليهم، أو على الاعتراف بذكائهم وكرامتهم. الأمر الذي ينتج أشكالاً متنوعة من الاحتجاجات[43]. بماذا يمكن أن نعزز هذا التفسير؟

تعَدّ الخلاصة المُحيّنة التي توصل إليها «ريمي لوفو» بمثابة أجوبة مركزة جداً عن هذا التساؤل، غير أنها دالة، وتنسجم مع الوضع الذي رسمناه سابقاً. يقول في هذا الإطار: «غداة الاستقلال، كنا نسمع الأحزاب والنقابات وهي تدّعي ممارسة السلطة باسم الكتل الجماهيرية التي لم تكن لها تمثيلية إلا بشكل محدود، بيد أن النظام الملكي قد أزاح هذه الأحزاب والنقابات بدون صعوبة تُذكر بفضل دعم العالم القروي والقوات المسلحة»[44]، و«رفض دوماً أن يرهن نفسه بشكل مباشر من وراء تشكيلة سياسية ما، وظل يسهر على تأمين نوع من التعددية من بين أولئك الذين يعبّرون عن وفائهم غير المنقوص لفكرة السلطة الملكية ولشخص الملك بالذات»[45]، ليهيمن «بكامل السهولة في إطار المعيش اليومي»[46]. لعل هذا الأمر يوضِّح شيئاً ما سبب عدم مشاركة المؤسسات السياسية، أي الأحزاب، بصفة رسمية، والاكتفاء فقط بمشاركة بعض الشخصيات في الاحتجاجات بصفة غير رسمية.

ثالثاً: آلية التوافق: الحدود والمنافع

إن الانشغال بالاحتواء السياسي، إلى جانب حَجْبِه عمق المشاكل الاجتماعية وانحصار التفكير فيها أثناء «تدبير الأزمة»، انعكس سلباً إلى حد ما، على وظيفة الأحزاب السياسية، التي أصبحت رهينة للتحالفات التوافقية، سواء الدائمة في علاقتها مع المؤسسة الملكية، أو الظرفية في إطار علاقة الأحزاب فيما بينها[47]، بشكل حصر العمل السياسي داخل زوج «معارضة/أغلبية»، أي ربطه مباشرة بالموقع الحكومي، بعيداً من شيء اسمه برنامج حزبي أو مرجعية أيديولوجية[48]، منتجة بذلك نفس أنماط التعاطي

(43) التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2011، ص 68.

(44) ريمي لوفو، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ترجمة محمد بن الشيخ؛ مراجعة عبد اللطيف حسني، سلسلة أطروحات وبحوث جامعية؛ 2 (الرباط: منشورات وجهة نظر، 2011)، ص 281.

(45) المصدر نفسه، ص 291.

(46) المصدر نفسه، ص 281.

(47) نجد هشاشة التحالفات وعدم خضوعها لمنطق عقلاني، الأمر الذي لم يسمح بتشكل تقاطبات سياسية محورية، ومن ثمّ تكوّن تحالفات تخضع لمنطق سياسي مقبول تكون نتيجته وضع برامج سياسية منسجمة ورؤى إصلاحية موحدة. انظر: زين العابدين حمزاوي، «الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 16 (خريف 2007)، ص 111.

(48) الأحزاب المغربية في معظمها، لا تمتلك أيديولوجية واضحة المعالم يستقل بها كل حزب عن غيره من الأحزاب، إذ رغم اختلاف التقارير الأيديولوجية، فإنها تغترف، في آخر المطاف، من نفس المعين الأيديولوجي، وهذا يسمح بنعت هذه التعددية الحزبية بكونها شكلاً من أشكال التوحد الإيديولوجي، نظراً لتقارب الأفكار والبرامج لعدد كبير منها. انظر: محمد شقير، **القرار السياسي في المغرب** (الدار البيضاء: دار الألفة، 1992)، ص 59.

البيروقراطي[49]. فأصبحت الأجواء التي تخيِّم على هذه الأحزاب، على حد تعبير عبد اللطيف أكنوش، هي نفسها تلك التي يصادفها الباحث في الدراسات التي تتخذ أجواء البلاطات موضوعاً لها[50]. هذا الوضع جعل الحزب السياسي سجيناً لبنية تنظيمية مغلقة، غير منفتحة، لا على المجتمع وطبيعة التحولات التي يعرفها فقط، وإنما على النقاشات الداخلية أيضاً، سواء كانت فردية أو جماعية، وهي الظاهرة التي ارتبط بها منطق الإقصاء والإقصاء المضاد، الأمر الذي يترك تأثيراً سلبياً في إنتاج الأفكار والمفاهيم[51]. ويمكن قراءة هذا الانغلاق، على سبيل المثال، من خلال تفشي ظاهرة الترحال في البرلمان، وتهافت الأحزاب السياسية على استقطاب الأعيان خلال الانتخابات، بما يؤكد عدم قدرتها على تحديث وتطوير بنائها ووظائفها الاجتماعية والسياسية، وعدم استحضار الكفاءة والموضوعية في تزكية المرشحين باسمها، والرغبة في الفوز بأكبر عدد من المقاعد بكل الطرق والوسائل، علاوة على عدم تجدد نخبها وعدم انفتاحها بشكل كافٍ على النساء والشباب، فتكرّست رتابة وأزمة المشهد السياسي والحزبي، وأسهم في عزوف فئات عريضة من المجتمع[52]. كان من تبعات هذا الواقع، تعامل الفاعلين الحزبيين المغاربة مع المشاركة الحكومية، أساساً كمجال لتدبير العلاقة مع الدولة، وليست مجالاً لإنتاج السياسات (كسياسات عمومية وكأجوبة عن أسئلة المجتمع)؛ فالرواسب التاريخية، داخل الأحزاب، عملت على تكييف ردود فعلها، بشكل يجعل هاجسها الأساسي هو التفكير في المسألة السياسية (مسألة الدولة، السلطة، الدستور...)[53].

حكمت كثافة حضور هذا الهاجس على معظم الأحزاب السياسية بالانخراط في عملية التقرب من السلطة والدولة، والتخلي، في المقابل، عن وظيفة الحزب الأساسية، بوصفه جهازاً للوساطة بين الدولة والشارع، وضابطاً للصراعات، ومدمِجاً للمطالب الشعبية في النظام السياسي، مثلما يبرز حضوره في درجة تعبئته للمواطنين والدفاع عن قضاياهم[54]. هكذا تحولت الطبقة السياسية إلى دعامة إسنادية[55] للنظام السياسي ولخياراته المركزية التي قد تختلف من

(49) عبد اللطيف حسني، «الحالة السياسية للمغرب سنة 2002،» **وجهة نظر**، العدد 18 (2003)، ص 10.

(50) عبد الطيف أكنوش، **واقع المؤسسة والشرعية السياسية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 21** (الدار البيضاء: مطبعة بروفانس، 1999)، ص 84 وما بعدها.

(51) محمد المسكي، «الظاهرة الحزبية بالمغرب: بين غياب النظرية السياسية وغياب المشروع المجتمعي،» **وجهة نظر**، العدد 14 (2002)، ص 20، نقلاً عن: حمزاوي، «الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب،» ص 106.

(52) إدريس لكريني، «محاسبة الديمقراطية: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب،» **السياسة الدولية**، العدد 184 (نيسان/أبريل 2011)، ص 90 وما بعدها.

(53) حسن طارق، «السياسات العمومية في الدستور المغربي الجديد،» **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، العدد 92 (2012)، ص 70.

(54) محمد زين الدين، «الفعل الحزبي بالمغرب وسؤال الدمقرطة،» مجلة **مسالك**، العدد 3 (2005)، ص 25.

(55) محمد معتصم، «التطور التقليداني للقانون الدستوري المغربي،» (أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، الدار البيضاء، 1988)، ص 552.

حقبة لأخرى، حسب طبيعة المرحلة ومستلزمات التحول[56]، بدل أن تكون طرفاً وازناً في القرار السياسي الذي يتحول إلى قرار مغلق[57]، يضعف عملية المشاركة السياسية، ويتحكم في المنافذ المؤدية إلى دائرة صناعة القرار السياسي. وفق هذا المجال المغلق، يمكن إدراج ردود فعل معظم الأحزاب السياسية تجاه حركة 20 فبراير، والتعاطي السلبي والمتسرع مع الحراك في الحسيمة. هكذا، يمكن اعتبار رفض هذه الأحزاب السياسية مساندة الحركات الاحتجاجية وتجاهل مطالبها، أو الترقب الحذر لنتائجها، أو حتى مهاجمتها، مراقبةً ذاتيةً تمارسها الأحزاب السياسية على نفسها، أو تكريساً لتراض وتوافق قائم بينها وبين المؤسسة الملكية، أو بالأحرى «لعبة توافق»، على حد تعبير رقية المصدق، يمكن، عبر تتبُّع الممارسة، اكتشاف ما يشوبها من ثغرات تتعارض ودعم دولة القانون وسلطة المؤسسات[58]، لأن اللعبة التي تتحكم في عمل الشركاء السياسيين لا تطوِّر مسلسلاً يؤسس لسمو الدستور، بقدر ما يدفع في الواقع في اتجاه تهميشه، ليبقى أخذه كمرجعية «مجرد مسألة تكتيكية»[59] تندرج ضمن إطار «صراع غير واضح»[60] من أجل السلطة، كما يشكل أحد مظاهرها[61].

إن خطاب التراضي السياسي هيمن بين الملك والمعارضة، مع موالاة عدد من الأحزاب للملكية، ومنح الثقة لكثير من المشاريع الحكومية، بعيداً من البرلمان الذي بقي من دون تأثير كبير في الخيارات الكبرى للحكومة.

وإذا استحضرنا، في هذا الإطار، مجمل التحولات التي عرفها المغرب السياسي، بالتركيز على طبيعة العلاقات بين الفرقاء السياسيين في مرحلة ما بعد التسعينيات وما قبلها، ندرك أن المغرب مرّ بمرحلتين أساسيتين: مرحلة الانغلاق (الصراع على السلطة واحتكارها)، وقد امتدت من بداية الاستقلال إلى التسعينيات، ثم مرحلة الانفتاح (التقارب والتراضي بين الأطراف

(56) يونس برادة، «وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي،» (أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2000)، ص 60.

(57) Dusan Sidjanski, «Décisions closes et décisions ouvertes,» *Revue française de science politique*, vol. 15 (avril 1965), pp. 251-269.

نقلاً عن: يونس برادة، «الملكية والأحزاب في المغرب: مقاربة السياسة الحزبية للملكية،» مجلة **نقد وفكر**، العدد 65 (كانون الثاني/يناير 2005)، متاح إلكترونياً على منبر الراحل الدكتور محمد عابد الجابري على الرابط: <http://www.aljabriabed.net/n65_01berrada.(2).htm>.

(58) حوار رقية المصدق، في: **النشرة**، بتاريخ 28 تشرين الأول/أكتوبر 1996، نقلاً عن: حمزاوي، «الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب،» ص 117.

(59) Rkia El Mossadeq, *Consensus ou jeu de consensus?: Pour le réajustement de la pratique politique au Maroc* (Casablanca: Imp. Najah el Jadida, 1995), p. 19.

(60) عبد الرحيم المنار السليمي، «الدستور والدستورانية ملاحظات حول اللعبة السياسية،» **وجهة نظر**، العدد 17 (خريف 2002)، ص 22.

(61) حمزاوي، «الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب،» ص 118.

المتصارعة على ثوابت النظام السياسي وعلى الدستور والورش الإصلاحية)[62]، التي بدأت مع بداية التسعينيات، وتميزت بتبني أحزاب الحركة الوطنية خطاباً سياسياً جديداً يسعى إلى التوافق مع القصر[63]، ويتجه بالأساس إلى حقل التدبير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[64]. ولعل أهم تساؤل يطرح إزاء هذا الانتقال من الصراع إلى الممارسة السياسية القائمة على التوافق هو علاقة هذه الممارسة الجديدة مع الديمقراطية. في الواقع، يوجد تباين كبير بين الباحثين بخصوص الإجابة عن هذا الإشكال، إذ هناك من يعتقد أن التراضي آلية تجنِّب البلاد عواقب الشد والجذب والصراع والشقاق[65]، وتخلق جسراً أساسياً من التواصل بين الفاعلين السياسيين خارج إطار الشكلانية الدستورية، بل إنها أعادت نوعاً من الثقة السياسية في ورثة الحركة الوطنية[66]، بينما يرى آخرون أن لا أحد يذهب بهذا التراضي بعيداً إلى الحد الذي يوحي فيه بوجود مشروع مجتمعي متكامل، لأن الدولة وأغلب القوى السياسية ـ رغم كل ما تقوله ـ تخشى أكثر ما تخشى الاتجاه الوحيد[67]. ثم إن التوافق تابع للشرعية الذاتية للعاهل[68]، كما أن خطاب التراضي السياسي هيمن بين الملك والمعارضة، مع موالاة عدد من الأحزاب للملكية، ومنح الثقة لكثير من المشاريع الحكومية، بعيداً من البرلمان الذي بقي من دون تأثير كبير في

(62) إذا كانت مقاومة الاستعمار قد وحّدت جهود كل الأطراف في سبيل هدف واحد، فإن الحصول على الاستقلال ولَّد تناقضات جديدة بين أحزاب الحركة الوطنية والقصر. مع مشكل الوحدة الترابية، دخل الحقل السياسي المغربي في إعادة التجديد، حيث انصب النقاش بعد دستور 1972 حول مشكل الصحراء، فتغيرت طبيعة الممارسة السياسية انطلاقاً من سنة 1974، ليصبح الفعل السياسي للأطراف الفاعلة يندرج في إطار ما يسمى بالتراضي السياسي الذي يتوقف على مسألتين: الوحدة الترابية، وإصلاح المسلسل الديمقراطي. وهكذا، فإن الظاهرة التي سوف تؤثر في الفكرة الدستورية، وتتحكم في قواعد اللعبة السياسية هي التراضي وليس الإجماع، بحكم أن الإجماع تحقق على مسألة واحدة هي قضية الوحدة الترابية، أما المسألة الثانية التي هي الإصلاح الديمقراطي، فقد ظلت محط تراضٍ وليس إجماعاً. انظر: محمد المساوي، «جدلية التوافق في الفضاء السياسي المغربي،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 33 (شتاء 2012)، ص 13، والسليمي، «الدستور والدستورانية ملاحظات حول اللعبة السياسية،» ص 22.

(63) المساوي، المصدر نفسه، ص 13.

(64) خالد علوية، «تحولات الصراع السياسي في المغرب،» في: بيير سلامة [وآخرون]، **جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1982)، ص 246.

(65) محمد عابد الجابري، «الكتلة التاريخية،» **الاتحاد الاشتراكي**، 1999/12/11، نقلاً عن: المساوي، المصدر نفسه، ص 17.

(66) السليمي، «الدستور والدستورانية ملاحظات حول اللعبة السياسية،» ص 22.

(67) حوار زكية داود مع بول باسكون عام 1978، ترجمة: مصطفى المسناوي. نشر لأول مرة بمجلة **لامالیف**، العدد 94 (كانون الثاني/يناير- شباط/فبراير 1978)، وأعاد نشره منتدى ابن تاشفين: «المجتمع والمجال،» في: مجموعة مؤلفين، **بول باسكون أو علم الاجتماعي القروي** (الدار البيضاء: مطبعة دار القرويين، 2013)، ص 30.

(68) محمد أتركين، «التوافق والانتقال الديمقراطي،» (رسالة دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة الحسن الثاني)، ص 105.

الخيارات الكبرى للحكومة (كقضية التعليم ومدونة الأسرة والمسألة الانتخابية).[69] بيد أن هذا الاختلاف حول «آلية التوافق» لا يمكن أن يحجب عنا منافعها، على امتداد المنعطفات المصيرية في تاريخ المغرب المعاصر، في مقاربة الإشكاليات الوطنية الكبرى، لكسب رهانات المعارك الدبلوماسية الحاسمة، كما في مجالات التحديث والدمقرطة والتنمية[70].

على المستوى القانوني، ترجمت هذه الآلية واقع تجدّد الشرعية الوطنية للمؤسسة الملكية، وعلى المستوى السياسي، سموها و«هيمنتها» على ما عداها في منظومة المؤسسات الوطنية. وفي وضع كهذا، حيث استفادت الملكية بالمغرب بدفع جزء من أحزاب المعارضة إلى الاشتغال داخل مؤسسات الدولة[71]، كان صعباً أن ينشأ أيّ فضاء احتجاجي بعيداً من الحقل السياسي المؤسس، قبل أن يكسر الحراك في الحسيمة هو الآخر هذا الحاجز، ويتطور في استقلال عن الأحزاب السياسية (المتحدة عموماً حول السلطة والمنقسمة فيما بينها)، وتأمل في التغيير بالاعتماد على قدراتها الذاتية. وهذا ما يفسر انتقاد المشاركين في هذا الحراك من انطلاقه لأغلبية الأحزاب، والتنظيمات النقابية والمدنية ورفض وصايتها، في عدد من مسيراتهم وشعاراتهم المرفوعة، بوصفها «هيئات بيروقراطية»[72]. بالطبع، لا تبدو المهمة سهلة، أمام غياب المساندة الحزبية الكافية، غير أن التجربة أثبتت ولا تزال تثبت أنها ممكنة، وأكدت على نحو لا يدع مجالاً للشك أن المطالبة بتغييرات أو إحداثها في الإدارة والحكم والاجتماع ليست حكراً على المؤسسات التقليدية، بل متاحة أيضاً لحركات الشارع التي أصبحت تبحث لها عن دور في الحياة السياسية، وبخاصة إن هي أحسنت استثمار الفرص المتاحة لها، وأطّرت بكيفية جيدة تحركاتها.

خاتمة

يبدو من خلال ما تقدم أن الحركات الاحتجاجية بدأت تكرس في كل مرة مدى استقلاليتها عن الأحزاب السياسية والنقابات، ولم تعد تعوِّل على دعمها ومساندتها، بل إنها أصبحت حذرة من الركوب على خرجاتها في إشارة واضحة إلى فك الارتباط بها والتشكيك في قدرتها ونزع صريح للثقة في نياتها، مع ما صاحب ذلك من بداية تعميق الهوّة بين الاحتجاجات الشعبية وهذه التنظيمات، إلى درجة يمكن معها القول إن هذه الأخيرة فقدت «عصرها الذهبي»، وعليها أن تتهيّأ للتأقلم مع وضع داخلي وإقليمي متوتر، تنامى فيه الاعتقاد بسياسة «الأداء»، وإلا ستظل

(69) المساوي، «جدلية التوافق في الفضاء السياسي المغربي،» ص 30.

(70) محمد الأخصاصي، «الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة 38، العدد 444 (شباط/فبراير 2016)، ص 28 وما بعدها.

(71) Mounia Bennani-Chraibi et Mohamed Jeghllaly, «La Dynamique protestataire du mouvement du 20 février à Casablanca,» *Revue française de science politique*, vol. 62, nos. 5-6 (2012), p. 870.

(72) للاستزادة، انظر: الأخصاصي، المصدر نفسه، ص 24، وتوفيق عبد الصادق، «حركة 20 فبراير الاحتجاجية في المغرب: مكامن الاختلال وإمكان النهوض،» **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 426 (آب/أغسطس 2014)، ص 77.

محط نقد ملكي وشعبي بسبب عدم قدرتها على التأطير والتوسط بين الدولة والمحتجين. فلا يعقل أن يجد المحتجون أنفسهم في أغلب الحالات يخاطبون مبعوثي وزارة الداخلية على المستوى المركزي أو الجهوي أو المحلي، وما يستتبع ذلك من سوء الفهم وانتشار الإشاعة وتكثيف خطاب الإقصاء، في غياب شبه تام لوسطاء فاعلين (علماء، وبرلمانيين، وسياسيين، ونقابيين، وناشطين جمعويين، وإعلاميين...) بإمكانهم أن ينقلوا مطالب المحتجين المشروعة إلى أصحاب القرار المعنيين. ورب قائل بعجز هؤلاء الفاعلين بممارسة هذه الوساطة أصلاً في ظل المشهد السياسي القائم، أو يرتكن إلى خطاب المظلومية، بدعوى أن الأحزاب السياسية هي ضحية لما أسميناه سابقاً لعبة التوافق أو الاحتواء، التي أنتجت فاعلين سياسيين لا حول لهم ولا قوة، باستثناء طابع الحزب والمقار التي يعقد فيها أنشطته. غير أن هذا الكلام اليوم مردود عليه من جوانب شتى، ويكفي الرجوع إلى خطاب العرش الأخير للحسم في تقديم إجابات كافية لهذا التواكل. من حق كل فاعل الدفاع عن نفسه وإعداد الاستراتيجيات التي تضمن استمراريته وبسط هيمنته، وإذا حصل أن اختل ميزان القوة لصالح طرف ما، فقد يصح القول بأن الطرف القوي مطالب بفسح المجال للطرف الضعيف لترتيب أوراقه واستعادة توازنه لأنه بحاجة إلى خدماته، لكن من غير المقبول الاستسلام التام والقبول بالخضوع من دون قيد أو شرط تحت ذرائع مختلفة، بعضها مستساغ وأغلبها لا يسمن ولا يغني من جوع، والاختباء الدائم وراء أسطورة «التحكم» التي أصبحت متآكلة ومتقادمة في الزمن الحاضر. ألم تكن العبارات التي ساقها الملك محمد السادس في خطاب العرش الأخير بمنزلة علاج بالصدمة لكل من يتهرب من تحمُّل مسؤوليته كاملة في الرخاء والشدة بغض النظر عن المكاسب السياسوية المبحوث عنها خدمة للوطن: «التطور السياسي والتنموي، الذي يعرفه المغرب، لم ينعكس بالإيجاب، على تعامل الأحزاب والمسؤولين السياسيين والإداريين، مع التطلعات والانشغالات الحقيقية للمغاربة. فعندما تكون النتائج إيجابية، تتسابق الأحزاب والطبقة السياسية والمسؤولون، إلى الواجهة، للاستفادة سياسياً وإعلامياً، من المكاسب المحققة. أما عندما لا تسير الأمور كما ينبغي، يتم الاختباء وراء القصر الملكي، وإرجاع كل الأمور إليه»[73] □

(73) مقتطف من خطاب الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لتربعه على العرش.

سلمية الحراك وعدوانية السلطة والمقاولة: نحو قراءة سوسيولوجية لحراك المقاطعة

محمد امباركي(*)

باحث من المغرب.

ماذا تعني مقاطعة العلامات التجارية الثلاث (غاز أفريقيا، سونطرال دانون، ماء سيدي علي) في السياق المغربي؟ من زاوية المقاربة السوسيولوجية، من يقاطع من؟ أي دلالات يحملها هذا السلوك الاحتجاجي القوي؟ وكيف يمكن قراءة رد فعل الشركات المستهدفة بالمقاطعة والمسؤولين الحكوميين؟

عموماً، ومن دون العودة إلى أزمنة أخرى للمقاطعة كسلوك احتجاجي مدني سلمي في سياقات مختلفة وبرهانات مرتبطة أشد الارتباط بطبيعة الصراع وحدته ومكوناته، تبقى المقاطعة – من وجهة نظر سوسيولوجية – هي شكل من أشكال التعبير عن الغضب الاجتماعي، عن عدم الرضى شبه الجماعي إزاء نمط وشروط عيش لا يضمنان الكرامة من جراء عدم التوزيع العادل للثروة الذي يتبدى على مستوى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية أو الخدمات الاجتماعية العمومية التي تعبِّر صعوبة الولوج إليها عن حدة الفوارق الطبقية والتفاوتات الاجتماعية والمجالية.

المقاطعة التي نتحدث عنها هنا، تقع في صميم الدينامية الاحتجاجية السلمية التي تتكلم لغة الامتناع، أي الامتناع عن اقتناء أو استهلاك مادة معيَّنة، وذلك لدفع الشركات والمقاولات المنتجة أو المحتكرة لها إلى مراجعة الأسعار الباهظة جداً، وقد يكون الهدف أيضاً تبليغ رسالة سياسية غير مشفَّرة ولا تعتمد منطق الرموز والإشارات، أي بوضوح رفض زواج الثروة والسلطة واعتباره زواجاً غير شرعي ما دام هذا الزواج مثّل تاريخياً ومنذ الاستقلال ميكانيزم رئيسياً في صوغ وتوجيه خيارات النظام واستراتيجياته.

وإذا كان متاحاً تحديد الطبيعة الاجتماعية للفئة المقاطَعة أي مالكي أو محتكري المنتوجات الثلاث، فإنه ليس من السهل بلورة تحديد دقيق للفئات المقاطِعة، بأي معايير يمكن صياغة هذا التحديد ما دامت المسألة تستوجب دراسة تتخللها شروط البحث الأجتماعي – على الأقل من خلال توافر شروط ثلاثة كما يتصورها السوسيولوجي الهندي أندريه باتاي: **أولاً**، الجانب الميداني

(*) البريد الإلكتروني: med_mbarki66@yahoo.fr.

للبحث «الإمبيريقي»؛ **ثانياً**، المنظومة «السيستيماتيكية» وهي أن الظاهرة المدروسة لا يمكن فهمها من دون ربطها بالتاريخ والاقتصاد السياسي وطبيعة المؤسسة السياسية؛ **وثالثاً** وأخيراً الشرط المقارناتي (المقارنة، أي مقارنة الظاهرة في المجتمع المدروس بأمثالها من مجتمعات أخرى)[1]. لهذا سنعرض بعض الملاحظات العامة وذات الطبيعة السوسيولوجية التي تقربنا من فهم أبعاد ودلالات هذه الدينامية الاحتجاجية المتمثلة بحراك المقاطعة.

أولاً: من هم المقاطَعون؟ أو المقاولة المستظلة بظل السلطة

إن العلامات التجارية الثلاث موضوع المقاطعة تنتمي الى مقاولات مهيكلة وضخمة على صعيد حجم الاستثمارات ورقم المعاملات، وهي:

1 ـ سنطرال دانون (Centrale Danone)، وسابقاً: محلبة سنطرال (Centrale Laitière)، هي شركة مغربية تابعة للشركة متعددة الجنسيات دانون المختصة بالحليب ومنتجاته. مدرجة منذ سنة 1974 في بورصة الدار البيضاء[2]. وقد قوطعت نتيجة غلاء مادة الحليب رغم أن الشركة تشتريه من الفلاحين بثمن أقل جداً... المقاطعة أطرها شعار «خليه يريب».

2 ـ مجموعة أكوا (المعروفة سابقاً باسم: أفريقيا غروب) هي أول مجموعة اقتصادية بالمغرب في مجال توزيع الطاقة من وقود وغاز تتخذ العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء مقرّاً لها؛ وتعمل محطات الخدمات التابعة للمجموعة تحت لواء العلامة التجارية أفريقيا. شهدت المجموعة تطوراً كبيراً بقيادة عزيز أخنوش والأخوين واكريم من خلال تنويع أنشطتها الاقتصادية في مجالات جديدة لتشمل وسائل الإعلام المطبوعة، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والسياحة والفنادق والقطاعات العقارية[3]. شعار المقاطعة هنا هو «خليه يتحرق».

3 ـ شركة «أولماس»، المالكة للعلامة التجارية «سيدي علي». بقيادة مريم بنصالح الابن البكر لعبد القادر بنصالح ... تولت المجموعة المالية لوالدها لتولّي منصب المديرة الإدارية والمالية لشركة «أولماس» للمياه المعدنية، التي برعت في إدارتها وتوسيع نشاطها التجاري بعد أن جعلت من «أولماس» أخطبوطاً مائياً بالمغرب يسيطر على سبعين بالمئة من السوق المغربي. ماء «سيدي علي» والماء الغازي «أولماس» الذي تحمل الشركة اسمه، ومنتوجات أخرى، جعلت من مريم بنصالح أكثر الأشخاص قدرة على بيع الماء وجمع الثروة، وتدعيم رأسمال الهولدينغ «أولماركوم» الخاص بعائلتها، والذي يضم إضافة إلى «أولماس» كلاً من شركة التأمين «أطلنتا» وشركة للطيران

(1) ساري حنفي، «أزمة اليسار ما بعدـالكولونيالي: نحو مقاربة ما بعدـاستبدادية،» مقال منشور في موقع «الجمهورية»، ملف «اليسار والحرية» 15 تموز/يوليو 2016، <https://www.aljumhuriya.net/ar/35345>.

(2) الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) .

(3) المصدر نفسه.

المنخفض التكلفة، وفروعاً أخرى تتخصص في الصناعة والعقار والتجهيزات المنزلية[4]. الشعار الذي وجه مقاطعة ماء سيدي علي «ماكم شربوه».

إن الفئة المستهدفة من المقاطعة تتألف من ثلاثة منتوجات لثلاث شركات تتميز بالحضور القوي في السوق الاقتصادية من حيث المنتوج المستهلك (الحليب والماء والغاز) وحجم الاستثمارات، ولكن يبقى استهلاكها متفاوتاً على مستوى الخريطة الطبقية والاجتماعية للمغاربة حيث غالباً ما تُعتبر الطبقة المتوسطة الأكثر إقبالاً على هذه المواد، كما تتميز أيضاً هذه المقاولات المهيكلة بعلاقتها المتداخلة بدوائر القرار السياسي. فأين يمكن تلمُّس بعض أوجه هذا التداخل بين السلطة والثروة، بين السياسي والاقتصادي، على صعيد الشركات المعنية بالمقاطعة؟

إن شركة سنطرال دانون ـ كما يحلل ذلك الخبير الاقتصادي نجيب أقصبي ـ تهيمن أكثر فأكثر على سوق الحليب، وذلك لما كان لها من سلطة على القرار السياسي الذي يخدم مصلحتها، وهذا ما يفسر انحياز الحكومة بطريقة غير لائقة حتى أصبحت تسمى حكومة «سنطرال»، وبالتالي فقد استطاعت هذه الشركة سنة 2005 أن تفرض عبر لوبياتها بالبرلمان قانوناً لفرض ضرائب على التعاونيات، وذلك لإعدام أي منافسة لها في السوق[5]، كما أطلقت هذه الشركة «منذ عام 2007 استراتيجية لتحفيز الزبائن على الوفاء لمنتوجاتها، وضعت الشركة حوافز مغرية لأصحاب نقط البيع، وهي التحفيزات التي ترتفع قيمتها عند الاقتصار على ترويج منتجات سنطرال وعدم التعامل مع منافسيها، وهي الممارسة المحرمة دولياً، لأنها منافية لقواعد المناسفة الشريفة[6] وتعتبر شركة «سنطرال» من الشركات التي انسحب منها الهولدينغ الملكي يومين قبل انطلاق حركة فبراير 2011 [7]، وهذا التداخل يتجسد أيضاً في شركة «أفريقيا غاز» التي يملكها الوزير ورئيس حزب إداري ولد في أحضان السلطة وتحت رعايتها، وشركة أولماس المالكة لسيدي علي، التي ظلت مالكتها لفترة مهمة على رأس نقابة الباطرونا أي الكونفدرالية العامة للمقاولين المغاربة (CGEM). ولم تكن هذه المؤسسة في يوم من الأيام بعيدة من تأثير وتوجيه النظام السياسي اللهم في بعض المراحل القليلة التي شهدت توتراً بين الجهتين وبخاصة إبان حملة التطهير التي قادها وزير الداخلية الراحل «إدريس البصري» سنة 1996 والتي شهدت انتقاماً فظيعاً من عدد من رجال الأعمال واغتناء غير مشروع لجملة من رجالات السلطة محلياً ووطنياً، ويشهد على هذه المرحلة الرئيس السابق للاتحاد العام لمقاولات المغرب عبد الرحيم الحجوجي الذي أكد أن «الحملة التطهيرية» شكلت «صفحة سوداء في تاريخ المغرب وضربت عرض الحائط بمفهوم دولة الحق والقانون»[8]. وربما عجز نقابة

---

(4) «مريم بنصالح.. قصة بائعة ماء تَحَوَّلَ بين يديها إلى ذهب،» موقع هسبريس (17 أيار/مايو 2012)، <https://www.hespress.com/economie/54118.html>.

(5) «أقصبي يعري تاريخ العلاقة بين سنطرال والدولة المغربية،» موقع «آشكاين» (6 حزيران/يونيو 2018).

(6) «سنطرال.. قصة أفول،» تحقيق يونس مسكين، موقع «اليوم 24»، <http://www.alyaoum24.com/1096524.html>.

(7) المصدر نفسه.

(8) **الشرق الأوسط**، 2002/9/18.

الباطرونا عن الانفكاك من مركب السلطة هو الذي دفع عبد الرحيم الحجوجي الى تأسيس حزب سياسي سماه «القوات المواطنة».

من الناحية التاريخية، ومنذ فترة ليست قصيرة، نسجل حقيقة أنه رغم محاولات الاتحاد العام لمقاولات المغرب الحذر من الالتزام السياسي واعتبار سبب وجوده هو «الدفاع عن مصالح أعضائه والمساهمة في الاقتصاد دون الارتباط بأهداف سياسية لحزب ما، حيث إن انتخاب رئيس الاتحاد تحكمه الاستقلالية عن الأحزاب السياسية خوفاً من هيمنة أي حزب عليه، وبخاصة الاتحاد الدستوري والتجمع الوطني للأحرار، اللذان يحاولان كسب دعم العالم التكنوبيروقراطي...»[9]؛ فقد ظلت «الاستراتيجية السياسية للباطرونا الكبرى تقوم على التحالف مع السلطة المركزية وليس على تعارض معها»[10]، بمعنى أن المجموعات الأساسية الكبرى للبرجوازية المغربية التي تتألف من برجوازية الأعمال، والبرجوازية الصناعية الزراعية والبرجوازية التكنوبيروقراطية، تعود الى السياسي؛ أي الدولة للحكم بينها، وليس الاقتصادي الذي يعني تحديث المقاولة، وتحسين الجودة والمنتوج والبحث عن أسواق جديدة»[11]. وليس من مكر التاريخ أن نستحضر هنا بعض النماذج للمسارات السوسيومهنية لرؤساء سابقين، مسارات أشرت إلى فشل استراتيجية الاستقلالية عن السلطة وإعادة إنتاج منطق الريع السياسي والاجتماعي، **أحدهما** هو الرئيس الأسبق للاتحاد العام لمقاولات المغرب بنسالم جسوس بين 1985 و1988، «هذا البرجوازي العصري الكبير الذي كان صيدلياً في الأصل ومن عائلة فاسية كبيرة، وينتمي إلى حزب الاستقلال، وعيِّن سنة 1983 سفيراً في بروكسيل»[12]، بمعنى أنه قاد نقابة الباطرونا وهو قادم من دواليب الدولة والحزب؛ ثم الرئيس الحالي صلاح الدين مزوار الذي أصبح يقود الاتحاد منذ 22 أيار/مايو 2018 وهو القادم من حزب التجمع الوطني للأحرار ومسؤوليات حكومية في الخارجية والمالية.

إن المقاطعة هي في الغالب جواب اجتماعي غاضب لفئات اجتماعية متوسطة تمتلك الحد الأدنى من المستوى التعليمي يتيح لها استعمال التكنولوجيات الحديثة في الإعلام والاتصال وتتميز بخاصيتين [...] بالاستهلاك الجماهيري [...] وبكونها ضحية.

من هنا، ربما سنجانب الصواب إن حصرنا أسباب المقاطعة فقط في غلاء الأسعار، من الأكيد أن هذا الدافع هو الأقوى ولكن لا يمكن عزله عن «منظومة اقتصاد الريع والفساد» وتداخل السلطة السياسية مع سلطة المال حيث إن «العوائق التي تحول دون أن تؤدي البورجوازية التقليدية دوراً مؤثراً وحاسماً في تحديث البنيات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، تتمثل بعجزها عن القطع مع علاقات

(9) Said Tangeaoui, *Les Entrepreneurs marocains: Pouvoir, société et modernité* (Paris: Edition Karthala, 1993), p. 254.

(10) المصدر نفسه، ص 265.

(11) المصدر نفسه، ص 265.

(12) المصدر نفسه، ص 215.

التبعية التي تربطها بالسلطة المركزية، وفي طرائق العمل والتفكير لدى العديد من أعضائها والتي هي بعيدة كل البعد من عقلانية اقتصادية حقيقية»[13].

ثانياً: جبهة المقاطعة، أو الانتفاضة الافتراضية للطبقة المتوسطة

من الصعب ادعاء الإحاطة الشاملة بالفئة أو الفئات الاجتماعية المقاطعة، وذلك لأن معظم التحقيقات الميدانية التي تناولت حركة المقاطعة ظلت جزئية ومحدودة على الصعيد السوسيومجالي والمنهجي (الفئة المستهدفة، الإطار الجغرافي، تقنيات البحث)، ولهذا يمكن أن تشكل هذه التحقيقات أرضية مهمة لاختبار وتوسيع الخلاصات الأولية التي توصلت إليها، ومن ثم تعميق الدراسة والبحث. ومع ذلك فهناك شبه اتفاق بين الباحثين والدارسين على أن المقاطعة هي غالباً جواب اجتماعي غاضب لفئات اجتماعية متوسطة تمتلك الحد الأدنى من المستوى التعليمي يتيح لها استعمال التكنولوجيات الحديثة في الإعلام والاتصال وتتميز بخاصيتين سوسيولوجيتين أساسيتين: **الأولى**، هي تميزها بالاستهلاك الجماهيري على مستوى السوق الاستهلاكية عامة وتلك المنتوجات الثلاثة موضوع المقاطعة بشكل خاص، و**ثانياً** بكونها ضحية بل أكبر متضرر من الإجراءات الاقتصادية اللاشعبية للنظام السياسي، ولا سيَّما في عهد حكومة عبد الإله بنكيران، من حيث إضعاف قدرتها الشرائية من خلال إصلاحات مسّت تحرير الأسعار وتجميد الأجور، وإصلاح التقاعد، ومجانية التعليم، وعدم استقرار الشغل... مع العلم أن هذه الطبقة يراودها دوماً طموح الترقي الاجتماعي من خلال استمرار الرهان على المدرسة، لكن هذا الرهان انتقل بشكل واسع من المدرسة العمومية إلى التعليم الخاص، وهذا جعلها أمام ضغط مهول لتكلفة الحياة التي أصبحت عاجزة عن مسايرته والاستجابة لكل متطلباته.

في الوقت الذي كان من المنتظر إسراع الحكومة والشركات الثلاث إلى التجاوب الإيجابي السريع مع حركة المقاطعة بمراجعة الأسعار وخفضها، ظل منطق تلك المؤسسات يشتغل بشعار «عنزة ولو طارت» أي الاستهتار الكلي بتطلعات المواطنين إلى كرامة العيش.

نعتقد أن هذه الحالة السوسيولوجية التي تتميز بشعور الطبقة المتوسطة بخيبة أمل في النهوض بأوضاعها هي التي تفسر إلى درجة ما مسألتين مهمتين تتعلقان بارتماء جزء كبير منها في أحضان الحركة الأصولية ودعمها انتخابياً، لعل وعسى يقع انفراج اجتماعي معينٌ؛ بعد يأسها من التجارب الحكومية السابقة، وبخاصة ما اصطُلح عليه بحكومة التناوب التوافقي التي دشنت نهايتها المخيبة برحيل جماعي لجزء كبير من الطبقة المتوسطة لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية نحو حزب العدالة والتنمية، وكذلك موقفها المتردد إزاء حركة 20 فبراير حيث ظلت في معظمها تتابع منعرجات هذه الحركة بترقب وتوجس شديدين في سياق وقوعها تحت تأثير جزء

(13) المصدر نفسه، ص 140.

من حركة الإسلام السياسي ـ وبخاصة حزب العدالة والتنمية ـ وخوفها من السيناريوهات الإقليمية المجاورة (مصر، اليمن، ليبيا، سورية...) التي كان يسوقها الإعلام الرسمي بشكل مكثف؛ وهذا ربما يساعدنا على فهم الانخراط الواسع للطبقة المتوسطة في حركة المقاطعة، بوصفها دينامية احتجاجية سلمية يجري تأطيرها والتعبئة لها على مستوى الساحة الرقمية والافتراضية وليس الشارع الحقيقي الذي يشهد غالباً تدخلاً للقوات العمومية واستعمالاً للعنف المفرط في قمع المحتجين. لكن هذه الدعوة والتعبئة للمقاطعة افتراضياً حققتا تأثيراً قوياً ونتائج فعالة تفوق تلك المكتسبات الرمزية لحركة 20 فبراير بحسب رأي عدد من الباحثين والخبراء.

أثبتت حركة المقاطعة بما لا يدع مجالاً للشك الابتعاد شبه الكلي لهذه الشركات ـ وبدعم صريح من الحكومة ـ من ما يمكن أن نصطلح عليه بثقافة تثمين الزبون أي الإنصات إلى شكواه واقتراحاته وتطلعاته.

ولا شك أن فعالية ومردودية حركة المقاطعة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً هي التي تفسر جواب الشركات المعنية والحكومة وردود أفعالهما، وبالتالي تجعلنا قادرين على استنطاق الاستراتيجية التواصلية لهذه المؤسسات. فكيف كان تواصلهما وتفاعلهما مع حركة المقاطعة؟ وإلى أي حد عبّرت الطريقة أو الخطة التواصلية لهؤلاء عن رؤيتهم وتمثلهم للمستهلك؟

ثالثاً: تواصل عدواني كتعبير عن العودة الى زمن ما قبل المقاولة

في الواقع، إن العلامات التجارية الثلاث موضوع المقاطعة، ترمز إلى مقاولات كبيرة الحجم وتنتمي إلى نمط المقاولات المهيكلة على مستوى بناها المؤسسية (رأس المال الاجتماعي، حجم الاستثمارات ورقم المعاملات، وحدات الإنتاج والتسويق، مصالح تدبير الموارد البشرية وتحسين الجودة،... إلخ). ولا شك في أن استحضار هذه المعطيات يستجيب لضرورة منهجية قد تساعد على الاقتراب من الطريقة التي تدبر بها هذه المؤسسات السوسيواقتصادية نزاعها مع محيطها الداخلي والخارجي والصيغ التي تعتمدها لتجاوز وضعية الأزمة/ النزاع/ الخطر، أو ما يمكن تسميته في الأدبيات الخاصة بتسيير المقاولات «الأمن المقاولاتي وتدبير المخاطر» اللذين يقتضيان الوجود المسبق لاستراتيجية استباقية ووقائية في مفكرة إدارة المقاولة.

في حوار مع أحمد المتمسك، الباحث في سوسيولوجيا المقاولة، قال إنه ليس من المستساغ ألّا تملك هذه المقاولات خطة تواصلية لتدبير الأزمة، ولا شك في أن الطريقة التي تجاوبت بها هذه المقاولات والحكومة مع حركة المقاطعة تستحق الدراسة والتحليل، وبخاصة إن تعود بنا إلى زمن ما قبل المقاولة أو زمن الزاوية والجماعة التقليدية وعلاقة الشيخ والمريد.

إن تتبع الطريقة التي تجيب بها إدارة المقاولات الثلاث والحكومة مع حركة المقاطعة، عكس بجلاء حقيقة أن الذي يحسم الفعل الاحتجاجي في المغرب هو الخيار القمعي المباشر، أي تدخل القوات العمومية والتنكيل بالمحتجين (اعتقالات، محاكمات،...)، حيث إن

جميع مراحل التجاوب مع حركة المقاطعة من قبل المقاولات الثلاث والحكومة تميزت بداية بالاستهتار بالمستهلك/المحتج وإلغائه ثم تخوينه وتخويفه كتصريح مدير «سنطرال دانون» بأن مقاطعة السلع الوطنية «خيانة للوطن»، ثم تصريح وزير المالية محمد بوسعيد واتهامه للمقاطعين بكونهم «مداويخ» ليتدخل وزير الاتصال مصطفى الخلفي ويلوح بلغة القمع. وكذلك ادعى أن هذه الحركة الاحتجاجية مسيَّسة، كما قال عبد العزيز أخنوش، واستجداء تدخل الدولة لحماية المقاولة من خلال خفض الضرائب، كما جاء في بيان شركة «ولماس»، وفي مرحلة أخرى اعتماد لغة الاحتجاج بالشارع من خلال وقفة عمال «سنطرال دانون» أمام البرلمان التي كان من ضحاياها وزير الحكامة.

إن الاقتصاد السياسي في بلادنا لا يمكن تفكيكه وفهم ميكانيزمات حركته من دون التشخيص المجهري لعلاقة السلطة بالثروة، أي هيمنة المخزن الاقتصادي كعائق بنيوي وتاريخي أمام أي تطور اقتصادي مستقل.

والجدير بالملاحظة، أن المثير للاستغراب، هو أن تقارير متعددة ـ بما فيها تقرير لجنة المهمة الاستطلاعية التي ألّفها مجلس النواب للوقوف على أسعار البيع وشروط التنافسية في قطاع المحروقات، بعد عملية تحرير السوق ـ أكدت كلها غلاء الأسعار والهامش الواسع لنسبة الأرباح التي تدرها الشركات مع ما هو حاصل في بلدان أخرى وذلك بطريقة غير مشروعة ولا أخلاقية كما وصفها النائب البرلماني عن فدرالية اليسار الديمقراطي عمر بلافريج. وفي الوقت الذي كان من المنتظر إسراع الحكومة والشركات الثلاث الى التجاوب الإيجابي السريع مع حركة المقاطعة بمراجعة الأسعار وخفضها، ظل منطق تلك المؤسسات يشتغل بشعار «عنزة ولو طارت» أي الاستهتار الكلي بتطلعات المواطنين إلى كرامة العيش. وإن دل هذا الأمر على شيء فإنما يدل على التداخل المستمر تاريخياً بين منطق المقاولة ومنطق السلطة؛ وبالتالي إعادة إنتاج الآليات السوسيوثقافية التقليدية في التواصل مع المستهلك/الزبون على مستوى نسيج مقاولاتي يدعي الهيكلة والتدبير الحديث من الناحية المبدئية، في منطق التدبير الحديث (عقلنة المقاولة). وانطلاقاً من مبدأ أن المستهلك/الزبون هو سبب وجود المقاولة، أي أن له تقديراً وتميزاً في فكر وسلوك أصحاب المقاولة التي يجب أن تجتهد دائماً لتوسيع وتنويع منتوجها والإنصات الفعَّال والمستمر للمستهلك وحاجبات المحيط المتطورة والمتجددة جودة ونوعاً، وبالتالي الحفاظ على وفائه من منطلق الشعار «الرأسمالي» المعروف «الزبون ملك».

لكن للأسف، وكما بيّنا أعلاه، أثبتت حركة المقاطعة بما لا يدع مجالاً للشك الابتعاد شبه الكلي لهذه الشركات ـ وبدعم صريح من الحكومة ـ من ما يمكن أن نصطلح عليه بثقافة تثمين الزبون أي الإنصات إلى شكواه واقتراحاته وتطلعاته، وتعويض ذلك بهجوم سلبي على المستهلك المقاطع بلغة غير مسؤولة تعكس الضعف الشديد لقيم المواطنة أو ثقافة وقيم المقاولة المواطنة.

إن «الاستراتيجية التواصلية» العدوانية للشركات الثلاث والحكومة إزاء حراك المقاطعة حملت رسائل مهمة ومتناقضة راوحت بين تفهم لفظي لدواعي هذا الفعل الاحتجاجي وعجز عن مباشرة إجراءات ملموسة يكون لها أثر اجتماعي بادٍ على حياة الطبقات المسحوقة. بل المؤسف هو انتقال تلك «الاستراتيجية» من الهجوم المباشر على المقاطعة ونعتها باتهامات شتى (التخوين، مداويخ، التسييس...)، إلى حرب داخلية غير مباشرة من خلال الكشف عن حجم الخسائر ومن ثم تبرير التسريح الجماعي والفردي للعمال ودفع ممثليهم النقابيين إلى الاصطفاف ضد حركة المقاطعة، وبخاصة في ظل الواقع الذاتي للحركة السياسية والنقابية المغربية التي تُعد أزمتها الذاتية والموضوعية العميقة من تجليات بروز مقاومات اجتماعية منظمة من داخل المجتمع (حراكات: الريف، جرادة، زاكورة، المقاطعة...).

عموماً، إن حركة المقاطعة رغم جزئيتها على مستوى الجهات المستهدفة وحجم الانخراط الاجتماعي والطريقة التي تعاملت معها الشركات المهنية والحكومة ومجتمع مدني كجمعيات حماية المستهلك، قد كشفت مرة أخرى أن الاقتصاد السياسي في بلادنا لا يمكن تفكيكه وفهم ميكانيزمات حركته من دون التشخيص المجهري لعلاقة السلطة بالثروة، أي هيمنة المخزن الاقتصادي كعائق بنيوي وتاريخي أمام أي تطور اقتصادي مستقل من شأنه فرز بنى طبقية رأسمالية تتيح الشروط الضرورية لإنجاز قطيعة مزدوجة؛ قطيعة من جهة **أولى** مع الدولة المخزنية الغنائمية كما يسميها الراحل محمد جسوس، ومن جهة **ثانية** مع المجتمع المركب كما شخصه السوسيولوجي الراحل بول باسكون باعتباره «**من الناحية السوسيولوجية، مجتمع قايدي مخزني، يمارس هيمنته على القبيلة الآخذة في الاندثار، وعلى الأبوية التي وجدت ملجأ لها في العائلة ووضعية المرأة. إلا أن هذه القايدية نفسها تعاني سيطرة الرأسمالية العالمية في مجالي الإنتاج والمبادلة**»[14] □

(14) محمد المساوي، «باسكون، سمات المجتمع المركب وسيكولوجية إنسان المجتمع المركب،» أنوال بريس (أيار/مايو 2017)، ص 2، <https://anwalpress.com>.

الشباب المغربي والمشاركة السياسية

جميل حمداوي(*)

كاتب وباحث من المغرب.

مقدمة

معروف أن الشباب أساس تقدم الشعوب وازدهارها. وتمثل هذه الفئة دينامو الدولة ومحركها الرئيس لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؛ كما تعد قاطرة الإقلاع الاقتصادي، وقوة الأمة لتحقيق استقلالها وكينونتها وهويتها وإنيتها الوجودية.

وإذا كان عدد سكان الوطن العربي يقدر بثلاثمئة مليون نسمة، فإن الشباب يمثلون قرابة ثلثه. ويعني هذا أن ساكنة الوطن العربي شبابية بامتياز. وما زال الشباب العربي يعانون مشاكل متعددة كالفقر، والأمية، والبطالة، والجهل، والتخلف، والعزوبة، والعنوسة، والتغريب، والاستلاب، والإقصاء، والتهميش...

وفي ما يخص المغرب، يبلغ عدد الشباب الذين يصل سنهم إلى ما بين خمس عشرة سنة وأربع وعشرين سنة أحد عشر مليون شاب، موزعين بين البادية والمدينة، أو بين الريف والحضر. ومن ثم، يعاني الشباب المغربي المشاكل نفسها التي يعانيها الشاب العربي، ما دامت الدول العربية واحدة في هويتها وهمومها ومآسيها ومحنها، وتشترك في كثير من الميزات البارزة كالتخلف، والإقصاء، والتهميش، والبطالة، والفقر...

وما يهمنا في هذا الموضوع هو التوقف عند موضوع سوسيو-سياسي بامتياز، يتمثل بدراسة (المشترك والمختلف بين شباب الحضر والريف في المجتمع المغربي حول الشأن العام الداخلي والخارجي)، وفق منظور علم الاجتماع السياسي الذي يدرس أثر المجتمع ونخبه وفئاته وجماعاته في السياسة واتخاذ قراراتها، بالضغط على الحكومة من جهة، وتوجيه دفة المجتمع السياسي (الأحزاب السياسية والنقابات العمالية) من جهة أخرى.

أولاً: شباب الأرياف والمشاركة السياسية

لا يمكن الحديث عن الديمقراطية والتنمية السياسية إلا إذا قسنا نسبة المشاركة السياسية في بلد من البلدان؛ وقسنا أيضاً مدى تمتع المواطنين بالحريات الطبيعية والمكتسبة؛ ومدى انتشار

(*) البريد الإلكتروني: hamdaouidocteur@gmail.com.

ثقافة حقوق الإنسان في البلد نظريةً وخطاباً وممارسةً؛ ومدى السماح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم بكل حرية بلا خوف، أو عنف، أو ضغط، أو محاسبة.

إذاً، تقاس ديمقراطية الدول وتنميتها السياسية بنسب المشاركة السياسية، وانتعاش الثقافة السياسية، ومدى مساهمة مؤسسات الدولة ومجتمعها المدني في إثراء التنشئة السياسية لدى المواطن.

وعليه، «تعتبر المشاركة السياسية هي أساس الديمقراطية من خلال اتساع الاقتراع الشامل وامتداده بدرجات مختلفة من دولة إلى أخرى لكل أعضاء المجتمع حيث الرجال مثل النساء ومن خلال أيضاً المؤسسات الشرعية التي تشجع وتيسِّر اللقاءات والتجمعات السياسية، والتواجد الحزبي أو التنظيمي، وحق وضع الملصقات، والقيام بالاتصالات وغير ذلك، ويساهم تشجيع المشاركة في تطبيق الشرعية السياسية مما يجعل الإنسان كائناً سياسياً»[1].

من هنا، فالمشاركة السياسية هي أس الديمقراطية والمواطنة في بلد ما، ومن خلالها نحكم على بلد ما بأنه بلد ديمقراطي أو متخلف. ويعني هذا أن «المشاركة هي جزء لا ينفصل عن مفهومات الديمقراطية الأخرى كالتجمع، والمساواة، وسيادة الشعب، ومناقشة القوانين أو تعديلها، كما أن المشاركة السياسية تعد المقياس لنمو الحكومات الديمقراطية. وهناك من يعتبر عملية المشاركة السياسية من الأنشطة الإدارية التي يشارك الأفراد بمقتضاها في اختيار الحاكم، وصياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر. أي: إنها تعني اشتراك الأفراد في مختلف مستويات النظام السياسي»[2].

وتختلف المشاركة السياسية للشباب حسب النوع والجغرافيا والبيئة. ويعني هذا أن العمل السياسي لا يمارس في فراغ، وإنما داخل حيز مكاني وجغرافي له سماته الفردية، وفي بنية مجتمعية لها خصائص معينة. فالحيز المكاني محكوم بمساحة محددة، وبموقع جغرافي له خصائص وتضاريس ومناخ وحدود معينة، وبموارد طبيعية قد تكون شحيحة أو وفيرة متنوعة أو غير متنوعة... إلخ. أما البنية المجتمعية، فهي محكومة بشعب له خصائص اجتماعية وثقافية وعرقية ولغوية ودينية معينة. وهذه كلها سمات وعوامل من شأنها أن «تؤثر تأثيراً كبيراً في العملية السياسية في أي مجتمع، وتتيح فرصاً أو تفرض قيوداً قد تضيق أو تتسع في ما يتعلق بإدارة شؤون الدولة والمجتمع»[3].

معنى ذلك أن «لكل نظام سياسي بيئة تؤثر فيه ويؤثر فيها. فالنظام السياسي، بشكل عام، والحكومة، بشكل خاص، هما مرآتا البيئة وإفرازان لها، كما أنهما قد يكونان أداة لتغيير هذه البيئة

---

(1) سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا** (القاهرة: كلية التربية، جامعة عين شمس، 2005)، ص 17.

(2) المصدر نفسه، ص 19.

(3) خالد بنجدي، **مدخل إلى علم السياسة**، ط 2 ([د. م.: د. ن.]، 2014)، ص 104.

وتطويرها في الوقت نفسه. لذلك تبدو العلاقة بين النسق السياسي والفاعل السياسي علاقة تفاعلية في الأساس وتسير دائماً في اتجاهين وليس في اتجاه واحد»[4].

من هنا، يتأثر الفعل السياسي جغرافياً وبيئياً ومكانياً، كاختلاف المشاركة السياسية من البادية إلى المدينة، أو من الوبر إلى الحضر. من هنا، يمكن الحديث عن علم الاجتماع السياسي القروي، وعلم الاجتماع السياسي الحضري.

من هنا أيضاً، ما زال شباب الأرياف والبوادي بالمغرب، بعد الاستقلال، وبخاصة في العقود الأخيرة، أقل اهتماماً بالشؤون السياسية الداخلية والخارجية لوطنهم مقارنة بشباب المدن والحواضر المغربية. ويعود ذلك إلى عوامل ذاتية وموضوعية يمكن حصرها في ما يلي:

1 ـ هجرة أغلب الشباب المغربي من الريف إلى المدينة، أو هجرتهم من المغرب إلى الضفة الأخرى للبحث عن لقمة الخبز؛ وهذا ما جعلهم لا يبالون بالشأن العام لبلدهم على المستويين الداخلي والخارجي. من هنا، فهم يركزون بالدرجة الأولى على الهموم الاقتصادية والاجتماعية والدينية على حساب الهموم السياسية التي تقلقهم وتزعجهم وترهبهم.

وعند عودة هؤلاء الشباب المغتربين إلى بلدهم لقضاء عطلة الصيف، نجدهم يهتمون فقط بأسرهم وعائلاتهم القريبة والبعيدة، مع الانشغال بالبناء والعمران لإيواء أولادهم، من دون الاهتمام بالأمور السياسية التي لا تعنيهم في شيء، ولا سيَّما في عهد الحسن الثاني الذي فرض على البلاد سياسة دكتاتورية، وساس البلاد بقبضة من حديد، حتى إن المغاربة كانوا لا يستطيعون ذكر اسمه خوفاً من عيون الاستخبارات، وقد امتد ذلك الأمر من سنوات السبعين (سنوات الرصاص) إلى وفاته في تسعينيات القرن الماضي.

2 ـ انعزال أهل البادية في الكهوف والجبال والمغارات، وابتعاد بعضهم من بعض في قمم الجبال وروابيها وتلالها محافظة ومقاومة وتمنعاً، كما هو حال الشباب الأمازيغي بالريف والأطلس الكبير والمتوسط والصغير؛ وهو ما حال دون الاهتمام بأمور السياسة الداخلية والخارجية لبلدهم، أو دون ممارسة الفعل السياسي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

3 ـ بُعد شباب البوادي والأرياف من مراكز الحضر؛ وقد منعهم ذلك من الاستفادة المثلى من التوعية السياسية، والتنشئة السياسية. ناهيك بقلة المؤسسات السياسية والأحزاب والنقابات التي تقوم بدور التأطير والتوعية السياسية في الأرياف والبوادي.

4 ـ ضعف أداء الأحزاب السياسية والنقابات العمالية التي يمكن أن يكون لها دور في تفعيل المجتمع القروي، وتنميته سياسياً وثقافياً، على الرغم من الشعارات السياسية الكبرى التي كان يرفعها كل من حزب الحركة الشعبية، وحزب الحركة الوطنية الشعبية، وحزب الحركة الديمقراطية الشعبية من أجل تطوير المجتمع القروي وتنميته على جميع الصعد والمستويات. ناهيك بغياب المؤسسات التربوية والتعليمية والفنية والثقافية التي يمكن أن تعد قاطرة التنمية بمختلف أنواعها.

---

(4) المصدر نفسه، ص 105.

5 ـ صعوبة الحديث عن مجتمع مدني في بوادي المغرب وأريافه، بمختلف مقوماته وأسسه الديمقراطية والتشاركية، وحتى إذا وجد هذا المجتمع، فإنه يتخذ طابعاً اجتماعياً واقتصادياً محلياً يُعنى بمشكل الجفاف، ومشكل البطالة، ومشكل التصحر، ومشكل البيئة، ومشكل الطاقة، ومشكل التربية والتعليم، ومشكل النقل، ومشكل الصحة. وقلما يهتم بالقضايا والشؤون السياسية الكبرى الداخلية والخارجية؛ بسبب الخوف من السلطة الحاكمة المستبدة، وعدم الجدوى من الخوض في المشاكل السياسية التي لا تعود على الشباب إلا بالويل والثبور والهلاك والمحاسبة.

6 ـ انتشار الأمية والجهل والفقر والتخلف بين شباب الأرياف والبوادي المغربية، وانقطاعهم عن الدراسة المبكرة بسبب ارتفاع نسبة الهدر المدرسي، واهتمامهم بالفلاحة والزراعة. ناهيك ببُعد المدارس والمؤسسات التعليمية من أغلب المناطق الريفية، وبخاصة الجبلية منها.

7 ـ ضعف المشاركة السياسية في الانتخابات مقارنة بنسبة المشاركة في المدن والحواضر المغربية؛ بسبب اللامبالاة، وانشغال الشباب بأمورهم الشخصية، ورغبتهم في الهجرة نحو المدن، أو الهجرة نحو خارج المغرب للبحث عن العمل الشريف، ثم اقتناعهم بعدم جدوى الفعل السياسي بشكل من الأشكال.

8 ـ غياب الوعي السياسي لدى معظم شباب الأرياف، ما عدا شباب الجامعة الذين يعودون إلى مواطنهم من لحظة إلى أخرى، ولكن من دون أن يكون لهم دور مهم في التغيير السياسي، أو في توعية أهل الريف الذين يغرقون في دياجي الاستلاب والوعي الساذج واللامبالاة، وعدم الاهتمام بأمور السياسة الداخلية والخارجية.

9 ـ إذا كانت هناك مشاركة سياسية ضيقة وضئيلة ومحدودة في البوادي والأرياف المغربية، فإن ذلك يخضع لمنطق الولاءات المصلحية والانتهازية رغبة في إرضاء بعض الشخصيات الكاريزمية النافذة في البادية أو الريف، أو من أجل الدفاع عن عصبية قبلية معينة قصد تثبيت نفوذها مادياً ومعنوياً، أو مساندة الأقرباء احتراماً لرابطة الدم، أو دفاعاً عمَّن يحامي الدين وفق أيديولوجيا المعتقد، أو نزولاً عند إغراءات المال والفساد، أو المشاركة في الانتخابات الوطنية أو المحلية خوفاً من العقاب والمحاسبة، وعدم قضاء حاجاته الإدارية والمرفقية. وقلّما نجد من يشارك سياسياً في الانتخابات بسبب البرامج السياسية لانتشار الأمية والجهل والتخلف، وغياب وسائل الإعلام والبنية التحتية واللوجيستية.

10 ـ يلاحظ غياب الديمقراطية الحقيقية والتنمية السياسية في البوادي المغربية أكثر فأكثر؛ بسبب رقابة التسلط، ووصاية المحاسبة، وشطط المحاكمة، وانتشار الأمية والجهل والتخلف، وغياب التنشئة السياسية، وانعدام الوعي والثقافة السياسية لدى معظم شباب البوادي المغربية. لذلك، فهم لا يهتمون بالشأن الداخلي العام، فكيف يهتمون بالشأن الخارجي الذي لا يعنيهم في أي شيء؟!!

خلاصة القول، لا يمكن لشباب الأرياف والبوادي المشاركة في الحياة السياسية، والانخراط في المجتمع المدني والسياسي إلا إذا وجدت بنية تحتية مناسبة وملائمة للإقلاع الاقتصادي والتنموي،

وتوافرت مؤسسات تربوية وجامعية وسياسية ومدنية وإدارية كافية لتسمح للشاب البدوي أو الريفي بالمساهمة في إثراء الحياة السياسية وتنشيطها وتفعيلها.

ولن يتحقق ذلك أيضاً إلا بوجود تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية تحد من بطالة الشباب تدريجاً، بخلق فرص العمل، وتنمية القطاع الزراعي، وبناء المعامل والمنشآت والوحدات الإنتاجية في مجال الفلاحة والزراعة والقطاع الحيواني، وجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية إلى القرى، وخلق التعاونيات الفلاحية والصناعية، وتثقيف الشباب سياسياً ومدنياً، وتأسيس فروع مختلفة للأحزاب السياسية والنقابات العمالية في كل نواحي البادية المغربية، ورسم سياسة استراتيجية للحد من الفقر والأمية والجهل والتخلف، وبناء قرى نموذجية مجهزة بالماء والكهرباء والهاتف والإنترنت... لذلك، نلاحظ مشاركة ضعيفة لشباب البوادي والأرياف مقارنة بشباب المدن والحواضر الكبرى والمتوسطة والصغيرة. بيد أن مشاركة هؤلاء الشباب مشاركة محدودة وضيقة وضحلة، ولكنها تتميز بالعنف الثوري، والميل نحو الاحتجاجات الصاخبة، واستعمال العنف والتطرف والتشدد في التغيير مقارنة بالاحتجاجات السلمية في المدن والحواضر.

لقد ازداد العزوف السياسي عند الشباب في المدن المغربية، بعد فشل تجربة حزب العدالة والتنمية الذي كان نموذجاً سيئاً للأحزاب الإسلاموية التي استغلت الدين وثقة الناس من أجل الوصول إلى السلطة لتحقيق مصالحها المادية والمعنوية.

علاوة على ذلك، يتم استخدام الوسائل التقليدية في البوادي المغربية التقليدية، مثل: استغلال الولاء والقرابة والدين والتصوُّف وهيبة الشخصية في حث الشباب على الاندماج والانخراط والمشاركة السياسية. من هنا، فمشاركة شباب البوادي هي مشاركة تقليدية على عكس المشاركة في المدن والحواضر، وهي مشاركة سياسية عصرية وتقنية واعية بمعنى الكلمة. ويرى صموئيل هنتنغتون في كتابه **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة** أن «المشاركة السياسية في المجتمعات التقليدية منتشرة على مستوى القرية، لكنها في أي مستوى أعلى من القرية تكون محدودة في فئة صغيرة جداً. وقد تتوصل المجتمعات التقليدية الكبيرة أيضاً إلى مستويات عالية نسبياً من السلطة العقلانية والتفصيل البنيوي؛ لكن المشاركة السياسية ستكون أيضاً محدودة في نخبة أرستقراطية وبيروقراطية صغيرة نسبياً. إن أهم أوجه العصرنة السياسية هو، بناء على ذلك، مشاركة فئات اجتماعية في السياسية، فوق مستوى القرية أو المدينة، في نطاق المجتمع كله، وتطوير مؤسسات سياسية جديدة، كالأحزاب السياسية، لتنظيم هذه المشاركة»[5].

ويعني هذا أنه لا يزال في البوادي المغربية نخب أرستقراطية أو بيروقراطية محدودة ومعدودة هي التي تمتلك الوعي السياسي، وتتحكم في إدارة شؤون القرية أو البادية في علاقة تامة بالسلطة الحاكمة، ويكون لها اطلاع محدود على ما هو سياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما هو حال العمدة في البوادي والقرى المصرية.

(5) صموئيل هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ط 2 (بيروت: دار الساقي، 2015)، ص 50.

عموماً، نسجل، إلى حد كبير، غياب الثقافة السياسية بين شباب البوادي والأرياف المغربية، بغياب فروع الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والحرفية التي تتمركز، غالباً، في المدن والحواضر. ناهيك بضعف الأداء الحزبي والنقابي بصفة عامة بالمغرب بسبب فقدان الثقة في هذه المؤسسات المدجنة؛ دع عنك غياب الديمقراطية الحقيقية، وغياب المشاركة السياسية، وانعدام الحريات وحقوق الإنسان، وتدني الوعي السياسي، وغطرسة الحكم الاستبدادي، وفساد النظام السياسي، والعزوف السياسي، وفساد الانتخابات، وغياب النزاهة والصدقية والشرعية.

ثانياً: شباب الحواضر والمشاركة السياسية

إذا كان شباب الأرياف والبوادي يتميزون باللامبالاة والعزوف السياسي على جميع الصعد والمستويات والمجالات، فإن شباب المدن والحواضر بالمغرب يهتمون بأمور بلادهم السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، سواء أكانت مشاركتهم إيجابية أم محايدة أم سلبية.

تعاظمت قوة المجتمع المدني بعد فشل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية، وأصبح قوة مهددة وضاغطة على الدولة، ما دام هذا المجتمع المدني إطاراً جمعوياً عفوياً غير منظم وغير مؤطر.

لقد كان شباب الحواضر بالمغرب أكثر نشاطاً ومشاركة ووعياً في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، بعد صعود أحزاب اليسار التي كانت أحزاباً شعبية راديكالية تعارض توجهات الأحزاب اليمينية من جهة، وتعارض سياسة القصر من جهة أخرى. بيد أن السلطة الحاكمة قد منعت هذه الأحزاب المعارضة من أداء دورها السياسي والأيديولوجي كما يجب، ودبرت لها مكيدة جهنمية في إغلاق مقارّها، ومصادرة صحفها ومطبوعاتها وكتبها وبياناتها ومنشوراتها، ومحاكمة زعمائها، ولا سيّما في تلك الحقبة العصيبة التي تسمى «سنوات الرصاص». وقد شهد المغرب في هذه الحقبة بالذات انقلابات عسكرية عديدة باءت بالفشل؛ أثرت في الوضع السياسي للبلاد سلباً، ولا سيَّما بعد التظاهرات الشبابية الدموية في 1984. وقد نتج من ذلك عزلة الشباب المغاربة عن المشاركة في الأحزاب السياسية المغربية، أو الانخراط في العمل السياسي، وبخاصة بعد فشل التجارب الحكومية لأحزاب اليسار إبان التناوب الحكومي الذي كانت تمثله أحزاب تقدمية واشتراكية انتهازية كحزب الاتحاد الاشتراكي، وحزب التقدم الاشتراكي، وحزب جبهة القوى الديمقراطية...

ولقد ازداد العزوف السياسي عند الشباب في المدن المغربية، بعد فشل تجربة حزب العدالة والتنمية الذي كان نموذجاً سيئاً للأحزاب الإسلاموية التي استغلت الدين وثقة الناس من أجل الوصول إلى السلطة لتحقيق مصالحها المادية والمعنوية. وقد نتج من ذلك أن انطلق الحراك الاجتماعي في الحسيمة وجرادة وسيدي إفني، وتعاظمت قوة المجتمع المدني بعد فشل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية، وأصبح قوة مهددة وضاغطة على الدولة، ما دام هذا المجتمع المدني إطاراً جمعوياً عفوياً غير منظم وغير مؤطر، وبالتالي، يصعب التحكم في انفعالاته وثوراته وانتفاضاته. وقد انتهى الأمر، أخيراً، بشباب المدن والحواضر المغربية إلى إشعال فتيل المقاطعة

الفايسبوكية لبعض المنتجات الاقتصادية التي قرر أصحابها الجشعون رفع أسعارها في شهر رمضان 2018.

ولم يقتصر اهتمام شباب الحواضر والمدن على الشأن العام الداخلي فحسب، بل اهتموا كذلك بأمور المغرب على الصعيد الخارجي، كالاهتمام بملف الصحراء المغربية في مختلف تطوراته السياسية والعسكرية، والتعرض للبوليزاريو بالانتقاد والهجاء والسخرية والمعايرة، وتحميل الجزائر مسؤولية التحريض والاعتداء والعدوان على المغرب. فضلاً عن الاهتمام بالقضايا الأفريقية والأوروبية بمختلف ملفاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية والأمنية. من دون أن ننسى الاهتمام المبالَغ فيه بالملف الرياضي أو الكروي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بعد ترشح المغرب لاستضافة كأس العالم سنة 2026.

وستظل مشاركة الشباب المغربي في المدن والحواضر مشاركة بارزة وفعالة ومتميزة عربياً، سواءٌ أكانت مشاركة إيجابية، أم مشاركة محايدة، أم مشاركة معارضة.

وإذا كان شباب الحواضر الكبرى في الدار البيضاء والرباط وطنجة أكثر حضوراً وفعالية في السنوات التي خلت، فإن شباب المدن المهمشة والمقصية، كشباب الحسيمة وجرادة والناظور وسيدي إفني وآخرين، أصبحت لهم كلمتهم في إشعال فتيل الحراك الاجتماعي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من الفساد السياسي.

وغالباً، ما يحتكم شباب المدن إلى البرامج السياسية للأحزاب المغربية المتعددة، بالميل نحو الأحزاب اليسارية المعارضة، أو الميل نحو الأحزاب الإسلامية التي تستغل الدين للوصول إلى السلطة، أو الانخراط في الأحزاب أو الجماعات الممنوعة بقوة القانون كجماعة العدل والإحسان، وحزب النهج الديمقراطي، والأحزاب الأمازيغية...

عموماً، يمكن الخروج بمجموعة من الملاحظات المتعلقة بالاهتمام الشبابي الحضري بشؤون الدولة الداخلية والخارجية، ويمكن حصرها في النقط التالية:

1 ـ برزت ظاهرة العزوف السياسي، بما فيه العزوف الانتخابي، عند الشباب المغاربة القاطنين بالمدن والحواضر بعد حالة الاستثناء وسنوات الرصاص، واتسع ذلك العزوف اتساعاً كبيراً بعد تسعينيات القرن الماضي[6]، بمقاطعة الانتخابات المزيفة والمزورة والمطبوخة مسبقاً، والنفور من العمل السياسي نظرية وخطاباً وممارسة وأداءَ ومشاركة، وعدم الثقة في الأحزاب السياسية، ولا في النقابات العمالية، وعدم الانشغال بالشأن العام الداخلي أو الخارجي؛ لأن الخطاب السياسي المغربي، بصفة عامة، قد أصبح مجرد نظرية أو خطاب ديماغوجي أو أيديولوجي فارغ، ولم يتعدَّ ذلك إلى ممارسة عملية واقعية حية وفعالة؛ ناهيك بكون الأحزاب السياسية لا تؤمن بالديمقراطية الداخلية، فالأمين العام للحزب لا يتغير عبر انتخابات المؤتمرات المزيفة المتوالية، بل يظل على كرسي الأمانة حتى يشيخ أو يموت ليتولى ابنه الحكم بعد ذلك. يعني أن ثمة وراثة مستدامة على مستوى الحكم من جهة، وعلى مستوى الأحزاب السياسية

(6) نبيل الأندلوسي، **العزوف السياسي بالمغرب** (الرباط: طوبريس، 2016)، ص 175.

والنقابات العمالية من جهة أخرى. ومن ثم، ليست هناك ديمقراطية مواطنة حقيقية. وهذا هو السبب الذي جعل الشباب المغاربة بالحواضر والمدن يبتعدون من الأحزاب والنقابات، ما دامت غير ديمقراطية، وغير عادلة إطلاقاً. وفي الوقت نفسه، تظل مكاتبها السياسية المركزية مغلقة في وجه الشباب بصفة عامة.

للعزوف السياسي عند الشباب المغاربة بالحواضر عوامل ذاتية وموضوعية، يمكن حصرها في استبداد النظام السياسي، وفساد المخزن، وغياب الديمقراطية الحقيقية، وانتشار الفساد بمختلف أنواعه، وضعف أداء الأحزاب السياسية المغربية.

يلاحظ كذلك أن الأمين العام وأصحابه المقربين أو المناضلين أو أفراد العائلة هم وحدهم الذين يصلون إلى الحكم أو البرلمان بطرائق مشروعة أو غير مشروعة، ثم يتنافسون على المال والجاه والسلطة والنساء ضمن ما يسمى «الفساد السياسي».

2 ـ للعزوف السياسي عند الشباب المغاربة بالحواضر عوامل ذاتية وموضوعية، يمكن حصرها في استبداد النظام السياسي، وفساد المخزن، وغياب الديمقراطية الحقيقية، وانتشار الفساد بمختلف أنواعه، وضعف أداء الأحزاب السياسية المغربية، وتداخل العمل النقابي بالعمل السياسي، ولامبالاة الحكومات السياسية، وضعف المشهد البرلماني، وغياب معارضة حزبية وبرلمانية حقيقية، وغياب الفعالية على مستوى المشاركة السياسية، وضعف الثقافة السياسية، وغياب التنشئة السياسية الفعالة، وعدم وجود نخبة سياسية عضوية قائدة لتأطير الشباب وتوعيتهم وتوجيههم وجهة سياسية إيجابية. من هنا، فالعزوف السياسي أنماط متباينة، «وليس نمطاً واحداً، فهناك عزوف موقفي مبني ومؤسس، وواعٍ بأهدافه ومراهناته السياسية والاجتماعية، وهناك عزوف ناجم عن بدائل استقطاب متعددة مثل الانشغال بثقل الأعباء اليومية وبعض أشكال التدين والتصوف، أو تفضيل العمل الجمعوي والثقافي، أو تعاطي المخدرات وارتياد الملاهي ومقاهي الإنترنت ونوادي الألعاب الرياضية... وهناك عزوف لامبالٍ ناتج عن نفور مجاني من المشاركة السياسية عموماً كنوع من الرفض للواقع الاجتماعي والسياسي»[7].

أكثر من هذا، فلقد تحول العمل السياسي في الساحة السياسية المغربية إلى لعبة أيديولوجية مكيافيلية قائمة على المراوغة، والمكر، والخداع، والدهاء، والتسويف، ودغدغة عواطف الشباب بغية الوصول إلى الحكم من أجل الاستفادة من الامتيازات المادية والمالية والمعنوية.

3 ـ يمكن الحديث عن أنواع وفئات متعددة من شباب الحواضر بالمغرب، كالشباب الجامعي، وشباب المجتمع المدني، وشباب الأحزاب السياسية، وشباب النقابات العمالية، والشباب الحاكم، والشباب المثقف، وشباب التنظيمات والجمعيات والأحزاب الدينية والإسلامية، والشباب الرياضي، والشباب اللامبالي، والشباب المنشق المعارض، والشباب الراديكالي المتطرف، والشباب الفايسبوكي...

(7) المصدر نفسه، ص 176.

ويمكن تصنيف هؤلاء الشباب الحضري ضمن ثلاث فئات كبرى على النحو التالي:

أـ الفئة الإيجابية المنخرطة من خلال اهتمامها بشؤون الدولة الداخلية والخارجية كشباب الجامعات والأحزاب السياسية والنقابات العمالية.

بـ الفئة المحايدة التي لها موقف معين من سياسة الدولة الداخلية والخارجية كالشباب المثقف.

جـ الفئة المعارضة السلبية التي تلتجئ إلى آليات الحجاج، والحراك الاجتماعي، والرفض، والإضرابات، والتظاهرات، والمقاطعة كشباب الجمعيات الإسلامية والدينية المعارضة (جماعة العدل والإحسان، مثلاً)، والجمعيات المدنية الثورية كحركة 20 فبراير، أو بعض الأحزاب السياسية المنشقة والمتطرفة كحزب النهج الديمقراطي، والحزب الليبرالي المغربي...

4 ـ تراجع نسبة المشاركة السياسية لدى الشباب المغاربة بصفة عامة، وشباب المدن والحواضر بصفة خاصة، من انتخاب إلى آخر، بفعل تكرار الانتخابات السياسية الفاسدة والمزورة التي سئم منها الشباب والكبار.

الجدول الرقم (1)

بعض النسب المئوية للانتخابات المغربية من حقبة الملك الحسن الثاني إلى حقبة الملك محمد السادس كما أقرتها وزارة الداخلية

الحزب الفائز	نسبة المشاركة	تاريخ الانتخابات
الفديدك لرضا اكديرة	71.80	1963
المرشحون الأحرار	85.4	1970
التجمع الوطني للأحرار	82.4	1977
الاتحاد الدستوري	67.4	1984
الاتحاد الدستوري	62.8	1993
حزب الاتحاد الاشتراكي	58.3	1997
حزب الاتحاد الاشتراكي	52	2002
حزب الاستقلال	37	2007
حزب العدالة والتنمية	45.4	2011
حزب العدالة والتنمية	43	2016

لقد بدأت المشاركة السياسية الشبابية بالمغرب منذ 1963، بتولي الحسن الثاني مباشرة دواليب السلطة الملكية، بعد وفاة والده السلطان محمد الخامس. وقد شهد المغرب، آنذاك، أول انتخاب اقتراعي بعد الاستقلال بنسبة للمشاركة تقدر بـ 71.8 بالمئة. وقد فاز حزب الفيديك لرضا اكديرة، مستشار الحسن الثاني، بأغلب المقاعد البرلمانية (69 مقعداً).

الشكل الرقم (1)
تطور نسبة المشاركة وعدد الناخبين في المغرب
(2016 ـ 1963)

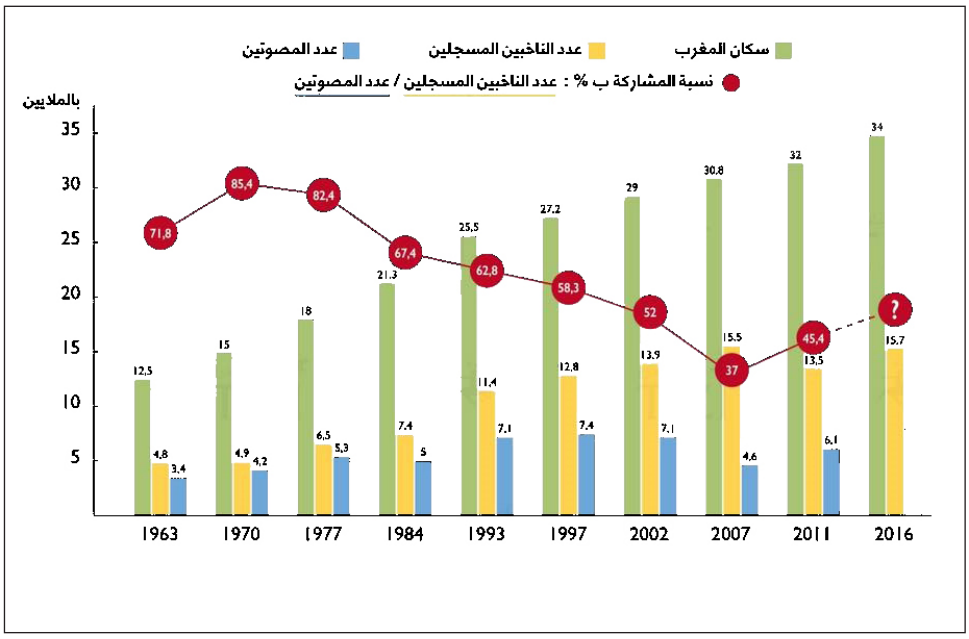

ووصلت نسبة المشاركة في انتخابات سنة 1970 إلى 85.4 بالمئة، وهي نسبة عالية جداً في تاريخ الانتخابات المغربية، وقد فاز المرشحون الأحرار بأغلب المقاعد الحزبية (169 مقعداً). وبعد ذلك، تراجعت هذه النسبة إلى 82.4 بالمئة إبان انتخابات 1977، وقد فاز حزب الأحرار بأغلب المقاعد البرلمانية (141 مقعداً).

تراجعت هذه النسبة سنة 1984 إلى 67.4 بالمئة، وفاز حزب الاتحاد الدستوري بأكثر المقاعد البرلمانية (83 مقعداً). في حين، كانت نسبة المشاركة السياسية والانتخابية في 1993 تقدر بـ 62.8 بالمئة. وفاز الحزب الدستوري أيضاً بأغلب المقاعد البرلمانية (54 مقعداً).

وفي ما يخص انتخابات 1997، بلغت نسبة المشاركة 58.3 بالمئة، وكان الفوز لحزب الاتحاد الاشتراكي بـ 57 مقعداً .

أما انتخابات 2002، فلقد بلغت نسبة المشاركة 52 بالمئة، وفاز حزب الاتحاد الاشتراكي بـ50 مقعداً.

وفي انتخابات 2007، بلغت نسبة المشاركة الانتخابية 37 بالمئة، وفاز حزب الاستقلال بأكثر المقاعد البرلمانية (52 مقعداً).

وبعد ثورة الربيع العربي، نظم المغرب انتخاباً استثنائياً، فاز فيه حزب العدالة والتنمية بالمرتبة الأولى بـ 107مقاعد . وكانت نسبة المشاركة 45.5 بالمئة.

وفي انتخابات 2016 فاز حزب العدالة والتنمية بالمرتبة الأولى بـ 125 مقعداً. وتقدر نسبة المشاركة السياسية الانتخابية بـ 43 بالمئة.

يلاحظ مما تقدم، أن نسبة المشاركة كانت قوية في انتخابات عام 1970 بنسبة 71.8 بالمئة. ولكنها تراجعت بعد ذلك لتصل إلى أدنى مستوى لها في انتخابات 2007 بنسبة 37 بالمئة حسب النتائج الرسمية لوزارة الداخلية. ومن ثم، عرفت نسبة المشاركة مدّاً وجزراً ما بين 1970 و2011.

هكذا يتبين لنا تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات السياسية بين الشباب المغربي. وفي هذا، يقول الباحث المغربي نبيل الأندلوسي في كتابه **العزوف السياسي بالمغرب:** «إن ظاهرة انخفاض المشاركة في الانتخابات المغربية، ظاهرة ملحوظة منذ استحقاقات 1984 على الأقل (الإحصائيات الرسمية لوزارة الداخلية نفسها تفيد ذلك). أما الجديد في هذه الظاهرة، فهو الانخفاض المتواصل لنسبة المشاركة، رغم ما عرفته انتخابات 2011 من ارتفاع نسبي في معدل المشاركة مقارنة بالانتخابات التشريعية التي سبقتها، وهو ما يوضح لنا خلفيات توجّس الدولة من هذه الظاهرة، ويمكننا من فهم وظيفة بعض الجمعيات المنخرطة في التعبئة للانتخابات من قبيل جمعية 2007 دابا التي كانت تقدم نفسها كائتلاف يضم مواطنين من حساسيات مختلفة، ويهدف إلى إعادة الاعتبار للعمل السياسي عبر تحسيس المواطنين (وبخاصة الشباب والنساء) للانخراط في الحياة السياسية. ويبدو واضحاً من مشروع عمل هذه الجمعية وأهدافها أنها تعبر عن الخطر الذي أصبحت الدولة تستشعره من الارتفاع المتزايد لنسبة الامتناع عن التصويت ومقاطعة صناديق الاقتراع»[8].

ويعني هذا أن نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية المغربية قد تراجعت بين 2011 و2016 من 45.4 بالمئة إلى 43 بالمئة. ومن ثم، يلاحظ عزوف سياسي واضح لدى شباب المدن والحواضر المغربية، وكذلك رفضهم الانخراط في الحياة السياسية للمغرب على المستويين الداخلي والخارجي.

5 ـ يمكن الحديث عن عدة عوامل ذاتية وموضوعية وراء نفور الشباب الحضري من المشاركة السياسية، وعدم الانشغال بأمور الدولة الداخلية والخارجية، وفق استمارات واستجوابات ميدانية، ويمكن تحديد هذه العوامل في غياب ثقة الشباب في الأحزاب السياسية التي تتناسى حاجات الشباب ورغباتهم عند وصولها إلى سدة الحكم، وعدم الاطمئنان إلى أدائها في الحكم والمعارضة، وعدم امتلاكها السلطة الحقيقية التي يمتلك القصر فعلياً، وعدم الاقتناع بالشخصيات المنتخبة التي توضع في بداية اللائحة الانتخابية، وضعف البرامج السياسية، وعدم واقعيتها على مستوى الأداء والإنجاز والممارسة، وتفشي ظاهرة الفساد السياسي والإداري، ثم ضعف المستوى التعليمي لدى المرشحين لتولي زمام السلطة؛ لأن أغلب هؤلاء أُمّيون جهلة من أصحاب النفوذ والأموال، هدفهم الأول هو حماية ممتلكاتهم في إطار الحصانة البرلمانية **أولاً**، ثم التهرب من فاتورة الضرائب **ثانياً**، ثم الحصول على الامتيازات المادية والمالية والمعنوية ثالثاً. ولا ننسى أن الإحساس بالإحباط هو من العوامل الرئيسة التي جعلت الشباب المغاربة في المدن والحواضر لا يهتمون بأمور السياسية

(8) المصدر نفسه، ص 176ـ177.

الداخلية والخارجية لبلادهم بوجه أخص. وقد يتحقق هذا الإحباط النفسي بعجز المجالس المحلية عن حل مشاكل الشباب المختلفة، وقصورهم في إيجاد الحلول الواقعية المستعجلة لمختلف أزماتهم الكثيرة، منها أزمة السكن، وظاهرة البطالة، وظاهرة الفساد الإداري، وغياب الخدمات. وثمة سبب آخر يتمثل بالوعود الوهمية الزائفة التي يئس منها الشباب المغربي الحضري والبدوي معاً من فينة لأخرى، أو من انتخاب لآخر.

إن الشباب المغربي لا يستطيع أن يعبر بحرية وصدق عن مواقفه السياسية، بسبب قوة سلطة القهر والقمع والمحاسبة والتضييق. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على غياب الديمقراطية الحقيقية في المغرب، وانعدام مفهوم المواطنة.

وهناك أسباب أخرى للعزوف السياسي تتمثل بغياب الديمقراطية الحقيقية، وغياب منظومة حقوق الإنسان ممارسة وتطبيقاً وواقعاً، وفقدان المواطنة الحقيقية، وغياب الاهتمام بالمواطن المغربي بوصفه كائناً إنسانياً، وتهافت السلطة الحاكمة على جمْع الثروات ونهبها واستغلال المرفق العام لتحقيق أغراضها وامتيازاتها المادية والمعنوية. ناهيك بغياب المواطنة الحقيقية، وضعف المجتمع المدني، وتراجع الأداء الحزبي والنقابي، وحياد المثقف، وعدم وجود نخبة سياسية مؤطرة وقائدة، كما كان ذلك في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين (المهدي بن بركة، وعبد الرحيم بوعبيد، وعبد الكريم الخطيب، ومحمد اليازغي، وعلال الفاسي، والحسن الوزاني، وعبد الرحمن اليوسفي، وعلي يعتة، ومحمد عابد الجابري، وعبد الله العروي، ومحمد جسوس، ومحمد عزيز لحبابي، والمهدي المنجرة، وعمر بن جلون...)

علاوة على إقصاء الكفاءات السياسية الفاعلة والمنتجة والمتميزة وطنياً وعربياً ودولياً، بممارسة لغة التهميش واللامبالاة في حقهم، ومنعهم من أي مشاركة إعلامية تظهر قدراتهم وكفاءاتهم ومهاراتهم المتميزة، حتى أضحت التلفزة المغربية بوقاً للتدجين والاستلاب والتخدير المجاني، وصارت قناة أيديولوجية تمارس العنف الرمزي في حق الشعب المغربي بصفة عامة، والشباب المغربي بصفة خاصة.

وتذهب الباحثة المغربية مونية بناني شرايبي، في كتابها **المنقادون والمتمردون من الشباب المغربي**؛ إلى أن 63 بالمئة قد امتنعوا عن التصويت في انتخابات 2002، ويُجمع الشباب على ضرورة البحث «عن الحلول الفردية ولديهم شعور بأنهم مكبوحون ومقموعون بشكل غير منصف من طرف نظام سياسي عاجز عن تدبير الشأن العام، وهم يعتبرون السياسة كنشاط خفي وغريب، محجوز من طرف نخب محدودة وهي مجرد مصدر للمآسي»[9].

يعني هذا أن الشباب المغربي لا يستطيع أن يعبر بحرية وصدق عن مواقفه السياسية، بسبب قوة سلطة القهر والقمع والمحاسبة والتضييق. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على غياب

(9) Mounia-Bennani Chraïbi, *Soumis et rebelles, les jeunes marocains* (Casablanca: Le Fennec, 1995), p. 181.

الديمقراطية الحقيقية في المغرب، وانعدام مفهوم المواطنة، وغياب المفهوم الحقيقي للمجتمع المدني الفعّال والمنتج، في ظل نظام إقطاعي تقليدي مستبد وتيوقراطي بامتياز، همه الوحيد هو ترويع الشعب المغربي الآمن، بتوظيف الدين في تخديره من جهة **أولى**، والتهديد باللجوء إلى السلاح العسكري من جهة **ثانية**، وتوظيف الإعلام الزائف لاستلاب الشباب من جهة **ثالثة**.

إن المشترك [...] الذي يجمع [...] الشباب المغربي هو الفقر المدقع، والبطالة المتزايدة، والمعاناة السيزيفية، ومواجهة الواقع المغربي بالانزواء، والعزوف السياسي، وعدم المشاركة في الانتخابات المزيفة، وعدم الانشغال بالشأن العام.

من هنا، استجوبت جريدة **الاقتصادي** *(L'Economiste)* المغربية عيِّنة من الشباب المغاربة، فكانت النتيجة ألّا أحداً «من الشباب المبحوثين تقريباً يعلن انخراطه في نشاط جمعوي أو سياسي، وأن 95 بالمئة من هؤلاء الشباب يجمعون على القول إنهم لا يجدون ذواتهم في أي تيار سياسي، و68 بالمئة منهم يصرحون عن فقدانهم الثقة في السياسة كلية، و73 بالمئة من العيِّنات موضوع الدراسة المشار إليها يرون أن الذين يمثلونهم في المجالس المنتخبة يقومون بذلك بكيفية سيئة»[10].

ويمكن الحديث كذلك عن مجموعة من الممارسات السلوكية السيئة التي دفعت الشباب إلى الانزواء والابتعاد من السياسية، كالغش والتزوير، واستعمال الرشوة والزبونية، وبلقنة الخريطة السياسية، وإخضاع التقطيع الانتخابي للسلطة التقديرية لوزارة الداخلية[11]. ناهيك باستعمال الدين لاستغلال الشباب والوصول إلى السلطة، كما هو الحال مع حزب العدالة والتنمية.

ثالثاً: المشترَك والمختلف بين شباب الأرياف والحواضر

لا يبالي الشباب المغاربة الموجودون بالبوادي والأرياف بالشؤون السياسية لبلدهم على نحوٍ لافت للانتباه على المستويين الداخلي والخارجي؛ والسبب في ذلك انعدام البنية التحتية الملائمة على جميع الصعد والمستويات، وغياب المؤسسات السياسية، وضعف المجتمع السياسي، وغياب الثقافة السياسية نظراً إلى غياب التنشئة السياسية لدى الأحزاب السياسية من جهة، وإلى انعدام التكوين النضالي للنقابات العمالية والمهنية. ناهيك بالتأثيرات السلبية للهجرة والفقر والأمية والجهل والتخلف والبطالة والهدر المدرسي في المشاركة السياسية والانخراط في شؤون الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي. ومن ثم، ففاقد الشيء لا يعطيه بطبيعة الحال. وإذا كانت هناك مشاركة سياسية، أو اهتمام بالشأن العام الداخلي أو

(10) سعيد بنسعيد العلوي، **شروط المصالحة مع السياسة بالمغرب**، كتاب الجيب؛ العدد 51 (الدار البيضاء: منشورات الزمن، 2006)، ص 14ـ15.

(11) الأندلوسي، **العزوف السياسي بالمغرب**، ص 180ـ181.

الخارجي في البوادي المغربية، فتبقى تلك المشاركة محدودة وضيقة ونسبية لا يمكن القياس عليها، وليس لها أي تأثير فعّال في القرارات السياسية التي تتخذها السلطات الحاكمة.

أما شباب المدن والحواضر بالمغرب، فهم أكثر مشاركة مقارنة بشباب البوادي والأرياف؛ بسبب نضج وعيهم السياسي، واكتسابهم للثقافة السياسية المتينة، والاستفادة من التنشئة الاجتماعية في حضن الأحزاب السياسية والنقابات العمالية منذ سبعينيات القرن الماضي إلى غاية سنوات التسعينيات، فترة بداية العزوف السياسي. ومن ثم، فمشاركة الشباب في الحواضر والمدن مشاركة إيجابية بكل المعاني: فهي، **أولاً**، مشاركة منخرطة فاعلة ومثمرة بالفعل والممارسة؛ و**ثانياً**، فهي مشاركة بالرفض والامتناع والمقاطعة والاحتجاج والتظاهر والثورة والتطرف؛ و**ثالثاً**، فهي مشاركة محايدة لدى الشباب المثقفين الذين يرفضون التعامل مع ما هو سائد من الأنظمة والحكومات السياسية الفاسدة؛ فضلاً عن تكتل الشباب في منظمات المجتمع المدني للضغط على الحكومة لتغيير قراراتها السياسية أو تثبيتها أو تعديلها أو توجيهها.

والمختلف أيضاً أن شباب المدن والحواضر أكثر وعياً وعلماً ومعرفة، كما يبدو ذلك جلياً في تنظيم تظاهرات وإضرابات واحتجاجات سلمية ناجحة في المدن المغربية الكبرى. في حين، يميل شباب البوادي والقرى إلى العنف والتطرف والتشدد واستعمال القوة مع العسكر والسلطة الحاكمة؛ بسبب كثرة الإحباط والقلق والخوف من المستقبل المتردي في واقع موبوء ومنحط ميئوس منه.

من ناحية أخرى، يستعمل شباب المدن والحواضر الوسائل الإعلامية الرقمية والإلكترونية والمنشورات الورقية بكثرة، إذا ما قورن ذلك بأغلب شباب البوادي الذين لا يزالون يفتقدون الكهرباء من جهة، ولا يملكون أجهزة الحاسوب والإنترنت من جهة أخرى.

بيد أن المشترك – اليوم ـ الذي يجمع بين هذين النوعين من الشباب المغربي هو الفقر المدقع، والبطالة المتزايدة، والمعاناة السيزيفية، ومواجهة الواقع المغربي بالانزواء، والعزوف السياسي، وعدم المشاركة في الانتخابات المزيفة، وعدم الانشغال بالشأن العام المغربي الداخلي والخارجي، على الرغم من وجود مشاركة نسبية عبر الفايسبوك والإنترنت لجيل جديد من الشباب المغربي الذين يستعملون سلاح المقاطعة لمواجهة الظلم والاستبداد والفساد بكل أنواعه فضحاً، وتشهيراً، وتعرية، ونقداً، وسجالاً...

وعليه، فالابتعاد من الحقل السياسي، كما يقول الباحث السوسيولوجي المغربي عبد الله حمودي في كتابه: **مصير المجتمع المغربي؛** «هو نقد ضمني للممارسة السياسية للمجتمع وللمجتمع السياسي لمساره العام اليوم وهذا في ظني أمر خطير جداً هذا الابتعاد من قبل الشباب عن العمل السياسي يمكن أن يفرز ممارسات لها أبعاد ومغازٍ سياسية ضمنية (احتجاج، رفض...) لم نتوصل بعد لتأويلها بشكل دقيق، ومن جهة أخرى هذا الابتعاد وهذا الاحتجاج يمكن لهما أن يفضيا إلى أعمال خطيرة في المجال العام في تحركات هذا الشباب غير المؤطر، كالفوضى في الشارع أو عدم احترام القانون أو المسّ بكرامة الناس، وحتى التظاهر السياسي والاجتماعي في الشارع يمكن أن تنجم عنه أعمال تخريب في الممتلكات وهو ما قد يثير غضب

الدولة لترد على هذه الأعمال بشكل قوي وصارم مما سيفرز نتائج دامية وضحايا كثراً، والأكثر خطورة من كل هذا أن هذه النتائج الدامية لا تكون لها فائدة في مجال التعبير عن رؤية جديدة أو أنها لا تكون سبباً في المراجعة العامة للسياسة حتى نقول: إن ضحايا هذه الحوادث جاءت بنتيجة»[12].

ومؤخراً، يمكن الحديث عن ظاهرة لافتة للانتباه تتمثل بتراجع أداء الأحزاب السياسية عن مهماتها النضالية الحقيقية، وضعف دور النقابات العمالية في توجيه الشباب سياسياً ومهنياً وحرفياً، ليحل محلها المجتمع المدني الفايسبوكي الذي التجأ إلى سلاح المقاطعة الاقتصادية للتأثير في القرارات السياسية والاقتصادية التي تتخذها الحكومة من جهة، أو يتخذها سماسرة الاقتصاد لتجويع الشعب المغربي من جهة أخرى.

خاتمة

تلكم، إذاً، نظرة مقتضبة إلى مفهوم الشباب لغة واصطلاحاً. وتلكم كذلك نظرة موجزة إلى واقع الشباب المغربي في البوادي والأرياف، ذلك الواقع الذي يتميز فيه الشباب بعدم انشغالهم بأمور الدولة وشؤونها السياسية والمجتمعية داخلياً وخارجياً. بمعنى أن اهتمامهم بأمور السياسة محدود وضعيف جداً؛ بسبب غياب البنى التحتية، وانعدام الوعي السياسي، وانتشار الفقر والأمية والجهل والتخلف؛ ناهيك بغياب الإعلام الرقمي والإلكتروني، واستعمال القوة والعنف والتطرف في ممارسة الرفض والاحتجاج والمقاومة وقيادة الحراك الاجتماعي.

أما شباب الحواضر والمدن المغربية، فهم أكثر اهتماماً بالشؤون السياسية للبلد؛ بسبب انتشار الوعي السياسي والحزبي والمدني، ووجود البنى والمؤسسات السياسية والثقافية على نحوٍ وافر، وتعاملهم المستمر مع التكنولوجيا الرقمية المعاصرة في الاحتجاج والرفض والمقاطعة والمشاركة. بيد أننا نسجل عزوفاً سياسياً لدى هؤلاء الشباب منذ تسعينيات القرن الماضي إلى يومنا هذا □

(12) عبد الله حمودي، **مصير المجتمع المغربي**، دفاتر وجهة نظر؛ العدد 5 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2004)، ص 39.

■ حلقة نقاشية

الإعلام العربي والتحديات في ظل التطورات الإقليمية

عُقدت هذه الحلقة النقاشية في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، يوم الخميس 10 أيار/مايو 2018. قدّم كلمة الافتتاح طلال سلمان، وأدار الحوار لونا أبو سويرح وشارك فيها (بحسب الترتيب الألفبائي):

الياس فرحات	عميد متقاعد، وخبير عسكري واستراتيجي – لبنان.
جميل مطر	كاتب وباحث مصري.
سركيس أبو زيد	كاتب ومحلل سياسي – لبنان.
سمير السعداوي	صحافي، ومسؤول قسم العلاقات الدولية في صحيفة **الحياة** ـ لبنان.
طلال سلمان	كاتب وناشر صحيفة **السفير** اللبنانية.
عصام نعمان	محامٍ وكاتب – لبنان.
فارس أبي صعب	باحثٌ، ومدير التحرير في مركز دراسات الوحدة العربية.
قاسم عز الدين	كاتب لبناني وباحث في الشؤون الدولية والإقليمية.
كابي الخوري	مدير التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية.
لونا أبو سويرح	المديرة العامة لمركز دراسات الوحدة العربية.
معن بشور	كاتب سياسي، والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.
منى سكرية	صحافية لبنانية.
نصري الصايغ	كاتب لبناني.
وليد نويهض	صحافي لبناني.
يوسف الصواني	مدير الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

قدّم كلمة الافتتاح **طلال سلمان**

أدار الحوار **لونا أبو سويرح**

كلمة الافتتاح

طلال سلمان

كاتب وناشر صحيفة **السفير** اللبنانية.

اسمحوا لي، بداية، أن أتوجه بالتحية إلى من سعى ويسعى لحماية هذا المركز، مركز دراسات الوحدة العربية، الذي بدا، قبل حين، وكأنه مهدد في دوره، بل في وجوده ذاته.

إن هذا المركز بنتاجه المميَّز والغني هو صرح فكري وثقافي يفخر به جيلنا، الذي تجرَّع مرارات الكثير من الهزائم العسكرية والسياسية التي كادت تذهب بالفكرة ـ الأم: وحدة الأمة العربية، بتراثها الفكري الغني، وطموحها إلى نيل حقها المشروع في غد عربي أفضل.

ومع اعتزازي بدور **السفير**، ودوري شخصياً ضمنها وقبلها، في الإعلام العربي على امتداد حقبة ناهزت نصف القرن، فإنني أرى في التركيز على دور الإعلام في التطورات الإقليمية ابتساراً أو فصلاً جائراً بين السياسة والإعلام.

إن الإعلام ليس قيادة المجتمع، ويجب ألّا يكون.

قد يكون داعية، وقد يؤدي دوراً مهماً في كشف المستور والإضاءة على الوقائع الدالة في الحياة العامة، وفضح المقصِّرين والمخطئين ولصوص المال العام، وفي التبشير بالغد الأفضل عن طريق تزكية الأفكار التقدمية.. ولكنه ليس القيادة ولا يمكنه أن يكونها.

والأهم أن يكون الإعلام في موقعه الوطني ـ القومي الطبيعي، فينتظم في جبهة مقاومة الاحتلال الصهيوني لفلسطين ومحاولة الإمبريالية العالمية، بقيادة أمريكية، الهيمنة على العالم، ولا سيّما على دوله الضعيفة وفقرائه، وأن يقاوم «الرشوة» التي تزكي الفساد والإفساد في الدولة، وبالتالي في المنطقة عموماً.

إن سبل رشوة الإعلام، رجالاً ومؤسسات، متعددة ومتنوعة ومثقلة بالذهب الأسود والغاز الأبيض، هذا فضلاً عن أغواء المناصب، وزارات ومنافع في الداخل الفقير والخارج الغني..

هنا نأتي إلى التطورات الإقليمية، فتصير الحملة الوحشية التي تقودها السعودية والإمارات ضد شعب اليمن الذي لا يكاد يملك قوت يومه، عملية تحرير لليمن السعيد بغارات الطيران الوحشية واحتلال جزيرة سُقُطرى وتدمير معالم العمران في دولة التاريخ العربي...

كذلك يمكن اعتبار الحرب في سورية وعليها عملية «تحرير» لسورية من دولتها؛ ويمكن اعتبار الحرب الانفصالية في كردستان العراق تحريراً للأكراد من ربقة الاستعمار العربي، وتدمير ليبيا بمدنها وقراها انتقاماً متأخراً من طغيان نظام القذافي، والتحاق مصر بالمشروع الأمريكي

وتسامحها المهين مع احتفال دولة العدو الإسرائيلي بما تسميه عيد الاستقلال، وشطب فلسطين عن الخريطة، في واحد من أغلى فنادق القاهرة والواقع في قلبها، بينما هي تطارد فتية فلسطين ورجالها ونساءها بالقتل.. من دون أن ننسى نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس المحتلة، توكيداً للإصرار على إهانة العرب جميعاً وتحقيرهم جميعاً، وليس شعب فلسطين وحده.

إن الأنظمة العربية المهزومة تحاول جر الإعلام العربي، عموماً، مع استثناءات محدودة ومعروفة، إلى الترويج للهزيمة بذريعة الموضوعية واحترام حرية القارئ في الاختيار..

ولكن هل احترمت هذه الأنظمة مواطنيها وسمحت لهم بالتعبير عن آرائهم السياسية، سواء عبر الانتخابات، رئاسية ونيابية أو حتى في الأندية الرياضية.

من الأفضل ألا نخبئ وجوهنا خلف أصابعنا: إن الأنظمة العربية، بمجملها، دكتاتورية، لا تعبر عن إرادة الشعب، وهي تريد الصحافة لسان حال لقمعها، وأحياناً لخيانتها..

وبطل هو الصحافي الذي استطاع حماية قلمه من التلوث، وأبقاه صوتاً للذين لا صوت لهم..

أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم. وشكراً على استماعكم إلى وجعي باسم الصحافة العربية عموماً.

تقديم

لونا أبو سويرح
المديرة العامة لمركز دراسات الوحدة العربية.

نعقد هذه الحلقة المصغرة لنتحاور في موضوع حيوي ملموس يؤثر فينا. المنطقة تعج بكثير من التطورات في الوطن العربي في الوقت الحاضر، الحروب مشتعلة في كل مكان، حيث لا يخلو أي بلد عربي من صراعات أو حروب محتملة أو حروب قائمة، أو من ضبابية في المستقبل السياسي وغيره، من اليمن إلى ليبيا إلى سورية والعراق وفلسطين. كما هناك ما يسمى الحرب على الإرهاب، سواء في سيناء أو غيرها من المناطق، مثل الصومال التي غالباً ما يتجاهلها الإعلام العربي. في خضم كل هذا، تتعرض القضية الفلسطينية، وهي القضية المركزية في الوطن العربي، لمحاولات تصفية في ظل انشغال الأنظمة العربية وآلاتها الإعلامية بقضاياها التي باتت أكثر إلحاحاً بالنسبة إليها، مثل محاولات خلق صراع مع دول الجوار، وغيرها من التحولات الإقليمية التي نعيشها ونشهدها. الشارع العربي أيضاً أُخذ بدوره نحو سياق آخر تحت ضغط الواقع والانشغال بلقمة العيش أو تحت ضغط الواقع الافتراضي الذي نجح الإعلام العربي في أخذنا إليه. المرحلة التي عشناها جميعاً والتي تسمى الربيع العربي أيضاً، شكلت انطلاقة مختلفة ومرحلة أخرى ذات آفاق لامتناهية يمكن اعتبارها من الاحتمالات التي يمكن أن يتشكل بها حاضر ومستقبل المنطقة العربية وجوارها الإقليمي. وفي خضم تلك التحولات تعرض الإعلام العربي أيضاً لهزات وتبدلات وتأثر على مستويات متعددة لن أدخل في تفاصيلها، فهذا ما سنتحاور في شأنه وندخل في تفاصيله المختلفة، ولكن بعض القضايا التي استجدت في المشهد الإعلامي هي وسائط التواصل الاجتماعي وتأثيرها، وقد أثبتت فاعليتها في تحريك الفعل الاحتجاجي وزيادة الوعي المجتمعي بالقضايا المحيطة بالمجتمع والدولة والإقليم وأثرت في تفعيل دور أبرز للشباب والمجتمع والنساء. أين يقف الإعلام العربي من كل هذه التطورات التي نعيشها وكيف يتعامل هذا الإعلام مع الملفات الساخنة المختلفة، مثل الاستقطاب الطائفي وصفقة القرن والمواجهات العسكرية مع العدو، والسؤال الأهم هو: «من بات العدو اليوم؟»، حسب تصنيف الأجهزة الإعلامية المختلفة التي تصنف العدو وفق رؤية المال السياسي الذي يدعم الآلة الإعلامية، ووفق رؤية وتوجهات الأنظمة ومن يؤثر في التوجهات الإعلامية.

المناقشات

1 ـ طلال سلمان

أرى أنه لا يوجد إعلام عربي، إذ بات هذا التعبير خارج المنطق والواقع. هناك إعلام الأنظمة العربية، وهو كاسح ماسح ملك للأنظمة، بينما الإعلام المستقل والخاص بات يُعد على أصابع اليد، وحتى وسائل الإعلام الخاصة فهي غالباً ما تكون مملوكة من شركات أو مؤسسات تابعة للأنظمة ورموزها. بالنسبة إليّ كإعلامي عاش طوال حياته من خلال هذه المهنة، فإن الوضع محزن إلى أقصى حد. تصوروا أن نتحدث عن ثورة الإعلام في العالم كله ونحن نحس أننا بتنا غرباء وأقلية ضئيلة، ولا أدري مدى إحساس المواطن بقربه من وسائل الإعلام في الوطن العربي، سواء من صحف ومحطات وإذاعات، وبمدى تعبيرها عنه، وبالتالي عليه الاطلاع على عدة قراءات لاستخلاص جزء من الحقيقة فقط وليس الحقيقة الكاملة. مع الأسف، الإعلام العربي الآن بات ضد العرب، لأنه بأكثريته الساحقة حكومي، ومن ليس حكومياً فهو تابع لأجهزة الاستخبارات الخارجية، سواء الإسرائيلية والأمريكية والفرنسية والبريطانية وغيرها... التي تخدم مصالح إسرائيل أكثر من الإعلام الإسرائيلي نفسه. وبالتالي الإعلام العربي مفهوم كبير جداً وللأسف الشديد أقر وأعترف بأني أشعر بغربة حقيقية عن معظم أجهزة الإعلام الموجودة في الوطن العربي اليوم وليس فقط في لبنان. في الماضي كان هناك صحف قومية وطنية عربية ذات خط واضح، وعلى الرغم من وجود صحف ذات أهداف أخرى، إلا أنها لم تكن تتفوَّق على نظيرتها، بل كان هناك مواجهة ومعركة مفتوحة بين الاثنتين. أما اليوم وللأسف فقد بات جميع أغنياء العرب في الموقع الآخر ـ كل أغنياء العرب مع إسرائيل بالمطلق ومن دون أي تحفظ، سواء دول أو أفراد. ولا أعتقد أنه لا يزال هناك لدينا إعلام عربي بالمعنى العام والمفتوح. هناك إعلام مغربي بحت ليس له علاقة بالوطن العربي، وإعلام تونسي ليس له علاقة بالإعلام العربي، ناهيك بالجزائري، أي أنه إعلام محلي جداً جداً، والإعلام مصري مصري جداً جداً، وفي العراق إعلام طائفي ـ ليبيا وسورية واليمن لا إعلام فيها ـ ويمكن اختصار الإعلام العربي اليوم في محطتين (الجزيرة والعربية) وكلاهما تابعتان لإسرائيل بكل ما في المعنى الحرفي للكلمة.

2 ـ لونا أبو سويرح

شكراً جزيلاً، وجميعنا نشعر بالألم، ولكنك تشعر به بصورة مباشرة لأنك تمتهن هذا العمل وقد أمضيت كل حياتك المهنية في الصحافة والإعلام، ولكن كمواطنين عرب يتلقون الرسائل من وسائل الإعلام العربية، نحن أيضاً نتألم عندما لا نكاد نجد محطة إعلامية أو جريدة عربية تقدم خبراً موثوقاً به من دون أن يكون وراءه برنامج أو أجندة سياسية معينة، خبراً يقنعني بالواقع

وليس خبراً يريده النظام أو جهات معينة مجهولة. فما يحدث في اليمن مثلاً تحوّل إلى حرب تحرير... وسورية باتت حرب تطهير... وليبيا حرب من أجل بناء دولة... أما الواقع فهو مختلف تماماً وكلياً، ولكن الآلة الإعلامية تظهر لنا ما تريد إظهاره. كما أن الوسائل الإعلامية باتت وسائل لتسويق الأجندات والمشاريع المستقبلية لأطراف عربية وإقليمية ودولية، مثل صفقة القرن وتسويق توجه معين أو تبرير مشاريع سياسية ستطرح في المستقبل ويتم تناولها وتكرارها مسبقاً عبر وسائل الإعلام كوسيلة لغسل الأدمغة. هناك 60 مليون مواطن عربي أمّيون، لا يقرؤون ولا يكتبون، ويسهل جداً أن توصل إليهم الرسائل التي تريدها من خلال الراديو والتلفاز.

3 ـ جميل مطر

بداية، كان غيابي طويلاً عن بيروت، وعن مركز دراسات الوحدة العربية بمعنى أدق. وفي واقع الأمر أنا ضيف على الإعلام، تاريخي المهني كان بعيداً من الإعلام إن لم يكن نقيضه، سواء من خلال عملي الدبلوماسي أو من خلال عملي في البحث العلمي والجامعة العربية، وهي كلها بعيدة من قطاع الإعلام. وقد عملت مرتين فقط بالقرب من الإعلام، مرة عند تفرغي من الدراسات العليا وعودتي إلى القاهرة، حيث نزلت ضيفاً على الأهرام وكانت مؤسسة عتيدة وعظيمة، وأظن أن ما جنيته من هناك خلال فترة عملي لم يكن يعتبر خبرة إعلامية بل كان أقرب إلى العمل كجزء من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، وكانت تجربة مفيدة جداً لي، لأني اطلعت على آلية العمل الصحافي لأول مرة، حيث كانت لديّ أوهام كبيرة عن العمل الصحافي والإعلامي. وصادف أنني كنت قريباً من محمد حسنين هيكل أثناء فترة تطويره للمركز. وعند استقالته، ذهبنا سوياً وأجرينا سلسلة مقابلات مع 20 حاكماً عربياً سنة 1976، وهي تجربة لم تنشر بعد طبعاً، واطلعت على كيفية تعامل رجل إعلامي مع القمم الحاكمة في الوطن العربي وقد استفدت من هيكل بعدة دروس؛ الدرس **الأول** الذي أخذته منه هو أنه لكي تكون صحافياً ناجحاً عليك أن تتقن فن الإصغاء، وعليك أن تستمع وتصغي إلى الشخص الذي تقابله وتدعه يقول ما لديه أولاً؛ لأن الحديث بعد ذلك سيتطرق إلى أمور تافهة لسنا بحاجة إلى سماعها.

الأمر **الآخر** في تجربة هيكل هو كمية المعلومات الهائلة التي لديه. وهذا كان سر قوته عند عبد الناصر والتي تفوق جميع أجهزة المعلومات الأخرى، فهو كان يمتلك أهم المعلومات ومصادرها ليس في الأهرام فقط بل في كل الأماكن. حيث كان هيكل يستمع لجميع الإذاعات العالمية ثم يبلغ عبد الناصر في الساعة السادسة صباحاً ما نشرته كل دولة روسيا وأمريكا والصين، وBBC. وهكذا تعلمت مدى أهمية وقيمة المعلومات على يد هذا الرجل الذي يعَدّ نموذجاً للإعلام في ذلك الوقت.

الأمر **الثالث** سيطرة الإعلانات، فنحن في عصر عم فيه الفساد، وقد استفادت منه أكبر صناعة حديثة في العصر الرأسمالي التي هي صناعة الإعلام، والتي كان الإعلاميون أنفسهم أوائل ضحاياها، وهم أول من سقط، حتى قبل السياسيين، في فخ ومستنقع الإعلانات. وهناك عشرات الأمثلة على ذلك، منها فساد الإعلانات المصرية المهيمن على كل شيء، وبالتالي هناك أجهزة تسيطر على الأمن في العالم العربي كله وهم أصحاب شركات الإعلانات، حيث إن الإعلام هو مصدر القوة الجديدة في

السياسة العربية، وبالتالي سيطرت هذه الجهات على جميع وسائط الإعلام وقربت من السيطرة على وسائل التواصل الاجتماعي كما حصل في روسيا والصين.

الأمر **الرابع**، وهو غير محسوس، هو تحول المواطن إلى صحافي أي (المواطن الصحافي)، حيث بات يتم تناقل كل شيء عبر الهواتف من صور وأحداث وبالتالي لم يعد المواطن مهتماً بوسائل الإعلام الكبيرة. وهذا أيضاً متاح على صعيد المؤسسات الحكومية في الدولة، حيث يقوم الموظفون بتسريب المعلومات أو تصوير الوثائق والمستندات. وبالتالي انخفضت هِمة الصحافي في متابعة الأخبار، حيث بات لا يراوح مكانه وحسب، بل يتصل بمعارفه للاستقصاء عن التفاصيل والأخبار. هنا انهار أحد أسس الإعلام وهو خروج الصحافي التقليدي لجلب المعلومات. كما أن العنصر الأمني بات مسيطراً على كل شيء، ليس في المنطقة العربية فقط بل في العالم كله. ومعظم القرارات السياسية الدولية الخطيرة التي صدرت في الأشهر الستة الأخيرة صدرت بناء على توجيهات أجهزة الاستخبارات. أي قضية حيوية رئيسية في العالم تديرها أجهزة الاستخبارات، مثل القضية المائية في مصر أو القضية الفلسطينية. واليوم أصبحت أجهزة الأمن الإسرائيلية أقوى مما كانت عليه سابقاً، حيث لها علاقات واتصالات وأذرع مع مختلف الجهات الأمنية العربية والعالمية كما أنها استحصلت على تمويل مادي أكبر.

4 ـ الياس فرحات

بوجه عام ، يستند الإعلام إلى ركيزتين: الوسائل والعقول. الوسائل بحاجة إلى المال، من لديه المال يمكنه إنشاء وسائل إعلامية مكتوبة ومسموعة، والأهم حالياً هي المرئية، وتحديداً الفضائية التي تجذب ملايين المشاهدين. ومن لا يملك المال يفقد فرصة الوصول إلى الجمهور، ومهما ابتدع من وسائل وأفكار يبقى تأثيره محدوداً.

العقول الإعلامية ضرورة، ومن يسيِّر وجهات المحطات التلفزيونية والصحف عليه أن يكون ذَا عقل واسع الثقافة في العلاقات الإقليمية والدولية وفي العلوم الاجتماعية والتاريخ والأديان والمذاهب والاقتصاد وموارد الدول وعادات الشعوب.

تتوافر لبعض الجهات وسائل كبيرة مثل محطات تلفزيونية، وعندما تقتصر إحدى هذه الوسائل على توجّه واحد، تتحول إلى محطة تخصصية مثل المحطات الدينية التي تروج لمذهب معين وتهاجم مذهباً آخر، تكفر هنا وتمدح هناك، وتعتمد الرأي الوحيد من دون السماح بإظهار الرأي الآخر، وتتحول بذلك إلى محطات تعبئة في حرب ثقافية دينية قد تقترن في أغلب الأحيان بحرب عسكرية كما هو جارٍ حالياً. أما المحطات الفضائية السياسية فمعظمها يحرص على إبراز صوت واحد ورأي واحد وتكثيف هذا الرأي وترويجه من أجل كسب الغرائز والعقول وابتداع حجج يعتبرونها منطقية في قضايا وطنية كبيرة. نجح بعض الإعلام في تظهير بعض القضايا ومنحها مساحة واسعة في الفضاء الإعلامي، مثلاً إعطاء أولوية للصراع مع إيران على الصراع مع إسرائيل؛ وإعطاء أولوية للنزاعات المذهبية والإثنية على القضايا الوطنية؛ وإغفال مسألة الحريات والديمقراطية بحجة التصدي لخطر داهم. استفادت وسائل الإعلام الخليجية من أخطاء الأنظمة العربية السابقة بمختلف توجهاتها، التي ضربت الحريات بحجة التصدي للعدو الصهيوني وأعطت

أولوية لبقائها في السلطة على القضية التي جاءت إلى السلطة بسببها، وكررت الخطأ مصحوباً بتحريض ديني ومذهبي وإثني ودعم مالي. هنا تختلط الوسائل بالعقول، فإذا كانت العقول ذكية والوسائل قوية والموارد المالية وفيرة يتحقق الهدف من الإعلام، وخصوصاً إذا ترافق مع تعبئة في المساجد والمعابد ومع دعم للدعاة وتمويل للسلاح ولأجهزة القيادة والسيطرة. نتج من ذلك صناعة الجيوش الإرهابية وهي تطوير واضح للخلايا النائمة الإرهابية التي كانت سائدة قبل الربيع العربي ودخول هذه الجيوش في حروب قوضت وحدة واستقرار عدة دول مثل سورية والعراق وليبيا واليمن والصومال ومصر ولبنان. في المقابل كانت وسائل الإعلام والعقول الإعلامية لدى الطرف المستهدف في وضع المدافع الذي يظهر رد الفعل ولا يبرز فعلاً أو يبادر إلى أفكار جديدة ولا يكاد يتصدى للهجمات الكثيفة التي يتعرض لها مِن اتجاهات متعددة منسقة بعناية وبمخططات هادفة وواضحة. إضافة إلى ضآلة القدرة المالية والإنفاق على وسائل إعلام تعبوية لم تبادر العقول في هذا الجانب المستهدف، إلى وضع خطة إعلامية مدروسة ومنسقة.

5 ـ منى سكرية

سأتحدث هنا عن تجربتي الشخصية في الصحافة، وبخاصة في صحيفة **السفير**، حيث الموضوع الفسطيني كان همي الأول، ومثله باقي المواضيع التي خضت غمارها، ومنها ذهابي إلى إريتيريا ـ على سبيل المثال ـ كون قضيتها على تخوم العرب وأن مأساة شعبها تشبه إلى حد ما مأساة شعب فلسطين، فكان ذهابي أول مرة عام 1987 إلى الجبال والثوار وقد كتبت الكثير عنهم وعن لقائي بقائدهم آسياس أفورقي، ثم ذهبت إليهم ثانية في عام 1991 في إثر تحرير بلدهم مباشرة، فكنا في أسمرة أنا وزملاء عرب قبل صياح الديك، ولكن وبعد ذهاب آسياس أفورقي إلى إسرائيل رفضت رفضاً قاطعاً تلبية دعواتهم السنوية لزيارة إريتريا.

ما أردت قوله أن فلسطين التي كانت في قلب سياسة وتوجهات الصحافة العربية لم تتغير قضيتها، ولكن الذي تغير هو واقع الإعلام العربي بفعل تغيرات جوهرية طرأت على واقع قضايا الأمة العربية؛ للأسف، لأن قضايا هذه الأمة تبدلت وتشرذمت وتقهقرت قيميّاً ومهنياً وأخلاقياً ورؤية وافتقدت البصيرة والقراءة المتأنية التي لم تعد ترى في إسرائيل العدو الأول. إن مجرد تبديل النظرة تجاه إسرائيل كعدو أدى ذلك إلى فشل الإعلام العربي في صوغ هويته وشخصيته المهنية فصار بوقاً ناطقاً لمجموعة من أبواق تحتل مواقع ومناصب عليا.

لقد وقع الإعلام العربي والعاملون فيه في مآزق قضايا الأمة العربية المأزومة والمتخبطة، لا بل المتواطئة ضد قضاياها ومصائر شعوبها، وهذا ما جعلنا نقرأ بأفواه مندهشة هذا الكم الهائل من الكتابات التحريضية والحاقدة لا الكتابات ذات الهدف التوعوي والنهضوي.

نلاحظ هذا الانجرار خلف الخبر وتبنّيه من قسم واسع ومؤثر للأسف من العاملين في المهنة خلف تعليمات تأتي من غرف سود كما سمّاها المؤرخ رشيد الخالدي في إحدى مقابلاتي معه (المنشور في صحيفة **أوان** الكويتية، 2010/1/28، وكنت مراسلة لها). لقد تبنى هؤلاء الاعتراف بأن الاحتلال الأمريكي للعراق ما هو إلا لنشر الديمقراطية بالرغم من كل الشواهد من وكالة أسلحة الدمار الشامل ومن اعترافات كونداليزا رايس في مذكراتها بعنوان **أسمى مراتب الشرف** (عن دار

الكتاب اللبناني) بأن أمريكا احتلت العراق ليس لنشر الديمقراطية بل لحماية مصالح أمنها القومي (وطبعاً في مقدمه أمن إسرائيل). كما أن قضية فلسطين تراجعت في اهتمامات هؤلاء وصارت إيران الهدف الشيطاني الأول لديهم.

لقد أشارت لونا بإيجابية إلى دور وسائل التواصل الاجتماعي في تنوير وتثوير شعوب المنطقة في فترات ربيعه، وسؤالنا أين هي هذه الإيجابيات لهذه الوسائل حين انطفأ الربيع وغاصت شعوب المنطقة بحروبها وبتنفيذ برامج الإسرائيلي والأمريكي من حيث تدري أو لا تدري.

لا يمكننا إلا تكرار الأسف لما آلت إليه منصات بعض وسائل الإعلام العربية لأنها أكدت أنها أدوات لمشاريع لا تمت للمهنية وللموضوعية وللرفعة الأخلاقية المهنية بصلة. هل نسيتم شهادة جيفري فيلتمان في الكونغرس الأمريكي عن الـ 500 مليون دولار التي دفعها في لبنان لبعض وسائل الإعلام ووسائطه الإلكترونية بهدف تشويه صورة حزب الله وإيران؟ وهل قرأتم رداً من أحد من هؤلاء يستنكر أو يكذّب فيلتمان؟

إنه زمن أن تكون مع حق عهد التميمي بالحياة الحرة والكريمة أو أن تنغص على حياتها بالمشاركة في إدخالها السجن؟

6 ـ قاسم عز الدين

هناك الكثير من الأمور التي تحتاج إلى التمحيص للإفادة منها، وكثير منها يدخل ضمن المأساة التي نعيشها والتي يوجد تسرع في الحكم عليها. أريد أن أشير أولاً إلى أن القول إن ما نقوله عن الإعلام ينطبق على الإعلام العربي أكثر من الإعلام الخارجي ليس صحيحاً؛ فكل الإعلام بات هكذا. فحتى بمراكز الإعلام في أوروبا وأمريكا لم يعد هناك ما يسمى إعلام كمهنة معروفة متمثلة سواء بمحمد حسنين هيكل عندنا أو بأقطاب آخرين في الخارج. هذه المهنة انقرضت ولم يعد لها وجود. وهذا يعود إلى أسباب كثيرة، منها التواصل الاجتماعي. أنا منذ سنتين أدير موقع الميادين لكتّاب الرأي، وأقول إننا بحاجة إلى الكثير من الوقت لنجد شخصاً يدرك ما يكتبه بغض النظر عن ماهية الموضوع. مثل آخر، في فرنسا برنامج يومي على القناة الخامسة يتم إعداده مساء ثم يعرض على الهواء الساعة السادسة صباحاً، فيجمعون رؤساء تحرير الصحف الكبرى. الخلاصة أنه ليس معنى الديمقراطية هو الذي تغير فقط، بل إن الديمقراطية ذاتها هي التي تغيرت. نحن دائماً ننظر إلى التعبيرات ولكن هذه التعبيرات هي عبارة عن تحولات أعمق من التعبيرات نفسها ـ الديمقراطية في فرنسا وبريطانيا هي بمعنى الحقوق وهي عامل 200 سنة من النضال والكفاح لنيل هذه الحقوق ـ حق التعلم، السكن، الطبابة... إلخ، هذه باتت من القرون الوسطى ويتكلمون على الموضوع بتخلف. كما أن المسألة ليست مسألة مصطلحات بل مسألة ثقافة اشتُغِل عليها على مدى 20 سنة وكلفت مئات المليارات من الدولارات لتنتَج هذه المصطلحات، ولكن عملياً كل كلمة لها ارتباط بمعنى ومغزى. مثلاً «الدولة الراعية»، هل تعني أنه لم يعد هناك من لا يدرك أنها الدولة التي تروج الاستبداد والتخلف؟ وبالتالي فالسوق هي التي يجب أن تنظم الحياة. يمكن أن لا ننتبه إلى هذه الأمور والمسائل، ولكن بالنسبة إلى بعض وسائل الإعلام، فهي تحظى باهتمام رؤسائها ويتم التسويق لها، ونحن نستهلكها. مثل آخر هو مصطلح «الدولة العميقة»، ما المقصود به؟ هذه

مصطلحات خطيرة. المشكلة تكمن في النخب الثقافية لا في الإعلاميين؛ الإعلامي يجلب المعلومات والأخبار، أما النخب المفكرة التي تكتب وتظهر على الإعلام وتفكر وتحلل فليس لها أي دور. في المقابل، أي شيخ في أي جامع في الجزائر أو المغرب أو مصر... تأثيره الثقافي والإعلامي أكثر كثيراً من تأثير جميع هذه النخب المفكرة. الفرق بين الطرفين هو أن الثاني يعمل مع الناس بينما الأول يعمل عبر نفسه من دون أن يكون لديه ما يوصله بل يستهلك ما هو مستهلك، ولا أحد يدري كيفية ظهور المصطلحات ولا يوجد نقاش جاد حولها وكأنها بوصلة.

7 ـ نصري الصايغ

قد يكون رأيي مخالفاً لبعض الآراء التي طرحت، وبخاصة عندما نعمم، لأن التعميم يأكل الأخضر واليابس بينما التخصيص يوضح. الأمر **الأول** ما له علاقة بالأمن، لأن الأجهزة الأمنية في العالم أصبحت ممسكة بالإعلام، نحن مدشنون لهذا الفعل منذ زمن بعيد، لأن الأجهزة الأمنية العربية هي التي كانت تمسك بكل وسائل الإعلام الخاصة والعامة. وهذا أمر قديم، وهو من الأمور التي ورثنا كوارثها في ما بعد وما زلنا نرث هذه الكوارث. ليس عندنا ما نعطيه ولكن لدينا ما نستطيع تعلمه من أنفسنا ولا نستطيع تعليمه للآخرين. الأمر **الثاني** لبنان، فهو بإعلامه لا يندرج ضمن الإعلام العربي، لأن لديه ميزة كبيرة جداً وهي أنه نشأ في بحبوحة من الحرية بحيث إن مجال الحريات هي من القيم الوحيدة التي نمارسها في القطاعات كافة بما فيها الإعلام. ولكن السؤال، هذا الإعلام ينتج ماذا؟ نحن لدينا في لبنان تجربة حديثة هي الانتخابات النيابية الأخيرة، التي أعادت تقريباً إنتاج الطبقة السياسة نفسها المتهمة بالفساد من خلال وسائل الإعلام كافة، والتي لم تبخل عنها بأي صفة من الصفات وأوضحت للجمهور المتحزب لوسائل الإعلام المختلفة تقريباً ثقافة واحدة في اتهام السلطة. ولكن الشعب اللبناني أعاد انتخاب هذه السلطة، ما يعني أن دور الإعلام ليس بالدور الأساسي في توجيه الرأي العام، بل هناك أشياء أخرى نسميها ما أنتجه الاستبداد العربي والتدخل الأجنبي من فورة العصبيات الدينية. فإذا كانت الحرب ضحيتها الأولى تكون الحقيقة ـ بالحرب لا توجد حقائق ـ ويقول أحد الكتاب الفرنسيين «إن حرب العراق لم تحصل» وكأن الإعلام الغربي قرر السكوت عنها. وفي أمريكا كان يمنع وضع أي صورة على الصفحة الأولى لها علاقة بالعراق. فقط مرة واحدة عوقبت إحدى الصحف لأنها وضعت صورة عن العراق في الصفحة السابعة. هناك الكثير من الضحايا لإعلامنا أولها الإعلام لأنه إذا لم يتميز الإعلامي بالصفات المطلوبة يسقط الإعلام.

قيل إن الثقافة غائبة، كلا الثقافة موجودة لكن المثقف غائب؛ دور المثقف هو الذي تراجع، بسبب وجود ثقافة أخرى استطاعت أن تهزمه، هي ثقافة الإسلام السياسي، فقد أورثتنا الأنظمة الاستبدادية ومخلفات الربيع العربي هذا الوجه البشع للإسلام، وأصبحت ثقافة الفقيه هي الثقافة الأساسية. لهذا نرى أن معظم شاشات التلفاز في الوطن العربي لها سقف الفقيه الإسلامي. والسؤال الذي نطرحه على أنفسنا، إذا كان هذا هو واقعنا، هل نحن ذاهبون باتجاه أكثر مأسوية أم أن هناك مكاناً مضيئاً بحيث يصبح الإعلام جزءاً لا يتجزأ من المحوّلات لا أن تحوله المحوّلات إلى ملحق تابع لها.

8 ـ فارس أبي صعب

استوقفتني مسألة تحدث عنها جميل مطر، وهي أن الصحافي فقد دوره، وبالتالي إن أي مواطن يمكن أن يقوم بجزء من دوره الصحافي سواء بنقل الخبر أو بإرسال الصورة أو بأن يكون سباقاً في التكلم على حدث ما. طبعاً هذا مؤشر يمكن النظر إليه عبر صورة أشمل، وهي تجاوز أو سقوط أو انتهاء مرحلة وجود مرسِل ومتلقٍ في الإعلام، كلنا نعلم أنه حتى أواخر الثمانينيات كانت 5 أو 6 وكالات أنباء أجنبية تسيطر على الإعلام بأكمله في العالم، وهي كانت المرسل الأساسي للخبر، وكل العالم، بما فيه العالم الثالث، كان المتلقي لهذا الخبر. واليوم مع وسائل التواصل الحديثة تجاوزنا هذه الثنائية في العلاقة بين المرسِل والمتلقي، وبالتالي أصبح الكل مرسلاً بصورة أو بأخرى والكل متلقياً بصورة أو بأخرى وبنسبة أو بأخرى، ليس على مستوى الخبر فقط بل على مستوى الرأي أيضاً. أعتقد أن هذا التطور إيجابي، وقد لمسناه أثناء بعض الأحداث والتطورات التي يواجهها المجتمع الغربي نفسه. فللنظر إلى حرب الخليج الثانية في بداية التسعينيات، وإلى كل الحروب السابقة التي خاضتها الولايات المتحدة، كيف كانت تلك الحروب تخاض مسبقاً بالإعلام لخلق رأي عام مؤيد لها ومجيّش فيها قبل أن تبدأ. هذا ما بدأ يحصل منذ الحرب العالمية الأولى، حين عملت الإدارة الأمريكية على إقناع الشعب الأمريكي بدخول بلاده الحرب العالمية الأولى فاستخدمت وسائل الإعلام وأساليب مختلفة في الدعاية التجارية/السياسية للترويج لفكرة الحرب ولإقناع الرأي العام بقبول فكرة دخول الحرب، بغض النظر عن أخلاقيتها وعن مصالح الشعب الأمريكي فيها. واستمرت هذه السياسة حتى حرب الخليج الثانية، إذ كانت الولايات المتحدة كلما أرادت الدخول في حرب، تتوجه إلى الشعب بخطاب تحريضي ومضلل ومشيطن للطرف الآخر لتقنعه بخيار الحرب. في السنوات الأخيرة، هذه اللعبة بدأت تفقد تأثيرها في المجتمعات الغربية، لأن الشعب نفسه لم يعُد أسير الخطاب الإعلامي الأحادي البعد والأحادي الاتجاه؛ بل بات متلقياً ومرسلاً في الوقت نفسه، وبالتالي لم تستطع الإدارة البريطانية ولا الإدارة الأمريكية إقناع الرأي العام لديهما بشن حرب على سورية في السنوات الأخيرة. هذه نقطة مهمة يجب أن ندرك كيف نبني عليها، وكيف يمكن أن نشبك مع الرأي العام الغربي الذي كنا ننظر إليه كحالة مقفلة ليس سهلاً الوصول إليها واختراقها.

هناك أمر خطير يحدث على مستوى الإعلام في منطقتنا، وخطورته تكمن في أنه نجح في إعادة ترتيب الأولويات بالنسبة إلى المواطن، وهذا ما كانت قد بنت عليه الثورات اللونية في أوروبا الشرقية وفي بعض الأماكن الأخرى. أي أنك كمجتمع ودولة، تعاني مشاكلك الخاصة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية)، وبالتالي يمكن أن يأتي الإعلام ليكتم ويغيّب أو يهمّش كل هذه القضايا ويركز ويضيء على قضايا ثانوية، وبسبب التكرار تتحول هذه القضايا الثانوية إلى قضايا رئيسية، وبالتالي تغدو منظومة التحسسية التي تستجيب للإعلام والأحداث لدى أي شخص تتمثل بهذه القضايا الهامشية من دون التحسس للقضايا الأساسية. وكلنا نذكر ما حصل في لبنان بين عامي 2000 و2005، وجميعنا يدرك كيف تعاطى الإعلام مع الثورة اللونية في لبنان (ثورة الأرز) وكيف بدأ الإعلام اللبناني يركز على بعض ممارسات الوجود السوري في لبنان، بغض النظر عن البعد الاستراتيجي، ولكن التحسسية الرهابية وصلت بنسبة عالية من اللبنانيين إلى درجة اتهام السوريين بكل شيء يحدث في لبنان وبكل المشكلات التي تحدث فيه، بما فيها المشكلات العائلية

والفردية، فكيف بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ومشكلات الركود الاقتصادي والبطالة والهجرة والفساد وغيرها. بينما كانت بنية النظام والطبقة الحاكمة المسؤولة عن القضايا الاجتماعية والسياسية وقضايا الفقر والبطالة والفساد هي أساسية وتمس حياة المواطن اللبناني الذي لا يتحسس بها. هنا تكمن خطورة الإعلام حيث يبني منظومة من التحسسيات التي تُبنى على قضايا هامشية أو افتراضية أحياناً. وهذا ما نجحت السعودية في تعميمه عربياً اليوم وخلقت تحسسية رهابية تجاه إيران وحوّلت إيران إلى عدو مقابل إلغاء هذه التحسسية تجاه إسرائيل كعدو فعلي لشعوب المنطقة. وبالتالي على الإعلام المقاوم أو المعاكس لهذا الاتجاه أن يعيد بناء منظومة تحسسيات لدى الرأي العام العربي تكون القضايا المركزية فيها هي الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب القضايا السياسية والمصيرية والاستراتيجية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

9 ـ وليد نويهض

تحدث الزميل التاريخي طلال سلمان عن شيء اسمه الغربة ـ غربة الصحافة أو غربتنا عن الصحافة، هناك نقطتان مهمتان أشار إليهما: (1) الغربة التقنية، نحن كجيل قديم لا نستطيع اللحاق بتقنيات الجيل المعاصر. (2) الغربة المهنية، في المقارنة بين السبعينيات ووضعنا الحالي، كانت الصحافة هي المهنة ـ الحرص على المعلومة ومقاربة المعلومة والتدقيق في المعلومات والانتباه إلى أن هذه المعلومة قد تؤذي إذا ما كانت سيئة وكان هناك حرص بالحد الأدنى ومسؤولية قانونية وحقوقية، وبالتالي كان هناك محرر ورئيس القسم ورئيس الصفحة، وكانت هذه المعلومة يتم مراقبتها إلى حين صدورها في الصحيفة، الآن نحن بتنا في خضم فوضى هائلة ولا يوجد أي احترام للعادات والتقاليد ولا للدين ولا للأخلاق ولا لأي شيء آخر، هناك نوع من الفوضى الإعلامية التي نمر فيها. وما قاله جميل مطر صحيح، إذ هناك عالم جديد نحاول قدر الإمكان التكيّف معه ولكنه مؤذٍ في جوانب مهمة منه. وقد أشار فارس أبي صعب إلى الجوانب الإيجابية المتمثلة بكسر احتكار المعلومات، ولكن هذا الأمر بدوره أدى إلى نوع من الفوضى. في السبعينيات، كان هناك ما يسمى الصحافي الأيديولوجي، وكان هناك الصحافي المثقف، وكان هناك ترتيب أولويات، قد تكون وهمية، مثل الوحدة العربية وغيرها من المشاريع الطموحة، ومع أنه كان هناك اختلاف على تراتبية القضايا. إلا أنه كان يوجد نقاش أيديولوجي ذات طابع ثقافي مرتبط برؤية سياسية وبقناعة ضمنية أننا على استعداد للتغيير وكلنا أمل بتحقيقه. ماذا حصل؟ لماذا وصلنا إلى هنا؟ ما حصل هو أن هذا الترتيب العمودي للخلافات والنقاشات آنذاك أحدث اختلاطاً في الأولويات، انتقلنا من الترتيب العمودي إلى الأفقي، وجميع المسائل متساوية ولا شيء يسبق الآخر، وهذا ناتج من الانهيار الذي حصل في المنطقة. وقد كان الأمريكان بدأوا الحديث عن تقويض منطقة الشرق الأوسط منذ الثمانينيات، والآن حصل ذلك فعلاً. هذا التقويض أدى إلى تفكيك جميع هذه الأحلام، وبسبب الخوف بات هناك نوع من الانكفاء ـ الطائفي والمذهبي والعشائري والقبلي ـ وسنشهد الكثير غيره، وبالتالي هذه المظلة الجامعة ستتقلص وتنحصر بالمثقف فقط، الذي سيشعر بالغربة عن هذا الواقع الانقلابي الذي نعيشه. وقد انتقلنا من الصحافي الأيديولوجي أو المثقف إلى صحافي الفايسبوك والتويتر، وهي وسائط على الرغم من جانبها الإيجابي في كسر الاحتكار إلا أنها تتضمن جانباً سلبياً هو انعدام الأولويات. كنا في السابق حين نسمع بوقوع غارة، ننزل إلى الشارع وموقع

الضربة، الآن بات الحدث أشبه بخبر عادي وموضوع بسيط. وهذا يؤكد لنا مدى بعدنا من الوقائع وكأننا في القرن التاسع عشر. فقد كان يتم تأليف لجان، وكان هناك نوع من العصب الذي يشد. الآن هذا العصب بات وكأنه تقطع إلى عصبيات.

10 ـ معن بشور

لدي سؤالان: (1) هل يستطيع الإعلام البديل الذي أخذ يؤدي دوراً كبيراً في عدد من دول العالم، أن يساهم في حل مشكلة الإعلام في بلادنا؟ (2) هل ما نصف به إعلامنا ومشاكل إعلامنا محصور بالوطن العربي أم أن الإعلام في الغرب يعاني مشاكل مشابهة؟ كما ألفت النظر إلى قصة بسيطة، بدأتُ العمل في المجال الإعلامي منذ أن كنت طالباً في الجامعة في مجلة **الحوادث** وكان رئيس تحريرها طلال سلمان، وكان مدير تحريرها ناصرياً قومياً، ولكن بعد سنة 1967 سافر إلى الولايات المتحدة بحجة متابعة الانتخابات الرئاسية في أمريكا، وأتى متغيراً، وبعد تلك الزيارة مباشرة جرى الاستغناء عن الأستاذ طلال. وبالتالي كان لبنان بصورة أو بأخرى قومي التوجّه، لكن التدخل الخارجي في الإعلام بدأ يظهر أكثر فأكثر. اليوم بتنا بحاجة إلى تدخل وطني، ولكن أعيد تكرار نقطة طرحها وليد نويهض، أعتقد أنه بإمكان الإعلام أن ينجح بقدر ما يرتبط بقضايا، وبالتالي محطة مثل الميادين نجحت لأنها أمسكت ببعض القضايا الحساسة كالقضية الفلسطينية. لكن تبقى القضية الأساسية هي هل نستطيع أن نعيد الاعتبار لإعلام يشبه أمتنا ـ مثلما كانت **السفير**. في رأيي أن الإعلام البديل شكل نواة ممكنة لذلك، مثل تجربة عبد الباري عطوان في **رأي اليوم** عوّض عن فقدان الجريدة الورقية بالانتقال إلى الإلكترونية، التي يصل عدد قرائها إلى مئات الآلاف. مشكلة الإعلام في بلداننا لا تنحصر بالإعلاميين والمناخ العام فقط، بل هي أيضاً مشكلة الممولين والأغنياء، وهذا ينعكس على جميع المؤسسات الثقافية والإعلامية التي تحترم نفسها ومبادئها. حيث نجد ملياردير إسرائيلياً يضع مئات الملايين من أجل مشروع في القدس بينما لا نجد متموّلاً عربياً واحداً مستعداً للدعم.

11 ـ قاسم عز الدين

كيف يمكن أن نحل ونغيّر؟ أنا أخشى أن يكون هذا السؤال يعني أن نعود إلى ما كنا عليه. وبالتالي يجب أن ندرك ما الذي حصل وما الذي تغير، ولا يمكننا أن نفهم بتقديري مشكلة الإعلام ولا أي مشكلة كبيرة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، أو أزمة أمة ووطن وسيادة، من دون أن ندرك ما تحوَّل وتغيَّر في الدنيا، فالدنيا متحولة ومتغيرة. فما حصل بعد الحرب العالمية الثانية الذي اعتبرناه قائماً إلى الأبد انتهى. هناك أمر جديد وهذا بحاجة إلى دراسة. صار الإعلامي وكبار الإعلاميين خدماً عند رجال الشركات الكبرى، التي تحكم والتي تملك الإعلام، وتحكم بالدرجة الأولى المسؤول السياسي عن هذا الإعلام. لم يعد هناك إعلام ودور للإعلام أو دور للدولة، فالسوق باتت تحكم، فالمسألة ليست فقط مسألة استخبارات كما أشار جميل مطر، بل هي أيضاً مسألة شركات كبرى هي الأساس التي توظف الاستخبارات والسياسيين والإعلاميين، بل تستطيع جلب رؤساء الجمهوريات.

باختصار، هناك في بلادنا ثقافتان، أنا ضد استعمال مصطلحات مثل مثقف ومفكر... إلخ، وكأنها مكانة أو وجاهة، مجمل الناس الذين يمتهنون الثقافة الإسلامية لا يعانون مشكلة، لا مع أنفسهم ولا مع جمهورهم، لديهم ثقافتهم المدروسة. المشكلة هي عند الناس الذين يمتهنون ثقافة أخرى، بالدرجة الأساس، فنحن كلنا بشكل أو بآخر نمتهن الثقافة السائدة التي ليست محلية ولا إقليمية ولا عربية ولا إسلامية ولا شرق أوسطية، أساسها ثقافة معولمة نحن نترجمها ونعيد تشكيلها بصورة أو بأخرى. ما أشار إليه معن بشور صحيح، هناك محاولات الإعلام البديل، لكنها ليست «الميادين» ولا «رأي اليوم».

الإعلام البديل هو هذا الإعلام الذي يظهر ويختفي، حركة الإعلام البديل ظهرت في بريطانيا في مواجهة الحرب، في فرنسا موجودة وفاعلة، وهي تأخذ تمويلها من القراء لا من المتمولين، ولكنها أتت بإعلاميين مختصين كانوا يعملون في *Le Monde* وانشقوا عنها. ما هي الخلاصة، الإعلام البديل نشأ على ثقافة مناهضة للثقافة النيوليبرالية، وهنا تشكلت نواة لإعلام بديل ولثقافة وسياسة بديلة. هذه مشكلة كبيرة تحتاج إلى دراسات في العمق وليس على مستوى صغير وضيق، بل على مستوى التحولات الكبيرة في العالم وبخاصة ما يعني منطقتنا وقضايانا. في ما يتعلق بفلسطين، الجميع يحبها ويريد القضية، ولكن ليس هناك شيء ملموس.

12 ـ نصري الصايغ

في ظل انحسار فلسطين عن الساحة، قرر طلال سلمان أن يصدر عدداً شهرياً اسمه **فلسطين**، كم فلسطينياً اتصل به أو قرأها، ومع ذلك ظل مصرّاً ولم يوقف هذا الإصدار إلا حين أغلقت **السفير**، المشكلة ليست بالتعميم أو بالتخصيص، اللبناني يعرف الفساد ويستطيع أن يصفه وصفاً دقيقاً وعميقاً لأنه يعيشه. ونحن نعرف تقريباً كل شيء عن النواب والوزراء ولكن عندنا أولوية قبلها، وهي الانتماء الطائفي والمذهبي.

13 ـ عصام نعمان

دعانا مركز دراسات الوحدة العربية إلى ندوة موضوعها «الإعلام العربي والتطورات الإقليمية». جاء في الدعوة أن عدّة تحوّلات تعرّض لها الإعلام العربي خلال ما عُرف بالربيع العربي، وكذلك لهزات وتبدّلات، كما تأثر بتنوعات وتناقضات في مُقارباتٍ ورؤى ترتبط بتطوراتٍ سياسية واقتصادية وتكنولوجية أصابت الإعلام ووسائله في المحتوى والشكل والأسلوب.

لاحظتُ أن موضوع الندوة ركّز على لون محدد من الإعلام هو الإعلام المهني، إن صحّ التعبير، أي الإعلام المتعارف عليه الذي يتوسّل في أدائه الصحيفة والإذاعة والتلفزيون وينهض به إعلاميون مهنيون، وأحياناً هواة، يأخذون وقتهم في التفكير والإعداد والصياغة والنشر والبث.

موضوع الندوة أغفل لوناً آخر من الإعلام، لا أسميه إعلاماً بديلاً بل هو إعلام مغاير. إنه الإعلام اللحظوي الذي يشارك فيه أفراد بل جمهور، وربما جماهير، من مهنيين وهواة وأفراد وجماعات أضحى الوقت بالنسبة إليهم مجرد حالة ذهنية، أو بالأحرى مورداً متاحاً، يمكن أن يغرف منه المشارك، مهنياً كان أو هاوياً، ما يشاء ومتى يشاء، وأن يصل عبره إلى أوسع الأوساط والجماعات.

إلى ذلك، لا أهمية كبيرة لعامل المال في الإعلام اللحظوي، إذ في وسع المشارك أن يتواصل مع جمهوره بوسائل التواصل الاجتماعي بتكلفة زهيدة جداً وفي ما يمكن تسميته اللاوقت، أي من دون أن يتكلّف رسماً أو بدلاً مادياً عن الوقت الذي تتطلبه الكتابة أو الإذاعة أو البث في التلفزيون.

قيل إن الإعلام يقوم غالباً بدور الداعية وليس بدور القيادة. أرى أن هذا التوصيف للإعلام والحكم عليه فيه الكثير من التسرع والإجحاف. ذلك أن ثمة إعلاميين قياديين مؤثرين إلى جانب كونهم دعاة. محمد حسنين هيكل، مثلاً، كان إعلامياً قيادياً وصاحب دور قيادي، ولا سيّما في فترة انفصال سورية عن مصر (أيام جمعتهما الجمهورية العربية المتحدة) كما في الفترة التي أعقبت سقوط نظام الانفصال سنة 1963 ومباشرة مباحثات بين حكام سورية الجدد والرئيس الراحل جمال عبد الناصر لتجديد الوحدة بين القطرين.

أذكر في تلك الحقبة أنه ما إن كان هيكل يكتب مقالاً ويُنشر ويُذاع حتى تقوم تظاهرات في كل أنحاء سورية، إذ كانت له صدقية نابعة من قربه من عبد الناصر من جهة وأفكاره الوازنة ومقاربته للأحداث وتفسيرها من جهة أخرى. طلال سلمان كان له كهيكل، ولو بنسبة أدنى، دور قيادي في تطورات السياسة اللبنانية، ولا سيما في سبعينيات القرن الماضي. الصفة والدور القياديان ينطبقان أيضاً على عبد الباري عطوان لعطائه المتميز من خلال صحيفة **القدس العربي** كما من خلال موقعه الإلكتروني «رأي اليوم».

ثمة قياديون مؤثرون أيضاً في الإعلام اللحظوي. لاحظتُ من خلال مشاهداتي ومتابعاتي أن لبعض القياديين في الإعلام اللحظوي دوراً مؤثراً، له جانب إيجابي حيناً وسلبي حيناً آخر. الجانب الإيجابي يتمثّل بالدعوة والتعبئة والحث على العمل من أجل نصرة القضايا الحياتية والاجتماعية أو القضايا الوطنية والسياسية. يتمثّل الجانب السلبي بإغراق الرأي العام في بحر من المعلومات ـ غثّها وسمينها ـ والآراء والتطلعات والمواقف إلى درجة تنشأ معها ظاهرة تشتت وتشتيت وحتى استحالة في تكوين رأي أو موقف جماعي موحّد.

14 ـ سركيس أبو زيد

لدي بعض الملاحظات البسيطة، الأمر **الأول** هو أن العرب عرَبان والإعلام إعلامان، هناك الإعلام الرسمي (السلطوي) الذي لديه مشاكل مختلفة عن الإعلام الذي لن أطلق عليه البديل ولكن التغييري اليساري التقدمي. لهذا السبب، توقف **السفير** ليس نهاية جريدة بل نهاية مرحلة، صعودها كان مع صعود القومية العربية والقضية الفلسطينية والحركة الوطنية. ومن الطبيعي أنه عند سقوط هذه القضايا والحركات، فستفقد **السفير** جزءاً كبيراً من مبررها. ولهذا السبب، ولكي يستقيم البحث، يجب أن نميز بين عدة مسائل، الإعلام الرسمي التقليدي تختلف مشاكله عن مشاكل الإعلام المعارض. لا شيء اسمه أزمة إعلام، بل أزمة فكر بالإعلام العربي.

هل هذا يعني أن هناك مشاكل في الإعلام السعودي أو الأمريكي، طبعاً لكل منهما مشاكله الخاصة، ولكن الذي يريد أن يغيّر أو يجدد أو يطور فهو من يعاني أزمة. كما أن الإعلام ليس معلومات وكالات أنباء فقط بل يحمل مضموناً ورسالة، الآن جميع الأحزاب اليسارية والتقدمية والقومية مأزومة، نمط التفكير السائد تجاوزه الزمن. صحيح أنه لم يعد هناك أشخاص لديهم الجرأة

للكتابة من دون التخلي عن مبادئهم، ولكي تقوم بإنتاج فكر جديد فأنت تحتاج إلى كتّاب ومثقفين وإعلاميين جدد لديهم الجرأة والإبداع. تتمثل أزمة الإعلام بأزمة تفكير وغياب المناهج الجديدة. أما المشكلة **الثانية**، بالنسبة إلى الكتاب والمفكرين والمثقفين، فهل ينسقون بين بعضهم، هل من شبكة تضامن، الإعلام البديل أو الحديث يوفر إمكانات لا تتطلب تكلفة ولكن هل من تعاون بين هؤلاء المثقفين لإنتاج شبكة فاعلة. مثلاً الإعلام اللحظوي الذي تحدث عنه عصام نعمان يقف وراءه خبراء بعلم التأثير الجماهيري واختيار الشعارات، هل يا ترى مثقفونا التغييريون لديهم مشاريع كهذه؟ نحن إذا لم نتجمّع حول مشروع جديد ونتعاون مع بعضنا البعض لا يمكننا التوصل إلى إعلام تغييري أو بديل أو وطني. ولهذا السبب جانب من المشكلة تقني يكمن في التطور ولكن مشكلة أساسية هي بالتفكير والتجمع بناء شبكة تعاون لإيصال الرسالة وغياب المشروع، والدليل على ذلك أن مركز دراسات الوحدة العربية يعاني المشاكل و**السفير** أقفلت بسبب غياب هذه المشاريع الآن.

15 ـ سمير السعداوي

إن خطورة الإعلام الحديث أو البديل ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها، تكمن في إمكان تمريرها معلومات من دون مصداقية بين الناس، ولكن ليس هناك مشكلة في ما يتعلق بوسائل التواصل إذا ما كان هناك من يدرك كيف يتعامل معها مثلما يتعامل معها الغرب، ولكن المشكلة هي أن النخب المثقفة لا تدري كيف تتعامل مع التطور التكنولوجي الحاصل. وهذا إذا ما تجاوزناه يمكن أن نوصل الأفكار التي يجب التوافق عليها، وأرى أننا نحن في الوطن العربي أمام مرحلة بلورة حيث ذهب المشروع العربي القومي (تاه بأنفاق الإسلاميين وغيرهم) وهذه مواضيع مدروسة ومشغول عليها، لن نذهب إلى حد القول إن هناك مؤامرة، ولكن يجب ألّا نكون سذجاً وأن نعتبرها مصادفة. هناك عدة موضوعات أساسية لطالما تم التحذير منهما: الجهل/التخلف والفساد والدكتاتورية، وهذه الموضوعات آخذة في التفاقم، ولكن ما أريد قوله هو أنه في رأيي كما أنه لا يوجد إمكان لإخفاء الشمس، فلا يوجد إمكان لإخفاء الحقيقة، فالناس تعرف الوقائع وتدرك الحقيقة وتميز بين الصح والخطأ وبخاصة الشباب المتهم بأنه غير مطلع على التاريخ والثقافة نظراً إلى انشغاله بمعيشته. ودور النخب هو كيفية تسيير الأمور لمصلحتها وإيجاد حقائق ومفاهيم يمكن استغلالها في المجتمع لتوليد رأي عام يتضمن مفاهيم مشتركة وهنا تكمن قوة المجتمع. لقد عملت وما زلت أعمل في الإعلام، ولا أرى أن هناك تدخلات في الإعلام، ولا يأتي أحد أبداً ليملي على أحد ما يكتب وما لا يكتب، فلا يمكن التدخل بالخبر أو إخفاؤه، الحدث حصل، ومهما تم تحويره، فالمتلقي في نهاية الأمر يدرك فحواه. التدخل يكون في الرأي، أي أن هناك بعض كتاب الرأي المدسوسين في جميع وسائل الإعلام. في رأيي إذا ما أُعِدَّ الشباب في الجامعات على التمييز بين هذه الأمور فهي جميعها ستسقط في نهاية الأمر.

16 ـ يوسف الصواني

المشهد الآخر هو العربي الإقليمي: لنتساءل عربياً كيف كنا، وكيف أصبحنا؟ إذا ما رجعنا إلى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي فقد كان هناك نظام إقليمي عربي، وهو توصيف

لتفاعلات تحدث ضمن بيئة دولية حيث نظام دولي يتضمن نظماً فرعية لها تفاعلات وديناميات وقواعد تحكم تحركاتها الداخلية، ولكنها ليست منعزلة، بل تتأثر تماماً بما يجري حولها أيضاً. هذا النظام العربي كان لديه مركز فكري أو قيادة، بل وحتى عقيدة مهيمنة إن صح التعبير. هذه العقيدة هي التي كانت تنعكس على كل شيء. طبعاً الوضع الدولي سمح بهوامش مرونة ومناورات كثيرة لهذا النظام الإقليمي العربي ككل أو لمكوناته وفاعليه، وبالتالي صوغ قضاياه وتوجهاته. في تلك الأوضاع فإن الحديث بموضوعية أو بمهنية عن وجود إعلام يمكن التشكيك فيه بسهولة ولم يكن هناك من دور مستقل لما يمكن وصفه تجاوزاً إعلام عربي (الصحافة والراديو) في صياغة الرأي العام. لم يكن هناك قادة رأي عام، بل كانت هناك وسائط إعلامية محددة (إذاعة الشرق الأوسط ـ صوت العرب، إذاعة لندن BBC)، إلا أنها كانت تعكس ولا تصوغ، بل هي فقط تعبر عن هذه العقيدة المهيمنة وتلك التوجهات والقيم الناتجة منها أو العاكسة للتنافس الدولي بين المعسكرين مثلاً. وكان ذلك الإعلام يتعقب خطى الزعامة وتوجهاتها التي انتظمت وفقاً لها ولم يكن الخروج عنها من جانب الأطراف بلا تكلفة. في الوقت نفسه كان هناك صراع بدأ يتبلور مع بروز ثروة النفط، وظهور قوى مواجهة للقوى التي كانت تقود النظام العربي. هذه القوى لم تكن سابقاً تملك مؤهلات المنافسة أو المواجهة مع القوى والعقيدة المهيمنة، بل اضطرت في أحيان كثيرة إلى الاختباء وراءها، فلا عقيدتها أو توجهاتها ولا قيادتها ومواردها المعنوية والمادية كانت ملائمة للمنافسة في ذلك الوقت. أما الآن فقد تغيّرت الأحوال وتوافر لهذه القوى أكثر من عنصر قوة ومنافسة بدءاً واعتماداً على المال أو الدولارات النفطية، لكن أهم مواردها تمثل بالتماهي والاندماج بقوة ضمن المشهد المعولم والقوى التي تهيمن عليه. ذلك التماهي والاندماج عبَّرت عنه ظاهرة الإعلام السعودي في الخارج أولاً، ثم الخليجي لاحقاً، مثلما ترسخ عبر صناعة النفط والبترول التي لم تصبح فقط متماهية مع المشهد المعولم، بل أصبحت دينامية أساسية ضمن آليات الهيمنة والسيطرة، سواء عبر نموذج الدولة الريعية في الداخل وارتباط نخبها بالخارج أو عبر ترسيخ النظام الرأسمالي العالمي حيث القيم مادية وتجارية أكثر من أي شيء آخر. طبيعي أن توفر هذه المقومات عناصر قوة للقوى المتصدية للقيادة والزعامة وأن تشكل في الوقت نفسه عناصر ضعف وتراجع لموقع القوى التي كانت مهيمنة إقليمياً وعربياً. وباستثناء ما نجم عن الثورة الإيرانية، فإن القوى الصاعدة اختطفت موقع القيادة وتربعت على سدة الهيمنة ليحدث الانتقال إلى حرب باردة عربية أخرى ولينتقل النظام العربي أيضاً، بلغة محمد حسنين هيكل، من هيمنة وقيادة الثورة إلى هيمنة وقيادة الثروة. هكذا تمت إعادة توجيه النظام العربي وجهة مناسبة لتوجهات القوى الجديدة وبالتالي استطاع النظام أن يأخذ الجميع بذاك الاتجاه المتماهي مع النظام المعولم.

ماذا يعني هذا، بالنسبة إلى الشباب العربي؟ لقد غاب اهتمامه عن التلفاز تقريباً وهو لا يسمع راديو ولا يقرأ الجريدة! الشباب كما تبين المسوح والإحصاءات يتعاملون أو يستهلكون وسائل التواصل الاجتماعي. طبعاً لا يمكننا التعميم، فهناك دائماً نسبة لا يستهان بها لا تزال تبدي اهتماماً بقضايا يمكن وصفها بأنها تنتمي إلى النظام العربي المتواري أمام هيمنة المال والعولمة والرأسمالية واشتراطاتها، وفي مقدمتها تصفية كل ما له صلة بقضايا النظام القديم وعقيدته. لذلك نجد مثلاً أن المتابعين لصفحة طلال سلمان على فيس بوك أكثر من 100 ألف متابع! كما نجد أن متابعي موقع

مركز دراسات الوحدة العربية في ارتفاع متواصل وقد وصل مجموع العمليات أو كل ما يقوم به زوار موقع المركز من تصفح، نقر، تحميل أو اطلاع على محتويات الموقع للمجلات والكتب ما بين المليون والمليون ونصف مليون تقريباً خلال الأشهر الأولى من هذه السنة، بينما حازت صفحته على فيس بوك التي تم إطلاقها حديثاً على أكثر من ثلاثين ألف متابع! وحاز أحد منشورات الصفحة على أكثر من أربعة الآف تفاعل. مع ذلك فإن الاتجاه الغالب هو أن تجد أغلبية الشباب وفي منصات المناقشة والمنتديات المختلفة مشغولاً بمتابعة أو مناقشة المسائل الشخصية، وأن الاهتمام بالشأن العام لا يتجاوز عادة القضايا المحلية التي كان يُطلق عليها سابقاً «قضايا المحتوى الاجتماعي».

في تقديري، المسألة غير مرتبطة بانحسار الإعلام العربي الذي فقد مفكريه ورموزه. وليست مجرد تراجع للإعلام عن قضايا قومية أو عربية عامة، بل إن النظام العربي والمنطقة العربية، أي العرب إجمالاً، قد أصاب أسئلتهم الرئيسية والجوهرية التغييرّ، بل يمكننا القول إنه لم يكن هناك فعلاً اتفاق في أي مرحلة معاصرة في شأن ما يمكن وصفه بالقضايا العامة أو المشتركة! كانت تلك القضايا أو الأسئلة محل صراع واختلاف منذ أوائل عصر النهضة، وهذا لا يزال سارياً إلى يومنا هذا، رغم ما نشهده من تبدل في المواقع. طبعاً التأثيرات الإقليمية والعالمية كانت دائماً موجودة وتمارس تأثيرها، ولكن لأن القضايا لم يتم الاتفاق عليها بعد، فقد شهدنا، وعكس الإعلام العربي، مشهداً سيطرت فيه القومية والعروبة، وبخاصة عبر النظم التي عبرت عنها حيث أزاحت جانباً أو همّشت وقللت من دور تيارات أو قوى أخرى لا يمكن اعتبارها دخيلة. حين حدثت التحولات التي أشرت إليها أعلاه فقد هذا التيار والقوى المعبرة عنه موقع الهيمنة وتحديد القضايا والأسئلة لينتقل الدور إلى القوى التي تمت إزاحتها سابقاً وواتتها التبدلات التي حصلت في المشهد الدولي أو المعولم وتماهت معها. هكذا شهدنا تصاعد وتيرة التيار والحركات الإسلامية التي تتحالف مع تلك القوى التي نافست العروبة وسياستها في الماضي وأصبحت اليوم وكيلة للرأسمالية والسوق والغرب وبمنزلة طبقة كومبرادورية جديدة ضمن سياقات وآليات معولمة. مع ذلك فإننا أشبه بمن ينظر في قوس قزح، ألوانه كلها موجودة. سيظل هذا الأمر قائماً وتتكرر مشاهده المختلفة أو المتناقضة من وقت لآخر! لن يصل العرب إلى ما يريدون قبل أن يتفقوا على ماذا يريدون! ولكي يتحقق ذلك فإن الإعلام ليس هو الحل، بل هو النتيجة التي ستعكس ما يتم الاتفاق عليه. لكي نصل إلى ما نريده، لا بد من أن يعاد طرح القضية الأساسية، هل فعلاً العرب أمة واحدة، وبخاصة أنه لا يمكن الاستمرار في حصر مفهوم الأمة عند حدود الهوية والتاريخ؟ هل هم متفقون على هويتهم؟ هل العروبة هوية أم مشروع سياسي، أم هي حركة تحررية؟ هل من نسميهم العرب متفقون على الماضي والحاضر وعلى ماذا يريدون في المستقبل وعلى التحديات؟ وماذا عن شكل الدولة والمجتمع الذي يريدون بناءه؟ كيف يتعاملون مع جيرانهم؟ وغيرها من الأسئلة.

17 ـ كابي الخوري

بعيداً من وصف الواقع الإعلامي العربي، وما يوجه إلى وسائل الإعلام العربية من اتهامات بالافتقار إلى المصداقية والموضوعية والحرية، لكونها تخضع لهيمنة السلطة والتدخلات الخارجية ورأس المال، لا بد من التذكير بأن الإعلام يبقى في نهاية المطاف مرآة للمجتمع، يتأثر بأزماته السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أنواعها، ويؤثر فيها. وبذلك يمكن أن يكون وسيلة نهوض وتطور وبناء

أو أداة هدم وتشويه للحقائق وبث لسموم الفتنة والانقسام، سواء من خلال وسائل الإعلام التقليدية أو عبر مواقع الاتصال الاجتماعي التي جعلت من كل ناشط «إعلامياً من دون اختصاص»، يغرد على ليلاه.

ولا يخفى أن الإعلام العربي في تعاطيه مع التطورات الراهنة والسابقة على السواء، غالباً ما عكس صورة الواقع العربي المتردي، إذ انشغل في الجوهر بالدفاع أو معارضة سياسات أنظمة الحكم العربية التي عانت ولا تزال «أزمة الشرعية»، فسعت وسائل الإعلام المؤدية لهذه الأنظمة على الدوام إلى تبرير سياساتها الداخلية المتعلقة بشؤون المواطن المعيشية وشجونه، والخارجية التي تتصل بالصراع العربي–الإسرائيلي والعلاقات العربية البينية وكذلك الإقليمية والدولية، بهدف تمريرها مع جرعة من «الجدل المشروع وغير المشروع»، بينما جهدت وسائل الإعلام المناهضة أو المعارضة لسياسات الأنظمة إلى دحضها والتشهير بها، ففاقم الإعلام العربي من انكشاف أزمة شرعية أنظمة الحكم العربية وعمّق الانقسامات والصراعات العربية–العربية مع ما رافق ذلك من حملات متضاربة راوحت بين التخوين والانحراف عن الثوابت القومية، عكسها الجدل الدائر حول الترويج للتطبيع مع المحتل الإسرائيلي وإنهاء حال العداء معه، واعتبار إيران العدو الأول، ناهيك بمطالبة عدد من الأنظمة العربية القوى الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة التدخل في بلدان عربية أخرى للتخلص من أنظمة الحكم فيها.

من هنا تنبثق ضرورة البحث عن خطة عمل إعلامية عربية من خلال الحوار الصريح الذي يشكل الإعلام قاعدة له، تأخذ في الحسبان مواقف وهواجس أطراف الصراع العربية كافة من أجل وقف الانزلاق إلى مزيد من طلب الحماية الأجنبية والتبعية والخضوع للابتزاز. فهل من الممكن صوغ مثل هذه الخطة، أم أن زراعة أوهام المحافظة على أنظمة الحكم من خلال الارتهان لأجندات القوى الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة في المنطقة، تبقى تنتظر سراب حصادها؟ □

الخان الأحمر: استعلاء «الأبارتايد» الإسرائيلي على مرأى من العالم

حسام شاكر(*)

باحث وكاتب ـ فيينا/بروكسيل.

أولاً: الخان الأحمر ومشروع الاقتلاع

برزت قضية الخان الأحمر بقوّة خلال النصف الأول من سنة 2018، وشهدت الأحداث المرتبطة بها تطوّرات تسارعت خلال تموز/يوليو من السنة ذاتها، التي تجرّ خلفها سلسلة من التراكمات المتعلقة بهذا التجمّع السكاني الفلسطيني البدوي الواقع في منطقة استراتيجية من شرق القدس.

وبالنظر إلى انكشاف التجمعات الحضرية الفلسطينية في ضواحي القدس لسياسات الاحتلال وإجراءاته في تقييد البناء وهدم المنازل؛ فإنّ تجمّع الخان الأحمر ينطوي فوق ذلك على هشاشة مضاعفة وبخاصة مع تعداده السكاني المحدود وطبيعته البدوية وحالة التهميش التي يعانيها من جانب؛ ولموقعه الاستراتيجي شرق القدس بموجب مخططات التوسّع الاحتلالي والربط الاستيطاني من جانب آخر.

لتجمّع الخان الأحمر ومواصفات الموقع الطبوغرافية قيمة استراتيجية فائقة بالنظر إلى أنه يُشرف من المنطقة المرتفعة بنحو 450 متراً فوق سطح البحر على الخاصرة الأضيق للضفة الغربية من شرق القدس وصولاً إلى أريحا. ويقع الخان الأحمر على طريق أريحا ممثلاً بالشارع الالتفافي الاحتلالي الرقم 1. وما يزيد من هذه الأهمية قرب التجمّع من مستوطنتيْ «معاليه أدوميم» و«كفار أدوميم» اللتين تطالبان بأراضي تجمّع الخان الأحمر وبهدم منشآته، علاوة على وقوع التجمّع في مجال مشروع التوسع الاستيطاني المسمّى E1.

يحرص الاحتلال على اقتلاع أهالي الخان الأحمر الذين يشكّلون حجر عثرة في طريق مشروعات من شأنها شطر الضفة الغربية إلى نصفين، شمالي وجنوبي، بما يؤدي إلى إيجاد اتصال استيطاني ـ احتلالي مباشر بين القدس والأغوار، وهو ما سيقضي على التواصل الجغرافي

(*) البريد الإلكتروني: sahafah@gmail.com.

لأراضي ما يُفترَض بها أن تكون «دولة فلسطينية»، وفق مواصفات «الرباعية» الدولية، وهي دولة مقلّصة عن مطالب السلطة الفلسطينية في أصلها.

إنّ ترحيل تجمّع الخان الأحمر الذي يضمّ قرابة خمس وأربعين أسرة من عرب الجهالين[1] قوامها نحو مئة وثمانين نسمة؛ من شأنه أن يضع تجمّعات بدوية فلسطينية قريبة منه في مهبّ الريح، علاوة على أنّ بعض هذه التجمّعات تعتمد في تعليم أبنائها على مدرسة الخان الأحمر؛ البدائية في مقوّماتها ومرافقها.

جاء تصعيد هجمة سلطات الاحتلال على الخان الأحمر، في سنة 2018 إيذاناً بمسعاها لفرض الأمر الواقع الاحتلالي في المنطقة (ج) بموجب تقسيمات اتفاق أوسلو، وهي المنطقة التي تشغل معظم أراضي الضفة الغربية وتنطوي على أهمية استراتيجية؛ ولا سيما الأغوار، كما تضمّ ما يُعرَف بالكتل الاستيطانية التي يراهن الاحتلال على الاحتفاظ بها وربما إدراجها ضمن صيغة «تبادل الأراضي» ضمن صفقة سياسية محتملة مع السلطة الفلسطينية. وتبدو مستوطنة «معاليه أدوميم» المقامة قرب الخان الأحمر مثالاً جليّاً على هذه الكتل الاستيطانية.

تختزل قضية الخان الأحمر في ذاتها رمزية النكبة، وتبدو المفارقة واضحة في تسخين هذه القضية في ذكراها السبعين تحديداً. وتكشف قضية الخان الأحمر عن توجّهات «منظومة الاحتلال» نحو الوجود الفلسطيني في شرق القدس ومناطق استراتيجية من الضفة الغربية، كما أنها تعيد إلى الأذهان سلوك هذه السلطات مع التجمّعات البدوية، ومنها تلك الواقعة في النقب ضمن ما يُعرَف بالقرى غير المعترف بها، التي تتعاقب عليها محاولات التفكيك والاقتلاع بفعل أوامر الهدم الجماعي الصادرة بحقها، كما عليه الحال في قريتي العراقيب وأم الحيران ضمن النقب المحتل سنة 1948.

1 ـ أهالي الخان الأحمر – خبرة تهجير

يحمل أهالي الخان الأحمر خبرة تهجير مركّبة؛ ابتداءً من ترحيلهم من صحراء النقب بعد نكبة 1948، وقد نزلوا في خمسينيات القرن العشرين في المنطقة التي أقيمت عليها مستوطنة «معاليه أدوميم»، ثم وقع ترحيلهم إلى الخان الأحمر لإقامة المستوطنة المذكورة. وقد حرم هذا التجمّع السكاني الفلسطيني مرافق الحياة الأساسية التي تحجبها سلطات الاحتلال عنهم. لكنّ أهالي الخان الأحمر جسّدوا عبر عقود متواصلة قصة صمود مديدة رغم التهميش وحرمانهم إمدادات الكهرباء والماء ومرافق التعليم والصحة وشبكات الطرق والبنى التحتية والتخطيط الهيكلي، ثمّ دفعوا بمحاولات قانونية لدرء مخطط الهدم والتهجير عنهم بالتماسات قضائية متعددة تقدّموا بها، ورفضوا الانزياح عن منطقتهم أو الرضوخ لحملات التنكيل التي استهدفتهم، كما حصل بكل قسوة في الرابع من تموز/يوليو 2018 على مرأى من العالم الذي شاهد وقائع من الاعتداءات الجسيمة

(1) عن استهداف تجمّعات عرب الجهالين البدوية في شرقي القدس والضفة الغربية انظر مثلاً دراسة حالة: «Case Study: Palestinian Bedouin Communities in Area C,» in: BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights: Displacement of Palestinians as a War Crime - Information for the Consideration of the Commission of Inquiry (February 2015).

وسحل الأهالي وإهانتهم؛ بما في ذلك النساء. وقد منعت قوات الاحتلال خلال تلك الأحداث تسعة قناصل أوروبيين من الوصول إلى الخان الأحمر للتضامن مع الأهالي المهددين بهدم منشآتهم وبالترحيل القسري، كما اعتدت على متضامنين من غير الفلسطينيين أيضاً انضموا إلى فعاليات أهالي القرية.

2 ـ تطوّر القضية

علاوة على خبرة التهجير من منطقة تل عراد قرب بئر السبع عقب نكبة فلسطين (1948)؛ فإنّ عرب الجهالين في تجمّع الخان الأحمر وغيره من التجمّعات القريبة منها خبروا أطواراً من التضييق ومحاولات الاقتلاع؛ فبعد احتلال الضفة الغربية بما فيها شرق القدس سنة 1967؛ قامت سلطات الاحتلال بالتضييق على فرص الرعي والتنقّل التي كانت متاحة لهم وكبّدتهم خسائر وغرامات من جراء ذلك. وحظرت تلك السلطات الدخول إلى بعض الأراضي معلنة أنها مناطق عسكرية مغلقة، كما باشرت إقامة المستوطنات غير المشروعة بمعايير القانون الدولي، ولا سيما «معاليه أدوميم».

تُعد «معاليه أدوميم» من أخطر التجمعات الاستيطانية الموجودة في الضفة الغربية، نظراً إلى وجودها ضمن محافظة القدس ولأنها تمثل في توسّعها وفي شبكة الطرق المرتبطة بها تهديداً لاتصال شمال الضفة بجنوبها علاوة على عزل القدس وإعاقتها تواصل أرجاء الضفة معها.

وقد جاء إبرام اتفاق أوسلو (1993 ـ 1994) إيذاناً بمرحلة جديدة كثّفت فيها سلطات الاحتلال من مخططاتها التوسّعية ضمن المنطقة (ج) بموجب التقسيم المعتمد في الاتفاق لأراضي الضفة، التي تمنح سلطات الاحتلال السلطة الإدارية والأمنية عليها.

لقد أطلق اتفاق أوسلو أيدي سلطات الاحتلال في المنطقة (ج) التي تزيد مساحتها على ستين في المئة من أراضي الضفة والتي تنطوي على أهمية استراتيجية فائقة أيضاً. وحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»، فإنّ سلطات الاحتلال تحتفظ في المنطقة (ج) بسيطرة شبه حصرية، «بما في ذلك إنفاذ القانون والتنظيم والبناء. وقد تم تخصيص أغلبية المنطقة (ج) لصالح المستوطنات الإسرائيلية أو الجيش الإسرائيلي، على حساب التجمّعات الفلسطينية. وهذا يعرقل تطوير السكن الملائم، والبنية التحتية وسبل العيش في التجمّعات الفلسطينية، وله تداعيات كبيرة على جميع سكان الضفة الغربية. وتتلقّى المباني التي يتم بناؤها من دون تصاريح أوامر هدم باستمرار، وهذا يخلق حالة من الشك والتهديد المزمن، ويشجِّع الناس على الرحيل. وحيثما يتمّ تنفيذ الأوامر، فإنها تؤدِّي إلى التهجير والإخلال بسبُل العيش، وترسيخ الفقر وزيادة الاعتماد على المعونات. وقد واجه المجتمع الإنساني مجموعة من الصعوبات في تقديم المساعدات في المنطقة (ج)، بما في ذلك هدم ومصادرة المساعدات على يد السلطات الإسرائيلية»[2].

وقد واجه تجمّع الخان الأحمر على مدار سنوات استهدافاً مباشراً من سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتضييقاً للخناق على سكانه لإجبارهم على الرحيل وهجرة المكان مع خطر الإخلاء

(2) <https://www.ochaopt.org/ar/location/area-c> (accessed on 18 July 2018).

والهدم. وقامت سلطات الاحتلال بتسليم سكان المنطقة عبر السنوات عدداً من الأوامر العسكرية التي تقضي بإخلاء منازلهم ومنشآتهم والمدرسة الابتدائية الوحيدة في التجمع وهدمها جميعاً[3].

وفي أواخر عام 2011 أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلي قراراً عسكرياً يقضي بترحيل عرب الجهالين القاطنين في تجمعات الخان الأحمر وشرق العيزرية قرب «معاليه أدوميم» ومناطق أخرى، وذلك من أجل فتح الطريق للتوسّع الاستيطاني وبذريعة أنهم «يشكلون خطراً أمنياً على المنطقة»[4].

ويشكّل المشروع التوسّعي الاستيطاني المسمّى E1 تهديداً مباشراً للخان الأحمر والتجمّعات البدوية القريبة وعدة مناطق شرق القدس وفي الضفة الغربية، علاوة على ما يمثّله المشروع المسمّى «طريق نسيج الحياة» من توسّع على حساب أراضٍ أخرى ومن تهديد بشطر الضفة الغربية.

وفي 19 شباط/فبراير 2017، وزّع مسؤولون في ما يسمّى «الإدارة المدنية» التي تتبع جيش الاحتلال، برفقة مجموعة كبيرة من قوات جيش الاحتلال وشرطته، عشرات أوامر الهدم وأوامر وقف العمل في تجمّع الخان الأحمر. وأبلغ مسؤول في تلك «الإدارة المدنية» الاحتلالية مختار التجمّع أنّ ليس أمام الأهالي من خيار سوى الرحيل إلى أحد موقعي الترحيل وهو موقع الجبل أو موقع النويعمة.

وأشار تقييم أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة «أوتشا» ونشره في شباط/فبراير 2017 إلى أنّ جميع مباني التجمع البالغة نحو 140 منشأة قد وُزِّعت عليها أوامر الهدم والإشعارات الأخيرة. تشمل هذه المباني أيضاً المدرسة الابتدائية التي أقيمت في عام 2009 بتمويل إحدى الجهات المانحة وبدعم من منظمات غير حكومية دولية وتديرها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. يدرس في هذه المدرسة 170 طفلاً من خمسة تجمّعات بدوية فلسطينية. وجميع هذه المباني تقريباً صدرت بحقّها في السنوات التي سبقت ذلك أوامر هدم أو أوامر بوقف العمل، كما أنّ معظمها مشمول بأمر احترازي مؤقت صادر عن «المحكمة العليا» الإسرائيلية يمنع ما يسمّى «الإدارة المدنية» من تنفيذ هذه الأوامر[5]، وهو ما تم العدول عنه من المحكمة ذاتها لصالح تأييد الإخلاء في نهاية أيار/مايو 2018.

وفي إثر مصادقة «المحكمة العليا» الإسرائيلية في أواخر أيار/مايو 2018 على قرار حكومة الاحتلال بهدم منشآت الخان الأحمر وترحيل المواطنين الفلسطينيين منها قسراً؛ حمل يوم الأربعاء، 4 تموز/يوليو 2018، تطوّراً مهمّاً في الخان الأحمر؛ عندما أقدمت قوات الاحتلال على محاولة تفكيك التجمّع السكاني وطرد الأهالي منه بالقوّة بعد سلسلة من الضغوط مارستها عليها مشفوعة

(3) **دليل تجمّع عرب الجهالين** (القدس: معهد الأبحاث التطبيقية «أريج»، 2012)، ص 14.

(4) المصدر نفسه، ص 18.

(5) **نشرة الشؤون الإنسانية** (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة «أوتشا»)، شباط/فبراير 2017، *The Monthly Humanitarian Bulletin* (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (February 2017).

بقرارات وأوامر جائرة بالطرد وهدم المباني. جاءت مشاهد البطش والاعتداء المصوّرة «مروِّعة وبشعة بما يفوق الاحتمال. أطفال فلسطينيون انتابتهم حالات هلع ونوبات صراخ وهم يرَوْن وقائع الطرد القسري وتنكيل القوات الإسرائيلية بآبائهم. حملت الصور والمقاطع مشاهد جرّ أمهات وسحلهن وتقييد نساء وفتيات وهن ممدّدات أرضاً مع الدوْس على ظهورهنّ وتعفير وجوههن بالرمال»[6].

وبعد الانتقادات المتعدِّدة حول العالم التي أثارتها مشاهد التنكيل الصادم بالمواطنين الفلسطينيين في الخان الأحمر؛ انسحبت آليّات الاحتلال على نحوٍ مفاجئ من الموقع عصر الخميس 5 تموز/ يوليو 2018، ثم التأمت «المحكمة العليا» الإسرائيلية الساعة العاشرة ليلاً وقرّرت تجميد أوامر الهدم الصادرة إلى حين بت التماس قدّمه الأهالي، وأمهلت المحكمةُ الحكومةَ الإسرائيلية حتى يوم الحادي عشر من الشهر نفسه للردّ على الالتماس. ثم أعلنت «المحكمة العليا» يوم الخميس، 12 تموز/ يوليو، عن تأجيل النظر في ملف الخان الأحمر وتجميد قرار الهدم والإخلاء حتى 15 آب/ أغسطس 2018.

ثانياً: تهافت منطق «منظومة الاحتلال»

جسّدت قضية الخان الأحمر تواطؤ «منظومة الاحتلال» في الدفع بمشروع الهدم والاقتلاع، وبخاصة مع القرارات التي أصدرتها المحكمة العليا الإسرائيلية.

عبّرت قضية الخان الأحمر، بهذا، عن تهافت منطق «منظومة الاحتلال» بأركانها؛ فقد اتّضح فيها مجدداً أنّ الحكومة تقرِّر، وقواتها تنفِّذ، والجهاز القضائي يُشرعِن. لقد رفضت محكمة الاحتلال «العليا» في 24 أيار/ مايو 2018 الالتماسات التي تقدّم بها أهالي الخان الأحمر لوقف إجراءات الهدم والاقتلاع بحقهم، والذريعة الوحيدة التي استندت إليها في هذا الشأن هي أنّ البيوت والمنشآت لم تتمّ إقامتها بصفة قانونية، وكأنّ أهالي الخان الأحمر كانت لديهم أيّ فرصة أساساً للتقدّم بطلبات للبناء والحصول بموجبها على موافقات. والمفارقة في هذا الشأن؛ أنّ الاحتلال ذاته لا شرعية لسيطرته على هذه الأرض، وأنّ بناءه الاستيطاني غير قانوني جملة وتفصيلاً، بما في ذلك في «معاليه أدوميم» القريبة من الخان الأحمر وغيرها من المستوطنات، وهذا بمنظور القانون الدولي، خلافاً لمنطق الاحتلال نفسه والنظُم التي استحدثها لمحاولة شرعنة إجراءاته الجائرة.

إنّ تذرّع قضاة «المحكمة العليا» بأنّ البناء في الخان الأحمر قد تمّ من دون تراخيص؛ يكشف بحدِّ ذاته عن شراكة السلطة القضائية المباشرة في عملية الهدم والاقتلاع والترحيل القسري، فالقضاة تجاهلوا تماماً حرمان سلطات الاحتلال أهالي هذه المنطقة المهمّشة من أي تنظيم إداري أو مخطّطات تتيح بناء بيوت ومنشآت لهم فيها، وكيف السبيل، إذاً، إلى مقوِّمات عيشهم وسكناهم؛ وبخاصة مع نموِّهم العددي المطّرد؟

---

(6) Hossam Shaker, «Israel's Demolition of Al-Khan Al-Ahmar is a Mini-Nakba,» (Opinion), *MEMO* (6 July 2018), <https://www.middleeastmonitor.com/20180706-israels-demolition-of-al-khan-al-ahmar-is-a-mini-nakba/>.

ثم إنّ قضاة «المحكمة العليا» الذين رفضوا التماسات الأهالي بوقف قرار الهدم والاقتلاع ذهبوا إلى حدّ التعويل على ترتيبات اتخذتها حكومة الاحتلال في منطقة «الجهالين غرب»؛ التي يُراد لها أن تكون وجهة المُهجّرين قسراً من أهالي الخان الأحمر، حتى دون استشارتهم أو الحصول على موافقتهم. ولم تُشِر المحكمة عينها، بحال، إلى أنّ غاية هذا الهدم والاقتلاع ليست سوى التوسع الاستيطاني وإحكام سيطرة الاحتلال على المنطقة على نحو غير مشروع بمنطق القانون الدولي. وقد علّقت منظمة «بتسيلم» الحقوقية الإسرائيلية على هذا القرار في تقرير حمل عنوان «ثلاثة قضاة في المحكمة العليا صادقوا للدولة على اقتراف جريمة حرب»[7].

تجسيد «الأبارتايد»

في سلوك الاقتلاع الذي يستهدف هؤلاء الأهالي والإصرار على تجميعهم في أمكنة معيّنة قسراً، وتمكين مستوطني الاحتلال من مقومات التوسّع والبناء الاستيطاني، ما يجسِّد حالة «الأبارتايد» الإسرائيلي التي تأتي قضية الخان الأحمر نموذجاً معبِّراً عن استعلائه على مرأى من العالم.

وهكذا تجسِّد قضية الخان الأحمر في ذاتها تفاقم حالة «الأبارتايد» الإسرائيلي الذي طوّر نظامه الخاصّ للسيطرة على أراضي المواطنين الفلسطينيين وطرد تجمّعاتهم السكانية ثم التضييق عليها في سبل العيش وفرض قيود قانونية متعددة، ومحاولة إلجائها إلى العيش القسري في معازل (بانتوستانات) كما في الوجهة التي حدّدتها سلطات الاحتلال لسكان الخان الأحمر الذين تعتزم ترحيلهم.

وفي خدمة نظام «الأبارتايد» هذا؛ تعمل «دولة قانون كولونيالية» بتصميم كلّ ما يلزم من تشريعات ونظم وقرارات قضائية تتيح الغطاء «القانوني» لمخططاتها في التوسّع والسيطرة، في تصادم جسيم مع المواثيق الدولية ذات الصلة والقانون الدولي الإنساني بالأحرى.

ثالثاً: الخان الأحمر في الوعي الأممي

تعبِّر هجمة الاحتلال على نحوٍ مُختَزل على الخان الأحمر عن انهيار وعود مشروع «الدولتين»، الذي ما زالت أطراف دولية أساسية متمسكة به، بما فيها أوروبا الموحدة، وهو مشروع بدا أنّ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد تنصّل منه، عملياً، بإعلانه القدس عاصمةً لكيان الاحتلال وإخراج مصيرها من المفاوضات بالتالي، علاوة على ما أوحي به من تراجع واشنطن عن مشروع «الدولتين»

(7) مما جاء في التقرير المنشور يوم 27 أيار/مايو 2018: «يوم الخميس الموافق 2018/4/24 قرر القضاة الثلاثة في المحكمة العليا، نوعم سولبيرج وعنات برون وياعيل فلنر، أنه يحق للدولة هدم منازل سكان تجمع الخان الأحمر وترحيلهم من بيوتهم وإسكانهم في بلدة أخرى. قرار الحكم بشأن الخان الأحمر يلغي الحاجز الأخير الذي كان يعيق إسرائيل لغاية الآن طرد التجمع، وهو ما يُعتبر بمثابة جريمة حرب في القانون الدولي». انظر: « ثلاثة قضاة في المحكمة العليا صادقوا للدولة على اقتراف جريمة حرب،» مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة (بتسيلم)، <https://www.btselem.org/arabic/communities_facing_expulsion/20180527_supreme_court_greenlights_war_crime_in_khan_al_ahmar>.

بصفته التي حدّدتها «الرباعية» خلال عهد الرئيس الأسبق جورج بوش الابن ومن بعده باراك أوباما. لقد أعلن ترامب أنّ واشنطن لن تتدخّل لتنفيذ مشروع الدولتين إلاّ إذا رغب «الطرفان» الإسرائيلي والفلسطيني بالمضيّ قدماً في المفاوضات بشأنه [8]، وهو يشي بتراجع الولايات المتحدة عن الدفع باتجاه هذا المشروع ورهنه بالإرادة الإسرائيلية.

لقد واصل الاتحاد الأوروبي بعد موقف ترامب، الذي خرج به في كانون الأول/ديسمبر 2017، تمسّكه بالخيار التفاوضي وفق مشروع «الدولتين» وامتنع، عملياً، عن الانجراف خلف موقف واشنطن الجديد في مسألة القدس. لكنّ أوروبا الموحدة في الوقت نفسه لا تكاد تبرح موقفها اللفظي أو اكتفاءها بالامتناع عن الانجراف خلف الموقف الأمريكي – الإسرائيلي دون مناوأته بوضوح والتصدّي له عملياً؛ مثلاً بإعلان اعتراف فوري كامل بالدولة الفلسطينية و/أو بفرض عقوبات ملموسة الأثر على الجانب الإسرائيلي.

غنيّ عن القول أنّ سلوك سلطات الاحتلال بحقّ الخان الأحمر مخالف للقانون الدولي أساساً، وتبقى القدس الشرقية والضفة الغربية بالنسبة إلى أوروبا والمجتمع الدولي أراضي محتلة. وإنّ اقتلاع أهالي الخان الأحمر لصالح مشروعات التوسّع الاستيطاني غير الشرعي يجعل هذه الحالة من التهجير القسري، بما تشتمل عليه من الهدم والاقتلاع ومصادرة الأراضي وحرمانهم فرص العيش الأساسية بهدف التهجير؛ جريمةَ حرب وانتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة (1949).

وقد توالت التحذيرات من عشرات الدول والمنظمات والهيئات الدولية وبعضها يتبع الأمم المتحدة، وأصدرت بلاغات للإعراب عن قلقها من حملة التدمير الإسرائيلية في هذا التجمّع السكاني المهمّش والمهدّد، أو أرسلت مبعوثين عنها لزيارة الخان الأحمر وإظهار التضامن مع المواطنين الفلسطينيين فيها. وحذّرت هذه المواقف من أنّ أوامر الهدم الصادرة بحق الفلسطينيين في هذه المنطقة تشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي. ولم يَغِب عن تلك التحذيرات قرع النواقيس من أنّ توسيع المستوطنات المحيطة بالقدس، عن طريق قطع الضفة الغربية إلى شطرين، وعزل القدس بالكامل عن مناطق الضفة، هو عمل يهدد إمكان قيام دولة فلسطينية في المستقبل.

تميّزت قضية الخان الأحمر باهتمام واضح نسبياً على المستوى الدولي، بما تعبِّر عنه من أهمية متجاوزة نطاق هذا التجمّع وبما تنطوي عليه من دلالة بالنسبة إلى منحى التوسّع الاستيطاني ومحاولة تأبيد الهيمنة الاحتلالية على شرق القدس وأراضي (ج) في الضفة الغربية. وتكاد قضية الخان الأحمر وما يشبهها من تجمعات سكانية في الضفة تبدو، بالتالي، اختباراً ميدانياً مرئياً لما تبقّى من فرص لدولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي وفق وعود مشروع «الدولتين». وقد صدرت بلاغات وتصريحات متعددة على المستوى الدولي تعبِّر عن هذا المعنى، بما فيها عن قناصل تسع دول أوروبية أعاقت سلطات الاحتلال وصولهم إلى الخان الأحمر للتضامن مع الأهالي المهددين بالاقتلاع. وأعلن القنصل الفرنسي العام في القدس بيير كوشار، متحدثاً باسمهم أن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة غير قانونية وتتناقض مع القانون الدولي وميثاق جنيف، وقال

(8) «The White House: Statement by President Trump on Jerusalem,» (6 December 2017), <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/statement-president-trump-jerusalem/>.

إن فرنسا ومعها دول الاتحاد الأوروبي ترى أن منطقة الخان الأحمر جزء من الدولة الفلسطينية وترفض ترحيل سكانها الذين هُجِّروا من أرضهم الأصلية قبل سبعين عاماً، وأكد مجدداً دعم بلاده للمواطنين الفلسطينيين في المناطق المهددة من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الخطيرة، وحذّر من خطورة الوضع على الأرض مشدداً على ضرورة العمل على تحقيق «حل الدولتين»[9].

ينسجم هذا الموقف مع تصريح أصدرته الناطقة باسم وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية يوم 4 تموز/ يوليو 2018، أعربت فيه عن «قلقها الشديد إزاء الوضع الراهن في قرية خان الأحمر الفلسطينية الواقعة في الضفة الغربية التي أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر بهدمها قد تنفذ في وقت قريب جداً»، كما أدانت هدم جيش الاحتلال عدّة مساكن في قرية أبو نوار الفلسطينية في الضفة الغربية. وقالت الناطقة إنّ هذه التدابير والمخاوف الناتجة منها «تؤدِّي إلى تدهور الظروف المعيشية للسكان التي تعتريها الهشاشة أساساً. وعلاوة على ذلك تقع هاتان البلدتان في منطقة ضرورية من أجل استمرارية دولة فلسطينية في المستقبل وبالتالي من أجل ديمومة حل الدولتين، الذي بات اليوم مهدداً بسبب قرارات السلطات الإسرائيلية». وقالت إنّ «أعمال هدم البنى التحتية والمساكن في الضفة الغربية، التي تؤدي إلى إجلاء السكان ونزوحهم القسري، تتنافى مع القانون الدولي الإنساني وخاصة مع اتفاقية جنيف الرابعة». ودعت فرنسا سلطات الاحتلال إلى «عدم تنفيذ أوامر الهدم التي تستهدف المساكن البدوية في الضفة الغربية وإلى الامتناع عن اتخاذ أي تدبير من شأنه توسيع نطاق الاستيطان المخالف للقانون الدولي أو تعزيز استدامته، وفق ما شدّد عليه القرار 2334 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة»، وأعلنت باريس أنها ستواصل مراقبة هذا الموضوع عن قرب بالتعاون مع شركائها الأوروبيين[10].

وضمن فيْض من البيانات والبلاغات صدرت، مثلاً، عريضة موسّعة [11] في حزيران/ يونيو 2018 حاملة توقيعات أكثر من ثلاثمئة شخصية دولية ندّدت بمخطط الترحيل القسري للتجمع السكاني الفلسطيني الواقع شرق القدس، وضمن موقّعيها تسعون رئيس حكومة حالياً وسابقاً، علاوة على حائزي جائزة نوبل، ومثقفين وفنانين وكتّاب معروفين عالمياً، إضافة إلى قيادات دينية ورموز من المجتمع المدني العالمي. وجاءت لغة العريضة واضحة ومباشرة بوصف هذا الترحيل القسري بأنه «جريمة حرب»، وحمّلت المسؤولية عنها كلاً من رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وما يسمى وزير «الدفاع» أفيغدور ليبرمان وقضاة المحكمة الإسرائيلية العليا أيضاً كونهم مَن أصدروا قرار هدم المنازل والمنشآت في الخان الأحمر، فضلاً عن مسؤولية الحكومة السياسية والإدارية عن هذه الخطوة.

---

(9) مقابلة مع تلفزيون فلسطين، مساء يوم 5 تموز/يوليو 2018.

(10) موقع القنصلية العامة الفرنسية في القدس، تاريخ الدخول 16 تموز/يوليو 2018، <https:// jerusalem.consulfrance.org>.

(11) صدرت العريضة يوم 11 حزيران/يونيو 2018 تحت عنوان Forcible Transfer is a War Crime باللغتين الإنكليزية والعبرية.

ورغم نبرة التنديد في المجتمع الدولي، وبضمنه هيئات تابعة للأمم المتحدة، بما يجري بحق الخان الأحمر؛ إلاّ أنّ حكومة الاحتلال تضمن إلى جانبها انحيازاً غير مسبوق من الإدارة الأمريكية في عهد دونالد ترامب، مع اقتصار المواقف الدولية المندِّدة على الجانب اللفظي غالباً من دون أن تترتّب عليها إجراءات عملية أو خطوات ذات تأثير رادع.

إنّ أسبقيّات التراخي مع الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة تشجِّع حكومة الاحتلال على التمادي فيها، كما أنّ تقاعس المجتمع الدولي عن نبذ سياسات الاحتلال أو وصمها بما تستحقّ من أوصاف تُحاكي واقعَها، من شأنه أن يُغري قيادة الاحتلال على الإسراف فيها. لقد سحبت الأمم المتحدة في سنة 2017 تقريراً مهمّاً [12] أصدرته لجنتها لغربي آسيا «الإسكوا»، لمجرد أنه انطوى على بيان بعض سياسات «الأبارتايد» الإسرائيلي وسمّاها على هذا النحو. وليس من شكّ أنّ لمثل هذه الخطوات «الانسحابية» مفعولاً كابحاً لجاهزية المجتمع الدولي لتحذير الاحتلال وعزله وفرض إجراءات عقابية في حقه جراء ما يقترفه من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وما يرتكبه من جرائم حرب كما يتجلّى في حالة الخان الأحمر مثلاً.

رابعاً: عدوان رمزي على أوروبا بتدمير «مساعداتها»

جدير بالنظر أنّ اعتداءات الهدم المتكررة التي ترتكبها قوات الاحتلال على منشآت في الخان الأحمر وغيره من التجمّعات البدوية الفلسطينية الواقعة شرق القدس وفي الضفة الغربية، مثل تجمّع أبو نوار الذي يتشكّل من عرب الجهالين أيضاً؛ تنطوي أيضاً على تخريب مساعدات مقدّمة من دول مانحة أوروبية.

وقد ظلّت قضية الاعتداءات على المنشآت التي موّلها الاتحاد الأوروبي ودول أوروبية في هذه التجمّعات وفي مواقع غيرها في الضفة الغربية وقطاع غزة، بمثابة قضية متروكة من دون إثارة جادة من جانب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التي قدّمت هذه المساعدات من أموال دافعي الضرائب فيها، بما يجعلها بمنزلة اعتداء رمزي على مصالح دول أوروبية، مع الأخذ في الحسبان أنّ بعض هذه المرافق يحمل شارات وأعلام أوروبية بوضوح، كما في مدرسة تجمّع أبو نوار شرق القدس مثلاً التي أقدمت قوات الاحتلال على هدمها وتخريبها مراراً. ومن المفارقات ذات الصلة؛ أنّ هذه المساعدات يتم احتسابها في تقارير «المساعدة الإنمائية» الأوروبية على أنها مقدّمة لصالح الشعب الفلسطيني من دون إشارات واضحة إلى حجم التدمير الإسرائيلي بحقها، وبعضه تدمير منهجي أو تجري معه المصادرة المتعمدة من وفود رسمية أوروبية تحمله[13].

---

(12) UN - Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), «Israeli Practices towards the Palestinian People and the Question of Apartheid Palestine and the Israeli Occupation,» Issue no. 1 (Beirut 2017).

(13) كما حصل مثلاً في أيلول/سبتمبر 2013 مع بعثة من الدبلوماسيين الأوروبيين كانت في طريقها إلى تجمّع خربة مكحول في الأغوار الشمالية التي أقدمت سلطات الاحتلال على هدمها على نحوٍ متكرر، فقد منعت قوات الاحتلال البعثة من الوصول إلى المنطقة واعتدت عليها بعنف وصادرت مساعدات كانت بحوزتها مخصصة للقرية.

وقدّر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان إجمالي قيمة أموال المساعدات الأوروبية التي أهدرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي وقواتها منذ سنة 2001 وحتى 2016 بنحو 65 مليون يورو، منها 23 مليون يورو خلال العدوان العسكري على قطاع غزة صيف سنة 2014. واتهم المرصد، في تقرير أصدره في هذا الشأن، أطرافاً أوروبية بالصمت والتواطؤ تجاه الانتهاكات الإسرائيلية هذه، ودعا مفوضية الاتحاد الأوروبي إلى القيام بالتحقيقات والتحريات المطلوبة، وإظهار البيانات المتعلقة بأعمال الهدم للجهات المختصة والصحافة والرأي العام، ومطالبة السلطات الإسرائيلية بالتعويضات اللازمة، وفرض العقوبات عليها إذا استمرت بهذه الممارسات، مطالباً بعدم توقف الدعم والاستثمار الأوروبي للمناطق المتضررة[14].

تأتي قضية الخان الأحمر في صميم ملف التدمير المنهجي الإسرائيلي للمساعدات الأوروبية، فقد منح الاتحاد الأوروبي أولويةً في عمليات التمويل للبلدات والتجمّعات البدوية المهمّشة والمهددة بالاقتلاع شرق القدس وعموم المنطقة (ج)، بينما واصلت سلطات الاحتلال أعمال التدمير والإتلاف والمصادرة بحقها مع وتيرة متصاعدة على نحوٍ ملحوظ؛ كما توثّق ذلك تقارير دورية تصدر عن مكتب الاتحاد الأوروبي التمثيلي (للضفة الغربية وقطاع غزة والأونروا) كل ستة شهور.

وحسب هذا التوثيق الأوروبي الرسمي؛ فقد بلغ العدد الإجمالي للمنشآت التي استهدفتها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية خلال سنة 2016 والممولة من الاتحاد الأوروبي أو دوله الأعضاء 182 منشأة، وبلغ إجمالي الخسائر المالية المترتبة عليها أكثر من نصف مليون يورو (557,378 يورو). وفي أول شهرين فقط من عام 2017، تم هدم 50 منشأة ممولة من الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية، ما ألحق خسائر مالية وصلت إلى 110 آلاف يورو، مع مخاطر تتهدّد عشرات المنشآت الأخرى الشبيهة الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي بمئات ألوف اليوروات من خلال إصدار أوامر وقف العمل والهدم.

تجسِّد هذه المعطيات الإحصائية أبعاداً جسيمة من معاناة الفلسطينيين في التجمّعات المهمّشة والمهددة بالطرد، فهي بمثابة إعطاب لمقومات حياتهم الأساسية مثل صهاريج المياه وألواح الطاقة الشمسية للحصول على الكهرباء والغرف الفصلية المدرسية المتواضعة والمرافق الصحية البدائية، بما يضغط على المواطنين الفلسطينيين في حياتهم اليومية ويتسبّب في إذكاء التهجير القسري.

يسجِّل مكتب الاتحاد الأوروبي التمثيلي في هذا الصدد أنّ «الأمر المثير للقلق بشكل خاص يتعلق بالتطورات المرتبطة بالخطط الإسرائيلية لإعادة توطين البدو والرعاة في المنطقة ج، خاصة الخان الأحمر، وهو تجمع بدوي متواجد مباشرة شرق منطقة E1 بالقرب من الطريق السريع «القدس-معاليه أدوميم»، وسطح البحر وهو تجمع بدوي موجود في أريحا، وقضية سوسيا وهي تجمع لرعاة مواشٍ موجودين في مرتفعات الخليل الجنوبية، والبيئة القسرية العامة في المنطقة ج

(14) المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان: «مساعدات مهدرة» تدمير إسرائيل المتكرر لمشاريع ممولة أوروبياً في الأراضي الفلسطينية» (تقرير)، جنيف (حزيران/ يونيو 2016).

التي تواجه السكان هناك، ومن الأمثلة على ذلك خربة طانا وهي تجمع سكاني موجود في محافظة نابلس واجه الكثير من موجات الهدم»[15].

خامساً: مؤشرات من قضية الخان الأحمر

لا تتوقف هذه القضية الساخنة على نطاق الخان الأحمر، بل تمتد نذرها لتشمل تجمّعات فلسطينية هشّة ومهمّشة، ومهددة بالطرد والترحيل القسري، وهي عموماً ذات أثر حاسم في مشروعات الاحتلال الاستراتيجية شرق القدس والأغوار وفي عموم المنطقة المصنّفة (ج) ضمن الضفة الغربية.

تشير قضية الخان الأحمر وتفاعلاتها إلى مؤشرات جسيمة متضافرة، تتمثل بما يأتي:

ـ استعلاء نظام «الأبارتايد» الإسرائيلي على مرأى من العالم، فقضية الخان الأحمر مرئية بوضوح للمجتمع الدولي، وعايَنت هيئاتٌ دولية وبعثات دبلوماسية تطوّراتها مباشرة.

ـ نضج مرحلة متفاقمة من فرض الأمر الواقع الاحتلالي شرق القدس وفي عمق الضفة الغربية وصولاً إلى الأغوار، مع تسارع التوجّه إلى تقسيم الضفة الغربية وقطع طريق التواصل الجغرافي الفلسطيني ضمنها بين شمال الضفة وجنوبها، وبين عموم الضفة والقدس.

ـ التأثير الجسيم للهيمنة الاحتلالية على الأرض الفلسطينية، وللتداعيات المتأخرة لاتفاق أوسلو في تصنيف أراضي الضفة إلى مناطق يقع معظمها تحت سيطرة إسرائيلية حصرية أو شبه حصرية إدارياً وأمنياً (المنطقة (ج)).

ـ حالة الانكشاف التي تواجهها تجمّعات فلسطينية واقعة شرق القدس وفي الأغوار، وإصرار سلطات الاحتلال على الاستفراد بها خدمةً لأهدافها التوسّعية والاستيطانية والاستراتيجية، وهو ما تجسِّده حالة الخان الأحمر بوضوح. وتبدو التجمّعات البدوية في مرمى هذا الاستهداف، سواء في الضفة الغربية أم في قرى النقب غير المعترف بها من جانب سلطات الاحتلال.

ـ حتى بدايات تموز/يوليو 2018 تجاهلت حكومة الاحتلال وسلطاتها المواقف المندِّدة والمحذّرة كافّة التي صدرت من المجتمع الدولي ومن المجتمع المدني العالمي للعدول عن الحملة على الخان الأحمر وتأكيد بعض هذه المواقف أنها تمثل جريمة حرب، لكنّ صمود الأهالي في الموقع واستعصاءهم على محاولة الاقتلاع الوحشية أحدثا على ما يبدو أثراً مؤكداً في إذكاء المواقف المنددة بحملة الهدم والتهجير القسري عبر العالم، وقد اضطرت منظومة الاحتلال إلى التراجع النسبي في اليوم التالي عبر المؤسسة القضائية نفسها.

ـ تزامُن تصعيد هذه الحملة مع تماهي الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب مع المواقف الإسرائيلية من القضية الفلسطينية؛ ولا سيما ما يتعلّق بالقدس منها. ويتّضح ذلك في

---

(15) Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip, UNRWA), «Six-Month Report on Demolitions and Confiscations of EU funded structures in Area C,» (September 2016 - February 2017).

توقيت حملة التصعيد على الخان الأحمر، بما في ذلك صدور قرار المحكمة العليا الإسرائيلية برفض التماسات الأهالي وتأييد حملة الهدم والاقتلاع بحقهم بعد أيام معدودة من افتتاح السفارة الأمريكية في القدس المحتلة.

ـ تضعضُع الموقف الرسمي العربي وعلوّ نبرة تطبيعية مع كيان الاحتلال مشفوعة بمؤشرات وتقارير غير مسبوقة عن تواصل وتنسيق وأواصر منعقدة بين عواصم عربية والجانب الإسرائيلي، إضافة إلى اضطراب الموقف الإقليمي مما أُسمي «صفقة القرن»؛ وهو ما تراه قيادة الاحتلال فرصة سانحة لمحاولة حسم ملفات استراتيجية منها ما يتعلق بالقدس والضفة الغربية.

في المقابل تتعاظم في الخان الأحمر تجربة فلسطينية مهمّة في مقاومة مشروع الاقتلاع، يتضافر فيها الصمود الميداني مع رفض الرضوخ لإجراءات الاحتلال، علاوة على الاعتصامات التضامنية التي يشارك فيها فلسطينيون من مناطق أخرى يبيتون مع أهالي الخان الأحمر ويقيمون صلاة الجمعة في هذا التجمّع كما حصل خلال شهر تموز/ يوليو 2018، علاوة على تنظيم التظاهرات ورفع الأعلام الفلسطينية، وهو ما أضاف هذا التجمّع إلى بلدات الضفة الغربية التي اشتهرت بفعاليات شعبية أسبوعية ضد الجدار والاستيطان ومصادرة الأراضي، مثل بلعين ونعلين والمعصرة والنبي صالح.

تمنح المواقف المتضافرة على المستوى الدولي، وكذلك الحالة التضامنية المتفاعلة عبر العالم مع الخان الأحمر؛ فرصاً لتصعيد الضغوط على مخططات الاحتلال في اقتلاع الأهالي من هذه المنطقة، وعموم مخططات الهدم والترحيل ومصادرة الأراضي بحق تجمّعات بدوية مهمّشة شرق القدس وفي الضفة الغربية.

إنّ قضية الخان الأحمر وما يتضافر معها من قضايا شبيهة على الأرض الفلسطينية، ستبقى مؤشِّراً على خطورة منحى التوسّع الاحتلالي في القدس والضفة، وتمزيق أواصر التجمّعات السكانية الفلسطينية المحاطة بالجدران والعوائق والمستوطنات، التي ما زال المنادون بمشروع «الدولتين» يفترضون أنّ «دولة فلسطينية» بوسعها أن تقوم ضمنها.

مضاوي الرشيد

حداثيون مكتومون: الصراع على السياسات الشرعية في المملكة العربية السعودية

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018). 224 ص.

منى سكرية (*)

صحافية لبنانية.

ربما، بضعة أسطر في خاتمة الكتاب بين أيدينا (ص 207) قد تساعدنا على فهم ما توصلت إليه مضاوي الرشيد إذ تقول: «... ربما من السابق لأوانه في السياق السعودي رسم تُخُوم واضحة لحركة اجتماعية تكتسب الزخم حول عدد من المنظّرين والنشطاء»، بعد أن اقتصرت محاولتها على اقتفاء «تاريخ من الأفكار والسِيَر والحراك لعدد من المفكرين والنشطاء الذين برزوا في السعودية» (ص 207).

ـ 1 ـ

في الفصل **الأول** بعنوان «عرائض واحتجاجات عشية الانتفاضات العربية»، تقول: «كان من المحتَّم على الإسلاموية السعودية أن تنشق وتنقسم إلى مسارات متعددة في مواجهة القمع التي أعقبت 11 أيلول/سبتمبر 2001» (ص 49)، وأصبحت «وفق الخطاب العام الذي ترعاه الدولة سبباً لمشكلات متعددة ومتنوعة من التطرف والتزمُّت والتعصّب، إلى البطالة والعنف والتمييز بين الجنسين» (ص 50)، وإزاء ذلك، «انشغل كثير من الإسلاميين بهدفين رئيسيين: **أولاً**: دافعوا عن أنفسهم ضد اتهامات الإرهاب، **ثانياً**، طوروا استراتيجيات وخطابات جديدة تطالب بالإصلاح السياسي» (ص 51)، فلجؤوا إلى كتابة العرائض التي «كتبها الإصلاحيون وقدموها إلى القيادة بين عامي 2003 و2008 في ذروة موجة الإرهاب التي اجتاحت البلاد» (ص 52)، دعوا فيها «إلى إقامة مَلَكية دستورية واحترام الحقوق المدنية والسياسية والإنسانية»، لكن «حُكم على كثير من الإصلاحيين الذين شاركوا في كتابة العرائض وشجعوا الآخرين على توقيعها بالسجن عدة سنوات» (ص 53). ما لبثت الانتفاضات العربية أن دفعت «كثيراً من الإصلاحيين إلى بدء جولة ثانية من تقديم العرائض، بأمل أن يستجيب الملك تحت ضغط الاضطراب في المنطقة» (ص 54)، وفي شباط/فبراير 2011 «نُشرت عدة عرائض جديدة على الشبكة

(*) البريد الإلكتروني: monasukarieh7@hotmail.com.

الإلكترونية تدعو إلى الإصلاح السياسي»، لكنها «عُدّت وثيقة ليبرالية» (ص 55)، وكانت ضمّت «اثنتي عشرة نقطة تطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وقضائية جوهرية.. وتطبيق حكم القانون، والمساواة، وحماية الحقوق المدنية والإنسانية، والمشاركة السياسية، والتنمية المتكافئة، ومحاربة الفقر والفساد، وبانتخاب جمعية وطنية. والأهم أن الموقعين أرادوا دستوراً مكتوباً، ومجتمعاً مدنياً مستقلاً فعلاً، وحكومات محلية منتخبة في المناطق» (ص 55).

وتشير الرشيد إلى وثيقة ثانية في شباط/فبراير 2011 أعادت هذه المرة الالتزام بالمبادئ الإسلامية من دون الدعوة الصريحة إلى المَلَكية الدستورية أو الحكومات المحلية في المناطق، وشملت «الأسماء الصحوية الشهيرة مثل الشيخ سلمان العودة،...»، لافتة إلى عريضة ثالثة في العام 2011 أتت من شبان مجهولين وحملت عنوان مطالب الشباب السعودي» (ص 56)، قابلها وفي «تغاير مع العرائض الثلاث المذكورة، بيان الدعوة للإصلاح من علماء الدين السلفيين» (ص 57).

كما لفتت إلى «يوم الغضب الرقمي في السعودية» عندما «ظهرت فجأة جماعات «رقمية» مثل الائتلاف الوطني وحركة الشباب الأحرار على موقعي فايسبوك وتويتر» (ص 62)، وكان «الاحتجاج الرقمي على الشبكة الإلكترونية تمهيداً للدعوات إلى تظاهرات جماهيرية حاشدة على أرض الواقع»، واختار الجيل الجديد من مستخدمي الإنترنت السعوديين يوم 11 آذار/مارس للحراك الجماهيري (ص 63)، ... وفي «يوم الغضب الموعود حلقت المروحيات على علو منخفض في سماء الرياض».. لكن «متظاهراً وحيداً تجرّأ على تحدي حظر التجول غير المعلن رسمياً. وقف خالد الجهني أمام مراسلة تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية... اعتقل الجهني لاحقاً وأودع السجن» (ص 68)، مع تذكير الرشيد بأنه بعد أسبوع من يوم الغضب المُجهَض أعلن الملك عبدالله يوم 18 آذار/مارس 2011 «حزمة من المكاسب الاقتصادية للسعوديين بلغ عددها عشرين وكلفت نحو 93 مليار دولار» (ص 73).

ـ 2 ـ

في الفصل **الثاني** بعنوان «جمعية مدنية في دولة مستبدة»، ذكرت «أن ثورة هادئة كانت تحدث في السعودية منذ عام 2009 سبقت الانتفاضات العربية» (ص 79)، متحدثة بالتفصيل عن ولادة «جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية» المختصرة بـ «حسم»، والتي «أعادت ابتكار الإسلاموية في صيغة حراك المجتمع المدني» (ص 79)، فـ «اشتبه النظام منذ البداية بأنشطتها وحراكها» (ص 80)، وهو «ما أدى إلى سجن معظم أعضائها المؤسسين عام 2013» (ص 80)، وقد «خاضت «حسم» معركتين في الوقت نفسه، واحدة ضد مؤسسات الدولة التي حمّلتها مسؤولية القمع، والأخرى ضد علماء الدين الذين برروا هذا القمع في فتاواهم الدينية أو أحكامهم القضائية»... وقد «مثلت «حسم» مبادرة هجينة اعتبرت أنها تتجاوز خط الانقسام الاسلامي ـ الليبرالي» (ص 81)، مع أنها «لم تعمِّر طويلاً» (2009ـ2013)، كما «أن موقفها من الانتفاضة البحرينية خالف الرأي العام في السعودية، الذي اعتبرها مؤامرة شيعية ضد السنّة، فضلاً عن ذلك، أكدت إدانة الجمعية لإطلاق النار في المنطقة

الشرقية واعتقال عدد من النشطاء السلميين بعد عام 2011» (ص 84).

وتشير الرشيد إلى أن «محاكمات (عبد الله) الحامد والقاضي (سليمان) الرشودي و(محمد) القحطاني وكثير من المؤيدين والأنصار الآخرين تحولت إلى فرص سانحة لهم للحديث بإسهاب عن معنى حقوق الإنسان في الإسلام وحقوق السجناء والحكومة العادلة والقضاء المستقل والحكم الثوري، وحين دافعوا عن أنفسهم استعملوا اللغة خطاباً عاماً لتفكيك سطوة الدولة وهيمنة اللغة الدينية لقضاتها» (ص 98)، (جرت المحاكمات علانية)، آسفة بقولها «أن وجود جمهور عريض على الشبكة الإلكترونية لا يعني بالضرورة أن 'حسم' تمتعت بدائرة واسعة من المؤيدين الحقيقيين المستعدين للتعبئة والتحرك للدفاع عنها وتنظيم التظاهرات ضد الأحكام الجائرة وعقوبات السجن الطويلة التي تلقاها المؤسسون. في الواقع لم يحتج سوى أقربائهم وذويهم ضدها» (ص 100)... لكن، تقول، «أنه من الصعب كبت لغة الحقوق بعد التجربة القصيرة لهذه الجمعية المدنية الناشئة، ولا ريب أن موقف 'حسم' من الاحتجاج السلمي أثّر في واحد من الإسلاميين النافذين: الشيخ سلمان العودة الذي بلغ حد تبرير قيام ثورة سلمية في سياق سلفي» (ص 103).

ـ 3 ـ

تفحّص الفصل **الثالث** وعنوانه «عن الثورة» رد فعل أشهر الإسلاميين السعوديين الشيخ سلمان العودة الذي عرضت كتاباته عن الثورة نموذجاً واضحاً للتحولات الفكرية التي حدثت في السعودية بعد الانتفاضات العربية (ص 106)، فتنقل عنه: استحسن العودة الاحتجاج السلمي وتبريره طريقاً ثالثاً بين الموقفين الدينيين اللذين وجدت السعودية أنها محاصرة في إسارهما: طاعة المشايخ وعصيان الجهاديين (ص 107)... «بدأ عقب الانتفاضة السورية عام 2011 يعارض دعوة الشباب السعوديين إلى الانضمام إلى الثوار، والاكتفاء بتقديم الدعم المالي والإغاثي والإنساني»، «بينما التزم العودة الصمت إزاء الانتفاضة البحرينية وبقيت آراؤه عن الشيعة متجذرة في التراث السلفي الذي لا يقبل مساواتهم مع السنَّة ، لكن خلافاً لأغلبية السلفيين يُظهِر استعداداً للتسامح معهم بوصفهم أقلية ضمن أمة الإسلام» (ص 124)... إلخ.

ـ 4 ـ

وركزت في الفصل **الرابع** بعنوان «بين الإجبار والاختيار مجادلة الشريعة في سياق سلفي»، على تجربة الشاب عبد الله المالكي «الذي أطلقت كتاباته المثيرة للجدل ردود فعل عدائية في الأوساط السعودية. نقل المالكي الجدل أبعد عبر مساءلة حسنات فرض الشريعة بالقوة في مرحلة ما بعد الثورة» (ص 129)، كما اقترح أن يكون شعار «سيادة الأمة هي الحل» بدل شعار الإخوان المسلمين بأن «الإسلام هو الحل» (ص 142). وتناولت في الفصل **الخامس** بعنوان «تفكيك الجذور الدينية للاستبداد»، رؤية «جيل من المفكرين السعوديين الشبان مصمم على تفكيك الركيزة المؤسسة للحكم الاستبدادي المطلق» (ص 153)، ومن هؤلاء محمد العبد الكريم الأستاذ المساعد لأصول الفقه في جامعة الإمام محمد بن سعود، والذي اعتقل في كانون الأول/ديسمبر 2010 مدة شهرين بعد أن نشر مقالاً «ناقش فيه المستقبل الذي لا يمكن توقعه للسعودية إذا انخرطت أجنحة الأسرة

الحاكمة في صراع على الخلافة» (ص 154)، إضافة إلى رأيه «أن التراث السلفي السعودي مسؤول عن تأبيد الحكم الاستبدادي» (ص 177)، وأنه وفقاً لرأيه «فقد تطور الفقه السُنّي على مر القرون لحماية الحكام وتبرير الاستبداد وعزل الأمة عن عملية صنع القرار» (ص 177).

ـ 5 ـ

وتختار الرشيد للفصل **السادس** وعنوانه «الديمقراطية ضد أسلمة الاستبداد»، شخصية محمد الأحمري كونه «واحداً من أكثر الإسلاميين المدافعين عن الديموقراطية في البيئة السعودية، وهو موقف وضعه في بؤرة الجدل والخلاف والنقاش» (ص 179)، كما دخل في مجادلات «حامية الوطيس مع علماء الدين السلفيين حول عدد من القضايا الخلافية ولا سيَّما إدانتهم للشيعة، وموقفهم من حقوق المرأة» (ص 182)، داعياً الى التخلي عن التحليل العقدي (التحليل بالرغبة وليس بالمعرفة) عند تقييم وضع سياسي مثل الهجوم الاسرائيلي على لبنان ومحنة اللبنانيين في جنوب لبنان عندئذ، مؤكداً أن «السلفيين الذين حرّموا التضامن مع شيعة جنوب لبنان منخرطون في تحليل عقدي اعتماداً على إدانتهم للمذهب الشيعي» (ص 183)، لكنها تشير إلى تخلي الأحمري عن جنسيته السعودية وتبني الجنسية القطرية، «وبرره بأنه تعبير عن رغبته في العمل في بلد يحترمه كمفكر» (ص 185)، مع أنه «لم ينخرط في الجدل حول الشؤون المحلية القطرية»، مبررة له ذلك بالقول «ربما لتجنب الصدام مع القيادة والاستفادة من موقفها المتعاطف مع الإسلاميين أمثاله» (ص 189).

خلاصة

تبدّى من خلال النص أن الفارق ما بين طموح الكاتبة بحداثة حداثوية كما نشأت وشاعت في الغرب بفعل ظروف وعوامل وكبار مفكرين تحققت معها وبها وبهم نتائج تلك الحداثة، وبين تلك «الحداثة السعودية وفهمها وفقاً لشروطها الخاصة وفي منطقتها المحددة» (ص 40)، إذ لا يكفي – برأينا ـ لاستدلال منطوق الحداثة في نصوص وعرائض إصلاحيين وخطاباتهم التطويرية ـ كما لمسنا في الأفكار المُدرَجة لهؤلاء في الكتاب – أن نضعهم في خانة الحداثويين التغييريين. فالحداثة لديهم لم تبتعد عن سياق المطالبة بالتطوير من ضمن سياق النص الإسلامي، أو حتى السلفي الإسلامي كما عند الشيخ العودة، ولم نقرأ في ما طرحوه أي مقترحات في ميادين العلوم الإنسانية، والاقتصاد، ومدى استخدامات وسائل التكنولوجيا، أو في تعدد مدارسهم الفكرية التي لم تبرح الخطاب الإسلاموي، ولا حتى في التصدي لمسألة الإنتاج كواحد من شروط الحداثة بهدف التغيير، كما أنهم لم يغادروا في سياق إدعائهم التغيير المفاهيم المتوارثة والتي نرى أنها تتناقض كلياً مع مفهوم الحداثة مثل المساواة بالمواطنة، إذ تَشَارك من عرضت لأفكارهم بالعداء للشيعة – بالرغم من وجود مواطنين سعوديين شيعة – (باستثناء حركة حسم والأحمري)، وأيضاً من مواقفهم تجاه الانتفاضات العربية حيث أعربوا عن تأييدها في أي مكان، وصمتوا عما جرى في البحرين رغم استخدام المملكة لقمع ذاك الحراك السلمي بالقوة العسكرية.

ولنا أن نلحظ هنا أن الكاتبة التي اعتمدت «على المصادر النصية والشفاهية

التي أنتجها عدد من علماء الدين والمفكرين الإسلاميين»، أنها لجأت إلى منهج التحقيب الزمني لما طرحوه من أفكار، وردود السلطة السياسية عليهم، ولم نلمس تدخلاتها في مناقشة ما طرحوه، مع اكتفائها بالإشارة إلى عدم تبنّي بعض من أفكارهم.

ترى الكاتبة أن الحداثة وفق هؤلاء الذين عرضت لتجاربهم «تبقى مؤسسة على الإسلام ونصوصه، فالديموقراطية بالنسبة إليهم ليست علمانية بالضرورة، بل يمكن دمجها بالدين، والمجتمع المدني بجمعياته الأهلية ليس مفهوماً غريباً بل نسخة جديدة من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والحرية من جانب مهم من الإسلام الذي يسعى إلى تحرير الناس من الاستبداد...» (ص 40)..

ولنا أيضاً أن نسأل عن غياب تفسيرها النفس- سوسيولوجي لـ اللامبالاة الشعبية بعدم الالتفاف حول ما عرض له هؤلاء المفكرون، ولما تعرّضوا له من سجن واعتقال؟ إضافة إلى نقدنا لها باستخدام الأحمري نموذجاً: فهل هو سعودي أم قطري؟ ولماذا اكتفى بانتقاد السعودية وأغمض عينيه عن قطر التي لجأ إليها؟ □

صدر حديثاً

منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الأمر

نصيف نصّار

يقدم ناصيف نصار في هذا الكتاب بناءه الفلسفي لموضوع السلطة، بأسلوب تحليلي ونسقي لا مثيل له بإجماع النقّاد في الفكر السياسي العربي؛ فيتجاوز الدرس الخلدوني الذي تشبّع منه في شبابه، باعتماد مفهوم معياري للسلطة، في مقابل مفهوم السيطرة، من دون خروج من عالم الإنسان الاجتماعي. ويدخل في حوار نقدي مع تاريخ الفلسفة السياسية في الغرب من أفلاطون إلى رولز، واضعاً المادة التاريخية في خدمة بنائه النظري الأصيل.

وهكذا إذا كان **العقد الاجتماعي** قد جاء استجابة لظروف اجتماعية وسياسية وثقافية كانت أوروبا تعيشها في القرن الثامن عشر ومهّد بالتالي لقيام الثورة الفرنسية، فإن **منطق السلطة** يأتي استجابة، على المستوى الفلسفي، لحاجة المجتمع العربي العميقة إلى التحرر من أنظمة السيطرة والاستبداد.

447 صفحة
الثمن: 22 دولاراً
أو ما يعادلها

توماس سواريز

دولة الإرهاب: كيف قامت إسرائيل الحديثة على الإرهاب

ترجمة محمد عصفور

(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2018). 518 ص. (عالم المعرفة؛ 460)

أحمد التلاوي (*)

باحث مصري في شؤون التنمية السياسية.

يُعَدّ الصراع العربي- الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية في صُلبه، من أهم الصراعات ذات الطابع الإقليمي والدولي التي تعتمد على توظيف التاريخ والمصطلح السياسي والأنثروبولوجي بالشكل الذي خدم أهداف المشروع الصهيوني، الذي هو أحد صور الاستعمار في وطننا العربي.

في هذا الإطار، تكتسب الدراسات ذات الطابع التوثيقي، التاريخي والمفاهيمي، أهميتها في الإبقاء على حقائق الصراع والقضية حية، والتشديد عليها في مواجهة المقولات التأسيسية للمشروع الصهيوني، مثل «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، وأن «الشعب اليهودي ضحية الإرهاب العربي»، إلى آخر ذلك.

يحاول الكتاب بين أيدينا تفنيد المقولات الأساسية الخاصة بالمشروع الصهيوني في اتجاهَيْن أساسيَّيْن:

الأول، هو الجوانب التاريخية والعقيدية المرتبطة بها، التي تقول بها الحركة الصهيونية، و**الثاني**، هو ذلك المتعلق بالكيفية التي تم بها تأسيس الدولة العبرية على أرض فلسطين، وحاكمية الإرهاب والعنف في ذلك الأمر.

وركَّز المؤلف توماس سواريز، على التطورات التي مرَّ بها المشروع الصهيوني في فلسطين خلال الفترة من نهايات القرن التاسع عشر، وحتى إعلان قيام دولة يهودية باسم «إسرائيل» على أرض فلسطين عام 1948، مع إطلالة على التطورات التي تلت ذلك حتى حرب السويس عام 1956.

وركز في ذلك على دور الانتداب البريطاني على فلسطين بدءاً من عام 1920، وحتى كبار الحوادث التي وقعت بين عامي 1947 و1948، ثم حرب النكبة وما أحاط بها من تطورات.

ـ 1 ـ

يبدأ الكتاب باقتباس لعالم الفيزياء اليهودي الألماني، فولفغانغ يورجراو، في مجلة **أورينت**، في شباط/فبراير 1943، قال

(*) البريد الإلكتروني: a.talawy7@hotmail.com.

فيه «إن تنامي الفاشية في فلسطين، بينما تسعى الشعوب التي تحررت إلى دفنها في لحدها، لَهُو ملهاة مأسوية».

وتُعتبر شهادة يورجراو على أكبر قدر من الأهمية في تحقيق الهدف الأساسي للكتاب، في كشف الوجه الحقيقي للوجود اليهودي على أرض فلسطين، لأنه تكلم عن دقائق الوضع هناك قبل إعلان الدولة اليهودية، ثم هاجر منها في عام النكبة ذاته، 1948، بسبب ما رآه من جرائم وعنف قامت به العصابات الصهيونية في حق أصحاب الأرض الأصليين.

والعنوان الفرعي الأصلي للكتاب هو *How Terrorism Created Modern Israel*، أو **كيف أنشأ الإرهاب إسرائيل الحديثة**، وهو أكثر دقة من الترجمة التي وضعها المترجم له، وجاء في مقدمة وثلاثة أقسام، شملت تسعة فصول، كان الفصل الأخير منها، بمثابة خاتمة بعنوان «الانتقال إلى الحاضر»، مع مصادر وهوامش وملاحظات، احتوت على الكثير من التنويهات والمعلومات التاريخية والسياسية.

ـ 2 ـ

مقدمة الكتاب، «التعقيدات الغيبية وغيرها من الأساطير»، جاءت أقرب ما يكون إلى الجهد الذي بدأه قبل ما يزيد على ثلاثة عقود اثنان من المفكرين الكبار الراحلين، **أحدهما** عربي، وهو الأكاديمي والمفكر المصري، عبد الوهاب المسيري، و**الآخر** غربي، وهو الفرنسي، روجيه غارودي، من أجل تشريح الفكر اليهودي، والمرتكزات الأساسية، الدينية والفكرية والتاريخية التي قام عليها المشروع الصهيوني.

والمقدمة، إذا ما تم إخلاؤها مما يتعلق بالكتاب والمنهجية التي استند إليها المؤلف فيه؛ فإنها تصلح كمقال مطوَّل عن دور الإرهاب المسلَّح في إقامة دولة إسرائيل على أراضي الفلسطينيين، ودور الأمم المتحدة والقوى العظمى الدولية في ذلك، مركزاً على دور بريطانيا والولايات المتحدة.

ـ 3 ـ

قبل أن ينتقل الكاتب إلى القسم الأول من كتابه، وبعد المقدمة التي عبَّر فيها عن آرائه القيمية حول الصراع العربي- الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية؛ وضع بضع صفحات تحت مسمى «ملاحظات»، تضمنت رصداً موجزاً ولكنه مكثَّف لبعض المصطلحات الأساسية المتعلقة بالقضايا التي يتناولها الكتاب، وكيف وُظِّفت في السياق الإعلامي والسياسي، وكذلك الدبلوماسي في القرارات الدولية والبيانات الرسمية، لصالح المشروع الصهيوني، ثم إسرائيل بعد النكبة.

ومن بين هذه المصطلحات التي دعا المؤلف إلى أخذها بحذر، مصطلح «الصراع» الذي قال إنه يفترض أن هناك طرفَيْن متكافئَيْن بينهما نزاع أو خلاف على مصلحة، وقال بأنه من الأفضل استعمال مصطلح «احتلال».

وثمَّة تنويه هنا، وهو أن المترجم قد وقع في أخطاء فنية عديدة خلال الترجمة ربما تعود إلى عدم تخصصه في المجال القانوني والسياسي الأكاديمي.

فمن خلال الشرح المقدَّم من جانب المؤلف حول مصطلح «الصراع» وإشكاليات استخدامه مفاهيميّاً في الحديث عن القضية الفلسطينية، فإن الترجمة الأدق أو الأوفق هي «النزاع» وليس «الصراع»، وإن اتفق الأصل الإنكليزي للكلمتَيْن في مصطلح «Conflict» الذي يبدو أن المؤلف قد استعمله في النسخة الإنكليزية من الكتاب.

كذلك حذَّر سواريز من الانسياق خلف العبارات التي تستخدم «اليهودي» و«العربي» في توصيف الحالة الديمغرافية في فلسطين؛ حيث أشار إلى أن ذلك يتم لإقصاء مصطلح «فلسطيني» الذي لا ترغب إسرائيل في أن يشيع، ويعكس كذلك نظرية السمو القومي الذي تنادي به الحركة الصهيونية.

ـ 4 ـ

القسم الأول، «أراضي شعب آخر»، شمل الفصول الثلاثة الأولى، وجاء تأصيلاً تاريخيّاً، أنثروبولوجيّاً وسياسيّاً، للصراع في فلسطين وعليها، منذ بداية المشروع الصهيوني، وحتى نكبة ضياع فلسطين.

ويربط الكاتب في هذه الفصول بين الكثير من الأمور التي تشكل عمق الصراع العالمي في المشرق العربي والإسلامي، وجذوره القديمة باعتبار أن المشروع الصهيوني في فلسطين، إنما هو أحد تجليات الصراع الحضاري بين الغرب المسيحي وبين المشرق العربي الإسلامي، والذي أخذ أكثر من فورة خلال المراحل التاريخية المختلفة، مثل الحملات الصليبية.

وبالتالي؛ فهو عندما يصل إلى العصر الحديث؛ يقول إن المشروع الصهيوني لم يجد دعماً فحسب من الغرب ومن النظام الدولي، سواء أكان ممثلاً بعصبة الأمم أو الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وإنما كان هذا الدعم في سياق مبرمج له أبعاده السياسية والدينية والثقافية التي تخص الغرب ونظرته الاستعمارية للمنطقة.

ويشير إلى أن الآباء الأوائل والأجيال التالية من قادة المشروع الصهيوني عمدوا إلى توظيف عدد من الأدوات من أجل تحويل أساطيرهم الدينية لحقائق واقعة على الأرض، من بينها:

ـ حالة الوجدان الجمعي العالمي التي نشأت للتعاطف مع اليهود بسبب المظالم التي تعرضوا لها في أوروبا في القرنَيْن التاسع عشر والعشرين الميلاديَّيْن.

ـ المعتقدات الدينية للتيار المسيحي المحافِظ في المحور الأنغلو ساكسوني على وجه الخصوص.

ـ مجموعة نصوص دينية تشير إلى وجود اليهود في أرض فلسطين، مع دعمها بالأبحاث الأثرية، وإن أشار إلى أن هذا الوجود حتى لو كان؛ كان وجوداً طارئاً، وأثبتته حتى الأبحاث التاريخية والحفريات الأثرية التي قامت بها البعثات اليهودية في فلسطين، منذ منتصف القرن التاسع عشر.

وفي هذا القسم من الكتاب، تناول الكاتب موضوعاً شديد الحساسية في الأدبيات السياسية والتاريخية التي تتناول القضية الفلسطينية، وهي نقطة الاستيطان، وما يتصل به في صدد قضية «بيع الفلسطينيين أراضيهم لليهود»، التي تروِّجها الدعايات الصهيونية.

وهو هنا يشير إلى أن الصورة المتداولة عن هذا الموضوع غير دقيقة، وشدد على عامل مهم من الواضح أن له مركزيته في التحليل الذي قدمه المؤلف لسياقات المشروع الصهيوني وصيروراته في الشرق الأوسط، وهو دور القوى الكبرى؛ حيث أشار إلى أنه لولا دور بريطانيا، ثم الولايات المتحدة فيما بعد، في عملية توطين اليهود في فلسطين؛ ما أمكن إعلان قيام الدولة العبرية في نهاية المطاف.

ـ 5 ـ

وكشف المؤلف عن عدد من الوقائع التي تورطت فيها المنظمة الصهيونية

العالمية، وقياداتها مثل دايفيد بن غوريون، في استغلال الممارسات النازية ضد اليهود بألمانيا وأوروبا، للضغط على يهود أوروبا للهجرة إلى فلسطين.

ووضع مراسلات ووثائق تثبت أن بن غوريون رفض مشروعات طرحها الرئيس الأمريكي في سنوات ما قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، فرانكلين روزفِلت، لتوطين اليهود بشكل مؤقت في مناطق غير فلسطين لإنقاذهم من المحرقة النازية.

وذكرت وثائق أدرجها المؤلف أن الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية قد عملتا على تنسيق عملية الاستيطان في فلسطين من خلال تسويق فكرة الاضطهاد والمظالم التي يتعرض لها اليهود في العالم، من أجل جمع التمويل اللازم من أثرياء أوروبا والولايات المتحدة لشراء الأراضي وإقامة المستوطنات والكيبوتزات اليهودية في فلسطين، تمهيداً لإقامة الدولة بعد ذلك.

ـ 6 ـ

وأفرد الكاتب مساحات مُطوَّلة من فصول هذا القسم، وخصوصاً الفصل الثالث «بينما كانت الحرب تستعر 1939 – 1944»، ويقصد الحرب العالمية الثانية، لتبيان حجم الجرائم التي قامت بها العصابات الصهيونية في حق أصحاب الأرض الأصليين.

وقال إنه تعمَّد استخدام مسمَّى واحد لهم، وهو «الفلسطينيون»، للرد على التصدير الاصطلاحي الخاطئ الذي تستعمله الحركة الصهيوني لإخفاء الهوية الحقيقية لأصحاب الأرض.

وأشار في هذا إلى مركزية الدور الذي قامت به عصابات الأرغون والهاغاناه، وغيرها من الأذرع المسلحة التي أسستها المنظمة الصهيونية العالمية، أو رموز وشخصيات مفصلية في المشروع الصهيوني.

وقدم وثائق متعددة من بينها يوميات رسمية بعض هذه العصابات، عن عمليات التفجير والقتل والتخريب التي شملت حتى شخصيات وممتلكات تابعة لبريطانيا بعد إعلانها **الكتاب الأبيض** الثالث الذي تضمن تقييداً لهجرة اليهود إلى فلسطين؛ حيث اغتالت الأرغون اللورد موين، واستهدفت مع عصابات أخرى شبكات السكك الحديد والهاتف التابعة للانتداب بالقدس وحيفا ومناطق أخرى من فلسطين.

ـ 7 ـ

القسم **الثاني**، «سقوط الفاشية ونهوضها»، وجاء في ثلاثة فصول بدوره، يُعتبر امتداداً للتَّبْت الرصدي الذي بدأ في تفصيله الفصل الثالث، لجرائم الإرهاب والعنف التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في فلسطين في الفترة من العام 1944، وحتى العام 1947.

وهنا تبدو الرسالة التي لأجلها وضع العبارة الافتتاحية له، ليورجراو، والتي شبَّهت ما قامت به الحركة الصهيونية وأذرعها المسلحة من إرهاب وعنف وسرقة للأرض، بالحركة الفاشية.

وينتقد المؤلف في هذا الصدد، ازدواجية منطق المجتمع الدولي في محاربة الفاشية والنازية خلال الحرب العالمية الثانية، ودعمها في فلسطين، بالرغم من كل الويلات التي لاقاها العالم من الأنظمة والحكومات في ألمانيا النازية، وفي إيطاليا واليابان، وغيرها من الدول التي حكمتها فاشيات قومية متعصبة.

وأورد المؤلف في هذا الصدد، مجموعة من الشهادات لساسة غربيين، انتقدوا مواقف حكوماتهم في دعم الإرهاب الصهيوني في فلسطين، باعتبار أنه يساوي دعم العصابات النازية في ألمانيا، كما وصفها الدبلوماسي البريطاني جيمس غْرِيغ، الذي خلف اللورد موين في منصبه كوزير للدولة في الشرق الأوسط.

إلا أنه يشير إلى أن مواقف روزفلت لم تكن تدعم المشروع الصهيوني بإطلاق الدعم، ولكن خَلَفَه، هاري ترومان، كان أهم الداعمين له، وساند بقوة مشروعات هجرة اليهود وتوطينهم في فلسطين، وهو ما شجع الدوائر التي كانت تدعم المشروع الصهيوني في الولايات المتحدة ومجتمعات أوروبية أخرى على تقديم الدعم الذي شمل مقاتلين حاربوا في الحرب العالمية الثانية، وبعضهم ذهب بطائراته المقاتلة!

ويشير هنا إلى استغلال الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي وباقي مؤسسات الحركة الصهيونية لهكذا وضع، للسيطرة على يهود العالم، وحشدهم لدعم المشروع الصهيوني.

وكما سبق الحرب العالمية الثانية، ورفضوا مشروعات روزفلت لتهجير اليهود لمناطق آمنة في العالم فراراً من اضطهاد النازيين لهم؛ أجهضت الوكالة اليهودية مشروعاً أستراليّاً لإيواء اليهود الذين فقدوا المأوى في أوروبا خلال الحرب، ولم يستطيعوا العودة إلى ديارهم بعد التغييرات الجيوسياسية الضخمة التي فرضتها الحرب.

ولم يمكن السرد الذي قدمه المؤلف لجرائم الإرهاب والعنف التي قامت بها العصابات الصهيونية في فلسطين في تلك الفترة، وخاصة الأرغون وشتيرن؛ رصداً جامداً؛ حيث اهتم بالدلالات والنتائج السياسية لهذه الجرائم، وأهمها مسؤولية العنف الصهيوني عن خلق فتنة طائفية في فلسطين، لم تكن موجودة من قبل، وقال بأن ذلك كان نتيجة للطابع الديني الذي أضفته الحركة الصهيونية على مشروعها.

كذلك أشارت إلى الاتصالات والتحركات التي قامت بها الحركة الصهيونية لأجل توظيف الأوضاع العالمية في مرحلة خلق نظام دولي جديد بعد الحرب، لصالح المشروع الصهيوني؛ حيث استبدلت بريطانيا بالولايات المتحدة بعد وضوح خريطة توزيع القوى العالمية، والتي تصدّرتها الولايات المتحدة عقب الحرب.

ويقول إن العنف والإرهاب الصهيونيَّيْن في تلك المرحلة، كانا السبب المباشر في خلق قضية اللاجئين الفلسطينيين، مشيراً إلى أن هناك الكثير من الجهد الذي بذلته إسرائيل في المحافل الإعلامية والدبلوماسية العالمية للتنصل من مسؤولية هذه القضية.

ـ 8 ـ

القسم الثالث، «موطئ قدم»، بدأه المؤلف من النقطة الزمنية التالية التي أنهى عليها القسم الثاني، وهي بداية إرهاصات حرب النكبة، في العام 1947.

في هذا القسم استدعى المؤلف تفاصيل ووقائع تاريخية عمل على توثيقها لإبراز الظلم التاريخي الذي تم من جانب القوى العظمى كافة، بما فيها الاتحاد السوفياتي السابق على الفلسطينيين، بالوصول إلى مرحلة قرار التقسيم.

وركز في هذا على بريطانيا والأمم المتحدة، وأشار إلى أن بريطانيا عملت مع اللجنة الخاصة بفلسطين في الأمم المتحدة، ومع أطراف دولية أخرى، بحيث يصدر قرار التقسيم، ثم يتم إعلان قيام الدولة اليهودية على أكثر من نصف أراضي فلسطين، بحلول منتصف أيار/مايو من عام 1948.

في المقابل جرى تعطيل أي جهد عربي للحفاظ حتى على الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية بموجب قرار التقسيم الذي حمل الرقم (181)، وصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1947.

ـ 9 ـ

وفي سياق تناوله جرائم العصابات الصهيونية في تلك المرحلة؛ فإنه سعى من خلال الطابع التوثيقي الذي حرص عليه، إبراز التشابه الكبير بين أسلوب النازيين في أوروبا، وبين الأساليب التي اتبعتها العصابات الصهيونية في فلسطين، بما في ذلك معسكرات الاعتقال الكبيرة وجرائم الإبادة الجماعية.

ويقول إن من أهم نتائج الحرب، التي رتَّبت آثاراً طيلة العقود التالية على القضية الفلسطينية، هو أن الدولة اليهودية الجديدة لم يتم تحديد حدود لها، وهو ما كان أحد أهم علائم نيات إسرائيل التوسعية، بالرغم من أنها قد حصلت على نصف المساحة التي كانت مخصصة للدولة العربية في قرار التقسيم، بجانب الجزء الذي خُصِّص للدولة اليهودية، وكان يصل إلى 56.5 بالمئة من مساحة فلسطين التاريخية.

وأوضح آثار ذلك في السلوك السياسي والعسكري الإسرائيلي طيلة السنوات التي تلت حرب النكبة؛ حيث عمدت إسرائيل إلى ارتكاب مجازر في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة، والسعي إلى التوسع في المناطق الفلسطينية والعربية المجاورة، كما حدث عندما احتلت شبه جزيرة سيناء في العدوان الثلاثي عام 1956.

ـ 10 ـ

وفي **الأخير**؛ فإن خلاصة الكتاب، أن العنف والإرهاب كانا ليس فقط أساس قيام إسرائيل، بل وبقاءها حتى الآن كدولة لا تزال تتبنى سياسات عدوانية تجاه جيرانها، في ظل انحياز كامل من جانب المجتمع الدولي، وأن إسرائيل تتحمل كدولة في الجانب القانوني والسياسي كل النتائج التي ترتبت على ما جرى للشعب الفلسطيني خلال العقود الطويلة للصراع، بما في ذلك قضية اللاجئين □

نقولا فارس

الجبر: ولادته وتطوّره في التقليد الرياضي العربي

(بيروت: دار الفارابي، 2017). 560 ص.

أحمد الحاج دياب (*)

أستاذ في الجبر ونظريّة الأعداد (متقاعد)، كليّة العلوم، الجامعة اللبنانيّة.

أولاً: مشروع الكتاب وأهدافه

صَدَرَ كتاب **الجبر: ولادته وتطوّره في التقليد الرياضي العربي** في أواخر 2017، باللغتين العربية والفرنسية، وتمّ طبعه في مجلّدٍ كبير الحجم (560 صفحة). يهدف الكتاب كما يقول عنوانه، إلى عرض ولادة علم الجبر وتطوّره في التقليد الرياضي العربي. يعرض الكتاب كمّاً كبيراً من المعلومات، المُوَثّقة بلائحة غنيّةٍ من المراجع في تاريخ الرياضيات عامةً وفي الجبر بصورةٍ خاصة، معزّزةً بنصوصٍ مختارةٍ من المخطوطات المحقّقة وغير المحقّقة، ويطرح، بين الحين والآخر، عدداً من الأسئلة البحثيّة الراهنة في تاريخ الرياضيات.

يحصر المؤلِّف اهتمامه بالفترة الواقعة بين ولادة علم الجبر (على يد الخوارزمي)، في بداية القرن التاسع، وأواخر القرن الثاني عشر الميلادي، لاعتباره أنّ الجبر لم يعرف تطوّراً نوعيّاً ملحوظاً بعد تلك الفترة، كما يتعمّد عدم التعرّض للأعمال الجبريّة في المغرب العربي والأندلس لتقديره أنّ الأبحاث الجبريّة في تلك المنطقة الجغرافية لم تقدّم جديداً، مقارنة بتلك التي جرت في المشرق.

لا يتوجهُ الكتاب إلى الباحثين فحسب، بل يتمكّن من قراءته، كما يقول المؤلِّف، «دون الكثير من العناء، جمهورٌ أوسع من الطلّاب والأساتذة الذين اقتربوا من نيل الإجازة في الرياضيات أو الفلسفة». ومن بين دوافع تأليف الكتاب يذكر:

1 ـ الإسهام في تأكيد أهمّية دور تاريخ العلوم على المستوى الجامعي، في مجالات العلوم والتربية والفلسفة.

2 ـ تقديم أمثلة حيّة للطالب ـ الباحث على ولادة العلوم والنظريّات العلميّة، ونموّها وتحوّلها، ممّا يساعده على الاستفادة من تجارب المبدعين الذين سبقوه، وبالتالي على تقوية مَلَكة الخَلْق والإبداع عنده، وعلى ابتكاره لنظريّات جديدة انطلاقاً من النظريّات الرياضيّة المعاصرة التي يدرسها ويعالجها.

3 ـ تقديم أمثلة حيّة للطالب ـ الأستاذ، تُظهر له أنّ أيّ نظرية هي كائن حيّ، يُولَد

(*) البريد الإلكتروني: ahdiab@live.com.

ويتطوّر ويتحوّل، وأنّ الإلمام بتاريخها هو من العناصر التي تساعد على فهمها وإدراك جدواها ودواعي تدريسها، وتسهّل بالتالي عمليّة استيعابها وإيصالها إلى الطالب.

4 ـ الإسهام في مجابهة لأفكار الفلسفيّة العنصرية القائلة بتفوق الغرب في مجالات العلوم، بلغاته الحيّة، وبتخلّف العرب بسبب عدم قدرة اللغة العربية على مواكبة التطوّر وعلى حَمل العلوم والتعبير عنها وصياغة الأبحاث العلمية المتقدّمة بها.

ثانياً: نظرة سريعة إلى محتوى فصول الكتاب

1 ـ ولادة الجبر – الخوارزمي

يقول المؤلّف، في مقدّمة كتابه، إنّ أيّ نظريّة علميّة تُولَد من تفاعل النظريّات السابقة لها، وتنمو وتتغذّى من تفاعلها مع العلوم الأخرى عِبرَ عمل البشر الفكري. ويبرهن في الفصلين الأوّل والثاني من كتابه أنّ علم الجبر لم يشذّ في ولادته عن بقيّة فروع العلم، وأنّ هذا العلم وُلِد مع صدور كتاب الخوارزمي ذي العنوان **كتاب الجبر والمقابلة** الذي صيغ في الثلث الأوّل من القرن التاسع للميلاد (الثالث للهجرة) في بغداد، لا قبل ذلك الكتاب. ويشرح كيف أتت تلك الولادة نتيجة تراكم المعطيات في العلوم الرياضيّة السابقة وتفاعلها، وبشكل خاصّ نتيجة الزواج بين علمَي الحساب والهندسة، العلمين اللذين ورثهما الرياضيّون العرب عن أسلافهم اليونانيّين، وكان هؤلاء قد ورثوهما من الرياضيّات السابقة، وخاصّة البابليّة.

يحتوي الفصل **الأوّل** من الكتاب بحثاً هو الأحدث، حول حياة الخوارزمي ومؤلّفاته العلميّة، ويعرض المحتوى الرياضي النظري لكتاب الخوارزمي الجبري، ويبيّن بالتفصيل أنّ ذلك الرياضي، الذي أدخل كلمة «جبر» لأوّل مرّة إلى القاموس الرياضي، أَدخَلَ بالفعل علماً رياضيّاً جديداً. فقد أعطى بشكل تجريدي بحت، «التعابير الأوّليّة» لعلم الجبر، أي الكلمات المجرّدة التي مكّنته من بناء نظريّته في حلّ المعادلات، ومن القيام بالحسابات الجبريّة التي تلزمه، ومكّنت خلفاءه من تطوير هذا العلم، بما في ذلك إغناء تعابيره الأوّليّة. وقدّم الخوارزمي شكلاً أوّليّاً من المصادرات الجبريّة (التي كان من المستحيل إعطاؤها بشكل كامل قبل نهاية القرن التاسع عشر) ثمّ أرسى قواعد الفصلين اللذين ما زالا يُشَكّلان، إلى يومنا، أساس علم الجبر وهدفه وهما: (1) الحلول الجذورية (أي بالجذور) للمعادلات كثيرة الحدود؛ (2) حسابات كثيرات الحدود.

قبل الخوارزمي، لم تُعامل المعادلات والمجاهيل وكثيرات الحدود ككائنات رياضيّة قائمة بذاتها، بل كان التعامل معها يتم في سياق حلّ هذه المسألة المحدَّدة، العرضيّة، أو تلك، ضمن إطار حقل رياضي معيّن كمجال الهندسة أو مجال الحسابات العدديّة. ولادة تلك الكائنات (في كتاب الخوارزمي) بوصفها كائنات رياضيّة جديدة مع القوانين التي تحدّد تفاعلها والتعامل معها، شكّلت الخطوة النوعيّة الجديدة التي حدّدت ولادة علم الجبر. وكتاب الخوارزمي يتميّزُ بأنّه أوّل عمل في التاريخ يتعامل مع تلك الكائنات بذاتها وبأنّه فتح الباب، منذ صدوره، لتيّار نشيط من الأبحاث الجبريّة، بدأ معه ومع معاصريه وخلفائه المباشرين، ولم يبدأ قبل ذلك أبداً، وما زال ناشطاً إلى يومنا.

يشرح المؤلِّف قوله هذا في الفصل الثاني من الكتاب، حيث يدرس الأعمال اليونانيّة التي وُصفت بأنّها أعمال جبريّة سابقة للخوارزمي، وهي عدد من قضايا كتاب الأصول لأقليدس (حوالى 300 ق.م)، ومجمل كتاب علم الحساب لديوفنطس (بين القرنين الثاني والرابع للميلاد)، ثمّ يعرض آخر الدراسات حول الأعمال الهنديّة، من القرنين السادس والسابع للميلاد، التي حُمِّلت تلك الصفة.

يبيِّن المؤلِّف، استناداً إلى نصوص قضايا الأصول المذكورة، أنّ تفسيرها على أنّها جبريّة يستند إلى استدلالات تنتسب إلى زمن غير زمن أقليدس، وهو بالتالي تفسير مصطنع ولا يأخذ في الاعتبار الفكر الرياضي الأقليدي، الذي كان في تلك القضايا فكراً هندسيّاً بحتاً.

وفي فقرة طويلة مخصّصة لكتاب ديوفنطس (ص 59ـ77) يقدّم تكثيفاً لكمٍّ هائل من المعلومات عن محتوى عمل ديوفنطس الضخم وأهمّ ما كُتِب حوله. ليصل إلى النتيجة التالية: «كتاب ديوفنطس ليس بداية لعلم الجبر، ولا موضوعه هو علم الجبر ولا هو من المراجع التي استند إليها الخوارزمي في تأسيس ذلك العلم. ولكنّه بالمقابل، يحتوي على عدد كبير من الأدوات والقواعد والوسائل التي يمكن وصفها بأنّها جبريّة لأنّها استُخدِمت منذ القرن التاسع (بدءاً من عصر الخوارزمي) في بناء الجبر وفي تطويره».

وفي ما يخصّ الأعمال الرياضيّة الهنديّة، يثبت نقولا فارس، معتمداً على بحث رشدي راشد المستفيض في هذا الموضوع [1]، وعلى آخر للمتخصّص بالعلوم الهنديّة ليون روديه[2]، أنّ تأثير تلك الأعمال لا يعتدّ به في مجال الجبر، بينما كان أساسيّاً في علوم أخرى كعلم الفلك والحساب القائم على الترقيم العشري.

2 ـ الاتجاهان الحسابي والهندسي لتطوّر علم الجبر

تُقدّم الفصول الباقية من الكتاب صورةً عن تطوّر الجبر من بعد الخوارزمي، وهو تطوّر جرى من خلال تيارين رئيسيّين من الأبحاث الجبريّة: **أحدهما** مطبوع بتأثير علم الحساب؛ و**الآخر** مطبوع بتأثير الهندسة. وتتوقّف تلك الفصول عند أعمال مهمّة، يمكن اعتبارها محطّات من شأنها رسم الخط البياني لمسيرة تطوّر ذلك العلم الجديد في كلّ من التيّارين المذكورين، في التقليد الرياضي العربي.

في الفصل **الثالث** يبرّر المؤلّف وجود هذين التيّارين باعتبار أنّ الجبر، ككلّ العلوم والنظريّات الرياضيّة التي بدأت قبل القرن التاسع عشر، لم يمتلك عند ولادته، مع الخوارزمي، النظام المصادراتي الخاصّ به والذي يكفي للسماح بأن تُبَرهَنَ كلُّ قضاياه استناداً إلى ذلك النظام. لذلك استعان الخوارزمي (وخلفاؤه المباشرون) بالهندسة

(1) رشدي راشد، **رياضيّات الخوارزمي: تأسيس علم الجبر**، ترجمة نقولا فارس، سلسلة تاريخ العلوم عند العرب؛ 11 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 128ـ148.

(2) Léon Rodet, *L'algèbre d'al-Khârizmi et les méthodes indienne et grecque* (Paris: Imprimerie Nationale, 1878).

الإقليدية من جهة (في تعليل خوارزميات حلول المعادلات)، وبعلم الحساب من جهةٍ أخرى، للاستدلال على صحّة قواعد الحسابات الجبريّة على كثيرات الحدود (أي المصادرات الجبريّة). وكان اللجوء إلى الهندسة وعلم الحساب، أمراً طبيعيّاً، لأنّ كلاًّ من هذين العلمين كان مزوّداً بشكل من أشكال الأسس المصادراتيّة المتماسكة، في كتاب **الأصول** لأقليدس، الذي تُرجم إلى العربيّة في عصر الخوارزمي. بعد ذلك يُبرِزُ المؤلِّف مظاهر كلّ من هذين الاتجاهين عبر تقديم عدد من الأمثلة.

3 ـ تطوّر الجبر في الاتجاه الحسابي

يعالج الفصل **الرابع** من الكتاب تيّار الأبحاث في الاتجاه الحسابي لعلم الجبر، ذلك التيّار الذي تكوّن عبر قراءات الكتب 7 و8 و9 من **الأصول** (وهي الكتب الحسابيّة)، والكتاب العاشر (في المقادير غير المُنطقة) في ضوء الجبر، التي أُضيفت إليها لاحقاً القراءات الجبريّة لـ **حساب** ديوفنطس. ويركّز الفصل الرابع على الأعمال الجبريّة لثلاثة رياضيّين: أبي كامل (830ـ900؟)، وأبي بكر الكرجي (بداية القرن 11م) والسموأل بن يحيى المغربي (... ـ حوالى 1175م)، معتبراً أنّ تلك الأعمال تُعطي فكرة وافية عن تطوير خلفاء الخوارزمي للجبر في منحاه الحسابي، منذ القرن التاسع وحتّى نهاية القرن الثاني عشر للميلاد. ويستحيل أن توجز، في عدد محدود من الصفحات، إنجازات ذلك التيّار من الأبحاث، لذلك نكتفي بأن نذكر منها:

1 ـ توسيع حقل العمليّات الحسابيّة من مجال الأعداد المُنطَقة إلى مجال أوسع، مكوّن من الأعداد و«الأشياء» وكثيرات الحدود[3] من الدرجتين الأولى والثانية، بدءاً من الخوارزمي: تطوير الحساب على كثيرات حدود، إلى درجات أعلى من الثانية، والتأمّل في أشباه المصادرات المتعلّقة بضرب ثنائيّات الحدود وجمعها وجمع ثلاثيّات الحدود، وبدء الصياغة الصريحة لعدد من أشباه المصادرات وخصائص الحسابات الجبريّة التي كانت «مضمرة» في عمل الخوارزمي، بدءاً من أبي كامل.

2 ـ التعامل مع قوى «الشيء» من درجات أعلى من الثالثة وحتّى القوّة الثامنة مع أبي كامَل، ثمّ إلى أيّ قوّة كانت بدءاً من الكرجي، وهو ما يشكّل خطوة مهمّة على طريق استقلال الجبر عن الهندسة (لاستحالة التمثيل الهندسي لـ x^n، في حال $n \geq 4$).

3 ـ إدخال التحليل غير المحدّد من الدرجتين الأولى والثانية، كفصل مستقلّ من فصول الكتب الجبريّة، وإدخال مجال جديد، غريب عن عمل ديوفنطس، هو التحليل غير المحدّد بالأعداد الصحيحة (منذ أبي كامل، بالاستقلال عن كتاب ديوفنطس وقبل أن يُنقل إلى العربيّة)، ثمّ الاستفادة من عمل ديوفنطس وتطويره بدءاً من الكرجي.

4 ـ تطوير الجبر عبر نقل العديد من نتائج كتب **الأصول**: الثاني والخامس والسادس (الهندسيّة) والسابع (الحسابي)، إلى الجبر، وبلغة الجبر، منذ القرن التاسع

(3) «الشيء» هو «المجهول» في المعادلة ويشار إليه بالحرف x أو أيضاً اللامحدّد في كثيرة الحدود، ويشار إليه بالحرف X. كثيرة الحدود هي ما نكتبه اليوم على الشكل: $\sum_{i=0}^{n} a_i X^i$، حيث يكون i و n عددين صحيحين وتكون الـ a_i أعداداً مُنطقة.

في سياق الحسابات الجبريّة. توسيع النظريّة الأقليديّة في المقادير غير المُنطَقة التربيعيّة وتغيير وجهها، عِبرَ القراءة الجبريّة للكتاب العاشر من **الأصول** (الهندسيّ): اعتبار تلك المقادير مقادير جبريّة تُطبّق عليها العمليّات الحسابيّة للجبر، وتوسيع نظريّة أقليدس عِبر التعامل مع أنواع جديدة من تلك المقادير، وملاحظة لانهائيّة تلك الأنواع وعدم كفاية «الكتاب العاشر» من **أصول أقليدس** للتعبير عنها (بدءاً من الكرجي).

5 ـ البدء بالاستغناء عن الاستدلال الهندسي، وحتّى عن التمثيل الهندسي في الجبر، وإعادة ترتيب فصول الرسائل والمؤلّفات الجبريّة، مع الكرجي (وربّما قبله)، بحيث أخذ الفصل المتعلّق بالحسابات الجبريّة يسبق ذلك الذي يعالج خوارزميّات حلول المعادلات. ذلك الترتيب مخالف لترتيب أوائل الجبريّين مثل الخوارزمي وأبي كامل، وهو يؤشّر إلى استقلال الجبر عن الهندسة؛ فقد اعتُمِد لكي تُستَخدَم قواعد الحساب الجبري في براهين القضايا التي تأتي بعدها، بحيث تنتفي الحاجة إلى التبريرات والأشكال الهندسيّة.

6 ـ تطوير الحسابات الجبريّة على قوى «الشيء»، x، وقواه، x^n، و«أجزائها» (أي الـ $\frac{1}{x^n}$) وعلى كثيرات الحدود من أي درجة كانت، بدءاً من الكرجي الذي مَثَّلَ كثيرة الحدود أيّاً كانت: $p(X)=\sum_{i=0}^{n} a_i X^i$ ، بمتوالية عدديّة معاملاتها: $a_n, a_{n-1}, \ldots, a_0$ وهو التمثيل الذي ما زلنا نستخدمه في عصرنا. تطوير ذلك التمثيل (مع السموأل) وتطوير مفهوم «البُعد» الذي كان الكرجي قد أدخله بشكل بدائي على الـ x^n، ليشمل الـ $\frac{1}{x^n}$، مع السموأل، مكّن ذلك الرياضي من إعطاء الصيغة:

$$x^m . x^n = x^{m+n}, \quad \forall m \in \mathbb{Z}, \forall n \in \mathbb{Z}$$

التي كانت حتّى أمد قريب تُنسَب إلى رياضيّات القرن الخامس عشر الميلادي.

7 ـ إدخال السموأل للأعداد السالبة (وللصفر) كمعاملات لكثيرات الحدود هو سبقٌ تاريخيٌ مكّنه من تسهيل الحسابات الجبريّة، مثلَ قسمة كثيرة حدود على أخرى وهي إلى حدّ بعيد القسمة الأقليديّة لكثيرات الحدود التي نعرفها اليوم ومنذ الرياضي الألماني كارل فريدريك غوس (Carl Friedrich Gauss، 1777 ـ 1855) ومثل التقريب العددي لتلك القسمة (وهو ما نسمّيه، في عصرنا، التوسيع المحدود) ومثل استخراج الجذر التربيعي لكثيرة حدود مربّعة. نشير أخيراً إلى أنّ السموأل، في معرض حسابه لصيغة $(a+b)^n$ (المعروفة الآن بصيغة نيوتن لذي الحدّين)، يُعطي المثلّث الحسابي المنسوب في يومنا إلى باسكال (Pascal) (1623ـ1662) أو إلى تارتاغليا (Tartaglia) (1499ـ1557)، وينسبه بصراحة إلى سلفه الكرجي.

4 ـ المنحى الهندسي لتطوّر الجبر

ارتكزت علاقة الجبر بالهندسة في عصر الخوارزمي وخلفائه المباشرين (ابن ترك، أبي كامل وثابت بن قرّة، ...) على تمثيل «الشيء»، x، بخط، و«المال»، x^2، بمربّع ضِلعُه الخط x، و $x.y$ بمساحة مستطيل ضلعاه هما x و y. استُخدِم ذلك التمثيل لتبرير خوارزميّات حلول أصناف معادلات الدرجة الثانية، ولتبرير بعض قواعد الحساب الجبري. ومع نهاية القرن التاسع الميلادي وبداية القرن العاشر تطوّرت العلاقة بين الجبر والهندسة نتيجة لتزايد المسائل المطروحة على الباحثين

في الهندسة والفيزياء [4] وعلم الفلك، ومن بينها المسائل المجسّمة (أي التي لا يمكن حلّها بالمسطرة والبركار) الموروثة من اليونانيّين [5]. يعرض نقولا فارس في الفصل الثالث من كتابه (وفي بداية الفصل الخامس) عيّنة من تلك المسائل ويذكر عدداً من عشرات العلماء من التقليد الرياضي العربي الذين بحثوا فيها. تصدّى الهندسيّون من هؤلاء لحلّ تلك المسائل، هندسيّاً، عن طريق تقنيّةٍ عرفها أسلافهم اليونانيّون من قبل، هي تقنيّة تقاطع القطوع المخروطيّة. أمّا الجبريّون فقد حوّلوا عدداً من تلك المسائل إلى معادلات جبريّة كانت (بالطبع) من الدرجة الثالثة وما فوق. ونظراً لصعوبة حلّ تلك المعادلات بطرائق جبريّة حسابيّة، أخذ الجبريّون يحلّها هندسيّاً عن طريق تقاطع قطوع مخروطيّة. لذا استعان هؤلاء بكتاب **المخروطات** لأبولونيوس (القرن 2 ق.م)، وترجموا بلغة الجبر عدداً من قضاياه الأساسيّة، وهو ما جعلهم يتعرّفون إلى تلك المنحنيات عن طريق علاقات جبريّة نسمّيها الآن «معادلاتها الجبريّة» بالنسبة إلى أنظمة محاور تختلف بحسب متطلّبات المسائل المطروحة. تلك النشاطات الجبريّة والهندسيّة أسّست لعلاقة جديدة، جدليّة (في الاتجاهين)، بين الجبر والهندسة: المسألة الهندسيّة تتحوّل إلى معادلة جبريّة ثمّ يُستعان، من أجل حلّ تلك المعادلة، بالهندسة أي بنظريّة القطوع المخروطيّة. ساعدت تلك النشاطات عمر الخيّام على تصوّر مشروعه غير المسبوق وعلى تنفيذ هذا المشروع الذي يُعتبر بداية الفرع الرياضي الذي نسمّيه الآن «الهندسة الجبريّة» (géométrie algébrique).

أ ـ عمر الخيّام (1048ـ1131م)

يُذَكِّر المؤلِّف بأنّ الرياضي والفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت (1596ـ1650) كان، ولفترة طويلةٍ من الزمن، يُعتَبَر أوّل من حدّد المنحنيات الهندسيّة بواسطة المعادلات الجبريّة، وأنّه واضع اللبنة الأولى في بناء الهندسة الجبريّة. ولكن تلك النظرة بدأت تتغير بعدما نشر فرانتز وبكِه كتابه **جبر عمر الخيّامي** [Wœpcke, 1851] [6]. كتاب مؤرِّخ الرياضيّات هذا، كشف النقاب لأوّل مرّة عن أنّ الفترة الزمنيّة بين أبولونيوس (والعلوم اليونانيّة عامّة)، وبين ديكارت، لم تكن فارغة، ولكنّها كانت تحتوي لائحة طويلة من أسماء لعلماء كبار من التقليد الرياضي العربي أسهموا في ولادة الهندسة الجبرية، كما أسهموا في تصوّر عمر الخيّام لمشروعه الذي يعتبر بداية هذا الفرع الرياضي. يشرح وبكه مقاطع من رسائل هؤلاء الرياضيّين في ملحق بكتابه، مهمّ جدّاً من الناحية التاريخيّة ويذكر من بينهم، أبا عبد الله الماهاني، وثابت بن قرّة (من القرن التاسع الميلادي)، وأبا الحسن الشمسي الهَرَوي، وأبا حامد الصاغاني (من

(4) مثل مسألة ابن الهيثم (على أي نقطة من مرآة دائريّة يجب أن يقع شعاع ضوئي لينعكس على نقطة أخرى معطاة)، ومسائل تثليث الزاوية، وتسبيع الدائرة، وقياس أضلع بعض المضلّعات المنتظمة...

(5) من بين تلك المسائل مسألة المتوسطين، ومسائل تثليث الزاوية، وتسبيع الدائرة، وقياس أضلع بعض المضلّعات المنتظمة ومسألة أرخميدس (قطع الكرة بسطح إلى قسمين على نسبة معطاة) التي حوّلها الماهاني (...880ـ م) إلى معادلة جبرية من الدرجة الثالثة (عُرِفت فيما بعد باسمه): $x^3 + b = ax^2$،...

(6) Franz Wœpcke, *Extrait du Fakhri, par Abou Bekr Mohammed Ben al Haçan al Karkhi* (Paris: Bibliothèque Impériale, 1853).

القرن العاشر الميلادي)، وأبا سهل القوهي (القرن 10ـ11م)، وأبا الجود بن الليث، والحسن بن الهيثم، وأبا الريحان البيروني، وأحمد بن عبد الجليل السِجزي (من القرن الحادي عشر الميلادي). وكان الخيّام وقد أتى على ذكر هؤلاء (باستثناء الهروي والسجزي)، وأضاف إليهم أسماء أبي الوفاء البوزجاني وأبي جعفر الخازن (القرن العاشر الميلادي)، وأبي نصر بن عراق (القرن الحادي عشر الميلادي).

يُبرز نقولا فارس قول عمر الخيّام، إنّه تصدّى لمشروع حلّ جميع أصناف معادلات الدرجة الثالثة وإنّ أحداً لم يسبقه إلى ذلك المشروع بل جرت محاولات لحلّ بعض المعادلات التكعيبيّة في مناسبات عَرَضيّة مختلفة، يعدّدها. ويُبرز قولَه إنّه حاول إيجاد حلٍ لأصناف المعادلات التكعيبيّة بطرائق حسابيّة الغوريتميّة، فلم يتأتَّ له ذلك، فاختار طريق الهندسة، معرباً عن أمله بأن يتمكّن، غيره ممن سيأتي بعده، من معرفة الحلّ بالطرائق الحسابية. كلام الخيّام هذا تحقق فعلاً على يد الرياضيَين الإيطاليَين تارتاغليا وكاردانو من القرن السادس عشر. يقدّم نقولا فارس في الفصل الخامس من كتابه عدّة أمثلة عن حلول الخيّام للمعادلات، مع نصوصها الأصليّة التي يترجمها ويشرحها بلغة الرياضيات العصرية. إضافة إلى ذلك، يقدّم ملاحظات تبيّن سبب اختيار الخيّام للقطوع التي يستخدمها في حلوله، محاولاً إعادة بناء «التحليل الغائب» عن استدلالات الخيّام. ثمّ يقارن بالتفصيل بين طرائق ديكارت في حلول معادلات الدرجة الثالثة وطرائق عمر الخيّام. ويعيد في نهاية هذا الفصل مقاطع طريفة من خواطر للخيّام حول مفهوم «الأبعاد» في الجبر وفي الهندسة، وحول الفرق بين هذين العلمين، تهمّ بشكلٍ خاص المهتمّين بتاريخ الرياضيات وفلسفتها.

ب ـ شرف الدين الطوسي (...1180ـم...)

يستند المؤلّف في دراسة جبر شرف الدين الطوسيّ إلى كتاب رشدي راشد الذي حقق فيه أعمال الطوسي الرياضيّة وترجمها إلى الفرنسية [7]، دون أن يغفل ذكر الباحث اللبناني عادل أنبوبا الذي درسها أيضاً. ويقول إنّ الطوسيّ سعى لإكمال مشروع الخيّام في حلّ معادلات الدرجة الثالثة، وعالج بشكلٍ خاص مسألة وجود جذور تلك المعادلات، وهي مسألةٌ شائكة (بالنسبة إلى رياضيّات عصره) لم يتصدّ لها الخيّام إلّا عَرَضاً. إنجاز مشروع الطوسي، وهو مشروع جبري في الأساس، تطلّب الاستعانةَ بالهندسة والهندسة التحليلية، كما استدعى ابتكار وسائل تحليلية وأدوات جبرية متطورة ونتج منه ظهور مفاهيم تحليلية متقدِّمة بالنسبة إلى عصره. إنّ تناغم وتزاوج هذه الأدوات والتقنيّات التي تنتمي إلى مجالات رياضية مختلفة، إضافة إلى وجود مجال الحساب العددي الذي يحتل قسماً أساسياً من رسالة الطوسي الجبريّة، هو تنوع في الوحدة، يميّز رياضيات الطوسي التي لم تُعرَف إلّا منذ مدة وجيزة، والتي ما زالت تحتمل المزيد من الدراسات للكشف عن كل جوانب أهميتها تاريخياً ورياضياً.

فمسألة وجود الجذور دفعت الطوسي إلى تصنيف جديد للمعادلات يختلف عن تصنيف سلفه الخيّام، وقادته إلى أن يُدخل، لأوّل مرّة في التاريخ، طرائق ومفاهيم تنتمي إلى مجال

(7) رشدي راشد، **الجبر والهندسة في القرن الثاني عشر: مؤلّفات شرف الدين الطوسي**، ترجمة نقولا فارس، سلسلة تاريخ العلوم عند العرب؛ 5 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1998).

«التحليل الرياضي» وأخرى تنتمي إلى مجال «الهندسة التحليليّة». أمّا في مسألة الحلّ العددي للمعادلات الجبرية، فقد تطرّق إلى ما يشابه منهج روفيني- هورنر [8].

في ما يخص المعادلات التكعيبيّة التي لها دائماً حلّ حقيقي (موجب)، برهن الطوسي، هندسيّاً، وجود الحلّ عن طريق تقاطع قطعين مخروطيّين، ودعته مسألة التقاء القطعين في تلك الحالات إلى إدخال مفهوم النقطة «داخل» القطع أو «خارجه»، وهو مفهوم ينتمي إلى مجال الهندسة التحليليّة. أمّا مسألة وجود جذور المعادلات التي ربما لا يكون لها أي حلّ (حقيقي موجب) فقادته إلى طرح مفهوم «النهاية العظمى» لعدد من التعابير الجبريّة، وهو مفهوم ينتمي إلى ميدان «التحليل الرياضي». تلك المفاهيم التحليليّة التي لم تتبلور قبل القرن السابع عشر. يشرح نقولا فارس بالتفصيل إدخال الطوسي لتلك المفاهيم [9]، ويذكّر بمقال، سبق أن نشره [10]، يبرهن فيه أنّ حسابات الطوسي عند معالجته لمسألة وجود الجذور كانت حسابات جبريّة، ممّا يدحض وصفاً سابقاً لها بأنّها «أقليديّة» [11].

ويشير المؤلّف إلى تفصيلٍ لافت هو أنّ الطوسي في مجرى حسابه للنهاية العظمى لعدد من التعابير الجبريّة، توصّل إلى معادلة تصفير (أو إعدام) المشتقّ لكلٍّ منها، أي إلى المعادلة $f'(x)=0$. تعبير «المشتق» الذي ينتمي إلى مجال التحليل الرياضي، لم يتحدّد قبل رياضيّات القرن الثامن عشر مع نيوتن ولايبنتز. أسلوب الطوسي، في حساباته تلك، كان تركيبيّاً في الغالب، لا يبيّن التحليل الذي قاده إلى استخدام ذلك التعبير. لذا يُنهي نقولا فارس الفقرة المتعلّقة بالطوسي بتقديم بحث يهدف إلى إعادة بناء التحليل الغائب في حسابات الطوسي، الذي يقدّم تفسيراً لظهور تعبير المشتق، هو تفسير طبيعي يستند إلى نص الطوسي دون أي فرضيّة أو تخمين من خارج ذلك النَص.

ثالثاً: تقييم الكتاب

يتميّز أسلوب الكتاب بالموضوعيّة، والدقة العلمية، وبهاجسه التربوي المستمرّ لمساعدة القارئ على حسن الفهم ودقّة الإدراك. ففي كلّ مرّة يتعرّض فيها الكاتب لإحدى المسائل الشائكة، أو المثيرة للجدل، نراه يناقش مختلف الآراء الواردة حولها، مشيراً إلى مصادرها العلمية، ويستعين ببعض النصوص الأصلية، فيشرحها ويعلّق عليها بلغة الرياضيات الحديثة، ويُظهِر مواطن الاختلاف ومواقع الشبهة فيها.

وبالرغم من علميته الدقيقة، ومواضيعه المجّردة، يأخذنا هذا الكتاب، في العديد من

(8) باولو روفيني (Paolo Ruffini) (1765 - 1822) وجورج هورنر (George Horner) (1737 - 1786)

(9) Nicolas Farès, «Le Calcul du maximum et la «dérivée» selon Sharaf al-Dīn al-Tūsī,» *Arabic Sciences and Philosophy*, vol. 5, no. 2 (1995), pp. 219-238.

(10) Nicolas Farès «Aspects analytiques dans la mathématique de Sharaf al-Dīn al-Tūsī,» *Historia Scientorium: The History of Science Society of Japan*, vol. 5, no. 1 (1995), pp. 39-55.

(11) J. P. Hogendijk, «Sharaf al-Dîn al-Tûsî: On the Number of Positive Roots of Cubic Equations,» *Historia mathématica*, vol. 16 (1989), pp. 69-85.

صفحاته، في نزهةٍ علميةٍ ممتعة، في عالم الجبر القديم، فينتقل بنا في الزمان وفي المكان ومن عالِمٍ إلى عالِمٍ آخر، ليطلعنا، عن كَثَبٍ على أعمالهم، ويعرّفنا، بالشواهد، على منجزاتهم شارحاً ما غَمُضَ مِنها، متوافقاً مع هاجسه العلمي الطاغي، ومنسجماً مع أهدافه التعليمية. وتُظهِر قراءتُه كيف أحدث الجبر ثورة في العلوم الرياضيّة القديمة، وغيّر صورة العديد من نظريّاتها، وسهّل حلّ مسائلها، عبر القراءات الجبريّة لكتب **أصول** أقليدس و«**مخروطات**» أبولونيوس، و«**حساب**» ديوفنطس، وكيف أسهمت أبحاث الجبريين من التقليد الرياضي العربي، في بناء العلم في أوروبا ابتداء من القرن الثاني عشر. وتُساعد قراءته أيضاً على تصويب تاريخ بداية العديد من النظريّات والإنجازات الرياضيّة (بما فيها بداية الهندسة الجبريّة)، وذلك عبر البرهان على أنّها حصلت في التقليد الرياضي العربي، قبل قرون ممّا اصطُلِح على تسميته عصر النهضة.

بعد هذه النظرة السريعة إلى كتاب نقولا فارس، بمشروعه وأهدافه ومحتواه وأسلوبه، يمكننا أنْ نؤكّد مرة أخرى القيمة العلمية العالية لهذا العمل. إنّه عمل بحثي غير مسبوق. فرغم أن الكثير من الأفكار التي يعالجها الكتاب وردت في أدبيّاتٍ علميةٍ سابقة، منها ما يتبنّاه الكاتب، ومنها ما يدحضه أو لا يتبنّاه، إلّا أنّنا لا نجد، في زمننا هذا، ذلك الكمّ الكبير من المواد الموثّقة، المنسّقة، مجموعةً بين دفّتي كتابٍ واحد. هذه الموادّ التي قدّمها نقولا فارس بعنايةٍ فائقة وقام بشرحها تفصيلياً جعلته يسهم بشكلٍ عميق في الإضاءة على تفاصيل نموّ علم الجبر وتطوّره في الاتجاهين، الحسابي والهندسي. كما مكّنته من الحسم النهائي للجدل القائم لدى مؤرّخي العلوم حول ولادة علم الجبر!

وهو أيضاً عمل تربوي غير مسبوق. فجميع الكتب المهمّة المتداوَلة في تاريخ الرياضيّات تتوجّه إلى الباحثين فَحَسْب، وكُتِبَت بأسلوب الباحث الذي يفترض أنّ الكثير من المعلومات والمراجع التي يستند إليها معروفة من قِبل القارئ. أمّا الكتاب الذي بين أيدينا فيتوجّه أيضاً إلى الطلّاب الجامعيّين والمثقّفين العاديّين. تتوالى فصوله بشكل مترابط، وأفكاره تُقدَّم بأسلوب تربوي واضِح، يُكثر من الأمثلة، ولا يرجع إلى معلومةٍ إلّا وأعطى فكرة وافية عنها. هذه المعلومات الموثّقة بوفرةٍ من المصادر والمراجع والإشارات، والمعززة بالأمثلة المعبِّرة، المختارة من النصوص الأصلية القديمة، والموضَّحة بالشروح بلغة الرياضيات الحديثة الصارمة في علميّتها والتربوية في طرائق عرضها، تجعل من هذا الكتاب مرجعاً لازماً لجميع الطلّاب ولكلّ الباحثين في تاريخ الرياضيات عموماً وعلم الجبر خصوصاً.

كلّ ذلك يجعلنا نعتقد أنّ هذا الكتاب يسدّ ثغرةً مهمّة في المكتبة العلميّة والتربويّة العربية، والفرنسية أيضاً، في تاريخ علم الجبر، وأنّه سيشكّل بالتأكيد مرجعاً ثميناً للمهتمّين بالرياضيّات وتاريخ العلوم وفلسفتها في لبنان وعلى صعيد العالمين العربي والفرنكوفوني □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية.

(1)

ناصيف نصّار. **منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الأمر**. ط 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018. 447 ص.

هذا الكتاب – كما يأتي في تصديره – موجز في المبادئ العامة لظاهرة السلطة، يقدم فيه ناصيف نصار بناءه الفلسفي لموضوع السلطة متجاوزاً الدرس الخلدوني الذي تشبع منه، باعتماده مفهوماً معيارياً للسلطة، في مقابل مفهوم السيطرة، من دون خروج من عالم الإنسان الاجتماعي.

وهو يدخل في حوار نقدي مع تاريخ الفلسفة السياسية في الغرب من أفلاطون إلى رولز، واضعاً المادة التاريخية في خدمة بنائه النظري الأصيل. وفي ذلك ما يوضح أنه «إذا كان العقد الاجتماعي قد جاء استجابة لظروف اجتماعية وسياسية وثقافية كانت أوروبا تعيشها في القرن الثامن عشر ومهّد بالتالي لقيام الثورة الفرنسية، فإن منطق السلطة يأتي استجابة، على المستوى الفلسفي، لحاجة المجتمع العربي العميق إلى التحرر من أنظمة السيطرة والاستبداد؛ فالظروف التي يعيشها الوطن العربي ونماذج الدولة والحكم فيه، تحتاج فعلاً إلى عمل فلسفي بمستوى منطق السلطة، حتى يتحول العمل السياسي فيها نحو منطق مغاير للحكم الاستبدادي السائد يعيد للدولة الوطنية حقيقتها وللشعب إرادته وللمواطن حقوقه وواجباته. وهذه هي في نهاية غاية الديمقراطية في نهاية المطاف.

ينطلق المؤلف في تعريفه للسلطة فيقدمها بمعناها العام، بوصفها «الحق في الأمر. فهي تستلزم آمراً ومأموراً وأمراً، آمراً له الحق في إصدار أمر إلى المأمور، ومأموراً عليه واجب الطاعة للآمر وتنفيذ الأمر الموجه إليه. إنها إذاً، علاقة بين طرفين متراضيين، يعترف الأول منهما بأن ما يصدره من أمر إلى الطرف الثاني ليس واجباً عليه إلا لأنه صادر عن حق له فيه، ويعترف الثاني منهما بأن تنفيذه للأمر مبني على وجوب الطاعة عليه وحق الطرف الأول في إصدار الأمر إليه. فالمشكلة الأساسية الأولى في علاقة السلطة هي مشكلة الاعتراف

بما تقوم به من حق وواجب عند طرفيها. فإذا كان الاعتراف تاماً ومتبادلاً، استقامت السلطة كعلاقة أمرية مشروعة. ولكن إذا تطرق الخلل إليه، من جهة الأمر أو من جهة المأمور أو من جهة الآمر نفسه، فإنها تتعرض للارتباك والتصدع والوهن، وقد تنتهي إلى انهيار».

وإذ يبحث المؤلف في مفهوم السلطة بمختلف أبعادها وتداخلاتها، ولا سيَّما السلطة السياسية، يتناول مصادر السلطة السياسية والتفاعل بين سلطة الحاكم وسلطة الدولة، وحدود السلطة السياسية وخدماتها، وتفاعلها مع السلطة الدينية، وكذلك مع سلطان الأيديولوجية. كما يبحث في التفاعل بين السلطة السياسية ومبدأ العدل، وكذلك التفاعل مع سلطة العقل. ويتوقف عند الصراع على السلطة، متناولاً السلطة من حيث هي قيمة وفعل تاريخي، أي فعل مشروط بالتاريخ وفعل بالتاريخ. فالناس يطلبون السلطة ويتصارعون من أجلها، وهم محكومون بظروف مختلفة، ليس فقط لتلبية حاجات ذاتية، بل أيضاً لتقرير مصيرهم في التاريخ.

(2)

نهلة ياسين حمدان وفريدريك س. بيرسون. **مقاربات عربية لحل النزاعات: الوساطة والتفاوض وتسوية الصراعات السياسية.** ترجمة فكتور سحاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018. 400 ص.

يسعى هذا الكتاب إلى توفير خلفية معرفية عميقة لفهم ديناميات النزاعات في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، وتقديم مقاربات نظرية وعملية تساعد على وضع استراتيجيات من أجل معالجة الكثير من أزمات المنطقة وتوفير وقاية مسبقة من النزاعات المحتملة. وتكمن أهمية الكتاب في كونه يتناول المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، التي تُعد واحدة من أكثر مناطق العالم عرضة للنزاعات، سواء تلك الناجمة عن عوامل اقتصادية وسياسية وثقافية مختلفة لم تستطع نماذج الدولة الوطنية السائدة في المنطقة إدارتها، بل كثيراً ما ساهمت هي في إنتاجها؛ أو بفعل بعد خارجي مرتبط بما تمثله هذه المنطقة من أهمية جيوسياسية واستراتيجية ومصالح اقتصادية طالما جعلتها عرضة لتدخلات خارجية وحالت دون السماح لشعوبها بتحديد خياراتهم وتقرير مصيرهم، حتى ساد القول في الغرب أن الشرق الأوسط منطقة من الأهمية للعالم الخارجي، ما لا يسمح بأن يحكمها أهلها.

وإذ يطرح الكتاب في ظل الأزمات القائمة تساؤلاً مشروعاً حول ما إذا كان هناك نمط عربي محدد لإدارة النزاعات في المنطقة العربية، يمكن تحديد بعض خصائصه والعوامل التي تفضي إلى نجاح الوساطة/ التفاوض في النزاع السياسي ضمن السياق العربي، يتناول أسلوب إدارة النزاع على الخصوص، بالنظر إلى الوساطة الثنائية أو المتعددة الوسطاء والتفاوض، وكذلك النظر في الثقافات، وفوارق القوى، والاصطفافات والعلاقات بين الأطراف المتنازعة والوسيطة.

وفي سعيه للبحث عن نمط عربي محدد لحل النزاعات في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، يتناول الكتاب في سبعة فصول على التوالي، مضمون إدارة النزاع في العالم العربي، الثقافة العربية وإدارة النزاع، سمات النزاعات، والأطراف وإدارة النزاع،

نماذج حل النزاع العربي – العربي مقابل العربي – غير العربي، دور جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات، وغياب دور المرأة عن المشاركة في صناعة السلام، وسبل تسوية نزاعات «الربيع العربي».

(3)

مجموعة من الباحثين. **إعادة النظر في العلمانية**. ترجمة تحقيق شكري مجاهد؛ تحرير كريغ كالهون ومارك يورغينزماير وجوناثان فان أنتوربن. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2018. 415 ص.

يضم هذا الكتاب، كما يأتي في تعريفه، مجموعة من الدراسات التي تُعنى بمفهوم العلمانية وما يدور حولها من أسئلة حول العلمانية السياسية والمواطنة، وسبل إعادة النظر فيها بدلاً من نبذها بوصفها مجرد رد فعل على تحكم رجال الدين بالشؤون الإنسانية بعامة في العصور الوسطى الأوروبية، وذلك لما لها من تأثير في أشكال علاقة الدولة والدين والمجتمع القائمة في الديمقراطيات الحديثة.

ويبحث الكتاب في ثنائية «العلماني/الديني»، موجهاً النقد لمثل هذه الثنائية التي لا تعترف بوجود أي هامش مشترك بين المصطلحين. كما يبحث في ارتباط اللغة والهوية الدينية بالتحديات المعاصرة للنظام الاجتماعي السائد. ويدرس أنشطة القائمين على الأعمال الإنسانية في سياق سياسات العلمانية الكوكبية. ويثير تساؤلات حول ما إذا كانت الدول والأنظمة الرأسمالية والأنظمة الديمقراطية هي ثلاثة مكونات أساسية للسياسات العلمانية. ويتوقف الكتاب عند قضية الإساءة إلى المقدس وحرية التعبير.

(4)

حاتم علامي. **انتخابات لبنان 2018 ـ أبجدية التغيير**. بيروت: منشورات الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم، 2018. 95 ص.

يعرض هذا الكتاب للعلاقة بين النظام السياسي والعملية الانتخابية، انطلاقاً من منظومة بناء الدولة في لبنان. ويتناول المتغيرات والمعادلات التي تؤثر في العلاقة بين العملية الانتخابية بأبعادها المختلفة، ومكونات النظام السياسي، التي تؤثر في تحديد خيارات الناخب كالثقافة السياسية واختيار سلوكيات معينة، وتموضع الناخب بين تبعيته لنخب سياسية معينة أو احترام حقوقه كمواطن في دولة تضمن له من حيث المبدأ كامل حقوقه. ويبحث الكتاب في التحالفات الانتخابية ونتائجها، متناولاً تداعياتها على مستقبل لبنان وأثرها في مستقبل التغيير المنشود الذي يتوقع أن يبقى مجرد شعار ترفعه مختلف القيادات السياسية/الطائفية في غير مناسبة، ولا سيَّما خلال الانتخابات دون خشية من المساءلة أو دون اعتبار للناخب/المواطن الذي أدمن على العلاقة الزبونية مع المسؤول السياسي والتبعية العمياء له. ولا يخفى أن القيادات السياسية/الطائفية لا تخشى فقدان دعم مناصريها ما دامت أبواقها الطائفية تضمن ولاءهم وتعزز في الوقت عينه مواقعها في التركيبة السياسية الطائفية.

(5)

باهر السقا. **غزة: التاريخ الاجتماعي تحت الاستعمار البريطاني**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018. 325 ص.

يعرض هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ للتاريخ الاجتماعي لمدينة غزة إبان الاستعمار البريطاني حتى نكبة 1948، مقدماً قراءة جديدة من منظور سوسيولوجي لتاريخ مدينة غزة الاجتماعي. ويبحث في التركيبة السوسيو-اقتصادية والسياسية للمدينة وسكانها وعائلاتها، متناولاً آليات صناعة الوجاهة الاجتماعية، عبر تتبع سوسيو-تاريخي. ويعرض لعمليات تحديث المدينة أو عصرنتها والعلاقات المعقدة بين سياسات الأهالي من جهة، وسياسات المستعمر البريطاني من جهة أُخرى.

ويتناول الكتاب التغيرات الحضرية الاجتماعية المرتبطة بخدمات المياه والإنارة وإقامة منشآت المدينة ومرافقها ووسائل النقل وميناء المدينة ومطارها ومحطة القطارات، وكذلك البنى الاقتصادية للمدينة وحرفها وصناعاتها وأسواقها ومواردها وتجارتها. وهو يغوص بذلك في تفاصيل الحياة اليومية والاجتماعية والثقافية للأهالي ومؤسساتهم وطبيعة العلاقات الاجتماعية والأنماط الاستهلاكية إضافة إلى العلاقات بين العائلات والتشكيلات الحضرية بين مدينة غزة ومدن فلسطينية أُخرى.

ثانياً: الكتب الأجنبية

(1)

Courtney Freer
Rentier Islamism: The Influence of the Muslim Brotherhood in Gulf Monarchies
Oxford: Oxford University Press, 2018. 296 p.

تدحض مؤلفة هذا الكتاب المقولة النمطية التي تفترض أن السياسة الداخلية في الدول الغنية الملكية في الخليج العربي التي يطلق عليها تسمية «الدول الريعية» لا تتأثر كثيراً بالإسلام السياسي نظراً إلى ما تتمتع به هذه الدول من ثروات نفطية تدعم حاجات المواطنين، وتحول دون فرض ضرائب عالية عليهم. وعليه، ترى أنه لا يمكن تجاهل الدور الاجتماعي-السياسي الذي تؤديه فروع الإخوان المسلمين في الدول الريعية مثل الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة استناداً إلى نظرية الدولة الريعية التي تفترض أن مواطني هذه الدول سيشكلون كتل المعارضة فقط عندما يتم تهديد حصتهم في الدخل الريعي. وترى أن ما حفز على تشكيل حركات إسلامية مستقلة في أغنى دول المنطقة يعود لمعطيات أيديولوجية وليس لنظرية «الدولة الريعية».

وفي هذا السياق، توضح المؤلفة أنه على الرغم من عدم تمتع الجماعات الإسلامية بفرصة التنافس على السلطة في الدول الغنية الريعية من خلال استخدام صندوق الاقتراع للحصول على الشعبية أو التأثير في الحياة السياسية، كما هو الحال في أي مكان آخر في الشرق الأوسط، فإن الانقسام بين القطاعين الاجتماعي والسياسي غالباً ما يكون غير واضح في دول الخليج المحافظة اجتماعياً، وهذا يسمح للجهات الفاعلة السياسية أن تنشط عبر قنوات غير مؤسسية. وعلى هذا النحو، نجحت حركات الإخوان في استخدام الروابط بين الشبكات الاجتماعية (أي الشبكات الشخصية غير الرسمية) والسياسة (أي المؤسسات الحكومية) للحصول على التأثير في صنع السياسة في هذه الدول. وعليه أحدث الإسلام السياسي أداة بارزة للترويج لوجهات نظر

أكثر صرامة في السياسة، غالباً ما تكون شعبوية أو إصلاحية، يدعمها العديد من مواطني الخليج.

(2)

Daniel Raventós and Julie Wark

Against Charity

Oakland, CA: AK Press, 2018. 150 p.

يؤكد مؤلفا هذا الكتاب **ضد الأعمال الخيرية** أن هذه الأعمال تصبح عديمة الجدوى إذا ما قُدمت بطريقة تخدم الغايات السياسية، أو كانت غطاء على قضايا فساد، أو شكلاً لتهرب الشركات من الضرائب. ويوضحا أن للجمعيات والمؤسسات الخيرية الأمريكية والأوروبية أهدافاً دعائية وتجارية غير منظورة تضرّ بالعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة على نحوٍ متساوٍ. وغالباً ما ترتبط هذه الجمعيات والأعمال الخيرية بسياسيين ومشاهير، امتهنوا تنظيم الحملات الدعائية للإعلان عن تقديم هبات للمحتاجين والمتضررين تحت شعارات إنسانية، بينما تنطوي أعمالهم الخيرية المعلنة على مشاريع خفية لا تعود عليهم سوى بالفائدة المالية والسياسية. لذا بات من الضروري تسليط الضوء على أن العمل الخيري ليس هبة بقدر ما هو وجه من وجوه الليبرالية الجديدة.

ويشدد المؤلفان على أن معظم المؤسسات الخيرية لا تستهدف سوى أعراض المشاكل وليس أسبابها. لذا فقد تستخدم الهبات والمساعدات للفقراء على سبيل المثال كمنفذ للحكومات للتنصل من مسؤولياتها والتزاماتها بسياسات وبرامج عمل لمكافحة الفقر. ويصبح الإحسان بالتالي مفيداً للحكومات بدلاً من المحتاجين، ناهيك بتكريس الفجوة الكبيرة والتفرقة بين شديدي الثراء وذوي الفقر المدقع. ولا يستقر المجتمع برأي المؤلفين إلا بوجود نظام اجتماعي عادل تنتفي فيه الحاجة للعمل الخيري.

(3)

Sean Burns

Revolts and the Military in the Arab Spring: Popular Uprisings and the Politics of Repressions

London: I. B. Tauris and Co Ltd., 2018. 336 p. (Library of Modern Middle East Studies; Book 199)

أظهر الربيع العربي الذي اجتاح منطقة البلدان العربية بين عامي 2010 و 2012، مدى قدرة الهيكلية العسكرية للجيش وعملية اتخاذ القرارات فيها على تحديد ما إذا كانت الانتفاضات السلمية تؤدي إلى الديمقراطية، أو الاستبداد المتجدد، أو الانهيار، أو الحرب الأهلية. ومن خلال الاستكشاف التفصيلي للأحداث في تونس ومصر والبحرين وليبيا وسورية واليمن، يبحث المؤلف في مكونات القوات المسلحة ليوضح كيف أن الاختلاف في الهياكل العسكرية يحدد سلوكها. وبذلك، وبالتركيز على السياق التاريخي والاستفادة من مجموعة واسعة من النظريات السياسية، يلقي الضوء على الطرق التي تؤثر بها البنية العسكرية على إمكان التحول الديمقراطي أو مسار الحرب الأهلية. وقد أثبتت قراءة الأحداث أن الجيش المتماسك في هيكليته وقراراته، الذي له رصيده في حماية النظام السياسي ـ إن لم يكن هو صاحب القرار النهائي في السلطة أساساً ـ تمكن من

التحكم في ماجريات أحداث الربيع العربي وحال إلى حد بعيد دون التحول الديمقراطي الذي ترافق مع تدخلات خارجية سعت إلى الفوضى والإرهاب وتفتيت الدولة الوطنية.

يقدم الكتاب دراسة واسعة النطاق عن الوطن العربي، توفر أدوات أساسياسة لفهم فرص التحول الديمقراطي، سواء خلال الربيع العربي أو بعده. وتعتبر هذه قراءة أساسية لأي باحث يسعى إلى دراسة الانتفاضات الشعبية والتحول الديمقراطي وسياسات القمع.

(4)

Priscilla Hayner

The Peacemaker's Paradox: Pursuing Justice in the Shadow of Conflict

London: Routledge, 2018. 220 p.

يتناول هذا الكتاب المعضلة التي يواجهها صانع السلام أثناء التفاوض للوصول إلى السلام بعد حرب من الفظائع، تتطلب معالجة تحقيق العدالة إلى جانب السلام، وربما الموازنة بين العدالة والسلام. وتكمن المعضلة في كيفية التوفيق بين محاسبة أولئك الذين لديهم أكبر سلطة لوقف الحرب على جرائمهم وتقديمهم للعدالة وفرص استمرار التوسط والمفاوضات لتحقيق السلام. وقد تبدو هذه العملية التي يجب أن توازي بين الدفاع عن العدالة وحقوق الإنسان وتحقيق السلام شبه مستحيلة.

من هنا تناقش مؤلفة الكتاب صعوبة ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في وقت يسعى فيه الوسطاء إلى تحقيق السلام قبل العدالة. وترى أن لكل مجتمع خصوصيته في التوفيق بين العدالة والسلام. لذا لا بد من إشراك ذوي الضحايا والمجتمع المدني في محادثات السلام كخطوة عملية يمكن أن تساعد على الوصول إلى السلام مع تحقيق حد أدنى من العدالة يحظى بموافقة أطراف الصراع.

(5)

Alison Brysk

The Future of Human Rights

Cambridge, UK: Polity Press, 2018. 152 p.

تمر حقوق الإنسان في أوقات عصيبة جداً نتيجة الأزمات والحروب الدائرة في غير بقعة من العالم والتي نجم عنها مئات الألوف من القتلى والمصابين والمعتقلين والنازحين. وتتكاثر التقارير والبيانات والندءات اليومية لوقف انتهاكات حقوق الإنسان على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، اتساقاً مع حاجة الناس في جميع أنحاء العالم لكسب الاعتراف بحقوق الإنسان وتحقيق العدالة وإنقاذ الأرواح.

من هنا يسعى هذا الكتاب إلى تأمين مستقبل أكثر إشراقاً لحقوق الإنسان من خلال مواجهة التحديات العالمية الناشئة، فيقدم أجندة إصلاحية براغماتية لحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين، تعالج محنة اللاجئين، وتراجع الديمقراطيات في العالم، وحقوق المرأة، وتراجع الحقوق في الولايات المتحدة الأمريكية. وتتطلب هذه الرؤية أن يقوم المعنيون بحقوق الإنساء يالبناء على مكاسب نظام حقوق الإنسان القائم وبناء مسارات جديدة تعالج الفجوات التاريخية في الحقوق، من المواطنة إلى الأمن، ومن الحماية البيئية إلى القومية المنبعثة، والعولمة نفسها.

ثالثاً: تقارير بحثية

(1)

Bulent Aliriza,

«Erdogan Takes Total Control of «New Turkey»»،

Center for Strategic and International Studies (CSIS) (18 July 2018).

يؤكد هذا البحث أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تمكن بسهولة في 9 تموز/يوليو 2018 من تحويل تركيا إلى نظام رئاسي صممه شخصياً ورعاه لإعلان «تركيا الجديدة»، وذلك بعد أن خرج برئاسة جديدة بعد أول انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة في 24 حزيران/يونيو الماضي. وفي حديثه في حفل تنصيبه، شرح أردوغان الحقبة الجديدة، مشدداً على الانتقال إلى مرحلة جديدة من تاريخ الأمة التركية يسودها نظام الحكم الرئاسي يخول الرئيس الذي يمنحه الشعب سلطة مباشرة ويحق له أن يحاسبه، أن يؤدي واجباته بما يتناغم مع السلطتين التشريعية والقضائية.

وفي جميع ملاحظاته تقريباً منذ 9 تموز/يوليو، شدد أردوغان على ضرورة جعل أداء الحكومة أكثر كفاءة وسرعة بما يتمشى مع متطلبات «تركيا الجديدة»، مشيراً إلى قدرته على التحكم في جميع القرارات السياسية. مع ذلك، فإن التغييرات الضخمة ستضع المسؤولية على كتفيه. وكما أقر علانية منذ تنصيبه، فإن أكثرها إلحاحاً سيكون في اجتياز المياه الاقتصادية المضطربة على نحوٍ متزايد. وستحدد قدرته على معالجة هذه المهمة بصورة شبه مؤكدة المرحلةَ الجديدة من قيادته المستمرة لتركيا.

(2)

Michael Herzog and Ghaith al-Omari,

«Neutralizing the Gaza Powder Keg،»

Policy Notes (Washington Institute for Near East Policy), no. 54 (July 2018).

تتناول هذه المذكرة السياسية الصادرة عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى تطورات الأحداث على حدود غزة منذ نهاية آذار/مارس ٢٠١٨، التي تشهد أعمال عنف وصدمات دموية متكررة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، إذ يتجمّع الآلاف من سكان غزة على الحدود كل يوم جمعة مطالبين بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم تحت شعار «مسيرة العودة الكبرى»، بينما تواجه السلطات الإسرائيلية التظاهرات باستخدام القوة، الأمر الذي أسفر عن سقوط عشرات الفلسطينيين بينهم 130 قتيلاً في 14 أيار/مايو الماضي وحده.

إضافةً إلى ذلك، أُرسلت المئات من الطائرات الورقية الحارقة وبالونات الهيليوم، وبعضها كان محمّلاً بالمتفجرات، إلى الجانب الإسرائيلي، وهو ما أدى إلى اندلاع حرائق هائلة. وفي حين تراجعت حدة المواجهات الحدودية في الأسابيع الأخيرة، إلّا أنّ التوترات بين حركة «حماس» و«إسرائيل» تفاقمت وأدّت إلى وقوع سلسلة من الصراعات شملت إطلاق صواريخ من غزة وشن ضربات جوية إسرائيلية، الأمر الذي يزيد مخاطر وقوع مواجهة عسكرية أخرى بين الطرفين.

من هنا، تؤكد هذه المذكرة أن غزة تحولت إلى برميل بارود، لكنها ترى أن

نزع فتيل الانفجار يكمن في معالجة الأزمات الإنسانية والاقتصادية التي يعانيها سكان غزة على نحوٍ فعّال. لذا تدعو المذكرة مصر إلى التوسط لضمان وقف إطلاق النار والأمم المتحدة والولايات المتحدة إلى إطلاق بعض المشاريع الضرورية لإعادة تأهيل غزة حتى وإن تطلّب ذلك تجاوز الانقسام بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس.

(3)

Ali Fathollah-Nejad,

«The End of the Iran Deal Will Strengthen the Hand of Tehran's Hardliners,»

The National Interest (26 June 2018).

بخلاف ما يعتقد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي أعلن انسحاب الولايات المتحدة الأحادي الجانب من الاتّفاق النووي الإيراني، «خدمة لتطلعات الإيرانيين للعيش بسلام ورفاهية»، يرى الخبير في الشؤون الإيرانية علي فتح الله ـ نجاد، الباحث الزائر في «معهد بروكينغز» – الدوحة، أن قرار ترامب قد يؤدي إلى نتيجة مختلفة تماماً «لدولة إيران المعتدة بنفسها». وفي الواقع، يساعد قراره هذا على دفع إيران نحو مزيد من التشدد – داخلياً وجيوسياسياً.

على الصعيد الاقتصاديّ، ستعزّز إعادة فرض العقوبات الأمريكية التي تستهدف نظام إيران ومبيعات النفط سيطرةَ المتشدّدين الإيرانيين. فمع تحوّل قنوات التجارة القانونية إلى قنوات غير قانونية مرّة أخرى، سيزدهر اقتصاد الظل في إيران كما حصل في ظلّ العقوبات خلال عهدَي بوش وأوباما، إذ ستتمكن الكيانات شبه الحكومية التابعة للحرس الثوري الإيراني من استغلال قنواتها غير الشرعية والطرق السرية لاستيراد السلع الضرورية، مما يعزز موقف الحرس الثوري وكياناته على حساب إدارة الرئيس الإيراني روحاني التي أهينت سياسياً أيضاً، من جراء قرار ترامب.

وفي هذا السياق أصبح من السهل للمتشدّدين الإيرانيين التابعين للحرس الثوري والمرشد الأعلى، خامنئي، أن يوجهوا النقد إلى إدارة روحاني لعدم وجود فائدة من الاتفاق النووي. وقد حذر المتشددون في غير مناسبة من عدم إمكان الاعتماد على أمريكا. ومع إضعاف الحكومة وتصاعد المتشددين، قد يوسع الحرس الثوري سيطرته على القوات المسلحة وأجهزة الاستخبارات والقضاء والاقتصاد ليصل إلى النظام السياسي. وحينها ربما لا يتردد المتشددون في تشكيل حكومة شبه عسكرية لمواجهة أي اضطرابات ناجمة عن العقوبات الاقتصادية وارتفاع الأسعار.

ومن الناحية الجيوسياسية، قد تقوم طهران في نهاية المطاف بإحياء سياسة عهد أحمدي نجاد تحت شعار «انظر إلى الشرق»، من خلال توطيد العلاقات مع روسيا والصين سياسياً واقتصادياً. وسيتضمن ذلك أيضاً إقامة تحالف اقتصادي ـ سياسي سلطوي بين الحكم المتشدّد في إيران وتلك القوى. ولن يحول ذلك دون استمرار طهران في توجهها نحو أوروبا لإنقاذ الاتفاق النووي.

وإذا ما تفاقمت الأزمة الاقتصادية في إيران نتيجة العقوبات الأمريكية، ستتقرّب إيران ـ لا محالة ـ إلى نظام حكم ذي طابع عسكري يمارس كل ما اشتكى منه ترامب بسهولة أكبر، ما يعني أن خطوة ترامب ستشكل ضرراً لتطلّعات الإيرانيين على الجبهات المحتملة كافّة.

الملف الإحصائي الرقم (139)
الاقتصاد الفلسطيني: مؤشرات مختارة

كابي الخوري

يُعنى هذا الملف الإحصائي بالاقتصاد الفلسطيني بالضفة الغربية وقطاع غزة الذي لا تزال آفاقه المستقبلية تثير القلق في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي في تقطيع أوصال الضفة مع بناء الجدار العازل واستمرار الاستيطان وحصار قطاع غزة وفرض القيود والتبعية على حركة التجارة الخارجية الفلسطينية، وتراجع المساعدات الخارجية، ناهيك باستمرار الانقسام الداخلي بين الضفة الغربية وغزة. ولا غرابة أن تتواصل سياسة التضييق الإسرائيلية على الفلسطينيين مع بلوغ مجموع عدد السكان الفلسطينيين في فلسطين التاريخية (الضفة والقطاع وفلسطين المحتلة 1948) عام 2017 نحو 6 ملايين و587 ألف نسمة متجاوزاً عدد اليهود المقدر بنحو 30 ألفاً [1].

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن ما يثير القلق يرتبط بالتوقعات بانخفاض معدل نمو الناتج المحلي إلى2.5 بالمئة في عام 2018، مقابل 2.7 بالمئة في عام 2017. فمع استمرار الوضع الراهن على ما هو عليه في الضفة والقطاع، من المتوقع أن ينخفض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للاقتصاد الفلسطيني إلى 2.3 بالمئة على المدى المتوسط خلال العامين المقبلين 2019 و2020. وينطوي هذا النمو المتواضع على انخفاض في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وزيادة في معدلات البطالة التي وصلت إلى نحو 27 بالمئة عام 2017: بواقع 44 بالمئة في قطاع غزة و18 بالمئة في الضفة الغربية، مع ما يعني ذلك من تراجع في نسب استيعاب وتشغيل الشريحة العمرية 15 ـ 29 سنة الناشطة في سوق العمل، وانعكاس ذلك على معدلات الفقر، إذ تشير أحدث أرقام الفقر لعام 2011 إلى أن نحو 21 بالمئة من السكان الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر البالغ 5.5 دولار للفرد في اليوم[2].

يقدم الجدول الرقم (1) بيانات حول السكان والقوى العاملة والبطالة، بينما يُعنى الجدول الرقم (2) بالبيانات المتعلقة بتوزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية. وتتمحور الجداول ذوات الأرقام (3)، (4)، (5) و(6) على التوالي حول الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج ومعدلات نموه ونسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية فيه. ويقدم الجدول الرقم (7) بيانات حول الميزان التجاري

(1) **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016 ـ 2017**، تحرير محسن محمد صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018)، الجدول الرقم 2/10، ص 98.

(2) **المصدر:** بيان صادر عن موقع البنك الدولي 2018/4/16، <http://www.worldbank.org/ar/country/westbankandgaza/publication/economic-outlook-april-2018>.

السلعي للسلطة الفلسطينية، بينما تتناول بيانات الجدول الرقم (8) الدين العام للسلطة الفلسطينية، والجدولان الرقمان (9) و(10) موازنة السلطة ومصادر تمويل الدعم الخارجي لها.

الجدول الرقم (1)
السكان، القوى العاملة، البطالة

(الضفة الغربية وقطاع غزة)

السنة	2013 (أ)	2014 (أ)	2015 (أ)	2016 (أ)	2017 (ب)
السكان (بالألف)	4,421	4,616	4,750	4,884	4,952
القوى العاملة (بالألف)	1,156	1,255	1,299	1,341	1,349
عدد العاملين (بالألف)	892	907	958	978	1,019
معدل البطالة (بالمئة)	23.4	26.9	25.9	26.9	24.5
عدد العاملين في «إسرائيل» (بالألف)	99	102	112	117	126.6

(أ) حول بيانات السنوات 2016ـ2013، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017** (القاهرة: الأمانة العامة،2017)، الملحق 1/13، ص 411.

(ب) تعود بيانات سنة 2017 للتقديرات التي وفرها **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016ـ2017** (منتصف سنة 2017). انظر: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016ـ2017**، تحرير محسن محمد صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018)، الجدول الرقم 2/5، ص 88. وبحسب التقرير يبلغ عدد سكان الضفة الغربية نحو 3,008,770 نسمة، وسكان قطاع غزة 1,943,398. وتشير التقديرات إلى أن عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية 2017 في فلسطين المحتلة 1948 «إسرائيل»، بلغ نحو 1,565 مليون فلسطيني مقارنة بنحو 1,532 مليون فلسطيني سنة 2016. (المصدر نفسه، ص 89).

ويبلغ معدل النمو السنوي للمواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 2.9 بالمئة (المصدر نفسه، الجدول الرقم 2/4، ص 87). كما تفيد التقديرات أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية 2017 نحو 13.026 مليون نسمة (المصدر نفسه ص 80). وبالنسبة إلى بيانات 2017، انظر أيضاً: الجدول 2/20، ص 116.

الجدول الرقم (2)
توزُّع العمالة الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية

السنة	2013	2014	2015	2016
العاملين في الاقتصاد الفلسطيني (بالألف)	792.4	804.5	846.2	861.2
نسبة العاملين في الزراعة (بالمئة)	11.4	10.4	8.7	7.4
نسبة العاملين في الصناعة (بالمئة)	11.9	12.6	13.0	13.4
نسبة العاملين في البناء والتشييد (بالمئة)	14.4	15.3	15.5	16.5
نسبة العاملين في الخدمات والفروع الأخرى (بالمئة)	62.3	61.7	62.8	62.7

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017** (القاهرة: الأمانة العامة، 2017)، الملحق 1/13، ص 411.

الجدول الرقم (3)
الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج (مليون دولار)

(الضفة الغربية وقطاع غزة)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017 (*)
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) (مليون دولار)	12,476.0	12,715.6	12,673.0	13,397.1	14,359.1
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (بالدولار)	2,992.2	2,960.1	2,863.9	2,943.5	078.0 ,3
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة (مليون دولار) (**)	12,275.2	12,252.9	12,673.0	13,269.7	13,613.2
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (بالدولار)	2,944.0	2,852.4	2,863.9	2,922.9	2,918.0

(*) بيانات تقديرية. وبالنسبة إلى بيانات2017 وتلك المتعلقة بالأسعار الثابتة، انظر: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016ـ2017**، الجدول 2/11 ص 102، والجدول رقم 2/15، ص107. أما بالنسبة إلى بيانات السنوات 2013ـ2016 بالأسعار الجارية. انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017**، الملحق 1/13، ص 411.

(**) سنة الأساس 2015. وهي معتمدة في كل الجداول اللاحقة.

الجدول الرقم (4)
الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2013 – 2017

بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

السنة	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة الغربية وقطاع غزة	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2013	8,825.4	71.8	3,478.9	28.3	12,275.2	100
2014	9,293.7	75.9	2,954.2	24.1	12,252.9	100
2015	9,538.9	75.3	3,134.1	24.7	12,673.0	100
2016	9,874.1	74.4	3,395.6	25.6	13,269.7	100
2017	10,211.7	75.0	3,401.5	25.0	13,613.2	100

المصدر: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016ـ2017، الجدول 2/12 ص 104.

الجدول الرقم (5)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2013ـ2017

بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

السنة		2013	2014	2015	2016	2017 (*)
الضفة الغربية وقطاع غزة	القيمة	12,275.2	12,252.9	12,673.0	13,269.7	13,613.2
	معدل النمو أو التراجع السنوي(بالمئة)	2.2+	0.18ـ	3.4+	4.7+	2.7+

(*) بيانات القيمة ومعدل النمو تقديرية. ويتوقع البنك الدولي أن يتراجع نمو الناتج من 2.7 بالمئة إلى 2.5 بالمئة سنة 2018 وإلى 2.3 بالمئة سنة 2019 وسنة 2020، الأمر الذي يزيد من صعوبة الأوضاع الاقتصادية التي يعانيها المواطن الفلسطيني تحت الاحتلال والحصار. **المصدر:** موقع البنك الدولي: <http://documents.worldbank.org/curated/en/146731523302324108/pdf/replacement-PUBLIC-MENA-Economic-Monitor-April-2018-final-without-Jordan.pdf>.

وبالنسبة إلى بيانات الجدول، انظر: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016ـ2017**، الجدول 2/11 ص 102.

الجدول الرقم (6)
مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني

بالأسعار الثابتة (2016) (مليون دولار) (*)

النشاط الاقتصادي	قيمة المساهمة	نسبة المساهمة
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	413.5	3.1
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	1,740.1	13.1
الإنشاءات	833.8	6.3
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات	2,404.1	18.1
النقل والتخزين	262.2	2.0
المعلومات والاتصالات	542.1	4.1
الأنشطة المالية وانشطة التامين	495.3	3.7
الخدمات والفروع الأخرى (**)	6,578.6	49.6
الناتج المحلي الإجمالي	**13,269.7**	**100.0**

(*) تفيد تقديرات التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016ـ2017 أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد تتراجع إلى نحو 2.8 بالمئة عام 2017، بينما تبقى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج بحدود 13 بالمئة. انظر: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016ـ2017**. الجدولان 2/21 و 2/22، ص 121 وص 123 على التوالي.

(**) الخدمات والفروع الأخرى تشمل الأنشطة المالية والتأمين، الإدارة العامة والدفاع، الخدمات المنزلية ونشاطات أخرى.

المصدر: هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية على الموقع: <http://www.pipa.ps/ar_page.php?id=1adc2dy1760301Y1adc2d>.

الجدول الرقم (7)

الميزان التجاري السلعي للسلطة الفلسطينية 2013ـ2017

بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
حجم التبادل التجاري	6,065.0	6,627.0	6,184.0	6,291.0	6,341.3
الصادرات(*)	901.0	944.0	958.0	927.0	1,038.1
الواردات(*)	5,164.0	5,683.0	5,226.0	5,364.0	5,303.2
العجز	4,263ـ	4,739ـ	4,268ـ	4,437ـ	4,265.1ـ
نسبة العجز من الناتج المحلي (بالمئة)	34.2	37.3	33.7	33.1	29.7

المصدر: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016ـ2017، الجدول 2/23، ص 125.

(*) تستأثر إسرائيل بالنصيب الأكبر من الواردات بمعدل 58.3 بالمئة و58.2 بالمئة عامي 2015 و2016 على التوالي. وتليها تركيا بالمرتبة الثانية بنسبة بالمئة 7.3 و8.9 بالمئة، ثم الصين بنسبة 7 بالمئة و 7.1 بالمئة. وعلى مستوى الصادرات الفلسطينية فما تزال إسرائيل أيضاً تستحوذ على غالبيتها التي مثلت 83.9 بالمئة 83.2 بالمئة خلال الفترة نفسها، مما يؤكد إصرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي على عزل الفلسطينيين عن الخارج وإبقائهم تابعين لها. ولمزيد من التفاصيل، انظر: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016ـ2017**، ص 127 ـ 128.

الجدول الرقم (8)

الدين العام للسلطة الفلسطينية 2013ـ2017 (بالمليون دولار)

السنة	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
الدَين الداخلي	1,268	1,128	1,467	1,440	1,491
الدَّين الخارجي	1,109	1,089	1,071	1,044	1,035
إجمالي الدَّين العام	**2,377**	**2,217**	**2,538**	**2,484**	**2,526**
متأخرات الدين الحكومي	1,967	2,737	2,951	3,166	3,249
إجمالي الدين العام شاملاً المتأخرات	**4,344**	**4,954**	**5,489**	**5,650**	**5,775**
إجمالي الدَّين العام شاملاً المتأخرات كنسبة مؤية من الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	32.7	41.1	41.1	42.5	39.6

المصدر: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016ـ2017، الجدول 2/18، ص 111.

الجدول الرقم (9)
الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية 2013ـ2017

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
صافي الإيرادات المحلية	**2,320**	**2,791**	**2,891**	**3,552**	**3,652**
النفقات الجارية	3,251	3,446	3,445	3,662	3,795
النفقات التطويرية	168	161	176	217	258
إجمالي النفقات العامة	**3,419**	**3,607**	**3,621**	**3,879**	**4,053**
الرصيد الكلي قبل المنح	**1,099ـ**	**816ـ**	**730ـ**	**327ـ**	**401ـ**
إجمالي المنح	1,358	1,230	797	766	720
معدل النمو أو التراجع السنوي لمجموع المساعدات (بالمئة)	45.7+	9.4ـ	35.2ـ	3.9ـ	6ـ
الرصيد الكلي بعد المنح	**259**	**414**	**67**	**439**	**319**

المصدر: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016ـ2017، الجدول 2/19، ص 113، والجدول الرقم 25/، ص 130.

الجدول الرقم (10)
مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية، 2014ـ2017

(مليون دولار)

المصدر/ السنة	2014	2015	2016	2017
تمويل الدول العربية ومنها:	410.0	330.3	212.9	145.2
السعودية	197.3	241.7	183.0	92.1
الجزائر	51.6	52.5	26.7	52.0
قطر	146.3	ـ	ـ	ـ
مصر	7.5	7.3	3.2	1.1
عُمان	7.3	28.8	ـ	ـ
تمويل المجتمع الدولي	619.7	376.7	393.6	399.3
الآلية الفلسطينية ـ الأوروبية	246.7	222.9	205.0	240.3
البنك الدولي	255.1	131.4	94.4	76.2
الولايات المتحدة الأمريكية	106.5	ـ	76.5	73.6
فرنسا	10.4	8.6	17.7	9.2
روسيا	ـ	4.9	ـ	ـ

يتبع

تابع

ماليزيا	1	ـ	ـ	
الهند	ـ	8.9	ـ	ـ
التمويل التطويري	**203.4**	**89.1**	**153.9**	**175**
المجموع	**1,223.1**	**796.1**	**760.4**	**719.5**

(ـ) لا يوجد

المصدر: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016ـ2017، الجدول الرقم 26/2، ص 132 □